مجلة «حمورابي» للدراسات
مجلة فصلية محكمة تعنى بالشؤون السياسية والستراتيجية
العدد الرابع عشر ــ السنة الرابعة ــ ربيع 2015

رئيس التحرير: أ. د. عبد علي كاظم المعموري

هيئة التحرير:

أ. د. عـزيـز جبـر شـيال ـ كلية العلوم السياسية ــ الجامعة المستنصرية
أ. د. محسـن صـالـح ـ كلية العلوم الاجتماعية ــ الجامعة اللبنانية
أ. د. سعيد مجيد دحدوح ـ أستاذ العلوم السياسية ـ العراق
أ. د. سـرمـد زكي الجـادر ـ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين
أ. م. د. جواد كاظم البكري ـ كلية الإدارة والاقتصاد ــ جامعة بابل
أ. م. د. كامل حسون القيم ـ كلية التربية الفنية ــ جامعة بابل
سكرتارية التحرير: رؤى خليل سعيد ــ غفران عبد علي
التصحيح اللغوي: أ. م. د. هاشم جعفر الموسوي

الهيئة الاستشارية:

أ. د. أمحمد مالكي ـ أستاذ العلوم السياسية ـ المغرب
أ. د. نورهان الشيخ ـ أستاذ العلوم السياسية ـ مصر
أ. د. عماد الجواهري ـ أستاذ التاريخ الحديث ـ العراق
أ. د. محمد عثمان الخشت ـ أستاذ الفلسفة ـ مصر
أ. د. بدر الدين عبدالله حسن ـ القانون الدولي ـ السودان
د. عبد الحسين شعبان ـ القانون الدولي ـ العراق
أ. د. عروس الزبير ـ أستاذ علم الاجتماع ـ الجزائر
أ. د. كامل وزنة ـ أستاذ الاقتصاد ـ لبنان

التصميم والإخراج: هوساك كومبيوتر برس ـ بيروت
الطباعة: مطبعة صبح ـ بيروت
التوزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت

سعر النسخة الواحدة 4 دولارات أميركية أو ما يعادلها

الاشتراك السنوي: للأفراد: 30 دولاراً أميركياً
للمؤسسات: 50 دولاراً أميركياً
خارج الوطن العربي 80 دولاراً أميركياً

البريد الإلكتروني: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM
رقم الايداع في دار الكتب والوثائق في بغداد:
1709 لسنة 2012

ISSN 2227 - 5312

المحتويات

رؤية استراتيجية: فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط — أ. د. أبوبكر الدسوقي 4

ملف العدد: الولايات المتحدة وتوظيف فراغ القوة في إدارة الشرق الأوسط

تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ
في العراق وسوريا — أ. د. عبد علي كاظم المعموري ـ رؤى خليل التويجري 22

طوئفة الصراع
سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط — د. علي فارس حميد 44

فراغ القوة وإعادة تعريف الدور الإقليمي
للجمهورية الإسلامية الايرانية — أ. م. د. فايق حسن الشجيري 60

الوكيل الإقليمي (السعودي)
ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن — أ. م. د. محمد كريم كاظم ـ فراس عباس هاشم 69

بحوث حمورابي

الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية في أعقاب الربيع العربي — أ. د. البسيوني عبد الله جاد 84

القدرات النووية (الإسرائيلية) ومستقبل الخيار العسكري ضد إيران — أ. م. نوار جليل هاشم 99

العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد الثورات
(ثورتا 25 يناير و30 يونيو أنموذجا) — د. الشيماء محمد محمود حسن 116

أثر قيام سد النهضة الأثيوبي في الأمن المائي السوداني — أ. م. د. إكرام محمد صالح 130

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب
على الدول غير الأطراف (السودان وليبيا أنموذجاً) — بن زعيم مريم 145

الابواب الثابتة

البحث المترجم: حدود الدم ...
كيف سيبدو الشرق الأوسط بأفضل حالاته؟ — ترجمة: علي الحارس 162

متابعات — عطارد عوض عبد الحميد 170

رسائل وأطاريح جامعية — نور صبحي 178

عرض كتب: عربي ـ انكليزي — د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد 184

قراءة في كتب حمورابي (أوراق الكرمة.. المسيحيون العرب) — زهراء صالح مهدي 202

مركز حمورابي

العنوان: بغداد ـ عرصات الهندية ـ شارع مطعم الريف الإيطالي
مكتب بيروت ـ طريق المطار ـ قرب المركز الاستشاري ـ بناية ماموا ـ ط 3
بغداد ـ الجادرية ـ صندوق بريد 2405
Website:http://www.horsiraq.org www.hcrss.org

Mobile: 00964-7810234002
Mobile: 00961-76844384
Fax: 00961-842304
Baghdad - Aljadiriyah - P.O.Box 2405
E-mail: hammurabi.magazin@gmail.com

رقم شهادة التسجيل: 1Z71874 في 27/3/2008 صادرة عن مكتب مساعدة المنظمات غير الحكومية

كلمة العدد

تبدو أجواء المنطقة متلبدة وتشي بنذر كبيرة، ومعلومٌ أنّ الدراسات السياسية والاقتصادية كلّها تستطيع التنبؤ بمستقبل الأشياء بناءً على المعطيات الحاصلة، إلا في منطقتنا التي تبدو أنها تظل موّارة لا يُعرف لها قرار، فهي حاملة بشتى التناقضات والقرارات التي ربّما في كثير من الأحيان، تفتقد إلى العقلانية، لكوننا في المنطقة العربية لم نستطع طوال السنوات التي زعمنا باطلاً أننا احرار نفكر ونقرر، وقد تركنا الاتكاء على الغرب وأميركا ولو جزئياً، بل الحقيقة أنها كانت اضغاث احلام، لقد اقسمنا بأن نتركهم يفكرون لنا .

وفي الوقت الذي نقدم فيه التنازلات لجميع الدول الأجنبية، لا نجرؤ على أن نتنازل بعضنا لبعض، حتى لو كان ذلك لصالح المنطقة واستقرارها، ولم تسأل نظمنا الحاكمة من العراق الغارق في الديمقراطية إلى النظم الديكتاتورية من مثل السعودية، لماذا أجيال من شعوبنا تُولَدُ وتشيبُ على وقع النائبات والأزمات، بل إنّ تاريخنا كلّه تاريخ أزمات، أزمة تولد أزمة، كأنّها موج البحر كلّ موجة تتدافع مع التي قبلها، ولم تبيّن لنا لا أحزابنا ولا شرائحنا المثقفة، من المسؤول عن تاريخنا المأزوم، هل نحن أم الآخر، وما هي المديات التاريخية لبقائنا منطقة سقوط لاستراتيجيات الدول المتصارعة على خيرات بلداننا وقهر شعوبنا.

ما يحدث في المنطقة هو صنع فراغات القوة، وتدمير منظم لرمزية هذه القوة، لماذا تستهدف جيوشها من العراق وسوريا الى ليبيا واليمن، ثم يجري قضم أرصدة الشعوب شيئاً فشيئاً، وصولاً إلى تحطيم روابطها الاجتماعية، والوصول إلى صراع الجميع ضد الجميع.

هل المخطط المعد للمنطقة ولشعوبها، هو أن تعيش بدلاً من صراعها الذي تجاوز نصف قرن مع العدو الإسرائيلي، صراعاً داخلياً فيما بين مكوناتها، فضلاً عن الصراع مع الدول المجاورة التي تشكل عمق المسلمين الاستراتيجي، من دون أن نتسأل فيما بيننا، لمصلحة مَن يتم ذلك كلّه، لماذا يذبح العرب بمعاونة المرتزقة من أنحاء العالم كلّه، بأموال النفط وبأفكار التطرف المتأتي من أفراد أُصيبوا بالكآبة والأمراض النفسية، لماذا تتحمل شعوبنا هذه الكلفة الكبيرة، في زمن تسعى شعوب الأرض لاعتلاء قمة التنافس في التطور الاقتصادي وفك رموز العلم والتكنولوجيا، نحن شعوب خارج حركة التاريخ، وربّما سنصل إلى أن نكون شعوباً منقرضة، إذا استمرت حروب داعش والنصرة. لهذا خُصِّص ملف هذا العدد لموضوع تحطيم الدولة العربية وصنع الفراغ، واستدعاء الولايات المتحدة وأوربا والارهابيين لملء الفراغ.

رئيس التحرير

رؤية استراتيجية
فراغ القوة والصراع على النفوذ في الشرق الأوسط

أ.د. أبو بكر الدسوقي*
باحث وأكاديمي من مصر

* مستشار تحرير مجلة السياسة الدولية ـ خبير العلاقات الدولية بالأهرام

المقدمة

شهدت السنوات الأربع الماضية تراجعاً ملحوظاً للقوى الأمريكية في العالم، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، وكذلك تراجعت مقولة «العالم ذو القطب الواحد»، فبرغم تمتع أمريكا بعناصر القوة الشاملة، إلا أن الوزن النسبي لقوتها ظل يتراجع على مدار السنوات العشر الأخيرة مع تنامى صعود قوى أخرى في العالم، فتوسعت قاعدة قيادة النظام الدولي من دائرة الولايات المتحدة الأمريكية إلى دائرة أوسع تضم خمس قوى، وهي: الولايات المتحدة، واليابان، والاتحاد الأوروبي، وروسيا، والصين، فضلاً عن القوى الصاعدة كالبرازيل والهند.

فمنذ عام 2009، تبنت إدارة الرئيس الأمريكي «باراك أوباما» استراتيجية إعادة التوازن والتوجه بسياساتها تجاه منطقة آسيا والباسفيك، وبدأ الانسحاب الأمريكي من منطقة الشرق الأوسط تدريجياً، نتيجة لاستنزاف قدرات الولايات المتحدة العسكرية والاقتصادية في حربي أفغانستان والعراق، وأيضاً اندلاع ثورات الربيع العربي في بداية عام 2011، التي أفضت لتحولات في توازنات القوى في المنطقة بصورة أفقدت الولايات المتحدة حلفائها في المنطقة، فلم تحكم الولايات المتحدة تعاطيها مع تطور الأحداث بشكل متوازن، إذ إنها انخرطت بعمليات عسكرية خارجية كالتي شنتها بالتعاون مع الاتحاد الأوروبي لإسقاط نظام القذافي في ليبيا، وذلك في نهاية ولاية أوباما الأولى بغرض تعزيز الهيمنة العسكرية الأمريكية كقوة عظمى، وكذلك تسديد ضربات جوية لمواقع يمنية عن طريق طائرات دون

طيار دون تدخل برى عسكري، ثم قيادة تحالف عسكري ضد تنظيم «داعش» وتوجيه ضربات عسكرية لعدة مواقع بالعراق وسوريا.

إنّ تسارع وتيرة الأحداث والتطورات قد تجاوز التعاطي الأمريكي الذى اتسم بدرجة كبيرة من البطء والانتقائية وعدم الفاعلية لصالح النفوذ الروسي والصيني، خاصة السياسات التي اتبعتها واشنطن تجاه الأزمة السورية والملف النووي الإيراني

إنّ تسارع وتيرة الأحداث والتطورات قد تجاوز التعاطي الأمريكي الذى اتسم بدرجة كبيرة من البطء والانتقائية وعدم الفاعلية لصالح النفوذ الروسي والصيني، خاصة السياسات التي اتبعتها واشنطن تجاه الأزمة السورية والملف النووي الإيراني، وتجاه المشهد الليبي المتأزم وعدم وضوح الدور الأمريكي في الأزمة اليمنية، كل هذه السياسات تشير إلى دخول الشرق الأوسط عصر ما بعد الولايات المتحدة، ويبلور ذلك التوجه وثيقة الأمن القومي الاستراتيجي الأمريكي الصادرة عام 2012، والتي تضمنت ضرورة التحول في أولويات الولايات المتحدة الأمريكية من الشرق الأوسط وأوروبا إلى آسيا والباسفيك، بهدف التركيز على الأهمية الجيو ـ سياسية لمنطقة المحيط الهادي بوصفه الطريق الرئيس للتجارة العالمية، وتعزيز العلاقات مع دول جنوب ووسط آسيا، وذلك لغرض محاصرة نفوذ الصين المتنامي والمستأثر على القارة الأسيوية، وإحداث توازن أمام تحركات روسيا التي تعزز علاقاتها مع دول المنطقة وتدعم نفوذها في آسيا.

ولذا تطرح هذه الورقة العديد من التساؤلات المهمة، حول أسباب التراجع الأمريكي عامة ولماذا التوجه شرقاً؟ وما هي تأثيرات ثورات الربيع العربي على الوضع القوى الإقليمي، وما هي الدول المرشحة للصراع على النفوذ في ظل حالة «فراغ القوى» التي تسبب فيها التحول الأمريكي، وغياب دور القوى الرئيسة في الإقليم بسبب الثورات؟.

أولاً: لماذا التوجه شرقاً؟

تطرح قضية التوجه الأمريكي شرقاً العديد من التساؤلات في الدوائر الأمريكية السياسية والأكاديمية، ولكن التساؤل المهم في هذه الجزئية، هو لماذا تريد الولايات المتحدة الاستدارة شرقاً نحو آسيا والباسيفيك، والانسحاب التدريجي من الشرق الأوسط؟

أولى هذه الأسباب هي معضلة الداخل الأمريكي، فقد بدأ أفول النجم

الأمريكي اقتصادياً منذ سنوات، إذ تعرضت الولايات المتحدة لأزمة اقتصادية طاحنة، نجمت عن انهيار القطاع العقاري والقطاع المالي، فقام بنك الاحتياط الفيدرالي بطباعة النقود استجابة للأزمة المالية عام 2008، وكذلك خفض البنك الفيدرالي أسعار الفائدة إلى ما يقرب من الصفر، وقام بشراء سندات لتخفيض أسعار الفائدة طويلة الأجل، تماشياً من برنامج «التيسير الكمي» للبنك الفيدرالي، وأعطى إشارة للسوق بأن أسعار الفائدة سوف تظل منخفضة حتى بعد دخول الاقتصاد مرحلة التعافي. وفى أكتوبر 2014 أنهى البنك الفيدرالي برنامج التيسير الكمي الخاص به[1]، وقد ساهم ذلك في تعزيز قيمة الدولار الأمريكي بصورة كبيرة في الشهور الأخيرة من عام 2014، إلا أن ذلك يعنى استخدام مجلس الاحتياط الفيدرالي كل ما في ترسانته على مدى السنوات الست الماضية، لتنشيط النمو وخفض معدل البطالة الذى تراجع بالفعل[2]، إلا أن النمو لا يزال هشاً متأرجحاً ويعاني من إحجام المستهلكين عن الإنفاق، إلى أن أعلنت وزارة التجارة الأمريكية في 29 مايو 2015، انكماش الاقتصاد الأمريكي في الربع الأول من العام بمعدل 0,7% في الناتج المحلي الإجمالي، بعدما سجل في الربع الأخير من عام 2014 نمو بمعدل 2,2% من إجمالي الناتج المحلى الإجمالي (GDP)[3].

(1) مسار مرتبك: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بإزاء مناطق العالم، التقرير الاستراتيجي العربى2013-2014، العدد 27، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، إبريل 2015، ص 39.

(2) الاقتصاد الأمريكي في 2014: ارتفاع معدل النمو... واستمرار الفجوة بين الأغنياء والفقراء، 27 ديسمبر 2014. http://www.alhayat.com/Articles

(3) انكماش الاقتصاد الأمريكي، جريدة الحياة اللندنية، 29 مايو 2015

وبرغم ضخامة الاقتصاد والتجارة الأمريكية على مستوى العالم، إذ لها 38% من حجم التجارة العالمية، فهي تواجه ضخامة الدين الخارجي الذى تجاوز 17 تريليون دولار، أي ما يمثل نحو 94% من الناتج الإجمالي العام للولايات المتحدة، فذلك الانحدار النسبي في الاقتصاد الأمريكي استغله الشرق خاصة الصين واليابان، التي تبلغ مديونيات أمريكا لكل منهما حوالي تريليون و250 مليار دولار، وبلغ الاستثمار الصيني في أذون الخزانة الأمريكية قرابة 3 تريليون دولار[4].

(4) مي مجيب، استعادة التوازن: «الاستدارة شرقاً» وتحولات السياسة الأمريكية الشرق أوسطية، السياسة الدولية العدد 195، يناير 2014، ص26.

برغم ضخامة الاقتصاد والتجارة الأمريكية على مستوى العالم، إذ لها 38٪ من حجم التجارة العالمية، فهي تواجه ضخامة الدين الخارجي الذى تجاوز 71 تريليون دولار، أي ما يمثل نحو 94٪ من الناتج الإجمالي العام للولايات المتحدة.

إن الولايات المتحدة دولة كبرى في الاقتصاد والصناعة والإنتاج الحربى، وذلك انعكس في ضخامة ميزانية الدفاع وعمليات التسليح، التي استنزفت الكثير من عوائد الاقتصاد الأمريكي في حروب خارجية مثل أفغانستان، العراق، كوريا الجنوبية، إلى جانب الصراعات اللانهائية في الشرق الأوسط، ولا سيّما الحرب على الإرهاب، هذا فضلاً عن

المعونات المقدمة للدول النامية فضلاً عن الدعم الاقتصادي والعسكري لإسرائيل، لذلك بدا للإدارة الأمريكية ضرورة عدم الانخراط في صراعات الشرق الأوسط أو التورط فيها، تجنباً للتضحية بعشرات الآلاف من أرواح الجنود الأمريكيين وتوفيراً لملايين لمليارات الدولارات الأمريكية[5].

حرصت الولايات المتحدة على تأمين مصادرها النفطية في الشرق الأوسط كواحد من أهم أولويات المصالح الأمريكية.

وقد حرصت الولايات المتحدة على تأمين مصادرها النفطية في الشرق الأوسط كواحد من أهم أولويات المصالح الأمريكية، ولا سيما أنّ الطلب الأمريكي على النفط قد تراجع، بسبب طفرة إنتاج النفط والغاز الصخري التي رفعت من حجم الإنتاج المحلى في الولايات المتحدة، إذ يُقدر أن درجة اكتفائها الذاتي وصلت لـ 90% من احتياجاتها[6]. وإن كان لذلك الأثر البالغ في دول الخليج العربي ولاسيّما السعودية، التي كان لها خسائر متزايدة من تراجع الطلب الأمريكي على نفطها، وعوضت تلك الخسائر بزيادة صادراتها إلى آسيا خاصة الصين التي تعد من أكبر مستهلكي النفط والأكثر احتياجاً للطاقة، إلا أن ذلك لا ينفى حاجة السعودية لأن تكون مصدر نفطي للولايات المتحدة لأسباب جيوسياسية.

ما لا يمكن إغفاله في التوجه الأمريكي شرقاً، أن توجهات الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم ترتكز منهجيته أساساً على عدم تفضيل المغامرات الخارجية، والميل للحلول السياسية ويرفض دور أمريكا الخارجي القائم على هيمنة القوة، ولكن يفضل الاهتمام بالسياسات الداخلية على عكس الحزب الجمهوري، الذى ينتهج فكرة الاهتمام بالثقل الخارجي وتدعيم المكانة العالمية للولايات المتحدة، وتأدية دور القوى العظمى ذات الهيمنة على العالم بما يصب في المصالح الأمريكية.

أن توجهات الحزب الديمقراطي الأمريكي الحاكم ترتكز منهجيته أساساً على عدم تفضيل المغامرات الخارجية، والميل للحلول السياسية ويرفض دور أمريكا الخارجي القائم على هيمنة القوة

وبرغم قناعات أوباما التي ظهرت في تصريحاته بشكل متكرر، أنه ليس هناك دولة مهما بلغت قوتها قادرة على حل مشكلات العالم بمفردها في إشارة للولايات المتحدة، وتوجه للعمل التعاوني على المستوى الدولي، ففي القضية الأفغانية، فإلى جانب وجود القوة العسكرية الأمريكية، سعى لتعزيز التعاون الدولي لمواجهة تنظيم القاعدة وحركة

(5) هل دخل الشرق الأوسط عصر ما بعد الولايات المتحدة؟ http://arabic.people.com.cn/31662/8513848.html

(6) تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع أهمية الخليج، 28 إبريل 2015، http://alkhaleejaffairs.org/main/Content/

طالبان، ومع ذلك تورطت إدارة أوباما في ضربات عسكرية غير رشيده في ليبيا واليمن، وكشفت أزمة الكيماوي السوري عن أن أوباما لا يتمتع بإرادة سياسية قادرة على توظيف القوة العسكرية والتكلفة الاقتصادية، فكانت النتيجة الإجمالية لتضارب السياسات وانتقائية ردود الأفعال أنه كسر الهيبة الأمريكية، وأهدر القدرات الاقتصادية لدرجة أضرت بالداخل الأمريكي، بجانب وجود صراعات داخلية في الكونجرس على مدار عهده[7].

(7) المصدر السابق، ص 22.

وحظيت القضية الفلسطينية بأهمية خاصة على أجندة الرئيس «أوباما»، إلا أن ذلك لم يستمر كثيراً في ولايته الثانية، وبرغم التوافق حول حل الدولتين وانسحاب إسرائيل من الضفة الغربية على أساس حدود 1967، وبقاء التجمعات الاستيطانية تحت السيطرة الإسرائيلية مقابل أن يحصل الجانب الفلسطيني مقابلها أرض داخل حدود 1948، واعتبار القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية مقابل الاعتراف الفلسطيني بإسرائيل دوله قومية لليهود[8]، إلا أن تعنت رئيس الوزراء الإسرائيلي الذى غالباً ما يتهرب من الالتزام بأي تعهدات تجاه الجانب الفلسطيني، هو ما أفقد الجهود الأمريكية فائدتها[9].

(8) مسار مرتبك: توجهات السياسة الخارجية الأمريكية بإزاء مناطق العالم، مصدر سابق، ص 39.

(9) صراع الأجندات: الخيارات الفلسطينية في ظل انسداد أفق التسوية مع إسرائيل، التقرير الاستراتيجي العربي.

وبرغم التوتر الذي تفاقم بين إسرائيل وبين حليفتها الأولى الولايات المتحدة خاصة، بعد أن ألقى نتنياهو خطابه بالكونجرس الأمريكي، وكان بمثابة تحدى مباشر لأوباما في شخصه، إلا أن أوباما أكد مؤخراً في إطار بيان قمة كامب ديفيد 2015، بـ«أن بلاده تلتزم بأمن إسرائيل وإقامة دولة فلسطينية وبحل الدولتين»، إلا أنه سرعان ما صرح في التلفزيون الأمريكي بأن سياسة إسرائيل تهدد مصداقيتها، وأن المجتمع الدولي ليس بواثق في اقتناع إسرائيل بحل الدولتين، وأنه من الممكن أن تغير واشنطن سياستها في استخدام حق النقض «الفيتو» دائماً في مجلس الأمن لحماية إسرائيل من قرارات دولية تدينها[10].

أدركت الولايات المتحدة جيداً أن إيران ليست قوة هينه، وأنها تسعى لأن تكون دولة محورية في المنطقة، ولديها هيمنتها المباشرة في عدة دول ذات تماس مباشر مع المصالح الأمريكية.

(10) أوباما يلمح لإمكانية التخلي عن حماية إسرائيل بـ«الفيتو»، http://www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/2015/06/03

أما على صعيد الملف النووي الإيراني، فقد أدركت الولايات المتحدة جيداً أن إيران ليست قوة هينه، وأنها تسعى لأن تكون دولة محورية في المنطقة، ولديها هيمنتها المباشرة في عدة دول ذات تماس مباشر مع المصالح الأمريكية، لذا قررت أن تكسب إيران صديقاً، أفضل من التورط في مواجهة عسكرية معها خشية استهداف إيران لمصالحها في المنطقة[11].

(11) 10 نوفمبر 2014 ما وراء الخبر- الملف النووي الإيراني. https://www.youtube.com/watch?v=5cpkdQOfhNA

فقد نجحت إيران في إتمام المفاوضات السداسية لصالحها بحصول برنامجها على مزايا للاستفادة من التكنولوجيا النووية، فضلاً عن الموافقة الدولية على رفع العقوبات الاقتصادية عنها، وذلك الأمر يعدّ خطوة تشكل نقله نوعية في مجريات الشرق الأوسط، فستدفع بكل أطراف العالم العربي للبحث عن السلاح النووي، ونتج عن ذلك أيضاً تزايد القلق في دول الخليج العربية خاصة السعودية، من تعزيز الموقف الإيرانية وتزايد نسب هيمنتها الإقليمية بفضل الدعم الأمريكي الذى بات صريح في المدة الأخيرة[12].

أظهر الاتفاق النووي بين إيران والغرب توتراً وقلقاً إسرائيلياً خشية تطوير طهران برامجها النووية، وكنوع من الاسترضاء الأمريكي لإسرائيل.

وعلى صعيد آخر أظهر الاتفاق النووي بين إيران والغرب توتراً وقلقاً إسرائيلياً خشية تطوير طهران برامجها النووية، وكنوع من الاسترضاء الأمريكي لإسرائيل، فقد وافق الكونجرس في بداية يونيو 2015 على صفقة صواريخ وأسلحة لبيعها لإسرائيل، تشمل بيع 50 قنبلة خارقة للتحصينات، 700 قنبلة خارقة للأنفاق، و3000 صاروخ من طراز هاي فاير ـ للطائرات المروحية.

ونجد أن السياسة الأمريكية في تحولاتها نحو الشرق الأوسط، خسرت الروابط القوية بصداقتها الاعتيادية في المنطقة كما حدث مع السعودية[13]، وأيضاً تأرجحت سياساتها تجاه مصر، فبعد أن دعمت التيار الإسلامي بوصول جماعة الإخوان للحكم، جاءت ثورة 30 يونيو وأحداث 3 يوليو2013، ممّا أدى إلى توتر العلاقات المصرية الأمريكية، وهنا حدث نوع من الجدل بين الإدارة الأمريكية والكونجرس وبعض المراكز البحثية المؤثرة في صنع القرار الأمريكي، فآل ذلك لتوصيف 30 يونيو بالانقلاب العسكري لكن دون تصريح مباشر من الإدارة الأمريكية[14]. وهناك مادة بالقانون الأمريكي، تمنع الإدارة من منح مساعدات عسكرية أو اقتصادية، لأيّة دولة يصنف ما يحدث بها على أنه انقلاب عسكري، لذا كان تصريح الرئيس الأمريكي، ولأول مرة في تأريخ الدولتين بتعليق المساعدات العسكرية المخصصة لمصر، لكن سرعان ما تم الإفراج عن تلك المساعدات نظراً لضغط الكونجرس والتأثير السلبي، الذى طال مصانع السلاح الأمريكي والعمالة بها[15]، ونتيجة

أن السياسة الأمريكية في تحولاتها نحو الشرق الأوسط، خسرت الروابط القوية بصداقتها الاعتيادية في المنطقة كما حدث مع السعودية، وأيضاً تأرجحت سياساتها تجاه مصر.

(12) الملف النووي الإيراني والتقارب الأمريكي الإيراني وانعكاسه على الشرق الأوسط 22 مارس.
https://www.youtube.com/watch?v=q1qmGpJUFEE, 2015

(13) تحولات السياسة الخارجية الأمريكية وتراجع أهمية الخليج، مرجع سابق.

(14) السياسة الخارجية المصرية في عهد السيسي، 28 ابريل 2015
https://www.youtube.com/watch?v=YwzjY2J8jH0

(15) المصدر السابق

لذلك انتهجت مصر سياسة تعزيز التنوع التسليحي مثل التعاقد مع روسيا وفرنسا وبريطانيا وروسيا والصين[16].

(16) محمد بسيونى عبد الحليم، استعادة التوازن: لماذا تصاعد سياق التسلح في منطقة الشرق الأوسط؟، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، العدد 15، مارس 2015، ص 5.

ثانياً: الفوضى والفراغ في الشرق الأوسط

قد يكون من المبكر إطلاق حكم نهائي على نتائج الثورات العربية أو ما بات يعرف بالربيع العربي، إن لم يكن بسبب التفاعل والاشتباك على أكثر من جبهة ثورية، كما هو الحال في اليمن وسورية وجزئياً ليبيا، ففي الأقل لأن حصاد الثورات قد يحتاج إلى سنوات، وربّما إلى عقود من أجل تقويمه والحكم عليه في شكل موضوعي، ولكن بعد مرور حوالي أربعة أعوام على اندلاع موجة الانتفاضات العربية، لا تزال منطقة الشرق الأوسط تعاني من الاضطراب وعدم الاستقرار.

أن الدول التي احتفلت بإسقاط أنظمتها بثورات شعبية، تتحول في سنوات من هذه التحولات الدراماتيكية، إلى ساحات للقتال والمعارك الطاحنة بين شعوبها والجماعات الإرهابية المختلفة

لم يكن متوقعاً أن الدول التي احتفلت بإسقاط أنظمتها بثورات شعبية، تتحول في سنوات من هذه التحولات الدراماتيكية، إلى ساحات للقتال والمعارك الطاحنة بين شعوبها والجماعات الإرهابية المختلفة، التي انتشرت بشكل مخيف على أراضيه، فعندما اندلعت الثورة التونسية فتحت الباب أمام الثورة المصرية، ومن بعدها وصل (الربيع العربي) إلى كل من ليبيا واليمن وسوريا، تفاءل الكثيرون، في مستقبل أكثر حرية وديمقراطية وعدالة، لكل شعوب المنطقة، لكن الرياح أتت بما لا تشتهيه سفن المتفائلين. وبدلاً من نسائم الحرية والديمقراطية، وبشائر الرخاء والاستقرار التي كانت تنتظرها شعوب المنطقة، فجعت بحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية بشكل سرطاني، مستغلة الفراغ السياسي والأمني الناشئ في تلك الدول[17].

(17) صفاء عزب، تبعات الربيع العربي ميليشيات مسلحة وفوضى ودمار. http://aawsat.com/home/article/109511

بدلاً من نسائم الحرية والديمقراطية، وبشائر الرخاء والاستقرار التي كانت تنتظرها شعوب المنطقة، فجعت بحالة الفوضى وعدم الاستقرار التي أدت إلى انتشار الجماعات المسلحة والإرهابية بشكل سرطاني، مستغلة الفراغ السياسي والأمني الناشئ في تلك الدول.

وتعد تونس وهي الأقرب لتكون مثالاً للانتقال نحو الديمقراطية، والتي استطاعت أن تنجز مساراً للتحول الديمقراطي أقل تكلفة من باقي الدول التي اجتاحتها ثورات في عام 2011. فقد انتخبت رئيساً، وتوصلت تونس إلى التوافق على دستور رحبت به أوساط كثيرة في العالم لشموله وعدم الإقصاء وتمثيليته الواسعة، ورفعت حالة الطوارئ التي استمرت ثلاث سنوات، وبرغم أن التوافق ما

زال هو المفتاح الرئيس إلا أن مشاكل مازالت ماثلة. فهناك تهديدات من متشددين بشن هجمات وأن هناك شعوراً عاماً بعدم الرضا لتزايد البطالة وارتفاع الأسعار وكلفة العيش. وتعول تونس كثيراً على السوق الأوروبية والسياحة، وكذلك على التحويلات المالية لمهاجريه، برغم ذلك تبقى تونس نقطة الضوء النادرة في منطقة غير مستقرة[18].

(18) الربيع العربي في ثلاثة سنوات.. ماذا تحقق؟ وماذا بعد؟ http://arabic.cnn.com/middleeast/2014/03/15/arab-spring-three-years

أما مصر فقد مرت بأربعة سنوات صاخبة، فمنذ الإطاحة بنظام حسني مبارك، شهدت البلاد انتخابات ديمقراطية أسفرت عن اختيار رئيس لكنه سرعان ما سقط نتيجة تخبط نظامه تحت وقع الحراك الشعبي الذى انحاز إليه الجيش، وشُكِّلت حكومة مؤقتة إلى أن انتُخب عبد الفتاح السيسي رئيساً للبلاد، إلا أن مصر لا تزال إلى الآن تواجه الكثير من التحديات والفوضى الداخلية وعدم الاستقرار والحرب ضد الإرهاب، لكن يبدو أن مصر الآن في طريقها إلى التخلص من الفوضى السياسية التي ضربتها في الأعوام الأربع الماضية، متغلبة على الأزمات الاقتصادية التي تعانى، وهناك محاولات جدية للتغلب على الفوضى والإرهاب.

تزايدت التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة ولاسيّما في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والبحرين، من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي علي أساس طائفي.

ومن ناحية أخرى تحملت سوريا وليبيا أكبر تكلفة بشرية ومادية لسنوات ما بعد الربيع، وفي الوقت نفسه لا توجد مؤشرات على نهاية قريبة لنهاية الأزمات التي تلاحق البلدين، فليبيا تعج بالأسلحة، في الوقت الذي تشهد اتساعاً في الفوضى وغياب القانون، إلى جانب الصراع بين القادة الجدد للسيطرة على الميليشيات التي أطاحت بنظام معمر القذافي، فقد أدى التناحر السياسي إلى تأجيل عملية وضع دستور جديد للبلاد لمرات عديدة. مما يعكس خيبة الأمل التي يشعر بها الليبيون مع الفوضى السائدة.

كذلك تحولت الثورة في سوريا إلى حرب أهلية ضارية ذات طابع طائفي، وراح ضحيتها أكثر من 100 ألف شخص لقوا حتفهم وأكثر من 680 ألفاً أصيبوا بجروح، و6,5 مليون في الأقل نزحوا داخلياً، فيما لجأ نحو 2,5 مليون شخص إلى بلدان أخرى[19]، ونتيجة لذلك تراجع الدور السوري إقليمياً بشكل كبير، وتراجعت دمشق عن سياستها الإقليمية التي كانت تحرك كثير من الحداث والأزمات السياسية في المنطقة طوال أزمنة طويلة.

(19) الربيع العربي في ثلاث سنوات... ماذا تحقق؟ وماذا بعد؟، مصدر سابق.

وتزايدت التوترات الطائفية الأخيرة في المنطقة ولاسيّما في العراق، وسوريا، ولبنان، واليمن، والبحرين، من فرص قيام حرب شاملة بين القوى السنية والشيعية، وربما تقسم الشرق الأوسط الجديد إلى مجموعات ذات حكم ذاتي علي أساس طائفي، مع احتمالية استمرار الصراع. وسيحرز الأكراد أكبر المكاسب من الصراع الطائفي في المنطقة[20]، بل قد يكونون في طريقهم لتحقيق الحلم الذي طال انتظاره وهو إقامة الدولة لهم. فهم يسكنون شمالي العراق وفي منطقة غنية بالنفط، تبني اقتصاداً مستقلاً مرتبطاً بجارتهم تركيا. وأن لديهم عَلَماً ونشيداً وطنياً وقوات مسلحة أيضاً. وقد تكون كردستان من المستفيدين من التفكك البطيء الحاصل في العراق، الذي لم يعد يتصرف كبلد موحد. ولن يكون مستقبل المنطقة خالياً من الأزمات، فالسكان الأكراد يمتدون عبر الحدود مع إيران وسوريا وتركيا[21].

(20) ماثيو بوروز، عرض: سارة خليل، «الشرق الأوسط عام ..2020. رؤية استشرافية لمسارات المنطقة»، مجلة السياسة الدولية http:// www.siyassa.org.eg/ NewsContent/5/25/4923/

(21) كيفين كونوللي، الربيع العربي: عشره نتائج غير متوقعه. http:// www.bbc.co.uk/arabic/ middleeast/2013/12/ 131214_arab_spring_outcomes

ثالثاً: الصراع على النفوذ الإقليمي.. لمن يكون الحسم؟

يثير ما بدا يتجلى من تراجع نسبي في قدرات القيادة الأمريكية للعالم، وحالة الاضطراب والفوضى الواسعة التي تشهدها العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، تساؤلاً جوهرياً حول إمكانية صعود قوة قوى إقليمية أو دولية لتمارس دور «القائد الإقليمي» في منطقة الشرق الأوسط، خلافاً للدور الأمريكي المتراجع.

وإقليمياً توجد خمس دول مرشحة للصعود وهي: مصر، والسعودية، وإيران، وتركيا، وإسرائيل. وللوهلة الأولى يبدو أن لهذه الدول الفاعلة مصالح متناقضة، مما قد يعني أن رهانات هيمنة دولة بمفردها في قيادة المنطقة، ربّما تطرح مخاطر وسلبيات تفوق أيّة تداعيات إيجابية لهذه الهيمنة، الأمر الذي استرعى اهتمام القوى النافذة في النظام الدولي التقليدية والصاعدة منها، ويعزز من فرص الاختراق المستمر للنظام الإقليمي من طرف القوى الكبرى، مما يزيد من تعقيد أوضاع المنطقة[22]وسوف نتعرض تفصيلياً لمدى فرص كل دولة مرشحة إقليمياً لممارسة دور ما والقيود التي تحد من هذه الفرص:

(22) أحمد الكاتب، القيد الأمريكي: احتمالات بروز قيادة إقليمية في الشرق الأوسط، مجلة السياسة الدولية، ملحق تحولات استراتيجية، يونيو 2015.

مصر: غيرت ثورة 25 يناير دور مصر الإقليمي الذي انتقل من حالة الجمود التي كان يخلد فيها، إلى حالة جديدة بسبب التغيرات الجذرية في الواقع

السياسي والاجتماعي، ولكن مصر شهدت تراجعاً كبيراً بسبب متغيرات كثيرة يتصل بعضها بتطورات سلبية شهدتها مصر بعد الثورات، وتولي حكم الإخوان المسلمين ثم التهديدات الأمنية التي ترتبت على عزل الرئيس السابق والحرب ضد الإرهاب وعدم استقرار الشؤون الداخلية الاقتصادية والأمنية، كما يرجع البعض تراجع دور مصر بسبب تقدم أدوار أخرى، أو بسبب بتغيرات في هيكل القوة في النظام العالمي.

أن مصر لم تتنازل عن قناعتها بحتمية قيامها بدور محوري في الإقليم، فهذا الأمر ليس ترفاً أو خياراً بقدر ما هو ضرورة حتمية للدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها القومي العربي.

وفى هذا الإطار نجد أن مصر لم تتنازل عن قناعتها بحتمية قيامها بدور محوري في الإقليم، فهذا الأمر ليس ترفاً أو خياراً بقدر ما هو ضرورة حتمية للدفاع عن مصالحها الحيوية وأمنها القومي العربي، ومن هذا المنطلق كان من الطبيعي أن يثار الحديث حول طبيعة الدور الخارجي لمصر في مرحلة ما بعد الثورات، والتي تركت آثارها بالضرورة في سياسة مصر الخارجية، توجهًاً وممارسة ومؤسسة، بما يزيد من فرص مصر في عودة دورها الإقليمي مجدداً لممارسة مهامه، بعد أن تحررت من القيود التي فُرِضت على السياسة الخارجية إبان العقود الأربع السابقة، وأصبح لمصر قدرة على مراجعة سياستها الخارجية في مختلف الدوائر، بما يجعلها أكثر استجابة للإرادة الشعبية المصرية[23].

(23) محمود جبر، البحث عن المكانة: إشكالية الدور الخارجي المصري، http://www.acrseg.org/13314

وحتى تتمكن مصر من العودة إلي سالف دورها كدولة قائدة في المنطقة، يجب أن يعود الاستقرار الأمني في ربوعها، والذي انعكس سلباً على عوائدها المالية السياحية أساساً، ما جعلها تعتمد علي القروض التي منحتها الدول الخليجية (السعودية، والكويت، والإمارات)، لكن مصر تحاول الآن استعادة دورها الإقليمي كدولة كبري ومؤثرة في المنطقة وباتجاه استقلالية أكثر عن الحليف التقليدي الأمريكي، وبالاتجاه نحو تحالفات جديدة مع روسيا والصين والسعودية، ممّا يعني البحث استقلالية في اتخاذ القرار.

مصر تحاول الآن استعادة دورها الإقليمي كدولة كبري ومؤثرة في المنطقة وباتجاه استقلالية أكثر عن الحليف التقليدي الأمريكي، وبالاتجاه نحو تحالفات جديدة مع روسيا والصين والسعودية، ممّا يعني البحث استقلالية في اتخاذ القرار.

السعودية: تخوض عملية واسعة من إعادة النظر في سياساتها الخارجية، وأولويات أمنها القومي في أعقاب التحول الذي طرأ على المنطقة، وفي أعقاب التقارب الأمريكي الإيراني، وهناك أربعة أسباب رئيسة تجعل

السعودية تحدث نقلة كبيرة في رؤيتها الاستراتيجية وسياستها الخارجية، وهي: التحول الداخلي في الأسرة الحاكمة مع استعداد الجيل الثالث لتولي الحكم ومخاوف اندلاع قلاقل داخلية، بسبب التحولات الإقليمية والدولية، والقلاقل الإقليمية بعد الربيع العربي، والتي قوضت الأنظمة الاستبدادية التي نشأت في حقبة ما بعد التحرر من الاستعمار والمخاوف من انتقال تأثيراتها إلى الداخل السعودي، ومحاولة مواكبة التغير في الدور الإيراني في المنطقة، والتحول في استراتيجية الولايات المتحدة التي ظلت الحامية لنظام الحكم في السعودية منذ 70 عاماً[24].

(24) مثلث النفوذ الشرق أوسطي، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، http://www.fikercenter.com/ar/p/studies/view/o9df67ak.

تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، بسبب قوتها الاقتصادية والمالية والنفطية. فضلاً عن موقعها بوصفها حامية الحرمين الشريفين وراعيتهما، كل ذلك يجعلها مرشحة طبيعية للقيام بدور قيادي في عالم إسلامي مثقل بالأزمات، ولتعزيز هذا الدور القيادي تعتزم المملكة استثمار150 مليار دولار في تطوير قدراتها العسكرية وتوسيعها، بما يمكنها من تحقيق الأهداف التي حددتها السياسة الدفاعية الجديدة للمملكة. ومع استمرار الولايات المتحدة والقوى الاوروبية في تراجعها، تأخذ دول عربية بقيادة العربية السعودية على عاتقها مسؤوليات متزايدة. وفي هذا السياق تحاول السعودية الظهور بوصفها أقوى دولة عربية تنهض بالعبء الأكبر لمواجهة التحديات الجديدة في المنطقة[25]. لكنها تصطدم بعوامل جيوسياسية عديدة، لعل أبرزها التنافس السعودي ـ الإيراني على النفوذ في الخليج العربي، واعتماد السعودية علي المظلة الأمنية الأمريكية، مما يعيق استقلالية اتخاذ القرار الأمني والاستراتيجي السعودي، واحتمال التقاء المصالح السعودية ـ الإسرائيلية ضمنياً حول ضرورة مواجهة الطموح النووي الإيراني[26].

تحاول السعودية الظهور في منزلة القوة العربية الوحيدة في الشرق الأوسط، بسبب قوتها الاقتصادية والمالية والنفطية.

(25) السعودية قوة إقليمية عظمى، http://www.huqooq-iraq.com/?p=593.

(26) أحمد الكاتب، القيد الأمريكي، مصدر سابق.

إيران: تسعى للتأثير في حاله التوازن الإقليمي الهش الذي تحاول أمريكا العمل في ظله، لإعادة رسم خرائط توزيع النفوذ، وإيران كدولة اقليمية تسعى للتأثير في مجريات الأحداث الحاصلة، لكونها من ضمن الدول التي تسعى أميركا وإسرائيل وحلفائهم من تقويض دورها الإقليمي ومحاصرته، وأن دول المنطقة ما زالت مشغولة بالتحولات السياسية التي أحدثتها ثورات الربيع العربي، الأمر الذي من شأنه أن خفف الضغط على إيران التي لها

وجهة نظر تجاه حالة الأمن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، خاصة بعد الاحتلال الأمريكي للعراق الذي قلب المعادلات الإقليمية وجعل إيران دولة مستهدفة بعد العراق، لكونها بحسب وجهة النظر الأمريكية دولة راعية للإرهاب وداعمة لحركة المقاومة في لبنان وفلسطين، وبهذا كان المشروع الإيراني مستهدفاً بشكل أساسي من الولايات المتحدة، لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول تغيير في التوازن الإقليمي[27].

المشروع الإيراني مستهدفاً بشكل أساسي من الولايات المتحدة، لكن مقاومتها لهذا الاستهداف وتقدمها التدريجي في برنامجها النووي زاد من احتمالات حصول تغيير في التوازن الإقليمي.

(27) جوناثان كلارك، وستيفان هالبر، التفرد الأمريكي المحافظون الجدد والنظام العالمي الجديد، بيروت، دار الكتاب العربي، 2005.

تركيا: لا شك في أن تحول الدور التركي كان من أبرز التغيرات التي حدثت في التوازن الإقليمي، فقد شهدت تركيا بعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم فيها تحولاً بارزاً وقوياً في استراتيجيتها، وتعاملها مع الأحداث التي تمر بدول الجوار الجغرافي، فقد كانت علاقة تركيا بالمنطقة تسير في إطار رؤية واقعية لموازين القوى في الشرق الأوسط، وانصب تركيزها على تطوير علاقاتها العسكرية بإسرائيل، ومارست ضغوطاً على سوريا وشاركت في فرض العقوبات الغربية ضد العراق.

أما اليوم فإن تركيا تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة لغرض دعم فرصها كقوة إقليمية، لذا قد يظهر أن الموقف المضاد الذى اتخذته تركيا تجاه ثورة 30 يونيو في مصر، أنها أسقطت جزءاً كبيراً من حلمها الإقليمي باستعادة أمجاد الخلافة العثمانية على الأقل في إطار المنطقة العربية.

فإن تركيا تسعى لتطوير علاقاتها مع جميع اللاعبين بالمنطقة لغرض دعم فرصها كقوة إقليمية.

إسرائيل: تنطلق من استراتيجية تقوم علي منطلقات القوة العسكرية والحرب والصراع وموازين القوى وبسط النفوذ تجاه الدول العربية، سواء تلك التي وقعت معها اتفاقيات سلام أو تلك التي لم توقع، وأنها تفترض أن وجودها في خطر منذ إنشائها، لهذا فإن صراعها مع العرب يدفعها لأن تبقى الطرف الإقليمي الأقوى عسكرياً على المنطقة، بما يسمح لها فرض رؤيتها علي الدول العربية.

أما فيما يتعلق بسياسة إسرائيل الخارجية والمتعلقة بالأمن القومي، فإن خيارات إسرائيل الحالية على المستوى الإقليمي محدودة وواضحة. فمن بين

إسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي لديها مخاوف مشتركة من برنامج إيران النووي وسعيها للهيمنة الإقليمية، فضلاً عن القلق من صعود التيار الجهادي في المنطقة.

المحاور الأربعة الرئيسة في المنطقة، يوجد ثلاثة من المرجح أن تظل أعداء لتل أبيب، وفي مقدمتهم إيران وحلفاؤها قطعاً، فضلاً عن أنه لا يوجد أي احتمال لحدوث تحسن جوهري في العلاقات بين إسرائيل وتركيا، فأردوغان مهتم بالحفاظ على العلاقات الاقتصادية والتجارية ولكن ليس تطبيع العلاقات الدبلوماسية. ويُتوقع أن تظل أنقرة من أكثر المنتقدين والمنافسين الإقليميين لإسرائيل.

ولا تزال إسرائيل تسعى لتطوير علاقاتها مع الدول المعتدلة والمحافظة: (دول الخليج، مصر، الأردن، المغرب، والجزائر). فإسرائيل ودول مجلس التعاون الخليجي لديها مخاوف مشتركة من برنامج إيران النووي وسعيها للهيمنة الإقليمية، فضلاً عن القلق من صعود التيار الجهادي في المنطقة[28].

(28) خيارات محدودة: الدور الإسرائيلي في شرق أوسط متغير، مركز روابط للبحوث والدراسات الاستراتيجية، http://rawabetcenter.com/archives/4277

روسيا: تعد روسيا دولياً أحد أهم الفواعل التي لها أثر قوي في إقليم الشرق الأوسط، ونجد أن القيادة الروسية تتحرك تبعاً لاستراتيجية توسعية ذات رؤية لمنطقة الشرق الأوسط ليس على مستوى المصالح الاقتصادية فحسب، بل إيجاد تحالفات واتفاقات سياسية تدفع بنفوذها بما يقارب النفوذ الأمريكي، فبشكل خاص أوضحت الأزمة السورية مدى فاعلية الدور الروسي، خاصة بعد أن أطلقت موسكو المبادرة التي ترمي إلى تدمير الأسلحة الكيماوية السورية مقابل وقف الضربة العسكرية الأمريكية لسوريا، وعقد مؤتمر جنيف 2[29]، فبات لروسيا أثر واضح في تسيير الأحداث بعد أن رضخت القوى الدولية الأخرى للرؤية الروسية الداعمة للحل السياسي وتسوية الأزمة، وأن لديها أسطولها البحري الراسخ في قاعدة طرطوس السورية في ظل انعدام القوات الأمريكية في المنطقة.

(29) باسم راشد، الانخراط المنضبط: ما هي حدود أدوار القوى الدولية «الصاعدة» في الشرق الأوسط؟، حالة الإقليم، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، العدد 15، مارس 2015، ص14.

أن القيادة الروسية تتحرك تبعاً لاستراتيجية توسعية ذات رؤية لمنطقة الشرق الأوسط ليس على مستوى المصالح الاقتصادية فحسب بل إيجاد تحالفات واتفاقات سياسية تدفع بنفوذها بما يقارب النفوذ الأمريكي.

وأنها انخرطت في علاقات اقتصادية وعسكرية وطيدة مع عدد كبير من الدول العربية، فضلاً عن حلفائها التقليديين الجزائر، وسوريا، ومصر، والأردن وليبيا، ودول الخليج والسودان، ومن غير العرب تركيا وإيران وإسرائيل أيضاً، كذلك تعاونت مع بلدان المنطقة في قطاع الطاقة، بوصفها من أكبر الدول المنتجة والمصدرة للغاز ولديها خبرات

متميزة في المجال النووي، في فبراير 2015 تم تفعيل التعاون مع مصر لتطوير موقع الضبعة النووي والتعاون التقني في المجالات الصناعية والتنموية[30].

(30) نورهان الشيخ، استعادة النفوذ: هل تصبح روسيا قوة تعديلية في النظام الدولي؟، تحولات استراتيجية ملحق السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014، ص17.

وعرضت روسيا في 22 مايو 2015، تقديم مساعدات عسكرية وأخرى متنوعة لمعاونة العراق في التصدي لتنظيم «داعش»، وأكّد بوتين رغبته في أن يتوسع في التعاون مع العراق في مجال التكنولوجيا العسكرية، والضخ باستثمارات تقدر بمليارات الدولارات، ووضّح رئيس التحالف المدني الديمقراطي في البرلمان العراقي، بأن العراق كانت قد أبرم صفقة تسليح بقيمة 4 مليارات دولار مع روسيا في عهد المالكي[31].

(31) تسليح الجيش العراقي أبرز ملفات زيارة رئيس الحكومة العراقية في موسكو، جريديه الشرق الأوسط، العدد 13324، 22 مايو 2015.

إلا أن روسيا تواجه تحديات كثيرة قد تحد من دورها في المرحلة الحالية، فمنذ ضلوع موسكو في الأزمة الأوكرانية، دفع بالولايات المتحدة بأن تحكم الخناق على روسيا بفرض عقوبات، وبرغم الاجتهاد الروسي في عدم الخضوع لعزلة وقيود العقوبات، إلا أن الاقتصاد الروسي تأثر بشكل كبير للغاية، إذ تراجعت قيمة الروبل الروسي بنسبة تتراوح بين (45-50%) وتراجع نمو الناتج المحلي، وتجد روسيا منفذها الأقوى لمجابهة ذلك الضغط الاقتصادي هو أن تحافظ على صفقات السلاح، فتستأثر روسيا بحوالي 26% من إجمالي المبيعات العالمية للسلاح[32]، وأيضاً تعزيز إنتاج النفط، إذ صرّح وزير الطاقة الروسي ألكسندرنوفاك في 3 يونيو2015 أن بلاده تهدف في المدى الطويل إلى المحافظة على مستويات إنتاج النفط الحالية عند حوالي 10,5 مليون برميل يومياً، فتلك الكمية تعوض الدخل الروسي على التراجع في أسعار النفط العالمية[33].

(32) نورهان الشيخ، مصدر سابق، ص 18.

(33) روسيا تنوي المحافظة على مستويات إنتاج النفط الحالية //:http arabic.rt.com/news/784842

وتأتي الصين في مرتبة موازية لروسيا، إذ تتمتع بنسج شبكة علاقات اقتصادية قوية مع دول الشرق الأوسط، ولديها محاولات جدية لتوسيع النفوذ والتوافق السياسي مع دول الإقليم، ففي عام 2009 عينت الصين مبعوثها الخاص الأول للشرق الأوسط. وفى عام 2011 استخدمت حق الفيتو في مجلس الأمن ضد ثلاثة قرارات تستهدف إدارة بشار الأسد بسوريا، وتضررت الصين جراء امتناعها عن التصويت على قرار مجلس الأمن عام 2011، الذي سمح بتدخل عسكري دولي من أجل «حماية» الشعب الليبي، أرسلت ببعثات للقوات البحرية لجيش التحرير الشعبي الصيني بهدف مكافحة

القرصنة وإخلاء المواطنين الصينين من ليبيا[34]. وأصبحت الصين تعتمد بنسبة 55% من حاجتها للطاقة على نفط الخليج، ولاسيّما السعودية، وأن الصين شديدة التوغل الاقتصادي والنفطي على ساحة الأراضي السودانية، ومع مطلع يونيو 2015[35] أكد رئيس الوزراء الصيني حرص بلاده على دفع العلاقات الاقتصادية مع مصر، وتوفير التمويل اللازم للمشروعات التي يتعين البدء في تنفيذها في قطاعات الطاقة والصناعات الإنتاجية، معرباً عن التزام بلاده بتوثيق التعاون بين البلدين في المجالات الأمنية ومكافحة الإرهاب والمجالات الثقافية، وأُجريت مناقشات مع موريتانيا فيما يخص الاتفاقيات في مجال الصيد البحري والزراعة، لذا أصبح الدور الصيني في الشرق الأوسط مطلوباً أكثر عند دول المنطقة التي تتطلع إلى بكين على أنها قوة مفيدة، وأن التعاون معها لا يحمل المخاطر نفسها التي حملها التعاون مع القوى الكبرى التقليدية[36].

أصبحت الصين تعتمد بنسبة 55٪ من حاجتها للطاقة على نفط الخليج، ولاسيّما السعودية.

أمّا الصين فتعطى الأولوية لأن تدعم إمبراطوريتها كعملاق اقتصادي، قبل أن تبسط سيطرتها ونفوذها بما يفوق النفوذ الأمريكي، ولذا انتابها الكثير من القلق بتعهد أوباما تخفيف التواجد الأمريكي بالشرق الأوسط، وبدأت الولايات المتحدة في سحب أساطيلها البحرية من الخليج بعدما قللت استيرادها من نفط دول الخليج، وبرغم أن الصين تسد نصف احتياجها النفطي من الخليج إلا أن المراكز البحثية الصينية تُقر بأن «جيش التحرير الشعبي» ليس قادراً بعد على لعب دور أمني في الشرق الأوسط[37].

وتواجه الصين تحديات عدة ربّما يكون لها تأثير في صعود الصين قمة السلطة العالمية، فالداخل الصيني يعاني من بعض مؤشرات التراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفساد الذى ضرب الحزب الشيوعي الصيني ووصل لبعض أجهزة الدولة، لدرجة أن قادة الحزب اعترفوا بأن النضال ضد الفساد بات العمل السياسي الأول للحزب، وأن المجتمع الصيني لديه شيء من عدم التناسق في المستوى المعيشي والتنموي، حيث الفجوة بين المناطق الساحلية المتطورة والمناطق الداخلية المهمشة، فتلك

فالداخل الصيني يعاني من بعض مؤشرات التراجع في معدلات النمو الاقتصادي، وتزايد معدلات الفساد الذى ضرب الحزب الشيوعي الصيني ووصل لعدة صفوف في أجهزة الدولة، لدرجة أن قادة الحزب اعترفوا بأن النضال ضد الفساد بات العمل السياسي الأول للحزب.

(34) ديفيد شنكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، 26 إبريل 2013، http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis

(35) باسم راشد، مصدر سابق.

(36) الدور المطلوب للصين في الشرق الأوسط11، مارس 2015، http://www.almayadeen.net/Study/

(37) ديفيد شنكر، نفوذ الصين في الشرق الأوسط، مصدر سابق.

الحالة من التحديات الداخلية بها حاجة إلى اهتمام النخبة الحاكمة[38].

وعلى المستوى الخارجي لم تخفِ الصين قلقها من سياسة الاحتواء التي أعلنتها واشنطن بإزاء الصين ورفع راية الاستدارة شرقاً، وقيام واشنطن بإرسال 60% من قواتها البحرية لمنطقة المحيط الهادي، من أجل موازنة التواجد الامريكي أمام التنامي العسكري والاقتصادي في المحيط الأسيوي[39]، ولذا لن تحكم الصين العالم بشكل منفرد، وبالتبعية لن يمكنها لعب القائد الإقليمي في الشرق الأوسط، ولكن سيكون لها ثقل في معظم الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

نستنتج من كلّ ما سبق أن الدول المذكورة لا تحوز مقومات القوة الكفيلة بصعودها إقليمياً، ولدى كل منها من المعوقات ما يحول دون قيام دولة ما بمهمات القيادة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، لذا فإن السيناريو المرجح أن تحاول الولايات المتحدة خلق حالة من التوزان بين الفرقاء الإقليميين والدوليين، مستغلة التناقضات الموجودة بين الأطراف المتصارعة على النفوذ في الشرق الأوسط، وتقوم بدور القائد الموجه، أو أن تتحالف الولايات المتحدة مع قوة إقليمية (إيران)، ويحدث نوع من الغلبة لهذا التحالف على التحالفات الأخرى، وأخيراً يمكن أن تدرك قوى الإقليم المتصارعة، أن مستقبل المنطقة لا يتجزأ، وأن هناك مساحات كبرى للالتقاء والتوافق عليها بشرط تقسيم الأدوار والمصالح، عندئذ ربما ينتج تحالفا قوياً يكون له الحق في المنافسة والفوز بممارسة الدور الإقليمي.

لن تحكم الصين العالم بشكل منفرد، وبالتبعية لن يمكنها لعب القائد الإقليمي في الشرق الأوسط، ولكن سيكون لها ثقل في معظم الشؤون العالمية سواء كانت سياسية أو اقتصادية.

(38) أحمد قنديل، التنافس المنضبط: الصعود الصيني وسيناريوهات تحدى القطب الأمريكي، تحولات استراتيجية ملحق السياسة الدولية، عدد أكتوبر 2014، ص 23.

(39) المصدر السابق، ص 25.

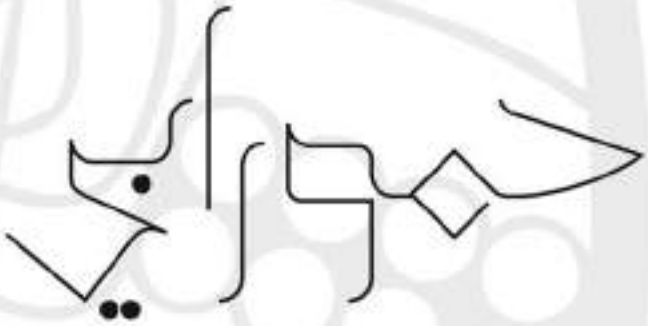

ملف العدد

الولايات المتحدة توظيف فراغ القوى في إدارة الشرق الأوسط

- تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ في العراق وسوريا — د. عبدعلي كاظم المعموري ــ رؤى خليل التويجري
- طوئفة الصراع... سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط — د. علي فارس حميد
- فراغ القوة.. إعادة تعريف الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية — د. فايق حسن الشجيري
- مهام الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن — د. محمد كريم كاظم ــ فراس عباس هاشم

تحطيم الدولة وآليات صنع الفراغ في العراق وسوريا

أ. د. عبد علي كاظم المعموري*
رؤى خليل التويجري**
باحثين وأكاديميين من العراق

* أستاذ في جامعة النهرين ـ مدير مركز حمورابي
** باحثة في مركز حمورابي

مقدمة

ظلت موضوعة القوة وما يرتبط بها محط بحث ونقاش بين الباحثين الاستراتيجيين والسياسيين، ولاسيّما في ما يتعلق بمرتكزاتها أو مصادر هذه القوة، برغم من أن التاريخ يزودنا بأن جل المعايير التي يتم الاعتماد عليها في تقدير جوانب القوة تتركز على الجيوش عديداً وتسليحاً، وأن مفهوم القوة يتداخل بقوة مع مفاهيم أخرى، مثل السلطة والتأثير والإرغام والردع والإذعان ... الخ، التي تُستعمل في تحليل عناصر القوة، إذ إن السلطة هي الوجه الأول للقوة السياسية، وهي بصفة عامة قوة ذات طابع منظم وتكون مرتبطة بوظيفة أو موقع معترف به داخل المجتمع، تعطي الشرعية لمستخدمها الحق بإصدار الأوامر والقرارات الإلزامية للآخرين.

وبينما شهد التفكير الاستراتيجي تحولاً باتجاه الدعوة إلى القوة الشاملة، التي باتت تتوزع مساندها ما بين العسكرية والسياسية والاقتصادية والثقافية وحتى الإعلامية، لصالح الدول الكبرى ولاسيّما الولايات المتحدة، نلحظ في الجانب الآخر، الكثير من الدول التي تشكل نقطة سقوط لاستراتيجيات القوى الفاعلة في النظام الدولي، يتم فيها تذويب للقوة وتسييلها، وصولاً إلى فقدان الدولة حقّها في استعمالها بصورة شرعية بفقدانها جزءاً كبيراً من سيادتها.

إن ما يُراد به ـ ربما لجزء من العالم ـ هو صنع الفراغات الاستراتيجية بتفريغ القوة أو محوها، بغية (صنع الفراغ).

إن ما يُراد به ـ ربما لجزء من العالم ـ هو صنع الفراغات الاستراتيجية بتفريغ القوة أو محوها، بغية (صنع الفراغ)،

كإحدى الآليات المعتمدة في إعادة تدوير القوى لصالح الولايات المتحدة وحلفائها على الأقل في منطقة الشرق الأوسط، من أجل الحفاظ على مصالحها من جهة وحماية حلفائها من جهة أخرى، ولا سيّما إسرائيل.

ومن هنا تتبدى رؤية هذه الورقة من: (**أن اضعاف دول بعينها والسعي لإفراغ جزء / أو معظم قوتها، يستهدف صنع الفراغات التي من شأنها أن تهيئ لاحقاً إلى مرحلة تفككها، ثم إعادة ملء الفراغ الحادث بقوى غير متجانسة يكون من السهل توظيفها في إطار المشروع المستهدف تحقيقه**).

أولاً: القوة والسلطة والدولة

القوة والسلطة قديمتان قدم الوجود البشري على ظهر الخليقة، ومنذ عصور ما قبل التاريخ كانت هناك مظاهر مختلفة للقوة، وتنبئنا الموروثات الحضارية المادية عن التغني بهذه المظاهر عند الإنسان الذي عاش العصور البدائية والعبودية بحسب التحقيب الماركسي للتاريخ، أو لنقل قبل عصر الزراعة[1].

(1) زوبريسكي كيروف متروبوليسكي، المشاعة الرق الاقطاع: التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ما قبل الرأسمالية، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت، 1987.

والسلطة ظهرت لاحقاً نتيجة اجتماع البشر في مستوطنات بشرية لأغراض الحماية أو العمل الجماعي لدرء المخاطر وحماية نوعه، وتم هذا نتيجة التساكن بسبب التوطن الذي حفزته الزراعة البيتية، ولا غرو أبداً في أن أول ظهور للتفكير الاقتصادي المنظم جاء ليتلامس مع هذا الزعم في كتاب (الاقتصاد المنزلي)، وما تبعه من ظهور علائم للسلطة نتيجة التجمع البشري.

بيد أن مظاهر الدولة بمعناها المتعارف جاءت متأخرة وهي بنت الحضارة الأوربية ومخرجاتها، في ضوء الفواعل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، فبعد الحروب الطويلة ما بين الإقطاعات الأوربية، سواء كانت جغرافية أو عرقية وحتى مذهبية، جرى الاحتكام إلى الدولة بشكلها السياسي الحديث عام 1648.

وهذا لم يكن منقطعاً عن ما احتضنه التاريخ، ففي مجتمعات ما قبل التاريخ ظهرت أولى علائم الدولة أو ما تُسمى بالدولة المدينة (City-State) أنموذج يتمتع بالسلطة والقوة والإلزامية، مرة مستندة إلى دورها الاقتصادي المنظم كدول حضارة وادي الرافدين والتي يسميها هيغل ومونتسيكو بالدولة الهيدروليكية لكونها ظهرت للحاجة إلى تنظيم شؤون الري والأنهار. والتي

توطنت في السهل الرسوبي من العراق القديم (أي جنوب بغداد)، أو أنها كانت نتاج سياسي وصراع مع المجموعات البشرية الأخرى كالدولة الآشورية التي تكونت هكذا ثم تمددت لاحقاً، أو أثينا التي أُقيمت على معين ثقافتها وعلو كعبها في الفلسفة والتفكر[2].

(2) عبدعلي كاظم المعموري، التنظيم الاقتصادي والاجتماعي في بلاد وادي الرافدين، من (كتاب)، تاريخ الافكار الاقتصادية، دار الحامد، الاردن، 2011.

والدولة الحديثة هي التي نعمل على استحثاث مصادر قوتها العسكرية منها أو الاقتصادية، وتفرض سلطتها على أراضيها تبعاً لتوصيفها، ومن حقها استملاك أي مقدار من القوة تكون قادرة عليها وفقاً لظروفها، وهذا التحشيد للموارد والإمكانات وتعظيمها يقع في صلب وظائفها، من أجل أهداف كبيرة ظلت معظم الدول حريصة على السعي الحثيث لبلوغها، إلا وهي توفير أمنها القومي وفرض إرادتها في المحيط الدولي، أو المساهمة في القرار سواء كان إقليمياً أو عالمياً.

والدولة التي ورثتها معظم مجتمعات الشرق الأوسط هي دولة ربما في بعض خصائصها لم تصل إلى الحد الذي يجعلها بمصاف الدولة الأوربية، في انشغالاتها ونضجها ومسؤوليتها، فكانت بحق دولة رثة ونتاجها الاقتصادي والاجتماعي والسياسي رثاً أيضاً، فهي نتاج ما سُمِّي بثورات التحرر من الاستعمار، والتي هيمنت عليها الطبقة العسكرية التي بحسب ثقافتها وتربيتها الوظيفية تميل الى التمركز وراء الفرد، مما أنتج أنماطاً من النظم الديكتاتورية التي حظيت بدعم الولايات المتحدة لمرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما اعترفت به كونداليزا رايس وزيرة الخارجية الأميركية الأسبق، بقولها: إننا أخطأنا لزمن طويل عندما دعمنا الديكتاتوريات في المنطقة.

وعلى أعقاب انتهاء الحرب الباردة وانفراد الولايات المتحدة بالسيطرة وإدارة النظام العالمي من دون أن تنازعها أية قوة، بدأت مراكز الأبحاث والكتاب تركز جل اهتمامها على الدول المارقة والفاشلة . . . الخ، وتقديم توصيفات مختلفة وواسعة وربما متناقضة فيما يخص الدولة التي سمّوها بالفاشلة وعدّوها شكلاً من أشكال الدول في العالم الثالث، التي ظلت عرضة للنقد الداخلي والخارجي على حد سواء، فهي بحسب توصيف نيكولاس بولانتزاس: واقعة بين بنيتين خارجية وداخلية[3]، وطالما هي غير قادرة على تقديم الخدمات[*] أي فشلت في الارتقاء بالمستوى الحياتي للسكان، فهي

(3) نيكولاس بولانتزاس، نظرية الدولة، ترجمة ميشيل كيلو، دار التنوير،2007.

* يتم التركيز هنا على جانب الخدمات وبعض من وظائف الدولة، ولكن لا يتم التطرق الى موضوعة أشد حساسية من مثل سيادة الدولة.

موصوفة بالفشل الداخلي، ومن ثَمَّ هي فاقدة لجزء كبير من شرعيتها، ومعلوم أن المشروع التنموي والنهضوي الذي تغنت به نظم ما بعد الاستقلال وصل الى طريق مسدود وأنتج لمجتمعاته، ولاسيّما العربية منها، في أحسن الأحوال مشروع (تحديث) يتسم بالغربنة، وهذا يتسق مع دول النفط الخليجية بصورة خاصة، فيما كانت مخرجات الجهد التنموي لدولة ما بعد الاستقلال التي اعتمدت أهدافاً غاية في التفاؤل والطموح، تنمية رثة وتابعة، لا هي رأسمالية ولا اشتراكية، ممّا وضع الدولة في زاوية الفشل في تحقيق المشروع التنموي.

وهنا فمحاكمة الفشل وضياع فرص بناء القوة الاقتصادية أثر أيما تأثير في قوة الدولة، وهو ما كانت تنتظره الدول الغربية لتثوير الأوضاع في البلدان التي لا تتواءم سياساتها مع مصالحها، ونجد هذا فيما صاغه جيرالد هيلمان وستيفن راتنر ـ وهما أمريكيان ـ، عندما تحدثا عام 1992 عن فكرة إنقاذ الدولة التي وصفاها بالدولة الفاشلة، والمقصود بذلك (**عجز بعض الدول عن التناغم مع العالم الخارجي**)[4]، وهنا فيها إشارة مبطنة للدول التي أُدرجت تحت مسمّى ـ محور الشر ـ (العراق، وإيران، وكوريا الشمالية)، لكونها غير متفاعلة مع الولايات المتحدة وأخواتها الأوربيات، ثم زعما أن سيادة الدولة بالنسبة إلى دول العالم الثالث قد انتهت.

(4) Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner «Saving Failed States», Foreign Policy, No. 89 (Winter 1992 - 1993) p.3.

فيما يشير بعض الباحثين إلى أن مفاهيم هشاشة الدولة وضعفها وفشلها تتلاقى جميعاً عند الآتي:

- عدم قدرة الدولة على توفير الحاجات السياسية الأساسية، مثل تداول السلطة، وحق الانتخاب، والحكم الصالح.
- عدم قدرتها توفير الخدمات الاجتماعية للغالبية العظمة من السكان، حتى لو كانت هذه الدول واقعة تحت ضغط العقوبات (العراق وإيران وكوريا وسوريا).

لذلك يجري تركيز الباحثين الأميركيين مدفوعين بتوجهات مراكز الأبحاث، على موضوعات محددة لقياس قوة الدولة من عدمه، برغم أن مفهوم القوة مفهوم نسبي يتغذى من معين قنوات عدة، ولكن يتم استدراج بعض من عناصر هذه القوة لبيان النقائص والذي يفسر على أنه (فشل للدولة)، ومعلوم

يعاب على النظام السوري أنه لا يتم تداول السلطة فيه عبر الأساليب الديمقراطية، ولكن يتم غض الطرف عن تداول السلطة في قطر والسعودية.

أن العديد من الدول لديها ثغرات في واحدة أو أكثر من هذه العناصر، ولكن لماذا يتم الاختيار بانتقائية شديدة لإسقاط هذه النقائص على دول مستهدفة وأخرى تكون بمأمن من هذا؟ مع اشتراكهما تماماً في هذه النقيصة، فمثلاً يعاب على النظام السوري أنه لا يتم تداول السلطة فيه عبر الأساليب الديمقراطية، ولكن يتم غض الطرف عن تداول السلطة في قطر والسعودية برغم من غياب أية شرعية لهذه النظم بجانب لا يوجد ما يدلل على الديمقراطية بأدنى صورها؟

وأن الإسقاط للمؤشرات الدالة على الشرعية إما تعاني الازدواجية في المعايير، أو أنها تعد شرعية أو غير شرعية برغم من وجود بعض الممارسة الديمقراطية، فمثلاً يعد الرئيس اليمني منصور عبدربه هادي رئيساً شرعياً لليمن وعمر البشير المطلوب للمحكمة الدولية شرعياً، ويعد بشار الأسد رئيساً غير شرعي؟.

وفي الوقت الذي تعمل فيه الدول الكبرى (الولايات المتحدة ـ فرنسا ـ بريطانيا)، على استحصال موافقة مجلس الأمن على قرارات تتيح لها حرمان الدولة القائمة ونظامها السياسي من بسط نفوذها، عبر تحديد خطوط طوال وعرض ومناطق آمنة، فإنها تُهيئ لعدم سيطرة الدولة على أراضيها، والذي يعد معياراً محورياً لفعالية الدولة أو قوتها أو نجاحها كدولة فاعلة(**)، ثم تعود لتستخدمه كأحد المعايير الرئيسة لقياس مستوى فشل الدولة، لكونها تركت أقاليم أو مناطق من أراضيها خارج سيطرتها، وتغض الطرف عمن يسيطر على هذه الأجزاء (عصابات ـ جماعات)، لهذا غالباً ما يتم تركيز الخطاب السياسي الأميركي والأوربي على فقدان الدولة سيطرتها على كامل أراضيها، **وهو ما يُعدّ من أحد المؤشرات الأساسية لفشلها**[5].

** يتم التركيز هنا على جانب الخدمات وبعض من وظائف الدولة، ولكن لا يتم التطرق الى موضوعة أشد حساسية من مثل سيادة الدولة.

(5) Gerald B. Hellman and Steven R. Ratner, «Saving Failed States», Foreign Policy, No 89 (Winter 1995 - 1993) p. 3.

إن المتأمل للأوضاع العالمية لا يمكن أن يتجاهل ما تعيشه هذه المجتمعات من أصناف القهر والتعسف والتسلط والقمع والإذلال، وما يتم من انتهاك لحقوق الإنسان وكرامة الجماعات والافراد، وغياب الحريات الديمقراطية والفكرية والسياسية، بل حتى الامتناع عن التفكير بالأسس التي تقوم عليها الحياة السياسية نفسها، والملاحظة العينية تقود بلا شك إلى ملاحظة الموقع الذي تحتله الدولة في الصراع على السلطة والسياسة معاً، وأيما كان الخير

الذي يترتب على هدف إزاحة النظم السياسية الديكتاتورية عن سدة السلطة والحكم، والولوج الى بناء أنموذج الدولة الديمقراطية، إلا أن هذا لا يجوز أن تكون كلفته الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية مفتوحة وكبيرة، بحيث تعصف بكل ممكنات المجتمع ورصيده الإنساني والفكري والاقتصادي، فتجارب التغيير بالقوة وخلق فراغ القوة في نماذج بعض البلدان، من مثل افغانستان ـ العراق ـ ليبيا ـ سوريا لا تشيح بحالة انتهاء الفوضى، الذي خلقتها عملية إفراغ القوة وإضعاف الدولة وتهميشها وصولاً الى عدها دولة رثة (أدنى من فاشلة)، وأن سعة التدمير الذي طال البنى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية يتطلب عقود من العمل، فضلاً عن الأموال التي يصعب توفيرها نتيجة تراجع الممكنات الاقتصادية، ولاسيّما أن الأصول الثابتة (الجسور ـ الطرق ـ المصانع ـ المستشفيات ـ الأبنية ـ الطاقات البشرية)، قد جرى الإنفاق على تكوينها لعقود من الزمن وهي تمثل ثروة المجتمع ومجهوده.

لقد جرى التخطيط منذ ما بعد النصف الأول من القرن العشرين، لكيفية إفراغ موضوعة استقلال البلدان التي كانت رازحة تحت نير الاستعمار، بعدما استكملت بلدان الغرب من ممكنات تطورها ونموها ومن ثَمَّ تحقيق الفاصلة العلمية والتكنولوجية والصناعية، بينها وبين ما سُمِّي تعسفاً آنذاك بلدان العالم الثالث.

لذلك جرى الاهتمام والتركيز في النصف الثاني من القرن السابق (العشرين)، على مشكلات بناء الدولة في البلدان المستقلة، كإحدى مفردات خطاب التنمية السياسية وقع الأزمات الحادثة التي تكمن مسباتها تارة بطبيعة الطبقة السياسية الحاكمة نفسها وانسداد آفق التطور الاقتصادي والسياسي، أو أنها نتاج البيئة الدولية الحاملة لأوضاع التنافس بين القطبين الرئيسين آنذاك، لهذا بدت الأزمات حاملة بحالة من العنف السياسي الذي وضع الأسس والمقدمات لانهيار الدولة أو فشلها أو خوائها، وهو ما أذن بصعود مفهوم الدولة الفاشلة[6] ليدبج الخطاب السياسي السائد، وهو ما أعطى للولايات المتحدة والدول الغربية فرصة عده مصدر الخطر و**تعاظمه**.

إن الاهتمام بقضيتي (فشل الدولة) أو(انهيار الدولة) من وجهة نظر الغرب، لم يكن وليد الرغبة بالمعالجة التي تقتضي إعادة بناء الدولة بغية تعظيم

*** يجري الاشارة الى الدولة الفاعلة انطلاقاً من خصائصها وقدرتها على تأدية وظائفها بشكل يناقض ما تتوسم به الدولة الفاشلة.

(6) للمزيد حول توصيف الدولة الفاشلة: صلاح سالم زرنوقة، إعادة توصيف الدولة الفاشلة، مجلة حمورابي للدراسات، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (13)، السنة الرابعة، بغداد ـ بيروت–2015.

قدراتها لصالح رعاياها، وإنما تعظيم قدراتها بما يضمن أمن شعوب الدول الغربية[7]، وهنا منذ عام 2001 (أحداث سبتمبر) إلى الآن تعمل أميركا والدول الغربية على تحقيق أمنها الداخلي انطلاقاً من الخارج.

(7) M. Malek, «State Failure in South Caucasus: Proposals for an Analytical Framework,Transition Studies Review, Vol. 13 No. 2 (2006) p. 441

ولما كان الغرض الرئيس للدول الفاعلة في النظام العالمي كيفية التدخل في شؤون الدول الأخرى ولاسيّما النامية، وسيلةً لتحقيق أهدافها ومصالحها، عملت على جعل فكرة السيادة الوطنية عبارة عن فكرة قديمة ومحض نظرية خيالية لا تفي بالغرض الآن، مما يعني أنها قد أفرغت من مضامينها وأُهدر جوهرها، نتيجة التجاوز باسم الأمن والسلم الدولي على سيادة الدول وهيبتها، حتى فيما يخص **السيادة الداخلية** والتي تعني مكانة الدولة التي يجب أن تكون لها أعلى سلطة في أراضيها وأجوائها ومياهها الإقليمية.

جعل فكرة السيادة الوطنية عبارة عن فكرة قديمة ومحض نظرية خيالية لا تفي بالغرض الآن، مما يعني أنها قد أفرغت من مضامينها وأُهدر جوهرها.

بيد أن أهم عنصر من عناصر توافر **السيادة الفعلية**، هو ما يعني انتفاء حق الدول أو السلطات الأخرى من خارج الدولة في التدخل في صنع القرار في الدولة المعنية، وهو ما يعرف بمبدأ **عدم التدخل**. والذي أضحى مفهوماً ملتبساً ومتسماً بالسيولة شبه المطلقة، تبعاً لرغبة الدول العظمى من مثل أميركا أو فرنسا أو بريطانيا، ولم يعد مقتصراً على اللاعبين الكبار في النظام الدولي، بل جرى منح جزء من التدخل لدول أقل شأناً، إما لكونها حليفة أو وكيلة لدولة كبرى، أو يراد لها أن تترقى كلاعب اقليمي كما هو حال التدخل التركي في شؤون سوريا، فضلاً عن تدخل السعودية في شؤون اليمن، وكل هذا يتم تجاوزاً على القانون الدولي.

وعليه فالدولة ذات السيادة هي التي تضع القوانين وتفرضها على أعضاء المجتمع في نطاق سيادتها الجغرافي، ذلك أن الدولة ذات السيادة لابد أن تحتكر القوة وتشرع استعمالها على أراضيها، ولما كان الاعتراف الخارجي بالدولة، واحترام سيادتها على أراضيها والقبول بمبدأ عدم التدخل، كان مبدأ الفشل من فقدان الدولة لهذه السيادة الداخلية ممّا يسهل توصيفها بال**دولة الفاشلة المفتقرة إلى هذه الخصائص كلها أو بعضها**.

أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه الدول التي يزعم أنها (فاشلة)، يعد نوعاً من التدخل في شؤونها.

لذلك تشكل أغلب السياسات التي يتبناها الغرب تجاه

الدول التي يزعم أنها (فاشلة)، يعد نوعاً من التدخل في شؤونها، ولا شك في أن هذا التدخل ينتقص من حقيقة سيادة هذه الدول، وهو ما يوجِّه استفهاماً عن تحديد مسؤولية إيصال تلكم الدول إلى مرحلة الفشل، الذي تعول عليه الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى، عندما يتم الحديث عن الدول الضعيفة أو الفاشلة أو الرخوة، ممّا يستدعى مراجعة هذه السياسات أيضاً[8].

(8) Pinar Bilgin and David Morton, «Historicizing Representations on the Failed States», Third World Quarterly, Vol. 23, No. 1 (2002) p. 55.

وهو ما يضع بعضاً من تلكم السياسات في دائرة التشكيك، والتي تبدو معبرة عن استراتيجيات بعيدة يراد تحقيقها، عندما جرى توظيف قوى محلية عربية وغير عربية، جرى تمويلها وعسكرتها ودعمها لأضعاف الدولة واحتجاز مساحات من أراضيها خارج سيطرتها، بدعم قوى خارجية كبرى أو اقليمية، وتقف بريطانيا في مقدمة الدول التي لديها خبرة (بحكم ماضيها الاستعماري) في هذا التوظيف، سواء في إيران الشاهنشاهية أو تركيا الاتاتوركية أو في الوهابية النجدية، وهذه الأخيرة في نظرتها العدائية التكفيرية ورؤيتها لجميع المدارس الفقهية والكلامية السنّية والشيعية، إلا مواطن للظلال والانحراف والبدع، هو ما أعجب الإنكليز وجعلهم يرون فيها الأنموذج الأكثر صلاحية لشرذمة المنطقة وتقسيمها.

بريطانيا في مقدمة الدول التي لديها خبرة (بحكم ماضيها الاستعماري) في هذا التوظيف، سواء في إيران الشاهنشاهية أو تركيا الاتاتوركية أو في الوهابية النجدية.

ثانياً: تحطيم الدولة وصنع فراغ القوة

يتأرجح مفهوم الفراغ بين حقلين معرفيين لهما أهمية كبيرة هما (الفلسفة والفيزياء)، نظراً إلى العلاقة النظرية الجدلية التي تربط بينهما، ونظرية الفراغ هي ليست نظرية في الهندسة الفراغية، ولا معادلاتٍ واحتمالات يتجادل بها وحولها الرياضيين فحسب، بل هي أيضاً «نظرية سياسية» لها تطبيقات على الخارطة الجيو سياسية في بعض مناطق العالم.

وتاريخياً يعد ميلاد فلسفة (الفراغ) مع نزعة بارمينيدس الفلسفية، التي تشير إلى أن «الوجود كائن والعدم غير ذلك»[9]. وقام علماء القرون الوسطى بإضفاء فكرة (**رعب الفراغ**) الذي نهل من الميتافيزيقيا أو (الماورائيات) في جزء منه، ولعل أبرز ما قدم في عصر النهضة والتنوير الأوربي، هو فسح المجال لتملص الفراغ من سجن التصور الميتافيزيقي، مقابل صعود المنهج (التجريبي ـ **الأمبريقي**)، الذي أضحى الفراغ فيه شيئاً قابلاً للقياس

(9) Jonathan Di John, «Conceptualizing the Causes and Consequences of the Failed States: A Critical Review of Literature and Agenda for Research with Specific Reference to Sub-Saharan Africa» European Journal of Development Research, Vo.l. 22, Issue1 (February 2010), p. 20.

أبرز ما قدم في عصر النهضة والتنوير الأوربي، هو فسح المجال لتملص الفراغ من سجن التصور الميتافيزيقي.

والتجربة، أي إن الفراغ أصبح يحدد المادة وأنه يتحدد بها أيضاً، إلى درجة يمكن القول إن كل تقدم جديد في معرفة العالم المادي يظل مديناً بالمعرفة الموازية لما هو جديد في الفراغ، الذي أضحى بفضل هذا يتسم بالحيوية والدينامية والثورة الهائجة. وبمنطق علوم الطبيعة أيضاً، ما أن يحدث فراغ ـ أيّة حالة تفريغ مكان ما من مادة، يستوجب معها حلول مادة أخرى **لإشغال** الفراغ الحاصل أو ملئه، وهذه الحال يمكن سحبها إلى السياسة وجغرافيتها، إذ لا يوجد فراغ مطلق، ودائماً ما تحل قوة أو سلطة أو جماعة محل أخرى، أي تتحرك/ أو يجري تحريكها من مكانها إلى مكان آخر.

ولعل أشهر حراك لملء الفراغ في العالم، عندما قدِمت أمريكا إلى الشرق من أجل ملء الفراغ الاستعماري، بعد رحيل إنجلترا وفرنسا من مكانهما كقوى عظمى في الشرق الأوسط، وبهذا فإن «**نظرية الفراغ**» بطبعتها السياسية، هي موقف أمريكي بامتياز انطلق من وزير الخارجية الأميركية جون فوستر دالاس، إبان إدارة الرئيس الأميركي آنذاك ايزنهاور، الذي تبنى المبدأ ليتم تسميته باسمه (مبدأ ايزنهاور)1957، وهو هو يعود إلى الخمسينات من القرن العشرين في أعقاب استقلال دول الشرق الأوسط ـ بما فيها دول الخليج ـ من حكم بريطانيا وفرنسا بعد انتهاء عهد قوتهما[10].

(10) ديب علي حسين، الولايات المتحدة الأميركية من الخيمة الى الامبراطورية، الاوائل للنشر والتوزيع، دمشق، 2002، ص 373.

وبالنظر لتوافر(حالة فراغ) في الشرق الأوسط وأن هناك خطراً محدقاً من الاتحاد السوفيتي، وعدم قدرة دول المنطقة (المستقلة أو التي كانت لا تزال تحت الاحتلال) على مواجهة الخطر أو ملء الفراغ. اقتضى الأمر بأن تملأ أمريكا هذا الفراغ وتمنع أية قوة من ذلك لا سيّما الاتحاد السوفيتي وحرمانه من الوصول إلى المياه الدافئة، ومنذ ذلك الحين إلى الآن نلحظ تواتر حصول فراغ القوة في هذه الدولة العربية أم تلك، فضلاً عما نشهده في بواكير القرن الحادي والعشرين الحالي من استمرار لحالة التفكك والانقسام، تحت ضغط الحراك الشعبي الحادث في العديد من الدول العربية، وهو ما انعكس على أن تكون بيئة الكثير من دول الشرق الأوسط تتسم بكونها موارة ورخوة.

إن عقدة فراغ القوة التي عشعشت في العقلية الأمريكية، أوجدت تطوراً للواقع الإقليمي لهذه المنطقة من منطلق فراغات القوة بمضاعفاتها الأجنبية

السيئة، وبتأثيراتها السلبية المحتملة على معدلات التوازن الدولي. إن ما يقصده صانعو الاستراتيجية الأمريكية بـ«فراغ القوى» ليس الفراغ العقائدي أو السياسي، أو الفراغ الناتج عن عدم الاستقرار الاجتماعي، أو ضياع الشعور بالهوية القومية، وإنما الفراغ العسكري والأمني. وهو الحاصل في بعض المناطق في سورية والعراق وليبيا وحتى مصر.

وإذا كان ظهور نظرية فراغ القوة كأحد مرتكزات الاستراتيجية الأمريكية في الحرب الباردة لتطويق واحتواء الاتحاد السوفيتي، فإنها اليوم وبعد تصاعد الدور الروسي والإيراني، عادت هذه النظرية لتكون أكثر فاعلية وقوة، من أجل كبح جماح التهديد الممكن للمصالح الأميركية، وهي ربما أحد المسارات التي اعتمدتها الاستراتيجية الأميركية لما بعد 2003، بهدف مواجهة أية قوة منافسة للقوة الأمريكية على المستوى العالمي.

ويبدو للمتابع لشؤون المنطقة أن الفراغ حالة حقيقية وحادثة بصورة فعلية. وربما يكون مختفياً وراء الواقع المصطنع الذي تم تصنيعه والتخطيط له، فضلاً عن تشكله أو ولادته البطيئة، وفي كلّ الاحوال، ومع ما ترتب على ذلك من أشكال للفراغ المحتمل، فإن هناك فاعلاً دولياً أو وكيله (المحلي أو الإقليمي)، يراقب سير الفراغ الذي يتدحرج ككرة الثلج ويتابعه بدقة، وعلى الجانب الآخر هناك مَن يُراد له أن يتلظى بحرائق هذا الفراغ، وهو المتلقي المحلي الذي تتحدد ملامح تشكل صورته في الفراغ الحادث.

وفراغ القوة التي باتت معظم الدول العربية تخشى هبوب رياحه عليها، لم يكن حادثاً تصادفياً، فقد أخلت (**حروب الخليج**) التي أشعلها النظام العراقي السابق وتماهي الدول العربية الأخرى معه مذ تورط بالحرب على إيران، ولا سيّما السعودية ومصر والأردن، إلى إخراج أحد أكبر القوى العربية من حلبة الصراع مع إسرائيل، وهو ما أدى لاحقاً إلى خلق فراغ قوة Power Vacuum خلف «سوريا»، التي ظلت الدولة الوحيدة التي تتبنى خط المقاومة والممانعة (برغم الضغوط الأميركية واغراءات الرشى السعودية) مع قوى عربية أخرى من مثل (حزب الله اللبناني) وبعض فصائل المقاومة الفلسطينية، بسند قوي راسخ ومستمر من إيران، وهو ما عجل بالدفع باتجاه إثارة الأوضاع في سوريا، في ظل انكشاف عمقها

يعد سقوط الموصل والأنبار، بمثابة عقوبة لـ (حكومة المالكي) لعدم انسياقها وراء الرغبة الأميركية- السعودية- الإسرائيلية بإسقاط النظام السوري.

الاستراتيجي، ولربما يعد سقوط الموصل والأنبار، بمثابة عقوبة لـ (حكومة المالكي) لعدم انسياقها وراء الرغبة الأميركية ـ السعودية ـ الإسرائيلية بإسقاط النظام السوري.

لقد ترتب على احتلال العراق وما جرى له، رفع العصا الأميركية الغليظة ضد النظم والحكومات العربية، وهو ما عبّر عنه موشيه يعالون رئيس أركان جيش الاحتلال الإسرائيلي (السابق) في 26-12-2003، بأنه لم يعد هناك عالم عربي، ولا يوجد شيء اسمه تحالف وتضامن عربي، بل هناك لاعبون عرب لكل منهم مصلحته الخاصة، ومن يريد مصلحته عليه أن يكون مرتبطاً بالولايات المتحدة الأوحد، الذي يتحكم بالعالم (ومن يرتبط بأمريكا عليه أن يرتبط بإسرائيل أولاً).

ومن يريد مصلحته عليه أن يكون مرتبطاً بالولايات المتحدة القطب الأوحد، الذي يتحكم بالعالم (ومن يرتبط بأمريكا عليه أن يرتبط بإسرائيل أولاً).

إن الغرب بما فيه الولايات المتحدة لا يحترمون إلا الأنداد، وهذه الندية تتأتى من معين قوة اقتصادية أو عسكرية أو اجتماعية ـ دينية، وفي المدى المنظور يمكن أن تصح هذه المقولة، إلا أنه لا أحد يستطيع ضمان تحققها على المدى المتوسط والبعيد، فلكل ند سواء كان (دولة أو نظام) جوانب قوة وضعف، ولهذا تعمل الدول الغربية بكل ما أوتيت من قدرات، لإضعاف جوانب القوة لدى الدولة الحاملة لمشروع وطني نهضوي، أو التي لا تتساوق سياساتها ومخرجات أفعالها مع أهداف الدول القابضة على مقود النظام العالمي.

وصنع الفراغ هذا يجري تخليقه عبر التدخّل العسكري والمساعدات الاقتصادية أو العقوبات الدولية، تحت دعاوى متباينة مرة للحفاظ على استقلال الدولة وشرعيتها، ومرة لاحترام خيارات الشعب، ومرة أخرى للعصف بالدولة والمجتمع لكون النظام السياسي يشكل تهديداً لأمن المنطقة ولا سيّما الحلفاء والأصدقاء للدول الأوربية أو الولايات المتحدة، وهي تسويغات وذرائع لا تستقيم مع الواقع، وهو أمر جرى السير في ركابه من دون أية مساءلة حقيقية أو وقفة حتى من قبل دول المنطقة منذ أزمة الخليج الثانية إلى الآن، فالتدخل العسكري موجود على الأراضي العربية كلّها من المياه إلى المياه، ولا يُراد له أن يُسمى تدخلاً عسكرياً، بل يطلق عليه تأدباً

وجوداً عسكرياً، وهو تعسف مطلق لأنه يتم بطلب من الحكومات والنظم الحاكمة، من دون مراعاة لإرادة الشعب، الذي تجعله القوى الدولية مادة للتدخل كما تزعم.

وترتكز الاستراتيجية الأميركية حيال منطقة الشرق الأوسط في استخدام الفوضى الخلاقة لتخريب بلدان الشرق الأوسط (سورية ومصر والعراق وليبيا واليمن) من الداخل، وتهيئة الظروف المناسبة لاشتغال نظرية فراغ القوة، وهو نمط جديد من إجبار هذه الدول على قبول التدخل الخارجي، من أجل العودة لملء فراغ القوة على مستوى المنطقة، لكون التهديد الفعلي (العياني) المتسبب بخلق الفراغ، هي قوة عابرة للحدود السياسية لدول المنطقة بل تتجاوز حدود سايكس بيكو.

وبينما تعد الدول الكبرى العدة عبر استراتيجياتها لإعادة رسم خرائط المنطقة، بعد انقضاء ما يقارب من 100عام على اتفاقية سايكس ـ بيكو سيئة الصيت، تبدو دول المنطقة في العقد الثاني من القرن الجديد، كأنها تعيش اللحظة التاريخية نفسها إبان عقد الخمسينات من القرن السابق، أو لربما أُعيد إنتاجها بمأساة أشد وطأة مما كانت.

ما يجري الآن تطبيقه بنطاق واسع في الدول العربية، هو خلق المساحة المطلوبة لتطبيق نظرية)الفراغ) القديمة عن طريق الفوضى الخلاقة.

ما يجري الآن تطبيقه بنطاق واسع في الدول العربية، هو خلق المساحة المطلوبة لتطبيق نظرية (الفراغ) القديمة عن طريق الفوضى الخلاقة التي يستخدمونها، وبمنظمات الإرهاب التي يقفون وراءها. وطالما أن العرب ليسوا قادرين على شغل الفراغ وملئه، لا بُدّ من قوة دولية مع أتباعها من القوى الإقليمية (غير العربية) تبسط السيطرة على المنطقة لملء الفراغ، بغية تحويلها إلى رصيد في صراعات عالمية قادمة.

كل هذا الجهد الاستراتيجي في تفكيك منظومة المنطقة التي أنجبتها مرحلة السيطرة الأوربية، والبناءات التي تمت على وفق الرؤية الاستراتيجية الأميركية المعدلة في زمن اوباما،

ثالثاً: ملء الفراغ

مفهوم تفريغ أي مكان أو مجال من القوة، لا بُدّ من أن يصاحبه في علوم الفيزياء والطبيعية ارتجاجات أو تمورات والتي تحصل بسبب عملية التفريغ،

وفي الطبيعة من الممكن أن ينعكس بظواهر محسوسة أو غير محسوسة يترتب عليها بالحتم حصول ما يُسمى بـ (**الفراغ الجذبوي**)، وفي السياسة ينعكس ذلك بوضع الدولة والمجتمع بإزاء منعطف جديد كصيرورة ونتاج معاً، في الغالب الأعم تتفجر عنها أزمة مهما كان شكلها وامتدادها وظواهرها، قد تقود إلى استغلال الفرصة من مثل (**أخلق أزمة لكي تحصل على فرصة للحركة**)، وتلك مقولة للفيلسوف هيجل. بيد أن ما قيل عن اكتشاف هيلاري كلينتون وصديقتها المقربة جداً كونداليزا رايس لنظرية الفوضى الخلاقة لم يكن دقيقاً، بل إن زبيغنيو بريجنسكي قد أشار من قبل إلى (**أن خلق الأزمة من شأنه أن يخلق الفوضى**. .)[11].

(11) زبيغنو بريجنسكي، الفوضى ـ الاضطراب عند مشارف القرن الحادي والعشرين، ترجمة فاضل مالك، المكتبة الاهلية للنشر والتوزيع، عمان ـ الاردن، 1998.

وتمتد جذور مفهوم الفوضى في الفكر الغربي لتصل إلى (نيكولو مكيافيللي)، أحد رواد المدرسة النفعية التبريرية في السياسة، والذي تناول دور الفوضى في إيجاد النظام، وأن أطروحة جوزيف شومبيتر الاقتصادي المعروف ـ (صاحب نظرية الابداع والابتكار) ـ التي يرى فيها أن الفوضى الخلاقة لها شأن في إعادة بناء الاقتصاد العالمي وترميمه عند الأزمات الاقتصادية[12].

(12) للمزيد ينظر، جوزيف شومبيتر، الرأسمالية والاشتراكية والديمقراطية، الصادر عام 1942، وتوجد في جميع الكتب المهتمة بالتنمية شرح لجوهر فكرته في الابداع والابتكار على خلفية التدمير الخلاق الذي تقوده الروح الرأسمالية.

وبهذا أضحى لمفهوم الفوضى الخلاقة مكانة مركزية في السياسة الأمريكية الشرق الأوسطية بعد أحداث سبتمبر، بل لا نغالي إذا قلنا: إن التطبيق الفعلي لنظرية الفوضى الخلاقة تمّ في منطقة الشرق الأوسط، وهي الاستراتيجيات الأمريكية المعتمدة التي ترمي لإحداث تغيير جذري لأوضاع الشرق الأوسط، بما يسمح لها بإعادة هيكلية المنطقة لتلائم الرؤية الأمريكية بما يحقق لها الاهداف الآتية:

الحفاظ على المصالح الاستراتيجية الأميركية، وإلغاء فكرة انسحابها من المنطقة لصالح قوى اقليمية ودولية،مثل إيران وروسيا. بعد الفوضى الكبيرة التي تعم المنطقة ستعمد إلى إعادة ترتيبها بما يخلق أوضاع سياسية جديدة ومستقرة ملائمة لها لضمان الدائم لإسرائيل سواء في إطار دول الطوق (الجوار) أو أمن الأعماق (البعيد)، بعد ما يتم تفكيك المنطقة الى دويلات أثنية لا تستقوي على مناهضة إسرائيل. وتشكيل خريطة جديدة تزول بموجبها دول وتنشأ أخرى، وربما يُطاح بدول كانت ذا ثقل في الإقليم لتتم ترقية دول أخرى بدلاً عنها.

على المستوى الإقليمي يمكن القول إن أهم نقله حدثت في نظرية ملء الفراغ

في الشرق الأوسط قد حصل بعد نكسة 1967، والتي بدء معها أفول نجم المد القومي العربي من الجغرافيا السياسية، لصالح تصاعد مكانة الأصولية الإسلامية التي باتت فاعلاً أساسياً في الحياة السياسية، ومن الجدير بالذكر أن القوى الإقليمية والعظمى ساهمت في نمو وتمدد الأصولية الإسلامية لتملأ الفراغ الذي خلفه انحسار تيار القومية العربية وخروجها من الحيز السياسي.

إن ما ترتب على الاحتلال الأميركي للعراق قد خلق فراغاً كبيراً، سواء فيما يخص الداخل العراقي أم في المنطقة، ولا سيّما أن تفريغ دولة محورية من كل ممكنات القوة التي تمتلكها وإعادتها إلى ما قبل نشوء الدولة نتيجة ثمَّ الفوضى التي ساهم الاحتلال فيها، وعد وزير الدفاع الأميركي (دونالد رامسفيلد) في معرض تعليقه على الفوضى التي حدثت في العراق، (**أنه ثمن الحرية**)، فتدمير أدوات الدولة (الجيش والشرطة والأمن) وتصفيرها، ونهب ممتلكات الدولة والقضاء المبرم على القطاع الصناعي بوجهيه العسكري والمدني، ناهيك عن تجريف الإرث التاريخي للعراق. وجعل العراق ساحة مفتوحة للنهب والقتل والفساد ولأجهزة المخابرات الدولية واغتيال علماء العراق، وبناء أسس الطائفية الرسمية على يد الحاكم الأميركي (بريمر)، جميعا تشيح بأن هناك منهجاً ليس في صنع الفراغ فحسب بل التدمير المنظم لممكنات العراق كلّها.

إن ما ترتب على الاحتلال الأميركي للعراق قد خلق فراغاً كبيراً، سواء فيما يخص الداخل العراقي، أم في المنطقة.

والأخطر من صنع كل ذلك الفراغ الذي خلقه الاحتلال، هو استدعاء الولايات المتحدة الأميركية للإرهابيين وتجميعهم في العراق لغرض منازلتهم، والتسويغ لذلك هو توفير الأمن للأمريكان والحفاظ على الأمن القومي، وقد سمحت على وفق ذلك بدخول الإرهابيين من الدول المجاورة للعراق.

والمتتبع لأوضاع العراق يلحظ من دون عناء يذكر، أن الفوضى وفراغ القوة الذي عملت الولايات المتحدة على نشره في العراق، لم يكن ممكناً حصره جغرافياً، فمناطق تصدير الارهاب والدول التي يمرون عبرها، وصولاً الى مناطق العراق جميعاً موبوءة بالإرهاب. وبدلاً من حصر الإرهاب في جغرافيا محددة كما تزعم الولايات المتحدة، أضحت مساحته مفتوحة غير

محددة، بل لا نغالي أن الاحتلال الأميركي وفّر للمجموعات الإرهابية (القاعدة وأخواتها) مسوغاً دعائياً لاستقطاب إرهابيين جدد.

ولا يمكن الادعاء مطلقاً برغم من خروج الأمريكان رسمياً وصورياً، إلا أنهم سرعان ما أعادوا ترتيب الأوضاع لصالح تحكمهم في المسار السياسي وأوضاع العراق مرة عبر تكبيلهم الدولة العراقية الناشئة وهي دولة تتراوح ما بين رخوة وفاشلة، ولا يمكن المراهنة على أن العراق في المدى المنظور سيستفيق من الصدمة التي احدثها الاحتلال والإرهاب الذي جاء به، ولذلك فهو لازال مرشحاً بقوة الى التفكك الرسمي، مع أنه من الناحية الفعلية هو دولة مفككه لم يحن بعد موعد إعلان تمزقها الى مكونات عدة، وهو ما يتلاءم مع الرؤية الأميركية ـ الغربية ـ الإسرائيلية في أن بعض الدول هي أكبر مما يجب، ولا بُدّ من أن يتم تصغيرها، باستقطاع أجزاء منها مثلما حدث للسودان، وأن هناك دولاً يجب أن تتلاشى وتَنشأ بدلاً عنها دويلات أقل حجماً وأضعف منها قوة. وهذا يشمل العراق وسوريا والسعودية.

ويأتي ما سُمِّي بالربيع العربي من الفراغ الحقيقي للسلطة والقوة في بعض الدول، وقد عملت نظرية المصالح الدولية والمشاريع الهيمنة الإقليمية المستندة على توظيف مشروع الإرهاب، من أجل ملء الفراغ الحاصل بطريقة واحدة، إلا وهي المجموعات الإرهابية، وإن ظهر غير ذلك في بعض الأحيان فهو مجرد تعميه وتبادل أدوار مفترضة، ففي سوريا ابتدأت بمطالبات معينة لا تستهدف (**خلق الفراغ**) وتقزيم مكانة الدولة كفاعل سياسي ضابط لنمط التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الداخلية، إلا أن ما خُطط له هو توظيف ذلك لتسهيل إدخال المتغير (الإرهابي)، والسيناريو نفسه قد جرى استخدامه في الرمادي، إذ بدأت بمطالبات اعتيادية تصاعدت سقوفها شيئاً فشيئاً بغية عدم الوصول إلى حل، لتدخل المجموعات الإرهابية بشكل صريح، ثم بدأت بملء الفراغ مستفيدة من ضعف وجود الدولة.

لقد ساندت الولايات المتحدة موضوعة خلق الفراغ في سوريا عن طريق السياسات المعتمدة سواء في سلسلة العقوبات الاقتصادية التي اتخذتها مع حلفائها الأوربيين ضد سوريا أم بالدعم المخفي، أو بالخطاب الرسمي المعلن والذي شجع حالة الخروج على الدولة، ومن ثم جرى أدخال المجموعات الإرهابية التي يربو عددها على أكثر من ألف مجموعة إرهابية،

توزعت إدارتها بين قطر ـ الولايات المتحدة ـ السعودية ـ تركيا ـ الأردن ـ إسرائيل، وجيء بالإرهابيين من (83) جنسية موزعة على كل مناطق العالم لتصل فيما بعد إلى ما يقارب (100) جنسية[13].

(13) الحقائق والوثائق تؤكد أن هذا التنظيم صناعة أمريكية (غربية) بامتياز، ولعبت الأموال والفتاوى الإقليمية والمخابرات التركية دوراً رئيساً تخليقه سواء في العراق أو سوريا، وقد وصل عدد التنظيمات المسلحة في سوريا قرابة (1800) تنظيم مسلح بعد العام 2011 (وفقاً لشهادة الأخضر الإبراهيمى) للمزيد ينظر: رفعت سيد أحمد، خلافة الدم والنار،

رابعاً: داعش حصان أميركا

يقر الأمريكان بأنهم عملوا وساهموا وشاركوا في تفكيك الاتحاد السوفيتي السابق، وهم أيضاً من صنعوا القاعدة ومكنوا الجهاديين العرب بمساعدة السعودية من مقاتلة القوات السوفيتية في افغانستان، لذلك يصرح (جيمس وولسي) مدير CIA الأسبق، **نعم إننا ذبحنا الديناصور الكبير، ولكننا نعيش اليوم في غابة تمتلئ بتشكيلة محيرة من الأفاعي السامة.**

وبهذا استطاعت الولايات المتحدة بشكل غير مباشر من الحاق هزيمة بالاتحاد السوفيتي السابق في افغانستان، عبر وكلائها (السعودية ـ القاعدة)، وهو تطبيق أنموذجي لمنظومة (ريتشارد نيكسون) الفكرية بشأن الصراع في العالم، والتي تضمنتها رسالته المعنونه (الوضع العالمي)، بوحي من هنري كيسنجر مستشار شؤون الأمن القومي، والتي تتضمن فكرة (الإنابة)[14] وتكليف بعض الدول الصديقة و(الشركاء) المحليين للقيام بمهمات عسكرية لصالح الولايات المتحدة، وهو ذات الأمر تسعى الى تطبيقه في هذه المرحلة، كما صرح بذلك (ميشيل جوبير) وزير الخارجية الفرنسي الأسبق، بأن أمريكا تعتمد دائماً المخطط نفسه، وهو معرفة كيف ستفرض الأوضاع التي تتمناها.

(14) السر المعروف: مبدأ نيكسون وكيسنجر في آسيا، تحرير فرجينيا برودين، ومارك سلون، ترجمة نصير عازوري، أحمد طربيه، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1974)، ص6.

لهذا نلحظ منذ نهايات القرن العشرين أن مسألة صناعة الإرهاب واستخدامه تحتل عند القوى الفاعلة في النظام الدولي، حيزاً كبيراً في الصراعات الدائرة، وسيكون لها أثر تقريري في رسم التوازنات العالمية المستقبلية، ولم تعد الولايات المتحدة قادرة عن نفي تورطها في صناعة القاعدة وافراخها من داعش والنصرة وجيش الفتح وغيرها، ولا يمكن لها توفير قناعة واضحة لا لبس فيها، من أنها لا توظف هذه المجموعات لخلق فراغ القوة في الدول الواقعة تحت وطأة استهدافها مثل العراق وسوريا وشمال افريقيا ـ ليبيا وصولاً إلى نيجيريا، بل هي تذهب الى متابعة وصول (التنظيمات الإرهابية) إلى الدول التي ترى أنها ستشكل خطراً على ديمومة هيمنتها، مثل

إننا ذبحنا الديناصور الكبير، ولكننا نعيش اليوم في غابة تمتلئ بتشكيلة محيرة من الأفاعي السامة.

تعمل السعودية وبعض دول الخليج مثل الكويت لإيجاد موطئ قدم للمجموعات الإرهابية في الأهواز وخوزستان في إيران، عن طريق استخدام المال النفطي السعودي لتمويل عملية تغيير مذهبي لصالح الوهابية.

الصين وروسيا وإيران، فمواطنو دولة الشيشان وبعض من دول آسيا الوسطى يعدون من أبرز مقاتلي المجموعات الإرهابية، وأفصحت عمليات تحرير مدينة ديالى وصلاح الدين أن هناك أعداداً من الإرهابيين في تنظيم (داعش) من الجنسية الصينية، وتعمل السعودية وبعض دول الخليج مثل الكويت لإيجاد موطئ قدم للمجموعات الإرهابية في الأهواز وخوزستان في إيران، عن طريق استخدام المال النفطي السعودي لتمويل عملية تغيير مذهبي لصالح الوهابية. وهو ما يصب حتماً في مصلحة الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من التذبذب في بعض المواقف بين الولايات المتحدة والسعودية، نتيجة القراءات المختلفة للأوضاع، والرغبة الشديدة لدى السعودية لتصفية المحور الذي تتزعمه إيران، نتيجة المخاوف التي بدأت تلقي بظلالها على النظام الحاكم، إلا أن الولايات المتحدة ظلت تدعم جميع الجهود التي من شأنها جمع دول المنطقة (الصديقة) بزعامة السعودية، لغرض تفتيت الجبهة المعادية و(فك الارتباط) مع روسيا وإيران. وأن التغييرات التي حدثت في المنطقة تعد متوافقة مع استراتيجية الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفائهما الإقليميين، الذين اجمعوا على أن حملة تغيير (أنظمة الحكم) في الشرق الأوسط يستهدف في الأصل فك محور سوريا ـ إيران ـ حزب الله. وهو استكمال لمشروع الرئيس الأميركي بوش (عناصر محور الشر)، الذي ترجم بقطع التواصل الجغرافي لهذا المحور عن طريق احتلال العراق، ومن ثم العمل على تغيير أحد النظاميين في دمشق أو طهران، لمنع تَشكُل الهلال الشيعي الذي أطلقه الملك عبد الله الثاني ملك الأردن.

وبعيداً عن نظرية المؤامرة، فإن ما أفرزته المرحلة الممتدة لما بعد احتلال العراق 2003، هو إسفين عسكري وسياسي طائفي سني، يستهدف الاتصال الجغرافي العراقي للتحالف بين إيران وسوريا في مثلث الحدود مع تركيا في الشمال وإيران من الشرق، والأردن في الغرب، والمملكة العربية السعودية في الجنوب ويمتد من شمال شرق سوريا إلى محافظة ديالى العراقية الواقعة على الحدود مع إيران.

أن حملة تغيير (أنظمة الحكم) في الشرق الأوسط يستهدف في الأصل فك محور سوريا- إيران- حزب الله.

إن وجود التنظيمات الإرهابية بمسمياتها كافة، ولا سيّما

داعش من افغانستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً الى ليبيا وجنوبها والسودان والصومال، يعداً قوساً إرهابياً (سنياً) بالضد من الهلال الشيعي المزعوم، وهو ما عبّر عنه وزير الدفاع الفرنسي إيف لودريان، بأنه (قوس إرهابي من وزيرستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً إلى خليج غينيا).

إن وجود التنظيمات الإرهابية بمسمياتها كافة، ولا سيّما داعش من افغانستان مروراً بالعراق وسوريا ومصر وصولاً الى ليبيا وجنوبها والسودان والصومال، يعداً قوساً إرهابياً (سنياً).

إن سعي الولايات المتحدة، لتكوين هذا (القوس) الموالي الذي يجري العمل به حالياً هو البديل لسيناريو إسقاط النظام بالضربة العسكرية كما حدث في العراق عام 2003 وفي ليبيا، ولكن بفضل الفيتو الروسي تم اجهاض هذا السيناريو ليتم الانتقال إلى سيناريو قطع التواصل الجغرافي لمحور سوريا ـ إيران، والذي يمثل حلقة من محاولة استكمال دائرة الإجماع الاستراتيجي التي تضم كل (الأصدقاء) من اليهود والعرب في حلف، ويتم ربط كيانات هذا (الإجماع) داخلياً، عبر سلسلة من التحالفات المترابطة على غرار اتفاقيات (كامب ديفيد) ـ و(الحلف الاستراتيجي الأميركي ـ الإسرائيلي) و(اتفاقية مجلس تعاون الخليج في كامب ديفيد ـ 2015).

وتدعم الولايات المتحدة وإسرائيل بقوة عملية تشكل القوس السني- السلفي- الجهادي، تسليحياً ولوجستياً، ويتم التعويل عليه كثيراً لكبح جماح تصاعد دور إيران وفصائل المقاومة العربية.

وتدعم الولايات المتحدة وإسرائيل بقوة عملية تشكل القوس السني ـ السلفي ـ الجهادي، تسليحياً ولوجستياً، ويتم التعويل عليه كثيراً لكبح جماح تصاعد دور إيران وفصائل المقاومة العربية، وفي مقاله للعقيد شاؤول شاي[***] في 21 ـ يناير ـ 2015، عد ظهور (الهلال السلفي) بمثابة محور خطير سينشأ لمواجهة الهلال الشيعي. فضلاً عن أن النتيجة الإيجابية المتوخاة من (الهلال السلفي) هو مساهمته في تقليص النفوذ الإيراني في المنطقة». إلا أن مارتن إنديك وفي حوار[15] تلفزيوني تحدث عن السعي الأمريكي لبناء شبكة من التحالفات، تضم إسرائيل وممالك الخليج ومصر والسلطة الفلسطينية لمواجهة الإخوان و«الأسد وإيران». ومضيفاً لهؤلاء ما يُسمى بـ «الدولة الإسلامية ـ داعش».

*** شاؤول شاي ـ عقيد في الجيش الإسرائيلي الاحتياطي، وهو باحث مشارك في مركز بيغن ـ السادات للدراسات الاستراتيجية، والنائب السابق لرئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي.

(15) حوار مع قناة abc الأسترالية في 2014/09/27.

إن «مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في محاربة الإرهاب، لا تستقيم في ظل محاباة هذا التنظيم وتسانده في سوريا وتدعي محاربته في العراق،

يؤكد ميكافيللي بأنها الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وضمانها ضد الثورات والحروب الداخلية، هي بخلق عدو خارجي.

لأنها تريد من (داعش) وأخواتها الهاجس والمتغير الأكثر حساسية في معادلة الأمن الإقليمي وربما العالمي، وربما هو الحالة الأقرب إلى العقيدة الكلاسيكية الأميركية في (صنع العدو)، و يؤكد ميكافيللي بأنها الطريقة المثلى للحفاظ على الدولة وضمانها ضد الثورات والحروب الداخلية، هي بخلق عدو خارجي يحفز على التعبئة ويشكل وجوده قضية مشتركة لدى الشعوب، والتي بها يمكن جلب مختلف الاصدقاء والحلفاء والوكلاء إلى قطيع الاصطفاف وراء الأمريكان، ولاسيّما أن وجود تنظيم إرهابي ليس له حدود، من شأنه أن يؤرق صناع القرار الإقليميين وعلى رأسهم السعودية ومصر وإيران وحتى تركيا.

ويلخص دينيس كوسينيتش العضو السابق للكونجرس الأمريكي مدة 16 عاماً، والمرشح الرئاسي الأمريكي لدورتين انتخابيتين[16] موضوع داعش بالآتي: فكرة تنظيم داعش طبخت في المطبخ الأمريكي وولد من رحم التدخل الأميركي ـ الغربي في العراق والعمل السري في سوريا، وإن إنشاء تنظيم الدولة الإسلامية (داعش) جاء كبديل طائفي سني لمواجهة حلفاء إيران الذين يهيمنون على الحكم في بغداد ودمشق، وهو يشكل المرتكز في الخطة المرحلية للولايات المتحدة وصولاً إلى نهاية اللعبة الاستراتيجية.

(16) مقالة نشرت في الهفنجتون بوست، بتاريخ 24 ـ سبتمبر ـ 2014.

تنظيم داعش مولود غير شرعي ولد من رحم خطة الولايات المتحدة لهندسة العملية السياسية في العراق لما بعد انسحابها.

وتنظيم داعش مولود غير شرعي ولد من رحم خطة الولايات المتحدة لهندسة العملية السياسية في العراق لما بعد انسحابها، كانت الترتيبات التي أجريت لإخراج هذا المولود قد تمت في سجن (بوكا) جنوب العراق، الذي كشفت التحقيقات مع العناصر الإرهابية، أنه بمثابة مفقس ومعسكر للتجنيد، وكل هذا كان بإشراف وكالة الاستخبارات الأميركية (CIA). هذا المخلوق الجديد الحامل للعنف المنفلت هو ما تركته الولايات المتحدة في العراق بعد الانسحاب، وهو يعبر عن (الخطيئة) في الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، بحسب تعبير رئيس المعهد العربي الأمريكي، جيمس زغبي[17].

(17) صحيفة جوردان تايمز في 16 ـ يونيو ـ 2014.

فيما يعبر السناتور الأميركي جون ماكين عن (شكره لله) ومن ثم (السعوديين) والأمير (بندر) و(القطريين) على خلق هذا (الوحش)[18] المقصود «داعش».

(18) تصريح جون ماكين لصحيفة (The Atlantic) بتاريخ 23 ـ يونيو ـ 2014.

يعبر السناتور الأميركي جون ماكين عن (شكره لله) ومن ثم (السعوديين) والأمير (بندر) و(القطريين) على خلق هذا (الوحش).

وهو ما يتعارض تماماً تيار الواقعية، الممتد إلى الرئيس (جون كوينسي آدمز)، بأن الولايات المتحدة الأميركية **(ليست ذاهبة إلى الخارج بحثاً عن وحوش لتدميرها)**.

وهو ما أتاح للولايات المتحدة أن تستعمله لتحقيق أهداف رئيسة هي:

- توظيف داعش لمهاجمة أعداء الولايات المتحدة في الشرق الأوسط، كسوريا.
- أنه ذريعة للتدخل العسكري الأمريكي في مختلف بلدان المنطقة، بل الطلب من بعضها إقامة قواعد أميركية لمقاتلة داعش، وهو ما تحاول تنفيذه في العراق.
- الاستفادة من داعش لصنع عدو جديد بديل عن الاتحاد السوفيتي السابق والقاعدة، من أجل كسب الرأي المحلي.
- تسويق خطر داعش لإجبار الأوربيين على الانصياع الى الولايات المتحدة، ولاسيّما أن أعداداً لا بأس بها من مواطنيها يقاتلون في صفوف داعش.
- الوصول إلى الفوضى الناضجة (The Mature Anarchy)، التي تعني زيادة فهم الدول بأن السياسات الأمنية هي سياسات اعتماد متبادل.

هذا الأمر يعطي الولايات المتحدة فرصة التدخل في شؤون بلدان المنطقة تحت ستار محاربة داعش، ولكن من جانب آخر هي تقوم بإسناد داعش وتسلحها، كما قال ذلك السيناتور الأميركي (راند بول)، عندما اتهم الإدارة الأميركية وعلى رأسها أوباما بتسليح تنظيم الدولة الإسلامية في العراق وبلاد الشام (داعش)، والسماح لهم بإنشاء ملاذ آمن في كل من سوريا والعراق.

هذا التنظيم الذي يعتمد التوحش بأعلى صوره وأشكاله، هو المقابل الجهادي لنظرية (الفوضى الخلاقة) الأميركية، تحت عنوان (إدارة الفوضى المتوحشة)(****)، ومضمونها الفوضى التي ستنتج عن فراغ السلطة وفقدان السيطرة في منطقة أو إقليم معين، نتيجة العمل (الجهادي) المسلح ضد السلطة، وهو ما تسميها داعش (مرحلة شوكة النكاية والإنهاك)، وهي منطقة الفراغ السلطوي التي يشترط الفكر (القاعدي) أن تكون الحركات الجهادية

**** عثرت المخابرات الأميركية على فصول من كتاب إدارة التوحش سبق وأن تم ارسالها الى اسامة بن لادن ويرجح أنها وجدتها في مخبئه بعد قتله في باكستان، ترجمها عام 2006 ويليام ماكانتس زميل مركز مكافحة الإرهاب بالأكاديمية العسكرية الأمريكية. ينظر: حسن أبو هنية، هل يشكّل تنظيم «داعش» خطراً على الأردن؟، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقييم حالة، 17 سبتمبر، 2014.

مستعدة لملئه وإدارته، كي تصل إلي ما سمّاه (مرحلة شوكة التمكين). وعند التدقيق في جوهر الفوضى الخلاقة وإدارة التوحش[19] نجدهما يتسقان في أبعادهما العملياتية. وتنظيم (الدولة الإسلامية ـ داعش) هي الأنموذج الأقرب للحركة الوهابية النجدية في منتصف القرن الثامن عشر.

(19) أبو بكر ناجي، 2005، إدارة التوحش: أخطر مرحلة ستمر بها الأمة، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، ص 15.

خامساً: بدلاً من الخاتمة

اعتمدت الدول الغربية والولايات المتحدة الأميركية منذ انهيار الخلافة العثمانية في أوائل القرن العشرين، كل الإمكانات والجهود لإبقاء الدول العربية منفصلة عن عمقها الاستراتيجي ولاسيّما دول الجوار القريب، لذلك ترى في التحالف السوري ـ الإيراني تحدياً كبيراً للمصالح الغربية والأميركية ولا يوفر الأمن الدائم لإسرائيل، لذلك تعمدت بنشر الفوضى وصنع فراغ القوة واستدعاء الإرهاب، وعندئذ نكون بإزاء تحول المنطقة إلى (مجتمع هوبزي) نسبة إلى (توماس هوبز) حرب الجميع ضد الجميع في المجتمعات البدائية من أجل البقاء.

عند التدقيق في جوهر الفوضى الخلاقة وإدارة التوحش نجدهما يتسقان في أبعادهما العملياتية. وتنظيم (الدولة الإسلامية- داعش) هي الأنموذج الأقرب للحركة الوهابية النجدية في منتصف القرن الثامن عشر.

وتقف حافة الجوبولتيك سوريا كنقطة تحول كبرى في سيناريو المشهد القادم لملء الفراغ الجيوسياسي، الذي نشأ من تراجع قوة الولايات المتحدة ومحاولتها توظيف المد الإرهابي التكفيري، باعتباره القوة المؤهلة مرحلياً لملء الفراغ، في محاولة منها لحرمان الأطراف الأخرى من الاستفادة من الأوضاع التي تمر بها المنطقة. لذلك سمحت بصعود داعش إلى مسرح الأحداث، وهي تعلم جيداً أن (داعش) في حقيقته هو مشروع هجين ما بين بقايا البعث والوهابية والسلفية المتطرفة .

أن (داعش) في حقيقته هو مشروع البعثيين ذوي التوجهات الدينية المتطرفة، وأنهم يستبطنون مشروع صدام المحلي والإقليمي ولكن بمسحة الوهابية المتطرفة.

في المقابل تدرك الولايات المتحدة تماماً بأن ما يُسمى بالهلال الشيعي هو صناعة عدو وهمي، لعلمها المؤكد بأن التحالف الشيعي المهيمن على السلطة العراق لا يملك مشروعاً، وأن لها نفوذها وعيونها داخل هذه التحالف.

وتشتغل الاستراتيجية الأميركية على عملية احتواء مزدوجة متعددة الأطراف (النظام السوري، إيران، حزب الله)

وكذلك تركيا، و«داعش»، و(النصرة) وأخواتهما، نظراً لسعة الاشتباك جغرافياً، ممّا يسمح للولايات المتحدة أن تكون لاعباً مركزياً في المنطقة، يمكن له أن يوفر التوازن السلس حتى بين المكونات السياسية والاثنية. حتى يتاح لها منع نهوض أي منافس عالمي لها، أو تحالف دولي معادٍ، من شأنه مشاركتها الزعامة على منطقة الشرق الأوسط.

وفيما يخص داعش سوف تتعاون الولايات المتحدة مع تركيا، التي كلفتها بالإعداد للقوى المعتدلة (كما تزعم) في مشاركتها السيطرة على تنظيم داعش، وتقطع الطريق على السعودية وقطر، بغية تهدئة دوره إلى حين استكمال البديل المناسب لملء فراغ القوة سواء في سوريا أو في العراق أو في مناطق أخرى حين نضوجها، إذ لابد لهذه العاصفة التي تجتاح المنطقة أن تهدأ حينما تضمن الولايات المتحدة مصالحها مع المصلحة العليا وهي أمن إسرائيل.

طوئفة الصراع.... سياسة جديدة لتشكيل التفاعلات في الشرق الأوسط

د. علي فارس حميد*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة النهرين

مقدمة

منذ احتلال العراق في عام 2003 والتفكير الاستراتيجي الأمريكي والغربي، يتجه نحو توليد مقاربات جديدة، تحاول أن تتبنى فيها أنموذجاً جديداً للتفاعلات الإقليمية، يقدم به خارطة جديدة لفهم مستويات الأداء والتعامل الفكري. ولأن اتجاهات التغيير لم تقتصر على العراق، إذ شهدت المنطقة موجات من التبدل السياسي ساهمت برمتها في إيجاد حالات خاصة من التفاعل الإقليمي، وانتقلت بموجبها أولويات التفكير وحسابات المصالح باتجاه طوئفة الصراع، إذ لم يعد يشغل صانع القرار تفكيره بالدولة، بقدر تحسبه بالجماعات الاجتماعية المذهبية وحركتها السياسية حيال المنطقة والداخل الذي تعيش فيه.

وبدلاً من أن تدور مراكز الفكر في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوربية، في دائرة الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وضمان أمن إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط، أصبحت الاتجاهات تدور اليوم نحو تحجيم أو توسيع رقعة الصراع بين الجماعات الاجتماعية في المنطقة. لا ينفي الكلام المتقدم أهمية أمن إسرائيل لدى مراكز التفكير الاستراتيجية الغربية، إلا أن الأوضاع التي تعصف بالشرق الأوسط جعلت الكثير من دول المنطقة لا تنعم بالأمن سوى إسرائيل، وعليه لإدامة هذه الأوضاع، أخذت مراكز التفكير تتبنى مقاربات توظف فيها الجماعات الاجتماعية، كإحدى الوسائل المتبعة لتفتيت دول المنطقة ولإعاقة القوى الأخرى في النظام الدولي، التي تسعى أو تبحث عن نفوذ في الشرق الأوسط، وديناميات هذا المقاربات تكمن

في توسيع رقعة الصراع والعمل على تثبيته، عن طريق تراكمات وإشكاليات التاريخ وتوظيفها في البنى الثقافية الجديدة لإدامة أوجه الصراع لأطول فترة ممكنة في الإقليم.

أن صراع الطوائف في الشرق الأوسط، هو مسار استراتيجي لخلق أنماط جديدة من التفاعل تحتل فيها الجماعات الطائفية مكانة الدول في التعامل الاستراتيجي.

ومن هنا تفترض الدراسة أن صراع الطوائف في الشرق الأوسط، هو مسار استراتيجي لخلق أنماط جديدة من التفاعل تحتل فيها الجماعات الطائفية مكانة الدول في التعامل الاستراتيجي. وكذلك تفترض أن العراق هو حجر الزاوية الأساس في نقل الصراع أو التأثير به على الجماعات الاجتماعية الأخرى في المنطقة.

وللتعامل مع هذه الاستراتيجية من منطق التفكير الاستراتيجي الأمريكي، تُثار جملة من التساؤلات بهذا الخصوص، من بينها كيف تتعامل الولايات المتحدة مع تهديدات الجماعات الاجتماعية في الشرق الأوسط؟ وماهي مراكز التأثير الممكنة لتأجيج الصراعات المذهبية والدينية؟

أولاً: تجديد عملية الصراع

منذ نهاية الحرب الباردة ونظرية صدام الحضارات ترمي بافتراضاتها على ذهنية صانعي القرار في الولايات المتحدة الأمريكية، وأصبحت ترسم مختلف الصياغات الأساسية للأداء الاستراتيجي، ولعل إشارة «صموئيل هنتنغتون» حول الانبعاث الإسلامي يحفز هذا النوع من التهديد، إذ يرى أن المسلمين بأعدادهم الهائلة يتجهون نحو الإسلام كمصدر للهوية وتحت شعار «الإسلام هو الحل»، يعتقد هنتنغتون أن المشكلة في هذا الأمر تتمثل في قبول الحداثة ورفض الغربنة، فالصحوة الإسلامية في تصوره تتشابه مع الماركسية في فهم أهمية التغيير في المجتمع وبشكل جذري[1].

(1) صموئيل هنتنغتون، صدام الحضارات وإعادة بناء النظام العالمي الجديد، ترجمة: مالك عبيد ومحمود خلف، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، بنغازي، 1999، ص 214.

ولأجل نقل هذا التهديد وبمقاربات جديدة تعمل على تأمين الرأسمالية الغربية ومصالحها العالمية، بدأت الولايات المتحدة والدول الغربية عموماً بتبني مقتربات التحول النوعي، لأجل إيجاد أنموذج فكري جديد يساهم في تغيير مسار هذا الانبعاث، ومن هنا مارست نظريات التنشئة الكونية لـ «إنغلهارت» والفرضيات الأخرى في مجال «التنمية المتفاعلة» القائمة على إمكانية الترابط بين الثقافات، دورها في فرض نوعية جديدة للتوحيد القياسي كمنهج أيديولوجي عالمي لإحداث ما يمكن تسميته «بالتعلق المتفاعل»[2].

(2) تقي ازادا آرمكي، العولمة وأثرها على الهوية الإيرانية، ترجمة علي طاهر الحمود، بيت الحكمة، بغداد2012،، ص65.

إن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تأمين التعامل مع الحركات الاجتماعية عبر منظمات غير حكومية، تحاول من خلالها تنفيذ بعض متطلبات التغيير في شكل التفاعلات القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

وقد ساهمت العديد من المؤسسات في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بنمذجة هذه المسارات الفكرية، لعل في مقدمتها وزارة الخارجية وبعض الأقسام المرتبطة بالتنمية عبر المدنية كما تسميها وزيرة الخارجية السابقة «هيلاري كلينتون»، التي تشير إلى أهمية موظفي الخدمة المدنية والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية في الارتباطات العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، وهذه الأهمية مرتبطة بأهمية التفاعل الدولي، إذ ينبغي أن لا يقتصر التفاعل على الحكومات، وأن يكون هنالك مستوى عالٍ من التأثير والتعامل مع الرأي العام، بسبب أهمية المنظمات غير الحكومية في الأحداث الجارية[3]. ولقد مارست هذه المنظمات دورها في السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولي الرئيس جون كيندي إدارة البيت الأبيض، إذ تم تشكيل فرق السلام وهيئة التنمية الدولية لتأخذ على عاتقها تنفيذ استراتيجية الاحتواء وبرنامج التحالف من أجل التقدم[4]. ووفقاً لذلك فإن الولايات المتحدة الأمريكية تستهدف تأمين التعامل مع الحركات الاجتماعية عبر منظمات غير حكومية، تحاول من خلالها تنفيذ بعض متطلبات التغيير في شكل التفاعلات القائمة في منطقة الشرق الأوسط.

(3) هيلاري رودام كلينتون، القيادة عبر القوة المدنية: إعادة تعريف الدبلوماسية والتنمية الأمريكية، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص 7

(4) ساهمت فرق السلام وهيئة التنمية الدولية في احتواء دول العالم الثالث، إذ كانت تشكل استمراراً لمشروع مارشال في الخمسينيات من القرن الماضي. أنظر: أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، مكتبة السنهوري للطباعة والنشر، بغداد، بلا تأريخ، ص212 وما بعدها.

(5) كوندليزا رايس، إعادة التفكير في المصلحة القومية: واقعية أمريكية من أجل عالم جديد، سلسلة دراسات عالمية، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2008م، ص 23.

وبرغم صعوبة تضمين المجال الذي تستهدفه هذه المقاربات والفرضيات، استطاعت الولايات المتحدة أن تجعل من العراق مركزاً لإحداث هذا الأنموذج من التغيير، إذ يشكل العراق في هذا الجانب المحور الذي تتحرك عن طريقه معظم الجزئيات الفرعية للتخطيط الاستراتيجي الأمريكي، ولعل إدراك مراكز الفكر والرأي في أن يكون العراق أنموذجاً للتغيير في المنطقة، يفسر معظم الانتقالات والتحولات التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط، إذ اضحى العراق مركز الثقل الذي تنعكس تطوراته على معظم أطراف المنطقة وحساباتهم المنطقية، وهذا ما عرفته «كوندليزا رايس «بالاصطفاف الاستراتيجي الجديد»، أو تجديد الاصطفاف استراتيجياً الذي تحاول عن طريقه الولايات المتحدة نقل مراكز التأثير وإعادة تشكيل نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط[5].

اضحى العراق مركز الثقل الذي تنعكس تطوراته على معظم أطراف المنطقة وحساباتهم المنطقية، وهذا ما عرفته «كوندليزا رايس «بالاصطفاف الاستراتيجي الجديد"، أو تجديد الاصطفاف استراتيجياً الذي تحاول عن طريقه الولايات المتحدة نقل مراكز التأثير وإعادة تشكيل نمط التفاعلات في منطقة الشرق الأوسط.

تصور بريجنسكي «أن الشرق الأوسط مكوناً من جماعات عرقية ودينية مختلفة، قائمة على أساس مبدأ الدولة- الأمة، مما ينبغي تحويلها إلى كانتونات طائفية وعرقية.

ومن أجل تحديد ونمذجة الإدراك الجديد لهذا الفهم، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية بالتعامل مع معطيات وجماعات فرعية كأساس للتفاعل الإقليمي، إذ ساهم هذا المعطى في تحريك معظم الطموحات التي تعيشها هذه الجماعات وأحياناً تأجيجها بإشعارها بالخطر أو التحدي، إذ إن تعددية النماذج التي تبناها التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال المنطقة، لا يمكن أن يتماشى من دون أن تؤسس له مسار أيديولوجي، تتحول بموجبه التفاعلات من الدول إلى الجماعات العرقية والأقليات، فضلاً عن الجماعات الدينية التي تعد الأساس في هذا الإطار، ولذلك فإن أفضل طريقة لاستمرار الصراعات هو استمرار تعارض القيم المذهبية والدينية، وهذا ما أسهم في أن تكون نزعات العروبة والإسلامية المتشددة هي المتحكمة في توجيه صراعات المنطقة وسبباً للحروب فيها[6].

(6) ممدوح الشيخ، أجيال العنف: الاستمرارية والتغيير، مجلة السياسة الدولية، العدد 198، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 2014م، ص 75.

لا مراء في القول، إن الأدراك الأمريكي لطوئفة الصراعات في الشرق الأوسط، لم يكن بعيداً عن تنبؤات بريجنسكي الذي وضحها في كتابه الموسوم «بين عصرين: الاستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني» منذ سبعينيات القرن المنصرم، قائلاً: «إنه مع ازدياد وحدة العالم نتيجة للثورة في وسائل الاتصالات والإلكترونيات، ستزداد الجماعات العرقية والدينية انغلاقاً على نفسها، وستتفتت الدول بسبب رغبة الأفراد في الحصول على انتماء حميم وعلى شعور بالحماية، وعندما يصبح العالم الواحد مفتت، فسيكون تحت قيادة المجتمع الأغنى والأقوى . . . المجتمع الأمريكي. . . وعليه تصور بريجنسكي «أن الشرق الأوسط مكوناً من جماعات عرقية ودينية مختلفة، قائمة على أساس مبدأ الدولة ـ الأمة، مما ينبغي تحويلها إلى كانتونات طائفية وعرقية، يجمعها إطار إقليمي (كونفدرالي)، وهو ما يسمح إذا ما تحقق للكانتون الإسرائيلي أن يعيش في المنطقة بأمان»[7].

(7) للمزيد انظر بريجنسكي، بين عصرين: الاستراتيجية الأمريكية في العصر التكنتروني، ترجمة محجوب عمر،ط2، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 1988، ص 13.

وعلى الرغم من الدور الذي تمارسه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا المجال، غير أن موقف الدول الأوربية لا يقل أهمية عن ذلك، وهذا ما يحاول «آلوف بن» من إبرازه عند مناقشة الوضع في منطقة الشرق الأوسط، إذ يشير إلى أن أوروبا لن تقف حجر عثرة في طريق عملية التقسيم القائمة في دول منطقة الشرق الأوسط، لا بل سوف تساهم في ذلك وتدعم بعض محاولات القادة في توسيع نفوذهم في المنطقة، كالحالة مع رجب طيب

أردوغان أو الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد وقتئذ[8]. وهذا يفسر معظم المقاربات المتباينة التي كانت تتعامل بها مجموعة (5+1) مع إيران.

روسيا فترى أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار واستمرار الفوضى في الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إضعاف قدرات دول المنطقة.

أما روسيا فترى أن المستفيد الأول من عدم الاستقرار واستمرار الفوضى في الشرق الأوسط هو الولايات المتحدة الأمريكية، التي تحاول إضعاف قدرات دول المنطقة بضرب بعضها ببعض والتلاعب بالاستقرار السياسي والاقتصادي لهذه الدول، وهي ترى في توظيف التوازنات العرقية والمذهبية خدمةً لمصالحها على حساب أمن دولها والأمن والاستقرار الإقليمي. وترى موسكو كذلك أن واشنطن تسعى لإحكام قبضتها على المنطقة، ووضع حد للشراكة العربية المتنامية مع القوى الآسيوية وفى مقدمتها روسيا والصين، وذلك بإعادة رسم خريطة الشرق الأوسط جغرافياً وسياسياً، وإضعاف القوى الإقليمية المهمة العربية وغير العربية الكبرى، وخلق كيانات ضعيفة يسهل توجيهها لا تمثل خطراً على مصالحها الاستراتيجية. وما يعزز من المخاوف الروسية العديد من المواقف التي تبنتها الولايات المتحدة حيال المنطقة من بينها التدخل الأمريكي في ليبيا ومن قبلها في العراق، ودعمها للثورات العربية، والسياسة الأمريكية غير الفعالة وغير المتوازنة تجاه «داعش»، وغيرها من المنظمات الإرهابية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والدولي[9].

ومن ثَمَّ فإن تجديد الصراع بتبني الأيديولوجية المذهبية كمدخل للتعامل مع الجماعات الاجتماعية في المنطقة، يعبر عن مدى الرغبة في طوئفة الصراع في منطقة الشرق وتحويل أبعاد التفاعل الإقليمي من الدول إلى هذه الجماعات ممّا يجعل مسار التدخل أو الأداء الاستراتيجي مرتبطاً إلى حد كبير بها وبالكيفية التي تتعامل بها هذه الجماعات مع المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية.

ثانياً: إدارة الصراع الطائفي وحدود التغيير

بالرغم من أن استراتيجية التغيير التي تبنتها الولايات المتحدة ومساعيها لإيجاد ضمانات أمنية لإسرائيل بدأت مع احتلال العراق مروراً بثورات الربيع العربي، إلا أن الحسابات المنطقية لهذه الاستراتيجية أثبتت عكس ما كانت تتوقعه الولايات المتحدة ومراكز الفكر فيها، فالشعور الذي كانت

(8) آلوف بن، تحذير: الشرق الأوسط في مرحلة الاعمار، في مجموعة باحثين، الشرق الأوسط: خرائط جديدة للصراع، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2013، ص11.

(9) نورهان الشيخ، محددات الموقف الروسى من «عاصفة الحزم»، المركز الإقليمي للدراسات، القاهرة، 2015، من خلال الرابط: http://www.rcssmideast.org

تتبناه مؤسسات الأمن القومي، علاوةً على التوصيات التي قدمتها اللجان الرئاسية التي من أبرزها لجنة بيكر ـ هاملتون وما وصفته من شعور بالربط بين معضلة العراق والصراع العربي ـ الإسرائيلي، أسهم بشكل كبير في تحديث المتطلبات الاستراتيجية لضمان أمن إسرائيل، ولعل في مقدمة ذلك انسحاب القوات الأمريكية من دون وجود قواعد عسكرية دائمة، وما لذلك من تأثير في أمن إسرائيل من جهة وعلى مكانتها في الاستراتيجية الأمريكية من جهة ثانية[10].

أن استراتيجية التفتيت قد تبنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية منذ بداية الربيع العربي- وإن كان احتلال العراق يشكل نقطة البدء في تلك الاستراتيجية- إذ سعت لتشكيل البيئة المتضادة مذهبياً بتفتيت التوافقات القائمة داخلياً.

(10) سركس أبو زيد، إيران والمشرق العربي: مواجهة أم تعاون، مركز الحضارة لتنمية الفكر الإسلامي، بيروت، 2010، ص 294.

ومن تحليل الخارطة الجيوستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط يُلاحظ أن استراتيجية التفتيت قد تبنتها الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية منذ بداية الربيع العربي ـ وإن كان احتلال العراق يشكل نقطة البدء في تلك الاستراتيجية ـ إذ سعت لتشكيل البيئة المتضادة مذهبياً بتفتيت التوافقات القائمة داخلياً.

فعلى مستوى الصراع في اليمن، كانت ملامح تشكل تحالف بين الحوثين والإخوان المسلمين في اليمن من أكثر المشاهد ترجيحاً، بيد أن محاولات صانعي القرار في اليمن والمنطقة حاولت تفتيت هذا التحالف بقيام النظام بإرسال الفرقة الأولى في الجيش اليمني بقيادة محسن الأحمر[11] لنقل التهديد وإعادة رسم مساره وفكّ التحالف بين الإخوان والحوثين[12]. وهذا ما جرى إذ تمكن الحوثيون من دحر قوات الأحمر، ودفعوها للانسحاب من العاصمة صنعاء في 21 أيلول 2014، وقاموا بالاستيلاء على الأسلحة الموجودة بالمعسكرات التابعة لِلواء الأحمر، ونجحوا في اقتحام منازل الموالين لآل الأحمر و«الإخوان المسلمين»، وتمددوا في مناطق تمركزهم في مدن إب ورداع والحديدة[13]. حتى انفرط عقد التحالف المأمول بين الطرفين، فلا مناص من القول إن المكاسب التي حققتها الولايات المتحدة والمملكة العربية السعودية في اليمن، كانت في تفتيت استمرار التحالف بين الحوثيين والإخوان المسلمين في اليمن، مما جعل بنية الفوضى والصدام الأكثر ترجيحاً في أي تحرك اجتماعي داخل اليمن.

وعلى مستوى آخر قامت المملكة العربية بإرسال قوات عسكرية عبر ما يُسمّى بقوات درع الجزيرة إلى البحرين في عام 2011، لحراسة المؤسسات الرئيسة

(11) علي محسن صالح الأحمر (20 يونيو 1945) هو قائد عسكري يمني يشغل منصب مستشار الرئيس عبد ربه منصور هادي. وكان قبلها قائد المنطقة الشمالية الغربية والفرقة المدرعة الأولى والرجل الثاني في اليمن بعد علي عبد الله صالح. وكان من المؤسسين لحزب التجمع اليمني للإصلاح، ويُعتبر مقرباً من السعودية والجماعات السلفية في اليمن.

(12) قاسم كاظم البيضاني، الحوثين وتحديات المستقبل اليمني، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد2013،، ص 105.

(13) وحدة تحليل السياسات، التداعيات غير المقصودة: كيف تتعامل بعض القوى الداخلية والإقليمية مع عملية «عاصفة الحزم» في اليمن؟، المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015. من خلال الرابط http://www.rcssmideast.org/

هناك ولأجل المحافظة على استمرار حكم آل خليفة في البحرين، إذ تعاملت مع الأكثرية الشيعية على أنها موالية لإيران أو أنهم جزء منها، من أجل عدم السماح لأي عنصر جديد من تولي السلطة في البحرين أن يخرج عن تأييد النظام السلفي، ومع ذلك كانت الولايات المتحدة تستهدف تأمين التحرك السعودي ودعمه للحرص على استمرار الشراكات الدبلوماسية والأمنية مع البحرين والسعودية[14].

من جانب آخر، كان لتركيا أثر واضح في هذا المجال، إذ إن تبني أطر الحوار بين الحضارات بدلاً من صدامها شكل مقاربة جديدة للانتقال في المنطقة، عبر تبني نمط وظيفي يتناسب وطموحاتها الإقليمية، وتبدو ملامح ذلك واضحة في أطروحة العثمنة الجديدة، التي سعت لطموحات أكبر في تونس ومصر بعد فوز الإخوان المسلمين في الانتخابات التي جرت بعد التغيير، وقد تكون هذه المقاربة أقرب إلى منحى التحديد الوظيفي وليس الاستراتيجي وهذا ما يدعمه مدخل الإرث التاريخي الذي تبناه «أحمد داود أوغلوا» في العمق الاستراتيجي ولكن على عكس طريقته، فحتى العثمانيين في إمبراطوريتهم كانوا يركزون على الشمال الغربي من دولتهم أي باتجاه أوروبا، وهذا ما يعني أن دور تركيا في منطقة الشرق الأوسط، هو وظيفة لتغيير التوازنات وإيجاد مناخ جيوستراتيجي جديد للمنطقة عبر الإخوان المسلمين وغيرهم من الحركات الاجتماعية الدينية[15].

إن الرهان بين القوى الدولية والإقليمية على الجماعات الاجتماعية، جعل منحى الصراع في الشرق الأوسط يتقولب نحو الهويات الدينية، ولا سيّما ما يخص تأطير الصراع السلفي الإخواني.

إن الرهان بين القوى الدولية والإقليمية على الجماعات الاجتماعية، جعل منحى الصراع في الشرق الأوسط يتقولب نحو الهويات الدينية، ولا سيّما ما يخص تأطير الصراع السلفي الإخواني، فالإخوان المسلمون يميلون إلى إتباع أسلوب أكثر مرونة في تطبيق الأحكام، فضلاً عن ميولهم لمزج السياسة الغربية الحديثة بالموروث الثقافي الإسلامي، وهذا ما ولّد تنافساً حاداً بينهما أثّر في التفاعل بين تركيا والمملكة العربية السعودية خصوصاً في سوريا ومصر، إذ ترى تركيا ضرورة تصدي الإخوان للسلطة في سوريا ولكونهم الحلقة الأضعف في الحسابات السياسية الداخلية، تراجع دورهم مقابل التيارات السلفية المدعومة من المملكة العربية السعودية[16].

لقد مارست حركة التغيير التي شهدتها دول المنطقة تحولات واضحة في

(14) كريستوفر م. بلانكارد، المملكة العربية السعودية: الخلفية والعلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في أوراق باحث: الولايات المتحدة الأمريكية والربيع العربي، باحث للدراسات الفلسطينية والاستراتيجية، بيروت، 2013، ص 166.

(15) روبرت د. كابلان، انتقام الجغرافيا: ماذا تخبرنا به الخرائط عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، المجلس الوطني للثقافة والفنون، الكويت، 2015، ص 339.

(16) مصطفى كامل، الصراع السلفي الإخواني في المنطقة العربية، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الرابع، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد2013.

القوة الإسلامية الصاعدة أو مثلث القوة الإسلامية مرتكز على ثلاث قوى أساسية هي (مصر، إيران، وتركيا).

أدوار القوى الإقليمية، فمع تغيير نظام «حسني مبارك» وفوز الإخوان المسلمين في الانتخابات الرئاسية المصرية كانت هنالك قنوات تستهدف إعادة إنتاج علاقات من نوع جديد تحتل مكانتها النوعية في التفاعلات الإقليمية، إذ يرى بعض المختصين أن مؤسسة الرئاسة المصرية كانت تدرك أن مصر هي عمق استراتيجي لإيران وأن إيران عمق استراتيجي لها، وأن القوة الإسلامية الصاعدة أو مثلث القوة الإسلامية مرتكز على ثلاث قوى أساسية هي (مصر، إيران، وتركيا)، وكان هنالك بعض الاتجاهات داخل الرئاسة المصرية تسعى لإيجاد أطر التعاون والتفاهم بين هذه القوى، لا سيّما في ظل بعض ملامح التقارب النسبي مع إيران، بيد أن الأطراف الخليجية كانت تضغط بعدم عودة تلك العلاقات وساهمت بشكل واضح في تبديل هذه التصورات، وهذا ما يمكن تلمسه بوضوح في الدور السعودي والإماراتي[17].

(17) حوار مع الدكتور مصطفى أبو الخير، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد الخامس، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2013، ص 92.

ويتضح من التعامل الاستراتيجي مع المنطقة، أن المملكة العربية السعودية هي اللاعب الأبرز في هذه المعادلات وصاحبة الدور الأكبر في طوئفة مسار الصراع بل وتوجيهه، فهي تسعى لأن تكون الطرف الفاعل في ملامح التكّون الجديد التي تشهده منطقة الشرق الأوسط، فضلاً عن كونها تستهدف توظيف التبدلات السياسية في الشرق الأوسط بطريقة الضاغط الأكبر كالحالة مع تدخلها العسكري في البحرين، ومساعدتها المالية في مصر، ناهيك عن حربها ضد اليمن[18].

(18) فرانك جاكوبس وباراج خانا، مصدر سبق ذكره، ص 14.

ولأن الوضع من الناحية الاستراتيجية بدأ يتجه نحو مسارات جديدة، لا سيّما في ظل مقاومة العراق لمخطط تنظيم «داعش» في إقامة دولة أو إقليم، بدأت المعادلة الإقليمية بالتوجه نحو مسار آخر، بتوسيع رقعة الحروب الطائفية، حيث شمول اليمن وإعلان الحرب ضد الحوثين في القمة العربية التي عقدت في شرم الشيخ في آذار 2015، واعتبار أن ما يقوم به الحوثيون في اليمن تهديد للأمن القومي العربي[19].

(19) المجلد الكامل لمقررات قمة شرم الشيخ الدورة (26)، جامعة الدول العربية، 2015، ص 70.
المصدر من خلال الرابط: http:// bit.ly/1Cz3SMG

وهذا ما يمكن ملاحظته في ملامح الحدود التي يتحرك عن طريق مخططي الاستراتيجية الدولية في منطقة الشرق الأوسط، فمع الصعود الذي حققه العراق في الحرب على تنظيم داعش، أصبح النفوذ الشيعي بحسب قناعات صانعي القرار في الولايات المتحدة وبعض الدول الإقليمية في مقدمتها

المملكة العربية السعودية يشكل تهديداً على منظومتها الأمنية ومصالحها الاستراتيجية، وبدأت تحاول أن تتبنى أسلوباً يقلص من هذا الانتصار، ويستعيد درجة معينة من التوازن الإقليمي، ولذلك اتجه التفكير العربي وبطريقة مفاجئة نحو اليمن لتصحيح مسار التوازن، بعد أن حاولت تغيير مسار التوازن في العراق عن طريق بيان الأزهر حول انتهاكات الحشد الشعبي وبعض المنظمات الإنسانية غير الرسمية كهيومن راتس[20].

(20) علي فارس حميد، القوات المسلحة والحشد الشعبي: طموحات مكتوفة، مركز الفرات للدراسات ـ كربلاء، من خلال الرابط: http://annabaa.org/news1899

ثالثاً: العراق من مقدمة المشروع إلى زاوية الانعكاس الإقليمي

منذ عام 2003 والتفكير الاستراتيجي الأمريكي يعتمد على أن العراق هو حجر الدومينو في مشروع الشرق الأوسط وزاوية الانعكاس الإقليمي التي يمكن بها تأجيج الأوضاع أو ترتيبها بنحو معين، إذ يشير بهذا الصدد وزير الخارجية الأمريكي وقتئذ «كولن باول» في شهادة له أمام لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ في شباط 2003: «إن الإطاحة بنظام صدام حسين في العراق سيؤدي إلى إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بطريقة إيجابية بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها»[21]. وهذا ما يعني أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسم جوهر الاستراتيجيات الإقليمية والتحركات التي تقوم بها القوى الدولية حيال المنطقة وخصوصاً الناتو، فضلاً عن التحالفات الدولية الطارئة الأخرى[22].

أن المصالح الاستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية هي التي ترسم جوهر الاستراتيجيات الإقليمية والتحركات التي تقوم بها القوى الدولية حيال المنطقة وخصوصاً الناتو، فضلاً عن التحالفات الدولية الطارئة الأخرى.

(21) قاسم كاظم البيضاني، مشاريع التقسيم في الشرق الأوسط بعد الحراك العربي، مجلة أبحاث استراتيجية، العدد السابع، مركز بلادي للدراسات الاستراتيجية، بغداد، 2014، ص 237.

ويشكل العراق هذه الزاوية بسبب طبيعة التعقيد في التنافس الإقليمي حوله، ومحاولة هذه الأطراف توظيفه لتنفيذ تطلعاتها الاستراتيجية في تشكيل نظام إقليمي جديد، ولعل نتيجة ذلك هو تحرك التحالف الدولي بعد سيطرة تنظيم «داعش» على الموصل في حزيران 2014، في حين أن القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، لم تتبنى أية استراتيجية واضحة لمواجهة الإرهاب في سوريا التي يسيطر فيها تنظيم «داعش» على الكثير من المناطق.

(22) يقصد بالتحالفات الطارئة تلك التحالفات غير الدائمة التي تستهدفها الدول الغربية والولايات المتحدة عندما تقتضي المصالح الدولية ذلك لإضفاء الشرعية الدولية على خياراتها الاستراتيجية كالحالة في الحرب ضد العراق 2003، والتحالف الدولي ضد تنظيم داعش.

ومع تطور الحرب على تنظيم «داعش» أخذت ملامح التحالف الدولي تتجه نحو مزيد من طوئفة الصراع في المنطقة، لا سيّما ما يخص التعامل مع سوريا في منظومة الحرب الدولية، إذ إن التحالف الدولي الذي يستهدف

تنظيم «داعش» في داخل الحدود العراقية، مع شمول جزئي لبعض مناطق سوريا بحسب بعض التصريحات التي قامت بها قيادة القوات الجوية الأمريكية والكندية، مع التأكيد بأن العمليات في سوريا ليست بتنسيق مع نظام بشار الأسد كالحالة مع العراق. وهذا من شأنه أن يعكس أسس العلاقات الإقليمية ومدى استمرار رؤية الولايات المتحدة لسوريا لكونها جزءاً من معادلة تنظيم وصياغة منطقة الشرق الأوسط[23]. ناهيك عن أنه يعكس ازدواجية التعامل الدولي في مثل هذه القضايا، فعلى الرغم أن الاجتماع الذي عقد في باريس حدد إعلان الحرب على تنظيم «داعش» بشنّ الضربات الجوية في العراق، إلا أنه لم يهتم بوجود تنظيم «داعش» في سوريا إلا في مراحل متقدمة من الاجتماعات والمشاورات بين رؤساء أركان القوات المشاركة في الحرب[24].

أن القوى الدولية وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية لم تتبنى أية استراتيجية واضحة لمواجهة الإرهاب في سوريا التي يسيطر فيها تنظيم «داعش» على الكثير من المناطق.

(23) مصطفى علوي، الحرب على داعش، تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015، ص95.

(24) المصدر السابق، ص97.

فطالما أن سوريا تمثل مركزاً مهماً في عملية السلام مع إسرائيل، فإن التعامل معها لم يأخذ مبدأ الحسم النهائي، فالصراع بين مختلف الفصائل والهويات يشكل مصدراً للتدخل والامتداد الإقليمي، ويرى بعض الخبراء في هذا الصدد بأن الوضع في سوريا لن يحسم إلا بطريقة التقسيم العرقي القائم على الطائفية المذهبية والدينية[25]. وهذا الأمر يفسر طبيعة المقاربات الدولية المتباينة والتي لم تحسم الوضع في سوريا، إذ حتى التحالف الدولي ضد تنظيم «داعش» الذي ما برح يناقش الإمكانيات التي تعزز تغيير الوضع استراتيجياً في سوريا، وهذا ما جعل الضربات الجوية التي تقوم بها طائرات التحالف الدولي غير فاعلة سواء في سوريا أو في العراق[26].

(25) يشير لهذا المشهد باراج خانا في مقال له حول الشرق الأوسط أن سوريا سوف تتقسم بين الطوائف المتصارعة لعدم وجود رغبة جدية في إنهاء أو حسم الصراع، أنظر: فرانك جاكوبس وباراج خانا، العالم الجديد، ص 13.

(26) راجع بالتفصيل: مصطفى علوي، الحرب على داعش، تفاعلات إقليمية ودولية، مجلة السياسة الدولية، العدد 199، القاهرة، مؤسسة الأهرام، 2015م، ص95.

وعليه، فإن إرادة التحالف الدولي حيال تنظيم «داعش»، لم تكن موجهة للتنظيم بقدر اتجاهها لحماية الأرض وفق منطق المصالح الجيوستراتيجية، وهذا ما يعني كذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية والتحالف الدولي والقوى الإقليمية المؤيدة لها لا تتعامل مع التهديدات من منطق الأيديولوجيا بقدر ما تتعامل مع ما تفرضه الاعتبارات الجيوستراتيجية من مصالح في هذا الشأن. فضلاً عما تفرضه الجغرافيا من اعتبارات قيمية على الأداء الاستراتيجي.

إن إرادة التحالف الدولي حيال تنظيم «داعش»، لم تكن موجهة للتنظيم بقدر اتجاهها لحماية الأرض وفق منطق المصالح الجيوستراتيجية.

أن ما يحدث للحشد الشعبي في العراق والعلويين في سوريا والشيعة في تونس ومصر، وكذلك الحوثين في اليمن، هو محاولة لرسم صياغات إقليمية بأدوار جديدة.

ويتلاقى التوجه الإقليمي والدولي في مناطق التنوع الطائفي بشكل خاص، إذ إن نطاق التفكير الاستراتيجي يتعامل مع طوائف محددة تحاول من ورائها القوى الإقليمية والدولية تعزيز الفوضى الداخلية فيها، إذ يرى بعض من المختصين أن ما يحدث للحشد الشعبي في العراق والعلويين في سوريا والشيعة في تونس ومصر، وكذلك الحوثين في اليمن، هو محاولة لرسم صياغات إقليمية بأدوار جديدة، هذا فضلاً عن تجمع الجماعات الإرهابية في هذه المناطق بشكل واضح وأساسي من أجل تفجير صراعات ذات بعد طائفي في هذا المجال[27]. ولعل تركيز الفوضى في مناطق الاختلاط المذهبي، يُبين المدى الذي تنطلق منه الاستراتيجية الدولية في الإقليم، فضلاً عن الأدوار التي تتحرك بموجبها القوى الإقليمية في المنطقة وفي مقدمتها المملكة العربية السعودية.

(27) قاسم كاظم البيضاني، مشاريع التقسيم في الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص 246.

فقد أصبح التعامل وفقاً لهذه المعطيات ينطلق من التفكير «بحدود النار» أو «تمكين الأقليات»، إذ إن دفع الأقليات عبر نشر الديمقراطية في الشرق الأوسط يضع ملامح جديدة للتفاعل وينقل الإدارة من حدود الدول الوطنية إلى حدود النار، بسبب انشغال الأقليات بحروب مفتوحة قد تكون داخلية فيما بينها أو مع جيرانها من طوائف أخرى. وهذا ما نظرت إليه الإدارة الأمريكية بشكل أساسي في إدارة الرئيس جورج بوش الأبن، إذ بدأت تتعامل مع مصطلح «حدود النار» في كثير من التقارير والأبحاث المقدمة إلى مؤسسة الرئاسة أو البنتاغون، ولعل أبرز مثال على ذلك ما نشرته مجلة القوات المسلحة الأمريكية في دراسة لنائب رئيس هيئة الأركان المشتركة الأسبق «رالف بيترز»، الذي دعا إلى رسم خارطة جديدة للشرق الأوسط قائمة على أساس ما يشهده العالم الإسلامي من التحولات الناتجة في الأصل عن تغيير وضع العراق الاستراتيجي في التفاعلات الإقليمية[28].

(28) المصدر السابق، ص 251.

وترتبط محاولة «رالف بيترز» بهذا الخصوص بمقاربات جديدة لعل من بينها التعامل مع التنظيمات الجهادية، إذ يرى أن العالم الإسلامي حينما تدار شؤونه من مكة والمدينة المنورة عبر مجلس تشاوري تداولي يتكون من ممثلين عن أكبر المدارس والحركات الإسلامية العالمية ضمن دولة مقدسة إسلامية تشبه إلى حد ما الفاتيكان، فإنها سوف تتمكن من إعادة توزيع الأدوار في هذا الجانب، لا سيّما إذا ما ارتبطت هذه التقسيمات بأركان

أخرى خاضعة للمذهبية الطائفية خصوصاً في العراق واليمن[29].

ومن ثُمَّ، فإن التوسع في حدود الصراع من الناحية الجيوبوليتيكية وربطه بالمذهبية الطائفية سوف يولد مجالاً جديداً لتنافس القوى الإقليمية، وسوف تُتحدد استراتيجيات القوى الإقليمية على نحو جديد، لأن في منطقة الشرق الأوسط حرب حقيقية واستراتيجية، وإدارة الرئيس الأمريكي باراك أوباما تركز على المساعدة والتحريض على الفوضى. ويركز في هذا الجانب الكاتب الأمريكي «ديفيد روثكوبف» في أن منطقة الشرق الأوسط تشهد الآن حرباً حقيقية في الوقت الذي تركز فيه استراتيجية إدارة الرئيس أوباما على المساعدة والتحريض على الفوضى. ويزيد روثكوبف، أنه بمجرد دخول الشرق الأوسط في الفوضى يكاد يكون ذلك بسبب أخطاء إدارة الرئيس أوباما، إلا أن هذا لا يعني أن سياساتها في المنطقة باءت بالفشل. ويؤكد مرة ثانية روثكوبف أن هذا الوضع في الشرق الأوسط غير مسبوق، وهي المرة الأولى التي تشهد فيها المنطقة هذه الفوضى منذ الحروب العالمية في القرن الماضي، فجميع البلدان تقريباً من ليبيا إلى أفغانستان، شهدت صراعات مسلحة (باستثناء عُمان). وهذا المستوى من الفوضى وعدم اليقين والتعقيد بين التحالفات والتناقضات في كثير من الأحيان محيرة للعقل. الولايات المتحدة وحلفاؤها يقاتلون جنباً إلى جنب مع إيران للقضاء على تنظيم داعش. ولكن الموضوع في اليمن مختلف، إذ إن الولايات المتحدة والعديد من الشركاء الإقليميين نفسهم يتعاونوا لإبعاد قوات الحوثي المدعومة من إيران. أما إسرائيل والسعودية، فإنهما متفقتان بشكل كبير بشأن مخاوفهم من إيران[30].

ومن زاوية أخرى ووفقاً لـ «جورج فريدمان» فالاستراتيجية الأمريكية متداخلة وهي بغاية التعقيد، وأن هذه الاستراتيجية تركز في الحفاظ على توازن القوى، إذ يتسم هذا النوع من الاستراتيجية باستمرارية الفوضى لأن الهدف هو عدم دعم أي قوة معينة، ولكن للحفاظ على التوازن بين قوى متعددة. ولذلك فإن الولايات المتحدة تقدم المعلومات الاستخباراتية والتخطيط للائتلاف السعودي ضد الحوثيين. وفي العراق، الولايات المتحدة تقدم الدعم للشيعة وحلفائهم من خلال قصف مواقع داعش. وفي سوريا، فإن استراتيجية الولايات المتحدة معقدة، إذ ليس لها تفسير واضح. وهذه هي طبيعة رفض التدخل على نطاق واسع والتعهد بتحقيق توازن القوى.

(29) رالف بيترز، حدود الدم، في خرائط جديدة ترسم الشرق الأوسط، مصدر سبق ذكره، ص ص25 ـ 27.

(30) ديفيد روثكوبف، نتاج الحرب الحقيقية في الشرق الأوسط وغياب استراتيجية مواجهتها عملية تشارلي ايبدو: خطوة الثعلب، ترجمة: حسين أحمد السرحان، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، من خلال الرابط: http:// kerbalacss.uokerbala.edu.iq

فالولايات المتحدة تعارض إيران في مسرح واحد وتقدم لها الدعم في بلد آخر[31].

ومن ثُمَّ تعدّ المقاربات الكامنة وراء توجيه الصراعات بهذه الطريقة بمثابة محاولة لتمكين الولايات المتحدة من ممارسة دور حامل الميزان أو الموازن الإقليمي على حد توصيف «جون ميرشايمر»، وهذا من شأنه أن يعطي للولايات المتحدة دور الموجه أكثر من أي دور آخر في موقعها الاستراتيجي بالشرق الأوسط، أما الواقعيون فإنهم يحددون خيارات الهيمنة بالقدرة على ممارسة دور الموازن[32]، وهذا الدور يتطلب المقدرة على ممارسة وظائف الشراكة والتوظيف في آن واحد، إذ إن الوصول إلى الموازنة الإقليمية وفقاً لهذه الصياغة يتطلب وجود مداخل مذهبية قابلة للمناورة والانتقال في الخيارات الاستراتيجية، لكي لا يتمكن طرف من أطراف التوازن من الهيمنة على الآخر، وعلى الرغم من المعوقات التي تمارسها بعض القوى الكبرى لعرقلة هذه الهيمنة، إلا أن الإمكانيات الشاملة وتوظيف المداخل المذهبية والدينية قد يمكّن الولايات المتحدة من خلق مقاربة خاصة بهذا الشأن[33].

ومن المقاربة بين التطورات الإقليمية التي تشهدها المنطقة لاسيما فيما يتعلق بمصر والسعودية، يشير اللواء «محسن النعماني» وكيل جهاز المخابرات الأسبق الى أن حالة الفوضى الخلاقة، تجبر مصر أن تكون في وضع يلائم مخطط الشرق الأوسط الذي تستهدفه الولايات المتحدة، حيث التفتيت والانشغال بالصراعات الداخلية مما يؤمن السماح لبروز وتفوق بعض عناصر النظام كإسرائيل[34].

ومن ثَمَّ تتجه حدود التعامل الاستراتيجي نحو تأطير طوئفة الصراع في مناطق محددة، تمثل مرتكز التفكير الاستراتيجي الأمريكي حيال منطقة الشرق الأوسط، ولعل مناقشة الكونغرس الأمريكي لمشروع قرار حول التعامل مع العراقيين والأكراد بوصفهم شريكاً موثوقاً للولايات المتحدة، وهو ما يعزز هذا المنحى في التصور الأمريكي حيال العراق والمنطقة برمتها. ففي التاسع والعشرون من نيسان تم النقاش داخل الكونغرس الأمريكي لمشروع قرار قدمه رئيس لجنة الشؤون الخارجية الجمهوري «ادورد رويس»، يدعو فيه الى التعامل مع

إن الوصول إلى الموازنة الإقليمية وفقاً لهذه الصياغة يتطلب وجود مداخل مذهبية قابلة للمناورة والانتقال في الخيارات الاستراتيجية لكي لا يتمكن طرف من أطراف التوازن من الهيمنة على الآخر.

(31) جورج فريدمان، نضج توازن القوى في الشرق الأوسط، ترجمة: مؤيد جبار حسن، مركز كربلاء للدراسات الاستراتيجية، جامعة كربلاء، من خلال الرابط: http:// kerbalacss.uokerbala.edu.iq

(32) يعد دور الموازن امتداداً لحالة الهيمنة التي يطرحها أساتذة العلاقات الدولية، حيث إنها تفترض وجود طرف قادر على ضبط توازنات القوى الإقليمية والدولية في الوقت نفسه، مع ضمان وجود أدوار الشراكة والتوظيف التي تساعد الطرف المهيمن على تحقيق ذلك النمط من التفاعلات.

(33) Christopher Layne, The Unipolar Illusion Revisited, The Coming End of the United States, Unipolar Moment, International Security, Vol. 31, No. 2 (Fall 2006), p. 10

(34) محسن النعماني، المؤامرة الكبرى، حوار: (هاني بدر الدين)، مجلة الأهرام العربي، مؤسسة الأهرام، القاهرة، العدد(857)، 2013، ص 19.

العراقيين الاكراد بوصفهم شريكاً موثوقا للولايات المتحدة. وحسب نص القانون المقترح فإن هنالك جملة من المعطيات التي تسعى الولايات المتحدة لتمريرها في العراق والمنطقة ووفقاً للآتي[35]:

(35) للتفصيل أنظر نص مقترح القانون من خلال الرابط: http://foreignaffairs.house.gov/.../files/ROYCE_023_xml.pdf

1 ـ السماح بشكل مباشر بتوفير معدات عسكرية وما يتعلق بها من تدريبات وأسلحة.

2 ـ يركز المقترح على مبدأ أن (شريكنا الحاسم في القتال ضد داعش بحاجة إلى أسلحة ثقيلة ومدرعات، ويؤكد أن الولايات المتحدة مقصرة في دعم البيشمركة في ما يحتاجونه).

3 ـ لم يقل القرار أنه يعامل كردستان كدولة مستقلة، لكن مضمون القرار يشير الى أن الكرد شريكاً للولايات المتحدة، فضلاً عن أنه يتعامل مع الحقوق الدستورية التي كفلها الدستور للإقليم، وحقه في الحصول على السلاح ويقول إنه سوف يعرض شعب بأكمله للموت ما لم يتم دعم الأكراد بالسلاح.

ومن زاوية أخرى أفرجت لجنة الخدمات العسكرية في الكونغرس الأمريكي عن ميزانية تتعلق بالدعم العسكري للعراق، خصصت بموجبها مبلغ 715 مليون دولار إلا أنها اشترطت أن يتم منح 25% من الميزانية إلى البيشمركة والى قوات العشائر السنية. واشترطت كذلك أن يتم تمرير قانون الحرس الوطني، وأن تبرهن الحكومة العراقية أنها أكثر شمولية من أجل دفع النسبة المتبقية إلى بغداد، وبخلافه، فإنها ستدفع بشكل مباشر إلى البيشمركة وقوات العشائر.

ومع زيارة رئيس إقليم كردستان السيد «مسعود بارزاني» إلى واشنطن، بدأت لجنة القوات المسلحة في الكونغرس الأمريكي مناقشة مشروع قرار ثانٍ يجيز للرئيس الأمريكي تسليح قوات البيشمركة من دون الرجوع إلى الكونغرس، وهذا الأمر يمنح اللوبي الكردي في واشنطن قوة سياسية بالمقارنة مع سياسة العراق الخارجية حيال الولايات المتحدة الأمريكية. فضلاً عن أنه يؤشر إلى ملامح التواصل بينه وبين اللوبي السعودي الذي حاول تمرير القرار الأول داخل الكونغرس الأمريكي، بسبب أهمية ذلك في تقليص تقدم الحشد الشعبي داخل المناطق السنية في العراق بحسب تصورهم[36].

(36) للتفاصيل ينظر: النشرة الإخبارية لقناة الحرة عراق، 3/ 5/ 2015.

ومهما يكن من أمر، فإن هذا التحول في المسار العقيدي الدولي والإقليمي حيال الجماعات الاجتماعية في العراق يقدم تصوراً دقيقاً عن ملامح التوزيع الجديد للتفاعل الداخلي، والذي سينعكس تأثيره بشدة على منطقة الشرق الأوسط بسبب شدة الترابط بين المحفزات الاجتماعية والمذهبية بين دول المنطقة. إذ إن تمرير الصياغات الاستراتيجية للولايات المتحدة في العراق سوف يدفع بقية أطراف المنطقة إلى بناء نماذج مشابهه لهذه الصياغات، وهذا ما يعني الانتقال المحتمل نحو تسليح الجماعات الاجتماعية والمذهبية في عموم الشرق الأوسط.

الخاتمة

تشهد منطقة الشرق الأوسط تحولات واسعة تكاد أن تطال معظم تفاعلاتها التقليدية التي كانت سائدة قبل احتلال العراق في عام 2003، وهذا التحول يرتبط بالانتقال في منحى التفكير الاستراتيجي الأمريكي والدولي تجاه الأداء مع الدول والانتقال منها إلى الجماعات الاجتماعية، السعي لتمكينها لتكون قادرة على أن تحلّ محلّ الدول في التفاعلات الإقليمية.

أن العراق يمثل زاوية الانعكاس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن أي تبدل في مستوى التوازن الداخلي سوف يؤثر بشكل مباشر في دول المنطقة.

ويرتبط هذا المستوى من التفكير منذ بداية استراتيجية الأمن القومي للولايات المتحدة الأمريكية في عام 2002، والتي حاولت به تغيير نمط التوجه الاستراتيجي لدول منطقة الشرق الأوسط، تغيير معادلة التوازنات فيها عن طريق احتلال العراق وعدّه أنموذجاً يحتذى به، أو يكون مجالاً لانعكاس استراتيجيتها في المنطقة. ومن ثَمَّ فإن أي تحول في المنطقة لا بُدّ أن يكون استجابة للتطور في العراق. ومن هنا فإن الدراسة تستنتج:

أن الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية تسعى لنقل الصراع من الدول إلى الجماعات الاجتماعية، وجعلها تحل محل الدولة في التفاعلات الإقليمية.

أن العراق يمثل زاوية الانعكاس الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، إذ إن أي تبدل في مستوى التوازن الداخلي سوف يؤثر بشكل مباشر في دول المنطقة.

أن الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لأن تكون الدولة حاملة الميزان في الشرق الأوسط، وهي بحاجة إلى وحدات جديدة وشكل جديد للتفاعلات يؤمن هذا المستوى من النظام، ومن ثَمَّ هي لا تتخذ موقف نهائي وحاسم تجاه أي طرف من أطراف المنطقة.

كما أن التوجه الاستراتيجي داخل الولايات المتحدة يسعى لتمكين بعض الجماعات الاجتماعية «العشائر والبيشمركة» في العراق سياسياً وعسكرياً، بما يمكنها من إدارة طوئفة الصراع في العراق بغية أعمامه على دول المنطقة.

فراغ القوة وإعادة تعريف الدور الإقليمي للجمهورية الإسلامية الإيرانية

أ. م. د. فايق حسن الشجيري*
باحث وأكاديمي من العراق

* كلية العلوم السياسية ـ جامعة بغداد

مقدمة

يظهر لنا من تتبُّع السلوك الأمريكي حيال الشرق الأوسط بشكل عام ومنطقة الخليج بشكل خاص أن هذا السلوك ــ في انطباع أولي عنه ــ مثير للصراعات وغير منضبط في أدائه، بحيث إن التقويم الأولي يذهب إلى أن الولايات المتحدة أدخلت نفسها في صراعات لا تنتهي في منطقة الشرق الأوسط. في إطار مسعى لبناء شرق أوسط جديد عبر صنع فراغات القوة، غير أن النطق بهذا الحكم يجعل القارئ للموضوع يغيب عن ذهنه أمر مهم جداً، وهو نظرة المفكرين الاستراتيجيين الأمريكان وعلى رأسهم هنري كيسنجر إلى الشرق الأوسط، على أنه منطقة لا تمثل دولة أمم، وإنما هي خليط من قوميات مختلفة، وحتى تستطيع الولايات المتحدة ضبط عملية التفاعل والتحكم بهذه القوميات المختلفة، تحتاج إلى معرفة مراكز القوة والعمل على التحكم بها أو فرض مسارات التفاعل عليها، وكلا الخياريين يحتاج إلى إمكانيات تنهض بها دولة عظمى وقدرة على التخطيط الاستراتيجي.

وهذا متاح للولايات المتحدة الأمريكية التي جعلت الشرق الأوسط بؤرة توتر، تحاول أن تجر أهم مركز القوة فيها إلى صراعات متعددة ضمن استراتيجيتها الرامية إلى فرض التحكم في هذه المنطقة، التي عصفت بها حرب الخليج (حرب العراق وإيران)، وعاصفة الصحراء ثم عاصفة الحزم، والقاسم المشترك بين العاصفتين فضلاً عن المسمى أنهما يهبان من صحراء السعودية، لغرض تغيير توازنات المنطقة الإقليمية، ومن إجراء مقاربة بين العاصفتين نلاحظ بوضوح أن الرابط بينهما، أنهما أخرجتا العراق من معادلة

التوازن الإقليمي في الخليج لتمنح إيران فرصة أحسنت استغلالها لتعيد بناء قدراتها الذاتية وتتجاوز إسقاطات حرب الخليج، غير أن النجاحات التي انعشت القدرات الإيرانية جعلت الولايات المتحدة تصورها على أنها عدو النظام الخليجي العربي الأول.

وهنا تكمن أهمية سياسة التمايز في الاحتواء التي طبقت للتعامل مع العراق وإيران في عام 1996 في عهد الرئيس الأمريكي «بل كلينتون»، التي كانت محل انتقاد الكونغرس الأمريكي إذ كانت أولى إشارات الرد على تنامي القدرات الإيرانية وتطوير البرنامج النووي الإيراني. والانتقاد تضمّن ضعف الاستجابة الأمريكية لحجم التهديد، غير أن الذي يراقب الحدث اليوم على صعيد النظام الإقليمي الخليجي يعرف دقة التخطيط الاستراتيجي الذي تنفذه الولايات المتحدة على الأرض، وهذا الأمر يضع إيران أمام تحدٍ كبير، هو: هل تُدرك إيران أن الولايات المتحدة تخطط لأن تستدرجها إلى حروب وصراعات فرعية، أو إنها لا تدرك ذلك، وإذا كانت مدركة، فما هي خياراتها للتعامل مع هكذا تحدٍ؟ وللإجابة عن هكذا تساؤلات نحتاج إلى أن نفهم استراتيجية الولايات المتحدة في إثارة الأزمات، وماهي قدرة إيران على الاستجابة والبدائل المتاحة.

اولاً: استراتيجية الولايات المتحدة في إثارة الأزمات

مثّل خطاب الرئيس الأمريكي بوش الأب في أيلول من عام 1990 الإعلان الرسمي لولادة النظام الدولي الجديد القائم على القطبية الأُحادية، المرتكزة على مجموعة أنظمة فرعية تصنف بحسب أولويتها الاستراتيجية، ويتصدرها النظام الإقليمي للخليج الذي يضم ثلث الاحتياطي النفطي في العالم. هذا النظام الذي تعاملت معه الولايات المتحدة انطلاقاً من مجموعة سيناريوهات أعدها معهد بروكنغز بالتعاون مع «جيفري ريكورد» العضو السابق في فريق التحليل الدفاعي بالمعهد نفسه، والتي نشرتها مجلة «فورتشن» في عدد مايس 1979، موضحة السيناريوهات المحتملة للتدخل الأمريكي في منطقة الخليج وهذه الحالات هي[1]:

1 ـ إذا ما غزا الروس الخليج.

2 ـ إذا ما أوقف السعوديون شحنات النفط.

(1) دراسات استراتيجية العدد(1)، التدخل العسكري في منابع النفط الاحتمالات والخطط، المجلد الاول، ترجمة مؤسسة الابحاث العربية (مجلة فورتشن الامريكية عدد مايس 1979)، بيروت، 1980، ص 13.

3 ـ إذا ما غزا العراق الكويت أو السعودية.

4 ـ إذا ما نفذ المتمردون انقلاباً في الرياض.

5 ـ إذا ما أغلق المتمردون مضيق هرمز.

وعلى الرغم من قدم هذه السناريوهات نجد تطبيقها في بداية النظام الدولي الجديد. الذي جرى في عاصفة الصحراء بكل ما خلفته من دمار لإخراج العراق من الكويت، ومن المكان نفسه هبّت عاصفة أكثر تأثير وهي عاصفة الحزم، التي أثارت تسميتها استفهاماً مهماً، مفاده أن الحزم ضد مَن؟ ضد شعب انشق على نفسه، فأفقده الانشقاق الشرعية الممهدة لبناء دولة، أم حزم ضد قوى الشعب التي لم تخرج لترفض حركة أنصار الله التي أقصت الرئيس هادي. والغريب في الأمر أن من أسّس عاصفة الصحراء هو مَن أسّس عاصفة الحزم.

الإدراك الاستراتيجي الأمريكي يرى أن التعامل مع منطقة الخليج سيكون مستقبلاً مع جماعات لا مع دول.

وهنا تحقق سيناريوهان الأول دخول العراق للكويت والثاني انقلاب على حدود الرياض مثله حركة أنصار الله، وروسيا أصبحت بعيدة عن التهديد خاصة بعد الأحداث في سوريا وبقي التهديد الأكبر إغلاق المتمردين مضيق هرمز، والإشارة هنا أنه على الرغم من أن هذه السناريوهات تزامنت مع أحداث الثورة الإسلامية في إيران، أنها لم تشر الى إيران صراحة أي: «حال غلق الإيرانيون مضيق هرمز، إنما ذكرت عبارة متمردين»، وكأن الإدراك الاستراتيجي الأمريكي يرى أن التعامل مع منطقة الخليج سيكون مستقبلاً مع جماعات لا مع دول، وهذا استشراف مستقبلي لمخططات دولة وصفت أنها الأفضل على الصعيد العالمي من حيث القدرة على استخدام البدائل.

يُزاد على ذلك التحليل مسألة الاحتواء المتمايز، وهذا الأمر يضع إيران أمام تحدٍ كبير، مفاده: ما الذي تريده الولايات المتحدة منها؟ لأنها جزء من المنطقة الغنية بالنفط وهي معادية لإسرائيل، وموقعها الجيوبوليتيكي يتحكم بمضيق هرمز وحدودها الجغرافية يحدها من جهة الغرب العراق وتركيا، ومن جهة الشرق افغانستان وباكستان النووية، ويحدها الخليج العربي من جهة الجنوب بساحل يصل طوله إلى1666كم، وأن لها

إيران أمام تحدٍ كبير، مفاده: ما الذي تريده الولايات المتحدة منها؟ لأنها جزء من المنطقة الغنية بالنفط، وهي معادية لإسرائيل.

إطلالة على بحر قزوين الذي تتشاطئ فيه مع روسيا الاتحادية، فضلاً عن دول آسيا الوسطى، بمعنى أن دولة بهذه الأهمية الاستراتيجية لا يمكن أن تخرج عن الحسابات الأمريكية.

فلماذا تجهر بمعادات الولايات المتحدة من دون وجود فعل أمريكي يرتقي إلى مستوى التهديد، الذي أخذت تمثله إيران بالنسبة إلى المصالح الأمريكية؟ هل جغرافية إيران هي الحاجز؟ ألم تكن افغانستان أكثر وعورة. هل الخوف من دول جوار إيران يمنع من ذلك؟ لكن دول الخليج ستبارك أي عمل ضد إيران، أما العراق فبلد تحتله الولايات المتحدة، وأما روسيا فلم تحرك ساكناً بإزاء احتلال افغانستان والأمر واحد مع إيران. هل إن قدرات إيران العسكرية تمنع الولايات المتحدة من اتخاذ عمل ضدها؟ إن الولايات المتحدة الدولة الأولى في العالم من حيث القدرات. هل الحاجز هو الخوف من قطع إمدادات النفط؟ إن الخليج العربي يمول العجز وإن السعودية أكبر منتج للنفط في العالم، وحتى في حال احتمال إغلاق مضيق هرمز، فالبحرية الأمريكية قادرة على تأمينه مثلما فعلت إبان حرب الخليج الأولى.

إن الضجة التي تثيرها أمريكا وشركاؤها حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات التحول به في مسارات غير سلمية، هي أداة من أدوات الحرب النفسية والدعائية الأمريكية ضد إيران لتحقيق الهدف الذي تريده الولايات المتحدة.

إن الإجابة عن البدائل الاستراتيجية للتعامل مع إيران تأتي من استقراء موازين القوى في المنطقة، فبعد غياب العراق عن ميزان القوى في المنطقة، أصبحت إيران أهم قوة إقليمية وزاد ذلك من زخم هذه القوة.

إن الضجة التي تثيرها أمريكا وشركاؤها حول البرنامج النووي الإيراني واحتمالات التحول به في مسارات غير سلمية، هي أداة من أدوات الحرب النفسية والدعائية الأمريكية ضد إيران، لتحقيق الهدف الذي تريده الولايات المتحدة من إيران، وهو زرع الخوف وتجسيمه في أذهان دول الخليج من خطر إيران العسكري عليها. وهذا الهدف تحققه الولايات المتحدة من فكرة توظيف العدو لابتزاز دول الخليج واغراقها بصفقات أسلحة لا تحتاج إليها ولن تستخدمها.

بالمقابل تدرك الولايات المتحدة خطر إيران الذي لا يأتي من برنامجها النووي، ولا من منظومات صواريخها ولا من استعراضها المستمر لقوتها العسكرية، ولكن من اختراقها المنهج لكل نقاط الضعف والفراغ في الأقطار

تجيد إيران استخدام أساليب الاستراتيجية غير المباشرة في الالتفاف والاستنزاف وخلق الثغرات للإيقاع بالخصم.

المجاورة عن طريق التمدد المذهبي، الذي نجح ببناء جبهة مضادة للمصالح الأمريكية، إذ تجيد إيران استخدام أساليب الاستراتيجية غير المباشرة في الالتفاف والاستنزاف وخلق الثغرات للإيقاع بالخصم. وحتى تستطيع الولايات المتحدة احتواء هذا الخطر تحاول تحقيق هدفين، الإبقاء على المخاوف الخليجية، وتطبيق استراتيجية تستنزف القدرات الإيرانية.

وهذا يكون على مستويين الأول تقديم صورة توصف الجماعات التي تدعمها إيران على أنها جماعات إرهابية لا تقل خطراً عن داعش. والمستوى الثاني إدامة عملية الاستنزاف المادي والبشري للجماعات والقوى المرتبطة بإيران والذي يمثل عملية استنزاف للقدرات الإيرانية، وهو يمثل استراتيجية الولايات المتحدة لإثارة الأزمات التي تضع إيران أمام تحدٍ دائم .

ثانياً: قدرة الاستجابة الإيرانية

الرئيس الإيراني الجديد حسن روحاني اعتمد النهج الذي يولي للدبلوماسية والتعاون، مساحة أكبر وبموجب منهجه «المرونة البطولية» التي تحدث عنها مرشد الثورة الإسلامية علي خامنئي بدلاً من الصراع في السياسة الخارجية.[2] ويعتقد الرئيس روحاني وفريقه أن نمط الخطاب السياسي الذي ساد مدة حكم الرئيس احمدي نجاد، قد ساهم برفع منسوب التوتر في علاقات إيران الخارجية خاصة حيال الجوار الإقليمي.

(2) DR. Bayram Sinkaya, Basbakan Erdogan in Tahran Ziyareti: Turkiy_Iran, Iliskerinde Yeni Bir DonumNoktasi", Dis Politika Analizi, Ortadogu Stratejik Arastirmalar Merkezi (ORSAM), Ankara, TUrkiye, 30 Ocak 2014

لقد تغيرت نبرة الخطاب السياسي والدبلوماسي الايراني في زمن الرئيس روحاني، بعدما كان الخطاب والدبلوماسية تتماهي مع الخط المتشدد في المؤسسة السياسية والدينية، ولكن ايران تعمل بفطنه وذكاء وتريد أن تتجاوز عنق الزجاجة في موضع موقعها على قائمة الدول المتخلفة (أو النامية مجاملة)، وبين الدول التي تنطلق بقوة الى مجالات التطور والتصنيع، لذلك نلحظ التراتبية الايرانية متشابهة مع التراتبية الأميركية (ديمقراطيون ـ جمهوريون) يتناوبون الادارة، وفي ايران (متشددون ـ معتدلون)، لقد تعلمت ايران الدرس كله، وبات من الصعب على أميركا وحلفائها حصرها في زاوية ضيقة لغرض الاجهاض عليها كما فعلت مع نظم عربية كثيرة، ومرد ذلك كثير حتى لو عدنا القهقري الى تراث الامبراطورية الفارسية.

إن السياسة هي فن الممكن وليس المستحيل، لذلك تعتمد الادارة الحالية وهي ليست ببعيدة عن توجيهات (قائد الثورة ـ السيد الخامنائي) ورضاه عن الذكاء الدبلوماسي في التعاطي مع ما يريده التحالف الأميركي ـ الاوربي من ايران، وأن الأمور تحسب ببالغ الدقة والأفق الاستراتيجي، في إطار رأسمالي بحت والمرتكز عن الحصول على جملة ارباح بإزاء التنازل أو خسارة موقف ما، في كل هذا تحاول (الجمهورية الايرانية) إعادة مكانتها وموقعها، وألزام الآخرين باعادة تعريف دورها الاقليمي كقوة صاعدة، لها ممكناتها في التأثير في مجريات الاحداث، بل لا نغالي أنها استطاعت ان توقف الكثير من مخططات الاخرين.

هذه الخيارات لم تكن تجري في أعنتها من دون تحسب، او انها بعيدة عن الفهم الاستراتيجي الإيراني، وهي نتاج مدرسة فكرية راسخة ينتمي إليها المرشد الأعلى، والتي تؤمن بأن الولايات المتحدة الأميركية لا يمكن أن تتخلى عن سياساتها القائمة على الهيمنة، ونتيجة لذلك فإن إيران ترفض هذه الهيمنة الأميركية، وتعتقد أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو إسقاط النظام القائم في إيران وإقامة نظام جديد. وتستند هذه المدرسة الفكرية إلى تأريخ العلاقات الإيرانية الأمريكية، وآخرها كان الدور الإيراني في افغانستان الذي تحدث عنه السفير الأمريكي جيمس وبينز ـ رئيس وفد الولايات المتحدة ـ فيما يخص الذي قام به نائب وزير الخارجية الإيراني وقتها ووزير الخارجية الحالي جواد ظريف: «تمكن ظريف من تحقيق الانفراج النهائي، الذي من دونه لم يكن ممكناً لحكومة كرزاي أن تتشكل». ولكن بعد بضعة أسابيع فقط أدرج الرئيس الأميركي بوش إيران في قائمة «محور الشر» في عام 2003[3]. ومع ذلك هناك تيار قوي في إيران يؤيد المرشد الأعلى ويؤكد ضرورة الحوار، لأنه يحقق هدفين:

الأول: اثبات حسن النوايا للبيئة الدولية وهو أمر ضروري لدولة تملك مشروع نهوض مثل إيران. الثاني: لكسب الوقت ومعرفة قدرات وفهم نواياه.

وتدرك الدولتان (الولايات المتحدة وايران) وجود مصالح مشتركة كثيرة اقتصاديّة وسياسية، وأن هذه المصالح المتبادلة تعاني من العراقيل نتيجة للعلاقات العدائية بين البلدين، ومثالها أن الجهاديين والمتطرفين يمثلون

(3) وهناك مدرسة ثالثة ينادي بها الراديكاليون ورائدها حسين شريعة مداري، ويؤكد هؤلاء أن هناك عداءً متأصلاً بين نظام إيران الإسلامي والغرب، ويقولون: إن الطريق إلى النجاح الكبير هو المقاومة، حتى تعترف الولايات المتحدة الأميركية بإيران، وتحترم هويتها كما هي، ومن وجهة نظرهم يعني التفاوض مع الولايات المتحدة الأميركية قبول الهزيمة، ولهذا يجب اعتبار ذلك خطّاً أحمر.

عدوّاً مشتركاً وخطيراً لكل من إيران والولايات المتحدة الأميركية وحلفائها في المنطقة، لذا يجب التعاون من أجل استئصالهم، . كما أن الاتفاق النووي الذي وقع بين الولايات المتحدة وإيران في 2/ 4/ 2015، يصب في إطار الفهم المشترك لطبيعة مشاكل المنطقة.

ثالثاً: إعادة تعريف الدور الإيراني

حتى نستطيع تعريف هذا الدور الجديد بنا حاجة إلى تقديم توصيف لطبيعة الصراعات المواجهة لإيران. وإن كان هذا الأمر موضع رفض الولايات المتحدة، فكما أشرنا في بداية البحث إلى أن الولايات المتحدة ستعتمد على الجماعات لا الدول لتحقيق أهدافها، وحتى الاتفاق الذي وقع في 11 يونيو 2014 مع الولايات المتحدة لم يكن الغرض منه إنهاء التوتر في العلاقات بين الطرفين، بقدر كونه اتفاقاً يثير قلق دول الخليج العربية، ولا سيّما المملكة العربية السعودية، التي صُدمت من الصفقة وشعرت أنها وصلت إلى مرحلة حرجة جدّاً مما ولَّد لديها مخاوف بأن الولايات المتحدة قد تخلت عن المنطقة، خاصة مع خروج القوات الأمريكية من أفغانستان والعراق، وإسقاط الربيع العربي[4].

لإيران أثراً محورياً في مواجهة الجماعات المتطرفة وتحديد مستقبل بقائها في سوريا، و العراق.

(4) ندوة مركز بروكنجز الدوحة: حول تبعات التقارب في العلاقات الأمريكية - الإيرانية على الشرق الأوسط، يوليو2014.

وإذ تُثار مخاوف هذه الدول على صعيد الشرق الأوسط، لا على صعيد الخليج العربي فحسب، فإيران تملك علاقات جيدة مع الشام تأخذ بعد الشراكة التي توصف في بعض جوانبها بالاستراتيجية خاصة فيما يتعلق بالمواجهة مع (إسرائيل) والجماعات المتطرفة، إذ إن لإيران أثراً محورياً في مواجهة الجماعات المتطرفة وتحديد مستقبل بقائها في سوريا والعراق. ويصف مركز بروكجنز (الدوحة) إيران بأنها محارب في سوريا، ووجود هذا المحارب على جبهة واحدة يبقي له قوته، أما إذا فتحت جبهات أخرى فمن الممكن تشتيته وإضعافه.

وهذا التطبيق انطلق مع احتلال الموصل وقضية داعش في العراق، الجار الذي يعد وفق اعتبارات الجيوبولتيك حدود الأمان التي تضمن استقرار إيران إذا كانت مُؤَمَّنَة. لكن إيران جوبهت بتحدٍ، يتمثل بأنها مضطرة للمواجهة وحدها، أما سوريا والعراق، ففيهما مشاكل أمنية كبيرة، فالعراق الذي كان من الممكن أن يكون حليفاً قوياً لمواجهة الإرهاب في حال تم التأسيس

لنظامه السياسي على أسس علمية تبتعد عما أراده الأمريكان له. وسوريا كذلك تعاني من صراعات، وهذا ما تخطط له الولايات المتحدة بأن تجعل إيران مكشوفة أولاً، مع تضخيم حجم قدرتها ووصفها بأكثر ممّا تملك كما فعلت مع الملف النووي، حتى تصنع منها الدولة التي يفرض على كاهلها كلّ هذه التحديات التي أسست لها الولايات المتحدة في المنطقة، وهذا من إسقاطات الاحتواء المتمايز كما ذكرنا، صراع في سوريا وآخر في العراق وثالث في اليمن وجبهة حوار دولي في إطار الملف النووي.

فضلاً عن الموقف الإيراني الداعم للقضية الفلسطينية. هناك إشكالية تعد الشاخص الأكبر الماثل أمام الولايات المتحدة بخصوص تضخيم القدرة الإيرانية والسعي لاستنزافها عبر عسكرة الصراعات وهي: استخدام إيران لبطاقة التضامن الشيعي في إطار سعيها للمحافظة على استقرار محيطها الإقليمي، إذ ليس لإيران مصلحة في سيطرة المجاميع المتطرفة على الحكم في دول الجوار، مثلما حصل في افغانستان إبان حكم طالبان. لذلك نجد دعم إيران لكل القوى المعارضة للتطرف مرتكزة في ذلك على التضامن الشيعي. وهنا يبرز لنا استفهام مفاده هل إن المدرك الإيراني سيدفعها إلى تحمل تبعات التضامن الشيعي، الذي من الممكن أن تهدد المشروع الوطني الإيراني أو إن هناك حدوداً سيتوقف عندها الدعم؟ التحدي الأكبر لدعم التضامن الشيعي الذي تتبناه إيران، هو التأثير في توجهات المنطقة الإقليمية، إذ تنظر إيران للمنطقة الإقليمية المحيطة بها على أنها مفترق للصراع مع التيارات الأصولية المدعية للإسلام[5].

لذلك نجد دعم إيران لكل القوى المعارضة للتطرف مرتكزة في ذلك على التضامن الشيعي.

(5) صحيفة القدس،?العلاقات الإيرانية- الأمريكية... تحولات دراماتيكية، انظر الرابط الآتي: http://www.alquds.co.uk/?p=311012

وبرغم المخاوف التي تثيرها هذه التيارات، إلا أن إيران لا تريد الاشتباك مع الفكر التقليدي الذي ولدت من رحمه هذه التيارات، ثم تغذت بالتطرف حتى تحولت إلى خطر يُهدد حتى الفكر التقليدي الذي ولدت من رحمه. وهذا مخالف لما تسعى إيران لتأسيسه، وهو: توازن استراتيجي بعيد عن تدخل الولايات المتحدة تكون إيران فيه الشريك الرئيس.

وفي الختام، لا زالت إيران أبرع لاعب اقليمي في الشرق الأوسط كلّه، فهي تعرف متى تتقدم وكيف، وكذلك كيف تتراجع وأين، وهذا يُسجل لها في كيفية تعاملها مع الولايات المتحدة والأطراف الدولية. فتوقيتها

الإيرانيون ماهرون في فن المراوغة وإرباك الخصم وإفقاده تركيزه وتحويل انتباهه وجعله ينتهي إلى الخيارات التي يخططون لها، وإن كان خصمهم هو الولايات المتحدة.

لتحركاتها في الاتجاهين محسوب بذكاء شديد وباحترافية سياسية عالية، ففي مقابل كلّ خطوة تخطوها إيران للخلف، تتقدم خطوتين للأمام، وهي بذلك تكسب دائما أكثر ممّا تخسر. والإيرانيون ماهرون في فن المراوغة وإرباك الخصم وإفقاده تركيزه وتحويل انتباهه وجعله ينتهي إلى الخيارات التي يخططون لها، وإن كان خصمهم هو الولايات المتحدة، لأن الولايات المتحدة لا تملك آليات التضامن مع الحلفاء الذين توظفهم إيران، فضلاً عن قدرة إيران وبراعتها في المراهنة على الوقت وكسب الجولات بالنقاط، وليس بالضربة القاضية كما تفعل الولايات المتحدة. فإيران منذ نهاية حرب الخليج الاولى لم تخض حرباً خارج أراضيها، ومع ذلك هي في توسع إقليمي مستمر بوسائل التمدد والانتشار كلّها، إذ لم تتراجع ولم تنكمش ولم تنكفأ على نفسها ولم تصبها عقدة الحرب، كما حدث لأمريكا في فيتنام أو افغانستان أو العراق، فضلاً عن أنها نجحت في أن تبقى في صدر المشهد الدولي طول الوقت، تفاوض أقطاب العالم الكبار وتعرف متى تنسحب ومتى ترجع وترجعهم معها، لذا ـ هي وفق هذه المعايير ـ تملك الحق في أن تكون الشريك الرئيس في توازن القوى الشرق أوسطي. ولا بُدّ من الإشارة إلى أن إيران لن تضيع أيّة فرصة لفرض نفسها أكثر على المسرح الإقليمي.

الوكيل الإقليمي (السعودي) ومهام توسيع فراغ القوة في اليمن

د. محمد كريم كاظم*
فراس عباس هاشم**
باحثين وأكاديميين من العراق

* رئيس قسم السياسة الدولية ـ جامعة النهرين
** تدريسي ـ قسم السياسة الدولية ـ جامعة النهرين

مقدمة

تحتل اليمن أهمية استراتيجية لدى السعودية، لموقعها الجغرافي المميز، مما يمنحها أهمية لتحقيق مصالحها الاستراتيجية، غير إن الأزمة اليمنية رغم تأثرها برياح التغيير الذي شهدتها المنطقة العربية عام 2011، ودورها في قلب موازين القوى في المنطقة، إلا أن اليمن قد شهد طيلة الفترة الممتدة (2004 ــ 2010) عدم الاستقرار انعكست تأثيراتها على الساحة الخليجية، ومع تجدد الأزمة شكلت نقطة ارتكاز وأهمية للسعودية نظراً لما تشكله لهما اليمن من أهمية جيو ـ استراتيجية في نفوذه الإقليمي. إذ وضعت حركة الاحتجاجات في المنطقة السعودية تحت الاختبار الجدي، لا سيّما بعدما وصلت إلى خاصرتها الخلفية في اليمن، حيث فرضت هذه التطورات تداعياتها على مصالحها، ذلك إن أهم المحددات والأهداف العامة للحرب التي تقودها السعودية هو لملء الفراغ لصالحها، والذي يتمثل في تأسيس توازن سياسي وعسكري جديد في الشرق الأوسط تجاه التمدد الإيراني، فبحسب تصورات دول التحالف هناك خشية من أن تمتد رياح التغيير عبر اليمن إلى فرض حالة من التغيير الجذري في المنطقة، وذلك ما انعكس تأثير الأزمة على الوضع الداخلي السعودي ليفرض تخوفات في المشهد السياسي الداخلي، وعليه فرضت عليها الأزمة البحث في البدائل التي تستطيع من خلالها ضمان أمنها ونفوذها الإقليمي.

أولاً: أهمية اليمن في الإدراك الاستراتيجي السعودي

تحظى اليمن بأهمية ومكانة ثابتة ومحورية في الاستراتيجية السعودية، ويرجع

ذلك إلى الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يشكله اليمن لدول المنطقة بصورة عامة والسعودية بصورة خاصة، كونها الخاصرة الخلفية لها في الخليج التي من الممكن أن تسهم في الحفاظ على مصالحها الجيوبولتيكية ونفوذها في المنطقة. فاليمن يتميز بموقع استراتيجي مهم يشرف على الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، وهناك ترابط استراتيجي وثيق بين مضيقي هرمز وباب المندب، فهذا الأخير يُمثل طريقًا للناقلات المحملة بنفط الخليج باتجاه أوروبا، فضلاً عن ذلك يربط حزام أمن شبة الجزيرة العربية والخليج العربي، ابتداءً من قناة السويس وانتهاء ببحر العرب[1].

وعلية فهي منطقة أضحى الاستقرار فيها مرتبطاً بأمن دول مجلس التعاون الخليجي، وذلك للترابط الجيو- استراتيجي والاعتماد المتبادل بين المنطقتين، يعد جزءاً من النسيج التاريخي والاجتماعي والثقافي والاستراتيجي لمنطقة الجزيرة العربية، كما يمثل اليمن العمق الاستراتيجي الجنوبي للسعودية والخاصرة الضعيفة نظراً إلى طول الحدود المشتركة[2].

وهذا ما يعني أن حدوث حركة احتجاج أو أزمة أو ثورة شعبية، من شأنه أن تفضي الى ميول انفصالية في اليمن، يعني امكانية انتقالها لدول الجوار الجغرافي مع ما تنطوي عليه من تأثيرات في منطقة الخليج، لا سيّما أن الدولة اليمنية على سبيل المثال بدأت تدخل دائرة الخطر، خاصة في ظل ضعف أجهزة الدولة وهشاشة مؤسساتها، حيث تبدو التكوينات القبلية أقوى من الدولة، وهو ما يجعل الدولة الخليجية غير محصنة تجاه موجة التغيير التي تهب على المنطقة حتى وإن لم تصل إلى حد التفكك[3].

وهكذا يبدو إن المشهد السياسي اليمني** هو أكثر تعقيداً، إذ أن التغييرات في اليمن وقعت في ظل تراجع مصالح حلفاء السعودية من ناحية، ومن جهة أخرى تزايد نفوذ وقوة الاحزاب والحركات اليمنية المعارضة للدور السعودي في اليمن، لا سيما الحوثيين الذين تزعم السعودية بأن لديهم علاقات وثيقة مع إيران، مما يجعل اليمن ساحة للصراعات الإقليمية[4]، إذ إن مستقبل اليمن ذو الطبيعة القبلية والحجم السكاني، يعد متغيراً مهماً في تحديد مستقبل السعودية للطبيعة الجغرافية أكثر مما يتعلق بالأفكار[5]، وبينما يمثل اليمن تلك الأهمية لدول الخليج العربي، فإن أزماته خاصة الأمنية

(1) فراس عباس هاشم، النفوذ المتعاظم: إيران وأعباء التفكير الاستراتيجي حيال الصعود الإقليمي، (بغداد دار سطور للنشر والتوزيع، 2015)، ص 100.

(2) نايف علي عبيد، دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير (دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية:1990- 2005) (دبي، مركز الخليج للأبحاث، 2007)، ص 357.

(3) محمد عز العرب، التصدع الخفي: عوامل انتهاج الملكيات الخليجية مسارا مختلفا بعد الربيع العربي، ملحق تحولات إستراتيجية، مجلة السياسة الدولية، العدد (195)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 26.

(4) Iran, Saudi Arabia jockey ، for power in Yemen October 23, 2014Bader al-Rashed)

(5) Strugglefor www.al-monitor.com/.../yemen-iran-saud

والعسكرية منها تلقي بظلال مباشرة على مجال الأمن القومي لتلك الدول[6].

لذا ثمة ارتباط عضوي بين أمن اليمن من جهة وأمن دول مجلس التعاون الخليجي من جهة أخرى، وهو ما يعني إن تمتع اليمن بأمن واستقرار يصب في خانة تحقيق مصلحة دول مجلس التعاون، ومن شأن أي اضطراب أو قلق فيه ينتقل إلى دول المجلس، أو في الأقل يترك تداعياته الخطيرة عليها[7]. وعلية في حالة إذا ما قامت دولة حوثية مستقلة في جنوب السعودية، أو استمرت سيطرة الحوثيين على العاصمة صنعاء، ترى فيه السعودية ودول الخليج وحتى اسرائيل موطئ قدم استراتيجي مهم لإيران، يضعها بشكل مباشر على مضيق هرمز إلى بحر العرب، وكذلك فإن موقع اليمن الجغرافي المميز على طريق الملاحة الدولية من شأنه تمكين إيران من تعطيل جزء مهم من خطوط الملاحة الدولية، وبالتالي الإضرار بالمصالح الخليجية والغربية في المنطقة[8].

لذلك نجد إن الوضع في اليمن يرافقه تحديات ومضاعفات إقليمية، فهناك منافسة بين إيران والسعودية على النفوذ في المنطقة بما في ذلك اليمن، ويتجلى هذا التنافس على المستويات الدينية والاقتصادية والسياسية والعسكرية[9]، إذ أصبحت السعودية أكثر حدة في تحركاتها ضد إيران لخشيتها من قدرتها على التأثير على التجمعات الشيعية داخل السعودية [10] برغم ان هذا مرتبط بحرمانهم من حقوقهم ومساواتهم بالمواطنين الأخرين.

وعليه عملت السعودية إلى اعتماد سياسة تقوم على احتواء اليمن، من خلال تقديم الدعم لمواجهة الأزمات الاقتصادية التي تمر فيها وحالة الفقر والبطالة، وللحيلولة دون انهيار وتفكك الدولة، ولكن مع الإبقاء على حالة الفراغ في اليمن، فالسعودية تخشى من وجود دولة قوية الى جوارها يمكن إن تكون مصدر تهديد لها في المستقبل، لذلك حرصت على إن تبقى اليمن ضعيفة تخدم مصالحها، وهذا هو الثابت في الفكر الاستراتيجي السعودي.

فاليمن لها تأثير ممتد في بقية منطقة الخليج العربي، وربما كان ذلك خلف المعنى الذي أشارت إليه تصريحات الأمير مقرن بن عبد العزيز في مؤتمر في العاصمة الرياض في ديسمبر2011 قائلاً: «إن الإطار المرجعي للسياسة الخارجية السعودية كان الخليج العربي منذ نشأت مجلس التعاون الخليجي في1981، ولكنة تحول الآن ليصبح هو الجزيرة العربية، وهو ما يعني دخول

(6) روبرت د.كابلان، انتقام الجغرافيا: ما الذي تخبرنا به الجغرافية عن الصراعات المقبلة وعن الحرب ضد المصير، ترجمة: إيهاب عبد الرحيم علي، (الكويت، عالم المعرفة، 2015)، ص 316.

(7) مايكل هدسون (وآخرون)، حرب اليمن 1994 الأسباب والنتائج، جمال سند السويد (معد)، ط2 (ابو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 1996)، ص 58.

(8) محمد كريم و فراس عباس، حركات التغيير العربية وانعكاسها على أمن دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة دراسات دولية، العدد (55)، (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2013)، 117.

(9) إبراهيم منشاوي واحمد عبد التواب، سيناريوهات وخيارات: الصعود الحوثي ومستقبل أمن دول مجلس التعاون الخليجي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2014/4/16)، على الرابط التالي:
www.acrseg.org/17389

(10) لم تكن اليمن بعيدة عن حركات التغيير فقد انطلقت من جامعة صنعاء في 15 كانون الثاني / يناير 2011، مظاهرات طلابية، وأخرى لنشطاء حقوقيين مطالبة النظام اليمني بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية ومع تطور الإحداث انتقلت مطالب المتظاهرين الرئيس اليمني علي عبد الله صالح للرحيل عن السلطة. ولمزيد حول هذا حيثيات بدا انطلاقة الثورة وحركة التغيير في اليمن ينظر: فراس عباس هاشم، تأثير العوامل الجيوبوليتيكية في تكامل وتماسك بيئة الأمن القومي: دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أنموذجا) رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية2012،، ص 153.

اليمن إلى الإطار المرجعي الجغرافي والسياسي لسياسة السعودية[11] بعدما كانت الاخيرة واخواتها في المجلس ترفض انضمام اليمن الى مجلس التعاون الخليجي.

(11) Bader al-Rashed, Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen October 23,

ثانياً: التوظيف السعودي للازمة اليمنية

لقد استطاعت السعودية من خلال الأزمة اليمنية استغلال الفرصة بتقديم نفسها بوصفها قوة إقليمية فاعلة وبأهميتها، لا سيّما في ظل تراجع وضعف في مكانة بعض القوة الإقليمية بفعل مخرجات حركات التغيير، مما ولد ذلك حالة من الإدراك للمخطط الاستراتيجي السعودي بضرورة التحرك لملء الفراغ الإقليمي، فضلاً عن ذلك رأت بضرورة التكيف مع تلك المتغيرات الجديدة.

لقد نظرت السعودية إلى حركة التغير والثورات العربية على أنها تجلي «للإسلام السياسي»، وهو مؤشر يؤكد أنها غير مطمئنة إذ وصلت هذه الثورات لحلفائها في المنطقة، مما يعني عدم الاستقرار في المنطقة تحت اسم الديمقراطية والحرية بحسب قراءتها، إذ استخدمت كافة ما لديها من إمكانات لمواجهته، من خلال توظيفها المتمثل في استخدام الأموال، ونفوذها الإقليمي والدولي من أجل محاصرة حركة التغيير[12]، وفي وقت لاحق استطاعت من تحقيق بعض الاختراقات في مجال التوازن السياسي في المنطقة، فسقوط نظام الإخوان في مصر يعد ضربة موجهة لمشروع «الإسلام السياسي»، والذي عدته تهديداً لشرعيتها الدينية ونفوذها السياسي، إذ كان تدخلها في الأزمة البحرينية من خلال قوات درع الجزيرة حفاظاً على تماسك دول المجلس، بعد إن أدركت إن سقوط النظام في البحرين سيعد هزيمة استراتيجية لها. فضلاً عن ذلك استطاعت من إجهاض الثورة اليمنية وأفرغتها من مضامينها التغيرية[13]. فقد أضحت عملية التغيير في سياسة السعودية للتعامل مع القضايا الإقليمية، ناتج من تغيير في المدركات لأسباب خاصة بتحولات يشهدها النظام السياسي فيها.

(12) Strugglefor www.al-monitor.com/.../yemen-iran-saud

(13) المصدر نفسه، ص 34.

لقد عزز الموقف الأمريكي من دور السعودية الإقليمي الداعم لها، والذي وجدت فيه الولايات المتحدة معوضاً لدورها المتراجع في المنطقة إزاء النفوذ الروسي والصيني، في المقابل ترى السعودية في المعارضة الأمريكية بشأن النفوذ الإيراني في اليمن، قد عزز من موقفها وأكسبها ثقلاً إقليمياً،

وهذا ما يفسر تصريح وزير الخارجية الأمريكي «جون كيري» لشبكة سي بي اس قائلاً: «على إيران معرفة إن الولايات المتحدة لن تقف مكتوفة الأيدي، بينما تتم زعزعة استقرار المنطقة برمتها ويشن أشخاص حرباً مفتوحة عبر الحدود الدولية لدول أخرى»[14].

(14) رئيس حزب البناء والتنمية في مصر.

في حين هناك من يختلف مع هذا الدور الأمريكي الداعم للسعودية، إذ يرى (بلايز ميشتال) إن الانخراط المحدود للولايات المتحدة في التحالف الذي تقوده السعودية، هو جزء من عملية توازن صعبة تحدث بها الرئيس الأمريكي باراك اوباما في مقابلة مع صحيفة «نيويورك تايمز»، مضيفاً: "لقد أرسى ذلك قواعد مبادئ اوباما في الشرق الأوسط، تقوم على فكرة أن الاستقرار في الشرق الأوسط لا يمكن تحقيقه دون موازنة القوى»[15].

(15) مصطفى علوي، قابلية التأثير: إعادة تعريف خرائط المصالح والعلاقات الخليجية، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (197)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، 2014)، ص 15.

وفي ذات الإطار فإن التنافس بين إيران والسعودية، يؤشر مدى الدور الذي أرادت السعودية إن تحضى به في إعادة رسم وتفعيل دورها في الإقليم، فمن جانبها سعت السعودي في ظل تراجع نموذجها إمام نماذج إقليمية لدول غير عربية (إيران وتركيا)، إلى تغير نمط إدارتها لصراعات المنطقة بهدف المحافظة على مصالحها، من خلال تبني سياسية فعالة تهدف إلى تحقيق:

أولاً: إعادة الدور الإقليمي للسعودية في ظل تراجع مكانة بعض الدول العربية وانكفائها على التحديات الداخلية.

ثانياً: العمل على تغيير التحالفات التقليدية وبناء تحالفات جديدة تقوم على رؤية تتوافق مع مصالحها. في المقابل وللحيلولة دون إن يستحوذ الخطاب الإيراني دوراً أكبر في المنطقة، تبنت السعودية محاولات تهدف إلى تأييد الشارع العربي وكسبه، من خلال مقاربة مذهبية وتحديها لإيران والتي تسعى من خلالها لمنع النفوذ على حسابها.

والجدير بالذكر أن إعلان جامعة الدول العربية لإقامة قوة عربية مشتركة، يأتي في أعقاب تصاعد الصراع في اليمن، وأن هذا الإعلان أكثر من مجرد تحقيق الاستقرار بل يحاول استعادة النفوذ السعودي في الشرق الأوسط، بعد أن كانت السعودية وسيطاً سياسياً هاماً في المنطقة، لكن دورها تراجع إلى حد كبير في السنوات الأخيرة، وتجلى ذلك في افتقار سياستها الخارجية للتماسك في بعض الأحيان، وكان اليمن شاهداً على عواقب هذا الأمر[16]

(16) بشير موسى نافع، هل هذه مؤشرات على بداية مواجهة طويلة بين العرب وإيران، صحيفة القدس العربي، العدد 8111، لندن، 2015، ص 23.

فالنسبة للسعودية تضع الموضوع الخليجي محور لها في سياستها الإقليمية والدولية، وأعطت رسالة واضحة أن مبادئ السياسة السعودية لا تتغير لأنها تنطق من عقيدة سياسية، وهو ما أشار إلية الملك سلمان في كلمته عند توليه مقاليد الحكم، إنها ثابتة على نهج المؤسس[17]، وفي كل الأحوال يعدُ التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية إدراكاً استراتيجياً بعيد المدى للمخاطر المحتملة، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيراً في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة[18]

(17) سعيد الشهابي، مصدر سبق ذكره.

(18) انظر:تصريح وزير الخارجية الأمريكي (جون كيري) لشبكة سي بي اس والمنشور في صحيفة الوطن الكويتية، العدد (1436) الكويت، 2015، ص 1.

وعليه تحاول السعودية من خلال الأزمة اليمنية، استغلال الفرصة بتقديم نفسها باعتبارها قوة إقليمية فاعلة، محاولة بذلك الظهور بمظهر الشريك الأساسي في حل الأزمة اليمنية، على نحو يساعدها في التحول إلى قطب رئيسي في اليمن والمنطقة، وساعدها بذلك بما تمتلكه من رصيد بفعل قدراتها الاقتصادية ومكانتها الدينية، إذ نجحت في إن تمارس ادوار متباينة في صياغة الترتيبات الإقليمية.

ثالثاً: واليمن واستعادة التوزان الإقليمي

إن الدور الإقليمي السعودي في المنطقة واليمن بصورة خاصة، يهدف بصورة أساسية إلى محاصرة النفوذ الإيراني المتنامي في المنطقة أو على الأقل موازنته، معتمدة في ذلك على عاملين:

الأول: فهي تعد أكثر ثراء من إيران، وهو أمر من المتوقع إلا يتغير بسبب مكانتها العالمية في أسواق الطاقة.

الثانيً: من خلال تزايد ثروة السعودية من النفط سيؤدي إلى زيادة نفوذها الإقليمي[19]، وهو ما أشار إليه (جون الترمان) من إن السعودية لم تتخلى عن مخاوفها من التمدد والنفوذ الإيراني في المنطقة ومحاولاتها في تطويقها للفضاء السعودي عند حدودها الجنوبية، يقابله انحسار للنفوذ السعودي ومن أبرز مؤشراته إيجاد موطئ قدم بعد نجاحها في العراق، سورية لبنان واليمن[20] .

لذا حاولت السعودية التقارب مع حركة حماس من اجل ضرب إيران عن طريق عزل حماس عنها، هذه التقارب تدعمه تصريحات (محمود الزهار) خلال ندوة سياسية نظمها مركز الدراسات السياسية والتنموية في غزة يوم 15

(19) وتركز هذه المبادئ بشكل خاص على تحقيق توازن بين الكتلة الشيعية التي تقودها إيران والكتلة السنية التي تقودها السعودية. ويوضح الباحث في مركز "بايبارتيزان بوليسي": "يتضح ذلك من خلال دعم بارك أوباما للتحالف السني الذي تقوده السعودية في اليمن ضد الحوثيين الشيعة، وفي نفس الوقت قيادة المفاوضات مع إيران الشيعية بشأن برنامجها النووي. للمزيد من حيثيات الموضوع ينظر: غيرو شليس، ياسر أبو معيلق، إدارة أوباما وأولويات الصراع السعودي الإيراني، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2015/4/14)، على الرابط التالي:www.dw.de .

(20) محمد فهد الحراثي، ماذا يجري في الرياض، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (4/مارس/2015)، على الرابط http://www.albayan.ae/opinions/articles/2015-03-04-1.2324627

آذار/ مارس 2015 خلال تصريحه قائلاً: إن السعودية تقود الخليج في المنطقة وتسعى بسبب التغيرات السياسية وسيطرة الحوثيين على اليمن، إلى علاقة جيدة مع حركة حماس»[21].

أضحت المتغيرات العديدة والتحديات المتجددة في الشرق الأوسط، في ظل وجود عناصر تغير أساسية في قواعد اللعبة، تدفع نحو البحث في أفضل الصيغ التعاونية لحماية الأمن الوطني والجماعي وتعزيز الأمن والاستقرار والسلم[22].

بالنسبة للسعودية إذ يشكل تراجع قوة احد أهم حلفائها التقليدين في اليمن تقييداً لدورها وتصاعد نفوذ الحوثيين في اليمن، وهذا الصعود ليس في مصلحة السعودية باعتبار التحالف الثلاثي الموجود بين حزب الله وإيران والحوثيين[23]، بالرغم من العمليات العسكرية التي تشنها دول التحالف العربي بقياده السعودية باستهدافها للمواقع التابعة الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح لإعادة الشرعية بحسب ما أعلنت عنه، إلا أنها لم تنجح لغاية كتاب هذه السطور من إعادة الرئيس اليمني عبد ربة منصور هادي إلى الحكم لتثير تساؤلات عن مدى نجاح العمليات في تحقيق أهداف دول التحالف.

وكانت تحركات القوي الإقليمية غير العربية تجاه ثورة اليمن إحدى النقاط المؤثرة في سياسات دول المجلس إزاء اليمن، ويبرز في الحالة اليمنية التحرك الإيراني الذي ركز على نقاط ضعف معينة، كما هو الحال في شمال اليمن، حيث الحوثيون، بل وامتد إلي الجنوب عبر تقديم الدعم والمساندة المباشرة وغير المباشرة لبعض قوي الحراك الجنوبي[24]، وإزاء ذلك رأت السعوديين تهديداً حقيقي من محاولات التمدد الإيراني في اليمن قد تحسب في ميزان القوى لصالح إيران،مما خلق تياراً من الدول العربية تشاطرها ذلك الإدراك، إذ خاضت السعودية وحلفائها من دول المنطقة حرباً عسكرية لاعتبارات جيواستراتيجية تتجاوز الشأن اليمني الداخلي[25]، حيث يعدُ التحرك السعودي الفاعل تجاه الأزمات الإقليمية إدراكاً استراتيجياً بعيد المدى للمخاطر المحتملة، بما يملي على المملكة أن تكون طرفاً أكثر تأثيراً في شكل ونمط التفاعلات السائدة بالمنطقة[26].

وعليه فأن تشكيل قوة عربية مشتركة بقيادة السعودية سوف لن تقبل به إيران،

(21) عبد الرحمن الدهيمي، الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنت)، بتاريخ (6/9/2010)، على الرابط التالي: www.al-jazirah.com/2010/20100609/qr21.htm

(22) محمد سالم احمد الكواز، التوجهات السياسية للمملكة العربية السعودية تجاه إيران، في مستقبل علاقات العراق ودول الجوار، نوفل قاسم علي الشهوان محرراً، (جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، 2010)، ص 706.

(23) موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، (بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014)، ص 223.

(24) مقتبس من السعودية وإيران ردع يسبق المصالحة، صحيفة القدس العربي، العدد 8067، 2015، ص 10.

(25) ناصيف حتي، اتحاد دول الخليج العربية أفاق المستقبل، (معتز سلامة- محرراً) في: ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد (196)، (القاهرة، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2014)، ص7.

(26) عبد الله حميد الدين، هل هناك تهديد حوثي على الأمن القومي السعودي، الموقع الرسمي لصحيفة الحياة، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2014/9/29)، على الرابط التالي: http://alhayat.com/Opinion/Abdullah-hameed-Al-Deen/4822503/%25D9%2587%25D9%2584

إلا إذا جاء بما لا يتعارض مع مصالحها في المنطقة، فهي سبق وأن كررت رفضها لمشاريع سابقة حول تحقيق الأمن الخليجي، إذ سيكون لإيران رد فعل ضد تشكيل هذه القوة، مما سيزيد من حدة الاستقطاب والصراع وعدم الاستقرار في المنطقة، في ظل التهديدات التي تشهدها دولة مع تنامي موجة الإرهاب، كما إن تشكيل التحالف العربي بقيادة السعودية جاءا متزامناً مع توجهات الإدارة الأمريكية بتخفيف أعبائها في الشرق من خلال طرحها فكرة التوجه شرقاً لتعزيز علاقاتها مع دول المحيط الهادي بهدف خلق شراكة استراتيجية مع هذه الدول.

فقد ذكرت إحدى وسائل الإعلام البريطانية* أن التحالف الذي تقوده السعودية ضد الحوثيين، جاء بسبب مخاوفهم من التأثير الإيراني في المنطقة وبناء موطئ قدم لهم في شبه الجزيرة العربية. فكان ردها مشابه لما حصل في عام 2011 على الانتفاضة في البحرين التي هددت العائلة الحاكمة هناك[27].

فبحسب الإدراك السعودية ترى نفسها مهددة من قبل إيران لا سيّما في ظل توسع نفوذها الممتد من حدود إيران الأفغانية عبر العراق وسورية ولبنان إلى البحر المتوسط في مجابهة مع تكتل رافض للنفوذ الإيراني بقيادة السعودية وكل من مصر والأردن ولدول مجلس التعاون الخليجي، تعزيز لموقع قوتها حفاظا على التوازن[28].

لذلك سعت السعودية من التحالف الذي تقوده والمساند من (الباكستان وتركيا)، إلى إيقاف تحركات الحوثيين وحلفائهم في اليمن للمحافظة على نفوذها في الخليج، وفك طوق الكماشة الإيرانية، إذ سيشكل قوة قادرة على خلق توازن قوة اقليمي ضد إيران وردعها ما يعني عملياً تحجيمها وعزلها عن أي حيز اقليمي وللتأكيد على أنها أصبحت تقود حلف توازن القوى في المنطقة .

كانت السعودية تراقب عن كثب مدى تأثير أنّ تنفرد إيران بالنفوذ في العراق خاصّةً بعد انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية في ظل وجود قوي لها في سورية، سوف يطوّقها بهلال نفوذ إيراني يمتدّ شمال شبه الجزيرة العربية في كل العراق والشام، فضلًا عن تزايد المخاوف من تصاعد التأثير الإيراني في اليمن، لذلك عندما اندلعت الأزمة السوريّة، وجدت السعودية فرصة

(27) محمد سعد أبو عامود، خاصرة الجزيرة: الدور الخليجي في الانتقال السياسي في اليمن،مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (1/ابريل/ 2013)، على الرابط التالي: http://digital.ahram. org.eg / articles.aspx%3 FSerial%3D1284753%26 eid%3D2

(28) انظر: عبد العلي حامي الدين، الحرب في اليمن إبعادها ومخاطرها، صحيفة القدس العربي، العدد(8063)، لندن2015،، ص 23.

لتصحيح موازين القوى لمصلحتها عبر تحويل سورية من حليفٍ لإيران إلى خصم لها، وبما يشكّل حائط صدٍّ لنفوذها الإقليميّ المتعاظم، بعد أن فقد العراقُ إمكانيّة القيام بهذا الدور[29].

(29) عبد الرحمن الدهيمي، الدور الدولي والإقليمي للمملكة ومنهجية السياسة الخارجية السعودية، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (9/6/2010)، على الرابط التالي: www.al-jazirah.com/2010/20100609/qr21.htm

لقد أدت تلك الإحداث المتسارعة إن تدرك القيادة السعودية وحليفاتها من الدول الخليجية، عليها إن ترسم قراراتها حيال التدخل في اليمن مؤكدة بعدم السماح بالنفوذ الإيراني بالسيطرة على مضيق باب المندب، والتحكم بالملاحة في بحر العرب والبحر الأحمر، الأمر الذي يهدد الكثير من المصالح الإقليمية العربية ويجعلها تحت سيطرة نفوذها.

ومن أجل احتواء الواقع الجديد انتقلت السعودية من موقع المبادر لا المنتظر للتدخل في اليمن، بغية تعديل ميزان التراجع في وزنهاً الإقليمي والداخلي، والذي يعد ببساطة أول محاولة جدية سعودية لموازنة لما حصل في تسعينيات القرن الماضي، وهذا تغيير كبير في معالم السياسة السعودية في المنطقة، فالسعودية كانت تكتفي ضمن حركتها الإقليمية بتحريك حلفاء لها في المنطقة، ومدهم بالمال أو السلاح عبر وسطاء، وكانت حركتها مؤطرة دائماً بسياسات حذرة، لذلك تؤشر حرب التحالف العربي بقيادة السعودية ضد الحوثيين والقوات الموالية للرئيس اليمني السابق علي عبد الله صالح، إلى مرحلة جديدة تخرج فيها السعودية وبعض حلفائها، الى التدخل العسكري المباشر لكي تحاول فرض نفسها لاعباً رئيساً في المعادلات الجيوسياسية المتبادلة في المنطقة[30].

(30) انظر: مقالة إبراهيم درويش، المنشورة في صحيفة القدس العربي العدد (8062)، لندن، 2015، ص5.

وهكذا فالدور السعودي محاولة جدية لاستعادة التوازن في المنطقة من خلال الأزمة اليمنية للخوف الذي يعتريها من النفوذ الإيراني وخصوصاً بعد سيطرة الحوثيين وحلفائهم على السلطة .

وهو ما أكده العاهل السعودي الملك سلمان بن عبد العزيز في كلمة له قائلاً: «أن المملكة قررت الاستمرار في عملية عاصفة الحزم حتى يتحقق الأمن والاستقرار في اليمن، نأمل أن يتوقف التمرد ومستمرون حتى عودة الأمن والاستقرار...»[31].

(31) هنري كيسنجر، النظام العالمي: تأملات حول طلائع الأمم ومسار التاريخ، ترجمة: فاضل جتكر، (بيروت، دار الكتاب العربي، 2015)، 143.

فقد كان من المتوقع أن تتغير المواقف السعودية كخطوة منها لمعالجة

الاختلال في التوازنات كان واضحا في تفكير القيادة السعودية، وهو ما تحدث عنه الأستاذ (فهمي هويدي) في مقالة نشرتها له صحيفة الشروق المصرية بعنوان «رياح التغيير السياسية في السعودية» معتبراً إن سياسية السعودية لها حسابات مغايرة ورؤية مختلفة لمستقبل المنطقة فهي تهدف إلى:

أولاً: دعم سياسة الاحتواء الأميركية لإيران والاصطفاف ورائها.

ثانياً: ترى السعودية مصلحتها في إن يعاد رسم التحالفات من جديد حتى لو كان ذلك مع العدو الاسرائيلي. لمواجهة ما تسميه (التمدد الإيراني) في المنطقة وتعده تهديد لجميع بدرجات متفاوتة[32].

(32) فؤاد فرحاوى، مصدر سبق ذكره، ص 19.

رابعاً: اليمن ومحصلة الصراع السعودي الإيراني

لقد بدا واضحاً أن الصراع السعودي الإيراني في اليمن، من المحتمل إن يتجه لأن يكون صراعاً صفرياً، فإيران من خلال خطابها وممارستها ليست مستعدة للتخلي عن المكاسب التي حققتها مؤخراً، والسعودية لن تقبل بأي حال بتواجد إيران على حدودها الجنوبية، وفي دولة هشة تفتقد إلى المركزية، ويتجلى هذا الصراع بشكل أكبر في جنوب اليمن، حيث يمتلك كلا الطرفين فاعلين محليين يتصدران تمثيل القضية الجنوبية[33]، ومما يزيد من استحالة فصل إيران والسعودية عن الإحداث في اليمن، مثل ما تحدث عنه (خليل العناني) قائلاً: «أن حسم معركة السعودية مع الحوثيين لا يقبل القسمة على اثنين»، مضيفاً: «المعركة مع الحوثيين تمثل أول منازلة حقيقية بين السعودية وإيران في الجوار القريب»[34].

وكما وجدت ايران في الحوثيون حليفا لها، وجدت السعودية في حزب التجمع اليمني للإصلاح (إلاخوان المسلمين ـ اليمن) فضلاً عن (القاعدة) ومن يعادي الرئيس السابق (علي عبد الله صالح)، بديلاً عن حليفها الأحمر لمواجهة الحوثيين. كما يدعو الكاتب السعودي (جمال خاشقجي) بلاده إلى الاستفادة من تجربة الاعتماد على حليفها الأحمر قائلاً: «إن القوة اليمنية الأقدر على مواجهة الحوثيين هي التجمع اليمني للإصلاح، فهو الأكثر تنظيماً وتوازناً في اليمن، ومقوماتهم تمكنهم من الوقوف في وجه المشروع الحوثي»[35].

(33) حملت مشاركة السعودية في حرب)عاصفة الصحراء) لإخراج القوات العراقية من الكويت في عامي 1990-1991، تبعات هائلة على المستوى السياسي أدت إلى تضعضع الكثير من رأسمالها الرمزي، فقد اعتبرت هذه الحرب انخراطاً ضمن خطة أمريكية كبرى للإطاحة بالنظام العراقي، وليس للدفاع عن السعودية أو لتحرير الكويت، وأدت بالنتيجة إلى فقدان العراق لصالح إيران، للمزيد حول حيثيات هذا الموضوع ينظر، صحيفة القدس العربي، العدد (8063)، لندن، 2015، ص 23.

(34) للمزيد ينظر: اليمن والإرهاب يسيطران على خطابات قمة شرم الشيخ، صحيفة القدس العربي الأسبوعي، العدد(8058) لندن، 2015، ص 2.

(35) السعودية وإيران...(ردع) يسبق (المصالحة)، صحيفة القدس العربي، العدد (8067)، 2015، ص 10.

مما أسلفنا يبدو إن السعودية تحاول إحداث خرق في المعادلة السياسية اليمنية من خلال جهودها، والتي تسعى إلى رفع قدرة المعارضين للنفوذ الحوثي في اليمن، بشكل أكثر فاعلية بتأمين الدعم السياسي على المستوى الإقليمي والدولي، بهدف إضعاف عودة الحوثيين كقوة عسكرية شعبية وسياسية والعمل على عدم جعل اليمن مصدر تهديد لها .

لقد ساهمت أثرت الأزمة اليمنية في رفع حدة الصراع الإيراني السعودي بعد سيطرة الحوثيين على المشهد السياسي اليمني، إذ تنظر الرياض بشكل متزايد إلى سيطرة الحوثيين على صنعاء من منظور صراعها الإقليمي مع إيران، وترى في تمدد الحوثيين خطراً مباشراً على أمنها القومي، وتسعى بكل ما أوتيت من قوة إلى دعم الجماعات الأخرى المناهضة لجماعة الحوثي، سواء كانت قبلية أم سياسية للحيلولة دون قيام دولة حوثية في جنوبها[36].

(36) فراس عباس هاشم، مصدر شبق ذكره، ص102.

وبرغم من الدور الكبير الذي أدته السعودية في اليمن خلال التاريخ الحديث وحتى الأزمة الأخيرة، وقدرتها من توظيف المال النفطي لكسب الاشخاص (رؤساء القبائل- مسؤولين في الدولة)، إلا أن إيران استطاعت كذلك نسج علاقات مقابلة مع العديد من المسؤولين في مختلف المواقع العسكرية والأمنية والسياسية[37].

(37) منار عبد الفتاح، مصدر سبق ذكره.

ويرى العديد من المختصين بأن السعودية عملت على اعاقة الدور الايراني والروسي من خلال نقل المعركة الى ساحة النفط، كون كلا الدولتين تعتمدان على العامل النفطي في دعم توجهاتهما، وهو سلاح خلفي يدلل على أن السعودية غير قادرة على ادارة الصراع مع روسيا وايران لصالح تعزيز دورها وهو ما حدا بولي (ولي العهد) محمد بن سلمان ابن الملك الحالي، بطلب مقابلة الرئيس الروسي (بوتين)، لتسوية الاوضاع والتدخل لدى ايران لتهدئة الحوثيين مع تنازلات كبيرة قدمتها السعودية الى روسيا وكذلك استعدادها الى دفع تعويضات عن عدوانها على اليمن ولكن ليس بصورة معلنة. نجحت ولو جزئياً في صراعها مع إيران بنقلها للصراع مع طهران إلى أسواق النفط العالمية، إذ أن انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية تعد خطوة من السعودية تهدف إلى الاستحواذ على اقتصاد الطاقة ومحاولة لإضعاف النفوذ الإيراني، وهذا يجعل من الانخفاض في أسعار النفط رد فعل سعودي للتوسع الإيراني في اليمن، خصوصاً بعد تصريح وزير الخارجية

السعودي، الأمير سعود الفيصل في مؤتمر صحفي مشترك مع نظيره الألماني «فرانك فالتر شتاينماير» عقد في جدة يوم 13 أكتوبر 2014. قائلاً: أن تسهم إيران في استقرار المنطقة، ولا تكون جزءاً من مشكلة التدخل في المنطقة[38].

في حين لم تكن غائبة تلك المدركات عن ذهنية القيادة السعودية حيث ستكون تحت ضغط جيوستراتيجي فسيتم عزلها تماماً عن الجنوب[39]، فبالرغم من المحاولات الإيرانية التي تحاول التقليل من أهمية السعودية كقوة إقليمية باعتبارها تعتمد على تضخيم قوتها وبناء على ثروتها النفطية بشكل حصري[40]، إلا إن واقع الأمر غير ذلك فقد اصطدمت إيران بالثقل السعودي في محاولتها لإعادة صياغة موازين القوى في الإقليم، كمحاولة لإعادة التوازن الإقليمي[41].

ولا تنتهي المشكلات إلى هذا الحد فالسعودية وتشاطرها دول مجلس التعاون الخليجي حاولت التضخيم من التهديد الإيراني ومن خطرة، إذ تسعى من خلال ذلك لحصول تغيير جذري في السلوك الإيراني فيما يتعلق بالتخوفين الأساسيين: السلاح النووي، والتدخل في شؤون الدول العربية[42]، وهي ترى أنها مهددة من قبل إيران سيما في ظل توسع نفوذها الممتد من حدود إيران الأفغانية عبر العراق وسورية ولبنان إلى البحر المتوسط في مجابهة مع تكتل رافض للنفوذ الإيراني بقيادة السعودية وكل من مصر والأردن ولدول مجلس التعاون الخليجي، تعزيز لموقع قوتها حفاظا على التوازن[43].

وبالتالي تحاول السعودية أن تكون لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال تبني استراتيجية الاحتواء من خلال تطويقها لإيران عبر سياسية الباب الخلفي من باكستان وإحاطتها بحزام إسلامي سني قابل للتمدد إلى داخل أراضيها للحيلولة دون استمرار صعودها الإقليمي، معتمدة بذلك على اذرع إقليمية من الفاعلين غير الإقليمين من المعارضين والتنظيمات المسلحة في سوريا أو العراق تربط بعلاقات وثيقة معها.

وعلى الرغم من حالة احتدام الصراع بين السعودية وإيران إلا إن كلتيهما تسعيان إلى التهدئة وتجنب الاصطدام وحرصتا على إن لا تصل الأمور إلى حد المواجهة نظرا لوجود مصالح مشتركة تقرب وجهات النظر بينهما

(38) السعودية وإيران...(ردع) يسبق (المصالحة)، مصدر سبق ذكره، ص 10.

(39) فراس عباس هاشم، مصدر سبق ذكره ن ص 102.

(40) خالد لحمادي، إيران تزيد نفوذها في اليمن في العديد من المناطق الحدودية، موقع صحيفة القدس العربي، الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ 6 / أغسطس /2014، على الرابط التالي: http://www.alquds.co.uk/%3Fp%3D203227

(41) Iran, Saudi Arabia jockey for power in Yemen October 23, 2014 Bader al-Rashed Struggle for www. al-monitor.com/.../yemen-iran-saudi

(42) علي حسين بالكير، الإبعاد الجيوستراتيجية للسياستين الإيرانية والتركية حيال سورية، في مجموعة باحثين،خلفيات الثورة دراسات سورية، ط1(بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2013)، ص 532.

(43) موريال ميراك فايسباخ، جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، 225.

وخصوصا فيما يتعلق بالإرهاب ومكافحته. وهذا ما أشار إلية وزير الخارجية الإيراني محمد جواد ظريف، فقد أعلن خلال مؤتمر صحافي مشترك مع نظيرته الكرواتية «فينسا بوسيتس»، التي تزور طهران «إن إيران مستعدة للتعاون مع السعودية في كافة المجالات بما يخدم الأمن والاستقرار في المنطقة». وأضاف «إن الاستعداد متوفر من جانب إيران دوما، ونأمل في ظل استعداد مماثل من الجيران والأشقاء في السعودية بأن نتمكن من خفض آلام شعوب المنطقة، وأن نساعد في إرساء الأمن والاستقرار فيها»... «موضحاً أنه لا مشكلة بين إيران والسعودية من ناحية العلاقات الثنائية، ولكن فيما يتعلق بقضايا المنطقة تستلزم الحاجة أن يصل البلدان إلى طريق لحل مشاكل المنطقة»[44]، وهو ما أشار إليه أيضا نائب وزير الخارجية الإيرانية (مرتضى صرمدي) في مؤتمر صحافي عقده في مقر السفارة الإيرانية بالعاصمة الجزائرية قائلاً: «أنه لا يوجد مانع للحوار بين إيران والسعودية، مشدداً في الوقت ذاته على ضرورة توفير مناخ لحوار سياسي بين الفرقاء في اليمن، وأنه لا بد من وقف العمليات العسكرية وتشجيع الحوار والحل السلمي، إلا أنه لا يمكن القيام بأي حوار تحت القصف[45].

(44) غسان شربل، إنهاء معركة الإقليم، مقال منشور على الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، بتاريخ (2015/4/6)، على الرابط التالي:
http://alhayat.com/Opinion/Ghassan-Charbel/8412689/%25D8%25A5%25D9%

(45) فاخر السلطان، لماذا تقلق دول الخليج من التقارب الإيراني الأمريكي، مجلة المجلة العدد (1593)، الرياض، 2014.

وبرغم من محاولات التهدئة والحوار بين إيران والسعودية، فأن ذلك لا يعني التوصل لاتفاق نهائي لارتباط الصراع بينهما بمعايير جيوسياسية لا ينحصر في نطاق أمني أو عسكري، بل أمتد أبعد من ذلك ويأخذ شكل الطابع الفكري، كما إن إيران أصبحت أكثر إدراكاً بأهداف التحالف الذي تقوده السعودية، وانعكاساته في دوائر التماس بين السعودية وإيران في العراق وسورية ولبنان.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتبين لنا على الرغم من حالة التغيير التي تعرضت إليها المنطقة العربية، إلا إن امتداد الأزمة إلى الداخل اليمني يعد نقطة حرجة بالنسبة للسعودية، إذ تعد اختباراً للأداء الاستراتيجي كونها الأكثر تأثيراً في الأمن القومي السعودي، سواء على الصعيد الإقليمي أم الداخلي، فضلاً عن مستقبل تحالفاتها في المنطقة، فكان عليها إن تنتهج استراتيجية جديدة تحافظ على أمنها الداخلي من خلال تأمين تأثيرها في دول الجوار، لا سيّما

وأن خسارة اليمن لصالح إطراف خارجية تنافسها السيطرة الإقليمية، يعد خلالاً استراتيجياً سيلقي بظلاله المستقبلية على طبيعة التوازنات الاقليمية. فكانت ملزمة بتقديم كل الدعم لبقائه حلفائها، لهذا ذهبت الى تشكيل ما يسمى بالتحالف العربي الذي بعد اسبوع واحد من عملية (عاصفة الحزم) شهد تجميد الكثير من الدول لمشاركتها بصورة غير معلنة .

إذ توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والتي يمكن إجمالها بالاتي:

أولاً: استحوذت المتغيرات الإقليمية الاهتمام السعودي وخصوصا في ممارستهما حيال متغيرات الأزمة اليمنية وسعيها نحو إعادة تشكيل تحالفات جديدة على أنقاض التحالفات القديمة.

ثانياً: إن المتغيرات في معادلة التوازن الإقليمي انعكست على طبيعة المنافسة الإيرانية السعودية سيما مع تزايد وتوسع الدور الإقليمي لإيران دفع بالمدركات السعودية بضرورة إعادة تصحيح الاختلال في ميزان القوة واثبات مكانتها من خلال الأخذ بزمام المبادرة بالقضايا الإقليمية.

ثالثاً: حاولت السعودية إثبات وجودها في الأزمة اليمنية والظهور بمظهر القوة الأكثر نفوذها وقدرة على تحقيق الاستقرار فيه.

رابعاً: وبالرغم من حدة الأزمة الأمنية بين الطرفين والتحالفات المتعارضة إلا انه تبقى هنالك المصالح المشتركة والحيوية بين البلدين وخصوصا في القضايا الجوهرية في المنطقة .

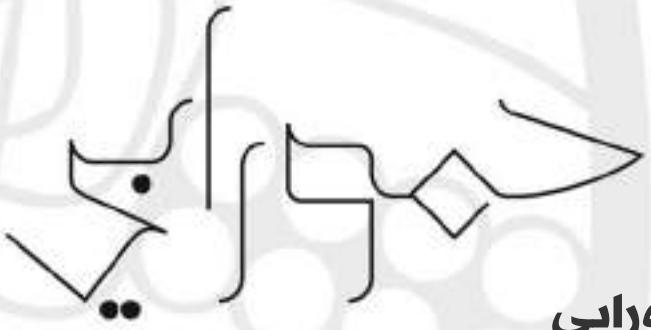

بحوث حمورابي

- الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية في أعقاب الربيع العربي — أ. د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني
- القدرات النووية (الإسرائيلية) ومستقبل الخيار العسكري ضد إيران — أ. م. نوار جليل هاشم
- العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد الثورات — د. الشيماء محمد محمود حسن
- أثر قيام سد النهضة الأثيوبي في الأمن المائي السوداني — أ. م. د. إكرام محمد صالح
- اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب على الدول غير الأطراف (السودان وليبيا أنموذجاً) — بن زعيم مريم

الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية في أعقاب الربيع العربي

أ. د. البسيوني عبد الله جاد البسيوني*
باحث وأكاديمي من مصر

* رئيس قسم علم الاجتماع ـ كلية الآداب ـ جامعة الزقازيق.

مقدمة

ظهر في إطار إدارة العمل منذ نهاية القرن العشرين ما يُسمّى بالحوار الاجتماعي، وهو شكل أساسي وقاعدة مهمة تنص عليها تشريعات العمل الوطنية في معظم الدول، قياساً على ما نصت عليه المواثيق الدولية للعمل بشأن إلزامية تنظيم الحوار الاجتماعي لأطراف الإنتاج الثلاثة: الحكومة، وأصحاب الأعمال، والعمال. وأصبح الحوار الاجتماعي حقاً من الحقوق العمالية، مثله مثل حرية التنظيم النقابي وحرية الإضراب وغيرها من الحقوق العمالية، ونجد أن الحوار الاجتماعي في مجال علاقات العمل ظهر حلاً مهماً وجوهرياً للمشاكل كلّها التي قد تؤدي إلى المظاهرات العمالية أو الإضرابات، بوصفه مرحلة مهمة يتحاور فيها أصحاب الشأن، لعلهم يجدون الحلول المناسبة قبل تفاقم المشكلة والدخول في الإضرابات التي غالباً ما يكون لها جوانب سلبية على سير دولاب العمل والإنتاج.

وقد نظمت العديد من الدول عملية الحوار الاجتماعي في العمل، إذ أُنشئت له مجالس يلتقي فيها شركاء الإنتاج من أصحاب الأعمال، والعمال بتنظيماتهم المختلفة، والحكومة بوصفها المسؤولة عن إدارة العمل داخل المجتمع، ونصّت بعض التشريعات على أن يكون الحوار سنوياً، وأخرى نصت أن يكون نصف أو ربع سنوي، والبعض ينظم الحوار عند الحاجة إليه، وفي بعض الدول تنشأ أمانة سر خاصة بالإشراف على تنظيم جلسات الحوار، ويكون لها مقر دائم تجري فيه جلسات الحوار، التي غالباً ما تكون

من الوزارة المختصة بشأن العمال واتحاد نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال[1].

(1) Patricia O'Donovon, Social Dialogue: Trends and Issues (in) A. Sivananthiran & C.S. Venkata Rutnam (Editors): Best practices in social dialogue, International labor organization (ILO) & Indian Industrial relations Association (II SA). New Delhi, First published, 2003, pp.25-32.

وقد تحددت **مشكلة هذه الدراسة** في محاولة التعرف على علاقة الحوار الاجتماعي بتحقيق التنمية السياسية، وتوحي صياغة المشكلة على هذا النحو بأن الدراسة ستتناول متغيرين رئيسين هما: الحوار الاجتماعي والتنمية السياسية، ولن نقول بأنه في ضوء هذه الصياغة يصبح الحوار الاجتماعي متغيراً مستقلاً، وتصبح التنمية السياسية هي المتغير التابع، وهو ما يعني أن المسألة بمثابة السبب والنتيجة، بشكل آلي، ولكن العلوم الاجتماعية بمناهجها ونظرياتها تؤكد على أن المتغيرات تتداخل وتتفاعل وساعات تتصارع وأخرى تتكامل، ذلك لأن مجال دراستها هو الإنسان بميوله وطباعه واتجاهاته المتغيرة، بين مدٍ وجزر، وأخذٍ ورد.

الجهود المبذولة لتحقيق الحوار الاجتماعي، بيئة مؤاتية للتنمية السياسية، وحال وجود بيئة مواتية للتنمية السياسية، يصبح المجال مهيئاً لنمو الحوار الاجتماعي وتطوره.

وعلى ذلك تخلق الجهود المبذولة لتحقيق الحوار الاجتماعي، بيئة مؤاتية للتنمية السياسية، وحال وجود بيئة مواتية للتنمية السياسية، يصبح المجال مهيئاً لنمو الحوار الاجتماعي وتطوره.

وتنطلق هذه الدراسة من دراسة الحوار الاجتماعي بين أطياف العملية السياسية، أنموذجاً مصغراً يعكس ما يجرى في المجتمع لتحقيق التنمية المستدامة، **فأهمية هذه الدراسة** تعود إلى أنها تتناول موضوعاً يستطيع أن يُثري ويخصب النظرية الاجتماعية، ذلك أن فهم ما يحدث في إطار العلاقات السياسية بين الأطياف يعيننا على فهم ما يحدث على مستوى المجتمع[2]، وأن هذه الدراسات تتيح لنا فرصة لدراسة ظواهر قد يصعب دراستها على مستوى المجتمع دراسة كلية مثل الضبط والامتثال والانحراف والاتصال والحوار الاجتماعي، وأنا أعتقد أن فهم ما يجرى من حوارات اجتماعية بين أطراف وأطياف المجتمع السياسية، يمكن أن يساعدنا مساعدة فعالة على فهم وتفسير ما يجرى في المجتمع، وهو ما يقودنا مرة أخرى للقول بأن رشد وفعالية الحوار الاجتماعي بين الأطياف والأطراف السياسية، يعكسان إلى حد كبير رشد المجتمع وفعاليته، وهو ما ستحاول الدراسة الراهنة أن تستوثق منه.

(2) Scott, R., «Theory of Organization», (in) Farris, R., (ed.) Handbook of Modern Sociology, Ranol McNally, Chicago, 2009, p. 486.

وتزداد أهمية هذه الدراسة وضوحاً إذا ما تصورنا حجم نمو التنظيمات والمنظمات السياسية، الذي شهدته المجتمعات الحديثة، مما أدى إلى ظهور مشكلات تستوجب دراسة وبحوث واقعية، ويكفينا في هذا الصدد الاستشهاد بمشكلتي الحرية والديمقراطية في المنظمات والتنظيمات الحديثة، فالمعروف أن هذه المنظمات تستند بطبيعتها إلى فلسفة محددة قوامها تحقيق أعلى درجات الرشد والعقلانية لتحقيق أعلى مستويات الإنجاز والفعالية والكفاية، إلا أن هذه المنظمات حينما حاولت تحقيق ذلك، ووُجهت بمشاكل وصراعات بين الأطراف المتعددة، ومساومات ومفاوضات، وإضرابات، وإغلاق للمنظمات، فاصطدمت بحرية الأفراد ـ خاصة العمال ـ فاضطرت إلى تكبيلها، ثم اصطدمت بممارسة المبادئ الديمقراطية التي هي حق للأفراد فأفرغتها من مضمونها، وحدت منها، مما أدى في نهاية الأمر إلى ظهور معضلة يتعين مواجهتها إذا ما أردنا التوصل إلى صيغة ملائمة تضمن للمنظمات الرشد والفعالية والكفاية، وتضمن لأطراف وأطياف المجتمع، حريتهم ووجودهم وإنسانيتهم.

وإذا ما تمكنت الدراسة الراهنة من تحقيق ما تكفلت به والتزمت به، فستكون قد قدمت شيئاً جديداً إلى نظرية التنظيم، والحوار الاجتماعي بين أطياف المجتمع، والشركاء أو الفرقاء الاجتماعيين، وإذا ما استطاعت بعد ذلك تقديم تحليل واقعي لملامح الحوار الاجتماعي، فإنها ستكون قد توصلت إلى شواهد أمبريقية تعبر عما يدور في مجتمعات محلية إقليمية عربية تشهد ظروفاً اقتصادية وسياسية وأيديولوجية تختلف عن تلك الظروف التي أسس في ضوءها علماء التنظيم في الغرب وفي الاتحاد الأوروبي، أحكامهم وقضاياهم وتعميماتهم فيما يتصل مباشرة بالحوار الاجتماعي، وهو ما سيتضح في أثناء هذه الدراسة.

وفي ضوء مشكلة الدراسة وأهدافها صيغت مجموعة من الفروض الموجهة للبحث، والتي تحاول الدراسة اختيار مدى صدقها من عدمه، وتحددت في فرضين أساسيين هما: توجد علاقة إيجابية بين وجود الحوار الاجتماعي بين أطياف المجتمع ووجود النظام الديمقراطي في المجتمع، للقانون مزاياه في منح الحد الأدنى من الحقوق للمواطنين، ولكن يبقى الحوار الاجتماعي هو الوسيلة الأكثر فعالية في خلق ثقافة المشاركة وقبول الآخر.

أولاً: مسلمات الحوار الاجتماعي

ومن دراسة موضوع الحوار الاجتماعي يمكن الانطلاق من المسلمات المهمة مثل:

الحوار الاجتماعي هو وسيلة ودية وحرة ومباشرة لتنظيم شروط العمل وظروفه وعلاقاته، بالتوصل إلى اتفاق جماعي أو تعديل اتفاق جماعي، أو الانضمام إلى اتفاق جماعي ويمارس من خلال المناقشات.

أ ـ إن الحوار الاجتماعي هو وسيلة ودية وحرة ومباشرة لتنظيم شروط العمل وظروفه وعلاقاته، بالتوصل إلى اتفاق جماعي أو تعديل اتفاق جماعي، أو الانضمام إلى اتفاق جماعي ويمارس من خلال المناقشات، والحوارات والاتصالات التي تجري بين ممثلي القوى الاجتماعية بما فيهم الدولة، بصورة جماعية وعلى مستويات متعددة ووفقاً للإطار القانوني المنظم له، مهما كان مصدر هذا الإطار، سواءً كان مصدره التشريع أم اتفاق الأطراف المعنية أم العرف.

ب ـ إن الحوار الاجتماعي يتمتع بعدد من الخصائص تميزها من الوسائل الأخرى التي تستعمل في تنظيم شروط التفاهم وظروفه وعلاقاته، فهو وسيلة ودية تتميز من الوسائل القسرية، وهو مباشر ويتميز من الوسائل الودية الأخرى مثل التوفيق والوساطة والتحكيم، وهو جماعي يتميز عن الحوار الفردي، وهو يتميز من حيث نتائجه عن نظام التشاور والتعاون.

ج ـ إن الدولة لها دور مهم في الحوار الاجتماعي فهي تشترك مباشرة في الحوار ويمثلها في الحوار المنظمون الإداريون الذين يتولون إدارة المنشآت التابعة للدولة، وأن لها أثر غير مباشر في الحوار فهي تمثل المجتمع، ومن ثَمَّ يكون لها أثر في الحوار غير مباشر يتمثل في ضرورة مراعاة الأطراف المتحاورة للآثار المختلفة للحوار في المجتمع في حالة نجاحه أو في حالة فشله، وأنها قد تضغط على الأطراف المتحاورة من أجل إنجاح الحوار ولا سيّما في مستوياته العظمى، وأن السياسات التي تتبعها الدول يكون لها تأثير في الموضوعات التي تطرح للحوار، وكذلك في المطالب التي يتقدم بها كل طرف من الأطراف المتحاورة.

إن الدولة لها دور مهم في الحوار الاجتماعي فهي تشترك مباشرة في الحوار ويمثلها في الحوار المنظمون الإداريون الذين يتولون إدارة المنشآت التابعة للدولة.

د ـ وللدولة كذلك أثر منشئ بالنسبة إلى الحوار الاجتماعي، هذا الأثر يكون من الأهمية بمكان للحوار الاجتماعي، إذ يؤدي على ازدهاره وانتشاره وذلك عن طريق الاعتراف بالمنظمات الممثلة للقوى الاجتماعية، وكذلك تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار والشروط

الاستعداد يشمل أولاً تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار، وأن يتم توفير المعلومات اللازمة للحوار، والسعي للحصول على هذه المعلومات من الجهات كافة،لأن لها أثراً مهماً في إنجاح الحوار الاجتماعي.

التي يجب توافرها فيه، وتنظيم مستوياته وإجراءات استخدام الحوار الاجتماعي، وكذلك تنظيم الوسائل البديلة في حالة فشل الحوار الاجتماعي وتقديم المعلومات اللازمة لأطراف الحوار والاعتراف للأطراف المتحاورة باستخدام المعلومات، مع وضع الضوابط اللازمة في هذا الشأن، ولكن ليس إلى الحد الذي يخرج بهذه الأسلحة عن النطاق الذي تستخدم فيه.

هـ ـ إن الحوار الاجتماعي يتطلب استعداداً جيداً، إذ إن الاستعداد الجيد يزيد من فرص نجاح الحوار الاجتماعي، وإن هذا الاستعداد يشمل طرفي الحوار كليهما، وإن هذا الاستعداد يشمل أولاً تحديد الموضوعات التي تطرح للحوار، وأن يتم توفير المعلومات اللازمة للحوار، والسعي للحصول على هذه المعلومات من الجهات كافة،لأن لها أثراً مهماً في إنجاح الحوار الاجتماعي، وكذلك اختيار الفريق المحاور وتصميم الاستراتيجية التي تساعد الفريق على تحقيق الأهداف التي يسعى لها الفريق المحاور بأقل الخسائر الممكنة إن أمكن.

و ـ إن عملية الحوار الاجتماعي تستخدم فيها أساليب وتقنيات تتناسب وطبيعة الحوار الاجتماعي، مثل التركيز على نقاط القوة التي يتمتع بها الطرف المفاوض والابتعاد عن نقاط القوة التي يتمتع بها الطرف الآخر، والتركيز على نقاط الضعف لدى الطرف الآخر واختراق استراتيجية التفاوضية، ومحاولة تحقيق المكاسب والأهداف المطلوبة من هذا الاختراق، وكذلك أسلوب المصالح المشتركة الذي يعبر عن احتياج كل طرف إلى الآخر، وأن أحدها بدون الآخر لا يعني شيئاً، ولا يسير الحوار الاجتماعي في طريق ممهد دائماً، وإنما تواجهه صعوبات متعددة، مثل التمسك بالمواقف دون إبداء المرونة الكافية في أثناء الحوار، وكذلك الممارسات الخاطئة لأحد الأطراف المتحاورة والسعي لإنهاء الحوار بالفشل، غير أنه يمكن التغلب على هذه الصعوبات بإبداء المرونة اللازمة في أثناء الحوار وعدم التمسك بالمواقف والسعي إلى الحفاظ على المصالح المشتركة للأطراف المتحاورة.

لا يسير الحوار الاجتماعي في طريق ممهد دائماً، وإنما تواجهه صعوبات متعددة، مثل التمسك بالمواقف دون إبداء المرونة الكافية في أثناء الحوار، وكذلك الممارسات الخاطئة لأحد الأطراف المتحاورة والسعي لإنهاء الحوار بالفشل.

ز ـ إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشلها بصورة عامة، غير أن هذه الفرص أو تلك تتزايد بحسب الوظيفة التي يقوم بها الحوار الاجتماعي، ففرص النجاح تتزايد عندما يجرى الحوار من أجل الانضمام إلى اتفاق عمل جماعي، في حين تتزايد فرص فشله عندما يستخدم من أجل تسوية منازعات واختلافات بين الأطياف[3]، في حين تتعادل فرص نجاحه وفشله عندما يستخدم من أجل تأسيس أو بدء عمل مشترك، بدأت بوادره في الظهور. الأمر الذي يمكن معه القول بصفة عامة إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشله، مما يجعل توقع نجاحه يتساوى مع توقع فشله، وكل هذا مرتبط بالعوامل والظروف المحيطة والصعوبات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها[4].

إن فرص نجاح الحوار الاجتماعي تتساوى مع فرص فشله، مما يجعل توقع نجاحه يتساوى مع توقع فشله، وكل هذا مرتبط بالعوامل والظروف المحيطة والصعوبات التي تواجهه وإمكانية التغلب عليها.

(3) وليام سمبسون. «الحوار الاجتماعي والثلاثية: الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية»، أعمال الندوة الإقليمية التي نظمها المكتب الإقليمي للدول العربية التابع لمنظمة العمل الدولية تحت عنوان "تعزيز الثلاثية وتطوير الحوار الاجتماعي في الدول العربية»، المنعقدة في بيروت في الفترة من 24- 26 أكتوبر 2000، ص7.

ثانياً: الأنموذج التحليلي للحوار الاجتماعي

إن الصورة المثالية لهذا النموذج هي متتالية صدام المصالح حول قضية معينة، ثم آليات حوار وتعميق الفهم المتبادل، ثم النتيجة لذلك الاتفاق على حقيقة مشتركة للمسألة، أو لتحريك المشروع موضوع القضية وتوزيع الأدوار للأطراف المختلفة في إطار المشروع. ويمكن تبسيط وتصنيف ذلك في أربعة محاور أساسية هي:

(4) Booker Magure, The State, Labour and the Politics of Social Dialogue in Zimbabwe 1996-2007: Issues Resolved or Matters Arising? (in) African and Asian Studies 7 (2008),p.19.

أ ـ القضية المحورية:

تمثل «القضية المحورية» نقطة البداية الأساسية التي تستدعي وتستنفر وتحرك آليات وعمليات الحوار الاجتماعي، ولا يتعارض ذلك مع حقيقة أن عملية الحوار الاجتماعي قائمة ومستمرة دائماً بآليات الاتصال المختلفة، ولكن عند تبلور قضية محورية معينة، تبدأ عملية الحوار الاجتماعي العام في التكاتف حول هذه القضية، وتنشط آليات التفاعل والاتصال حولها تحديداً، وكذلك تمثل القضية المحورية مهما كان مستواها المفتاح الأساسي لتحريك عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية، وتعد بذلك مدخلاً أساسياً لفهمها وتفسيرها أيضاً، فهي التي تتحدد بموجبها الأطراف المعنية[5].

(5) Justine Cassell, Timothy Bickmore, Social Dialogue with Embodied Conveyersational Agents (in) J.C.J. van Kuppevelt et al. (eds.), Advances in Natural Multimodal Dialogue Systems, p.23 (c) 2005 Springer. Printed in the Netherlands.

ويجدر هنا تأكيد أن مسألة «القضية المحورية» أداة تحليل افتراضية تسعى

لتركيز زوايا الرؤية حول بؤرة محددة، حتى يمكن اختزال الواقع المعقد في صورة بسيطة، ذلك أن الواقع يشتمل على العديد من القضايا المحورية المرتبطة رآسياً والتي تندرج من العمومية للتفصيل، أو كقضايا مستقلة مرتبطة أفقياً ولكنها متداخلة ومتفاعلة بدرجات مختلفة.

ب ـ أطراف الحوار الاجتماعي:

يمكن تعريف أطراف الحوار الاجتماعي بأنهم الأفراد أو الجماعات أو المؤسسات (بأنواعها المختلفة) الذين تتأثر مصالحهم (سواء بشكل ملموس ومدرك أو طبقا لرؤيتهم الذاتية) سلباً أو إيجاباً وبشكل مباشر أو غير مباشر بالقضية المحورية وبأي تغير يحدث في وضعيتها ومسارها المستقبلي.

والأفراد أو الجماعات أو المؤسسات التي ترتبط بقضية محورية معينة، والذين يشكلون «أطراف الحوار» لا يمثلون وحدات متجانسة أو متشابهة في طبيعتها أو متساوية في أهميتها النسبية وأدوارها المحتملة، فأطراف الحوار في الواقع يمثلون نوعيات مختلفة، لكل منها خصائص مختلفة تحكم وضعها النسبي في عملية الحوار والمشاركة.

ج ـ بيئة الحوار الاجتماعي:

لا تجرى حركة أطراف الحوار والمشاركة في فراغ، ولكنها تحدث في عدة فضاءات، أكثرها وضوحاً وتحديداً، هو الفضاء المكاني حيث قد ترتبط القضية المحورية بمستوى مكاني معين على المستوى المحلي (القرية أو المدينة)، أو المستوى الإقليمي أو القومي. أو قد تجرى في الحزب أو البرلمان أو خلافه[6].

هذه الفضاءات التي تشكل في مجملها «البيئة الكلية» التي تحدث فيها حركة الأطراف، وأنشطتها المختلفة في سعيها لتحقيق أهدافها وتواصلها الحواري مع الأطراف الأخرى، ليست بيئة سالبة أو محايدة، ولكنها بصورة أو بأخرى، مؤثرة وحاكمة في حركة الأطراف. فحركة المؤسسات الحكومية ومؤسسات المجتمع المدني بأنواعها محكومة في حركتها بضوابط ومحددات وعلامات طريق وخطوط حمراء، قد تتمثل في مجموعة القوانين والتشريعات المنظمة لنشاط كل منها وطبيعة علاقته وتواصله مع الأطراف الأخرى، وتشتمل أيضاً على مجموعة القيم والتقاليد الاجتماعية التي يمكن أن تحكم

(6) يوسف إلياس، الدور العام للحوار الاجتماعي في ظل المتغيرات الاقتصادية وسياسات العولمة (في) الندوة القومية حول: تعزيز الحوار الاجتماعي لمواجهة الأخطار الاقتصادية، عمان 20- 22 أكتوبر- تشرين الأول 2008، ص 9.

وتوجه سلوك الأطراف المختلفة في تعاملها مع الأطراف الأخرى.

وأن البيئة الكلية الحاكمة لعمليات الحوار والمشاركة يجب أن تعامل ـ لأغراض التحليل ـ كعنصر منفرد حتى يمكن عمل التشخيص الدقيق، ومحاولة فهم وتفسير «حالة» الحوار في مجتمع ما، أو بالنسبة إلى قضية معينة وطبيعة الأسباب المؤدية لهذه الحالة، وهل هي مرتبطة بكفاءة وفاعلية الأطراف المختلفة، أم ترتبط أيضاً بظروف البيئة الكلية التي قد تحفز أو تعوق عمليات الحوار.

د ـ عمليات الحوار الاجتماعي

ولا ينشأ هذا الحوار من فراغ، وإنما يكون ارتكازاً وامتداداً لعمليات سابقة من الحوار والتواصل المستمر والمواقف والوضعيات الاجتماعية والثقافية والسياسية السابقة، وهذا لا يعني أن الحوار ينشأ نتيجة حركة متزامنة من كل الأطراف، وإنما قد ينشأ بمبادرة طرف واحد أو أكثر. وتستجيب الأطراف الأخرى للمبادرة وتبدأ في عملية الحوار دفاعاً عن مصالحها، سواء لتحجيم التكاليف الواقعة عليها، أو لتعظيم العوائد المتوقعة، وتظل العمليات الحوارية في ديناميكيات مستمرة وحالة عدم اتزان. ولا يعني ذلك بالضرورة أن الاتفاق أو نقطة الاتزان المؤقتة تمثل صيغة أو وضعية مقبولة لكل الأطراف أو نهائية، لأن طبيعة الاتفاق أو وضعيات الأطراف لا تتأتى من عمليات تفاوضية مثالية أو عادلة في أغلب الأحيان، وإنما هي تعكس في النهاية حقائق القوة النسبية للأطراف المختلفة، ومن ثم قوتها التفاوضية، وقدرتها على فرض تصورات وحلول على الأطراف الأخرى ذات القوة النسبية الأقل.

الغاية التلقائية لعملية الحوار هي الوصول لصيغة توازنية تمثل حلاً لتناقض المصالح الذي أفرزته القضية المحورية.

وفي هذا الإطار، فإن الغاية التلقائية لعملية الحوار هي الوصول لصيغة توازنية تمثل حلاً لتناقض المصالح الذي أفرزته القضية المحورية. وينبغي هنا إعادة التأكيد على أطراف الحوار بوصفها «أية جماعة أو مؤسسة تشكل كتلة متجانسة المصالح تجاه قضية محورية مطروحة» سواء كانت هذه الجماعة أو المؤسسة دائمة ومستمرة، أو تشكلت وتكونت بسبب التفافها حول قضية معينة بشكل مؤقت[7].

(7) مصطفى كامل السيد، واقع الحوار والشراكة في مصر في نهاية القرن العشرين، أعمال مؤتمر الحوار والشراكة في الواقع المصري، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1998، ص11.

شروط الحوار الاجتماعي:

ويعكس الحوار التفاعل الحر بين أطراف اجتماعية وسياسية، وحتى يكون مثل هذا الحوار مجدياً، فلا بُدّ من توافر شروط بنيوية لازمة لنجاحه، ومن هذه الشروط، إلا يكون هناك تفاوت هائل بين قدرات أطراف هذا الحوار، وإلا يكون هناك تصور بوجود مثل هذا التفاوت. وهذا الشرط لا يعني لزوم المساواة الكاملة بين أطراف الحوار، وإنما يقتضي قيام نوع من الاعتماد المتبادل فيما بينهم تأسيساً على أن كل منهم بحاجة إلى الآخرين، وأنه يربطهم جميعاً بمصير مشترك، وأن طبيعة هذا المصير المشترك مرتبطة بأعمال كل منهم. وكذلك يجب أن يسود الاعتقاد بين أطراف الحوار بأن وجود كل منهم فيه هو ضرورة، وأن قيمة الحوار وجدواه ترتبط بمشاركتهم جميعا فيه.

ومن الضروري أن يسلم كل طرف بأنه لا يملك الحقيقة الكاملة، وأنه لا يملك كل الحلول الصحيحة، وأن أطراف الحوار الأخرى مثله يملك كل منهم جانباً من الحقيقة، وبعض الحلول الصحيحة. وفي هذا الإطار يمكن تحديد ثلاثة مجموعات من الاشتراطات البنيوية للحوار:

المجموعة الأولى: الاشتراطات الأساسية:

- قبول ورسوخ مبدأ التعددية بوصفها مدخلاً وحيداً لإثراء الفكر وترشيد القرار.
- قبول ورسوخ مبدأ تعددية وتناقض المصالح مقابل فكرة المصلحة الكلية المجتمعية الواحدة التي قد يحتكر طرف واحد تحديدها وتفسيرها.
- وعي الأطراف بوضعيتها تجاه القضية المحورية وأهدافها في هذا الإطار.
- قناعة الأطراف بجدوى الحوار، لا بكونه غرضاً مستقلاً، بل عملية تؤدي في النهاية إلى بلورة الرؤى والجهود وترشيد صناعة القرار، أو الوصول إلى اتفاق تشاركي.
- الاتفاق الحرّ كأساس للحوار، ومن ثمّ، فإن توقيت الحوار وجدول أعمال الحوار، يتولد من تفاوض الأطراف بعضها مع بعض.
- التزام عمليات الحوار بدلاً من الارتباط بنماذج خارجة لا تتلاءم وطبيعة الواقع المحلي.

- ارتباط عمليات الحوار بالقضايا العامة والأولويات الاجتماعية، وإلا أصبحت إهداراً واستنزافاً لطاقات المجتمع.
- توافر حدّ أدنى من الثقة المتبادلة بين أطراف الحوار.

المجموعة الثانية: الاشتراطات البنائية:

وتشتمل هذه المجموعة على العناصر الآتية:

- وضوح القضية المحورية.
- مشاركة وتمثيل أغلب الأطراف المعنية بالقضية المحورية.
- توافر المعلومات عن القضية المحورية، والشفافية بالنسبة إلى الأطراف وأهدافها وأدوارها.
- توازن القوى النسبية للأطراف.
- وجود الأطر القانونية والمؤسسية المتاحة أو المحفزة أو المنظمة لعمليات وآليات الحوار.

المجموعة الثالثة: متطلبات الحوار الفعال:

ويمكن أن تضم قائمة موسعة من العناصر من أمثلتها:

- أن يكون تمثيل الأطراف في عملية الحوار تعبيراً حقيقياً عن كتلة هذا الطرف، وأن يتميز هذا التمثيل بكفاءة تمكنه من المشاركة الفعالة في عمليات الحوار والتفاوض.
- مؤسسية ونظامية الحوار مقابل لا نظامية وشخصانية الحوار.
- تمكين الأطراف المهمشة من المشاركة بفعالية، ودعمها لتحقيق ذلك.

ثالثاً: نحو بيئة اجتماعية محفزة للحوار الاجتماعي ومسوغة لنجاحه:

إنّ مجتمعاتنا العربية ـ في أعقاب الربيع العربي ـ في حالة أزمة حوارية، فإن لم نتجاوز هذه الأزمة سوف تؤثر سلباً في التنمية السياسية، ومن هنا سنخصص هذه الفقرة للإجابة عن السؤال الذي يطرح نفسه تلقائياً بعد هذه المناقشات وهو: كيف يمكن تنمية الحوار الاجتماعي كقضية محورية حياتية بل جعلها أسلوب حياة As a way of life؟

بصياغة أخرى، ما هي «الأطراف الفاعلة» التي يستهدف الإسهام في تحديد اتجاه حركتها وعملها، وبالطبيعة وبالضرورة، فإن كل الأطراف المجتمعية المختلفة يمكن أن تعد أطرافاً فاعلة، أو ذات أدوار في عملية التغيير أو التنمية المستهدفة للحوار، وبالضرورة أيضاً، قد تتباين الأهمية والأوزان النسبية لهذه الأدوار، طبقاً لمسئوليات الأطراف المختلفة. فلا جدال في أن مؤسسات الدولة والحكومة، يمكن أن توسم بالدور الأساسي والجوهري مقابل الأطراف الشعبية والأهلية أو حتى الحزبية الأخرى.. وكذلك قد يكون للأطراف ذات الطبيعة المؤسسية المنظمة أدواراً محتملة، وعليها تطلعات وتوقعات كبيرة، مقابل التوقعات الأقل من الأطراف المجتمعية اللامؤسسية أو الأدنى تنظيماً[8].

(8) Jorge Artoro Chaves. «Economic Democracy, Social Dialogue, and Ethical Analysis: theory and practice». (in) Journal of Business Ethics, 39, (2000), p.153.

وقبل تناول محاور العمل فإننا سنتطرق إلى الرؤية، ويمكن القول إن هناك جملة من الملاحظات والمبادئ الأساسية، تشكل في مجملها «الرؤية» نحو ما يجب عمله، ويمكن إيجاز هذه الملاحظات الأساسية بما يأتي:

أ ـ أن «المسألة» أو «القضية» المستهدفة في الأساس، وبناء على تحليل الظاهرة وأبعادها المختلفة، هي مسألة استحداث تغيير ثقافي قيمي، يستهدف تأصيل منظومة متكاملة من القيم الفردية والاجتماعية والمؤسسية تتشابك جميعها وتترابط مؤدية في النهاية وبتدرج، لتحقيق مجتمع الحوار، وأن هذا التغيير الثقافي القيمي هو الأساس المنطقي والموضوعي لأية تغيرات إجرائية مرتبطة ومتوازية من الإصلاحات السياسية والقانونية والاقتصادية.. إلخ، ثم إن هذه الإصلاحات ستفرغ من مضمونها الأساسي لو انفصلت عن عملية التغيير الثقافي المستهدفة. ومن ثم تصبح مسألة التغيير الثقافي، برغم عموميتها وشموليتها وصعوبتها، محوراً أساسياً في صياغة الإجراءات والإصلاحات المطلوبة[9].

(9) يشار في هذا الصدد إلى مؤلف حديث نسبياً عن ممارسات جيدة للحوار الاجتماعي في مجتمعات مختلفة صادر عن منظمة العمل الدولية، لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى المصدر الآتي:
A. Sivananthiran & C.S. Venkata Rittman (Editors): Best practices in social dialogue. First published, 2003. India.

ب ـ إن درجة الحوار «دالة مباشرة» في درجة الانتماء الاجتماعي، بمعنى أنه إذا ارتفعت درجة الانتماء الاجتماعي للأفراد والجماعات والمؤسسات، فإنه بالضرورة ترتفع حيوية وفاعلية الحوار، وهو ما يستوجب تعزيز الانتماء الاجتماعي المفتقد، بصياغة عقد اجتماعي جديد، وكذلك مسألة صياغة مشروع حضاري قومي يعبر عن الحد الأدنى من الاتفاق بين القوى

المختلفة، وكذلك تقليل حدة التفاوت الطبقي المتسارعة في الزيادة، فضلاً عن الأولويات الثقافية المختلفة مثل تعزيز ثقافة قبول الآخر[10].

(10) Brian Bercusson, Democratic Legitimacy and European Labor Law, 28 Industry Legal Journal, 153, (1999).p.163

ج ـ أن التغيير المطلوب «طويل الأجل» يحدث بتأثيرات تراكمية بطيئة في معدلها، ولكن تكاملها النوعي الأفقي، وتراكماتها الرأسية عبر الزمن، لا تلبث أن تسارع على المدى المتوسط من «معدل التغيير» إلى معدلات أكثر سرعة، ولا يعوق قبول هذا الافتراض (التغيرات التراكمية طويلة الأجل) إمكانية تحقيق طفرات علاجية مؤثرة، عن طريق تدخلات سريعة مقصودة ومستهدفة في قطاعات مختارة ذات أولوية.

د ـ وبرغم «الأزمة» يمثل اتجاه التطور المتوقع لدرجة الحوار اتجاهاً تصاعدياً، نتيجة للعديد من المؤثرات الداخلية والخارجية (السماوات المفتوحة، ثورة الاتصالات، وغيرهما)، ومن ثم فإن المطلوب هو التحفيز لزيادة درجة الصعود وكذلك سرعته.

أما فيما يتصل بالبيئة الاجتماعية المحفزة والمسوغة لنجاح الحوار الاجتماعي فإن المناقشة المستفيضة لمسألة الأولويات، تخلص في النهاية إلى أن جميع محاور العمل بأنواعها تشكل جميعها أولوية لا يمكن تجنبها مؤقتاً، وأن أيّة حركة أو عمل يجب أن يتكامل ويتوازن بداخله جميع أو أغلب المحاور، لتعظيم العائد النهائي من حجم الحركة والعمل المتاح، ويمكن تحديدها في ثلاثة محاور رئيسة، هي:

أ ـ بناء الوعي وإدارة التغيير الثقافي:

ترتبط المكونات الأساسية للمحور الأول، بالآليات الأساسية التي تسهم في تشكيل ثقافة وفكر أفراد المجتمع، وأهمها على وجه التحديد آليتي التعليم والإعلام، مع الوضع في الاعتبار التطورات الاجتماعية والثقافية في المجتمع، والتي أدت لانكماش الدور الإيجابي لآلية التعليم، مقابل الطغيان الكاسح لآلية الإعلام بأنواعه وأدواته المختلفة[11].

(11) Georges Minet. «Some aspects of social dialogue from an ILO stand point» (in) Expert Group meeting on economic and social councils 24 -25 July 2008, p.4.

من هذا المنطلق، فإن تطوير العملية التعليمية وتطوير الرسالة الإعلامية، لكي يسهم كلاهما بشكل أكثر إيجابية وفعالية في بناء الوعي الفردي والجماعي بمسألة الحوار. استهدافاً في النهاية لتغيرات قيمية وسلوكية وتراكم فكري على المدى الطويل، وكذلك مزيد من الدمج الاجتماعي وبناء

الانتماء، يصبحان معاً أهم مكونين أساسيين في هذا المحور، يُزاد عليهما مكون ثالث، هو محور الأمية التي ستسهم في تحقيق الدمج الاجتماعي لشريحة اجتماعية مهمشة جزئياً مع بقية أجزاء المجتمع، ذلك أن تطوير العملية التعليمية وبما يسمح بزرع وتنمية وتأصيل قيم الحوار يمكن أن يسهم في استحداث تغييرات إيجابية ملموسة في ثقافة المجتمع كلّه، وأن التركيز على المؤسسات التعليمية، بمستوياتها المختلفة، لا يعني إغفال الدور الجوهري لمؤسسات اجتماعية وثقافية أخرى مثل مؤسسة الأسرة أو دور العبادة أو النادي... إلخ.

ب ـ إصلاح مناخ الممارسة وتهيئته:

يشتمل هذا المحور على مدى شديد الاتساع من أنواع الحركة والعمل المختلفة، التي تستهدف تحقيق إصلاحات إجرائية مختلفة، تسهم في تحسين مناخ ممارسة عمليات الحوار والمشاركة المجتمعية في مستوياتها المختلفة، ولاسيّما ذات الطبيعة المؤسسية المنتظمة.

ويمكن التركيز هنا على كل من الإصلاح القانوني، وتنقيح وتعديل القوانين القائمة لكي تصبح أكثر إسهاماً في حفز تحقيق وتفعيل عمليات الحوار، وكذلك إتاحة المعلومات للأطراف الاجتماعية المختلفة، وتأثيرها الإيجابي الفعال على تدعيم مناخ ممارسة الحوار، ذلك أن أي جهد ـ يمكن أن يسهم في دعم توليد وتنظيم استرجاع ونشر وتبادل المعلومات في المجالات أو القطاعات المختلفة ـ يحقق زيادة مباشرة في تحقيق التغيير المستهدف.

ج ـ التطبيق والتجريب والعمل المباشر على المستوى المحلي والجزئي لبناء نماذج ناجحة للحوار:

وفي هذا الإطار يصبح الهدف العام لتحقيق ذلك، هو محاولة الوصول لفعالية أعلى للحكم الجيد، التي تتكامل فيها أدوار الأطراف المحلية المختلفة، وفي إطار رفع مستوى الانتماء والدمج الاجتماعي، فإن تحسين نوعية الحياة للقطاعات الاجتماعية المهمشة يشكل أولوية أساسية، وداخل هذا الإطار.

وأن المحاور الثلاثة السابقة لا تشكل الممكن كلّه، بل بعضه، وتشكل أيضاً إطاراً عاماً أو استراتيجية عامة للعمل وليس برنامجاً للعمل وأنها تمثل أجندة

محدودة لنخبة النشطاء والراغبين في الحركة والعمل (مؤسسات وأفراد) وليس برنامج عمل شامل للأطراف كلّهم[12].

ثالثاً: التوجهات المستقبلية للحوار الاجتماعي في الدول العربية:

إن توفير مقتضيات الحوار الاجتماعي الفعال، سوف يقتضي إجراء تعديلات جوهرية في هياكل النظام السياسي والاقتصادي تسمح بمزيد من المشاركة وتتيح قدراً أكبر من القدرة على التعبير عن الرأي، وتوفير الحماية لممثلي القوى الاجتماعية، والتخلي كلية عن احتكار الدولة لبعض القوى والهيئات.

وأن من أهم التوجهات المستقبلية للحوار الاجتماعي بعد عملية (خلق) شركاء اجتماعيين أقوياء ومستقلين، وتوفير مقتضيات الحوار لهم، يجب أن يكون إقامة هياكل مؤسسية لهذا الحوار، وفي هذا الإطار نؤكد على عدة مسائل أساسية هي:

الأولى: أن الهياكل يجب أن تقام بشكل أساسي بقرارات حكومية، وأن تنظم اختصاصاتها وإجراءات عملها بالتشريع، وأكثر الصيغ ملائمة لتحقيق ما تقدم في الدول العربية هي تأسيس مجلس قومي للحوار الاجتماعي.

الثانية: أن تكون دائرة نشاط الحوار بشكل رئيس على المستوى الوطني، ذلك أن الواقع الاقتصادي والاجتماعي في الدول العربية يفرض الأخذ بهذا الاختيار، وهذا يعني التوجه في الحوار نحو (المركزية).

الثالثة: أن الموضوعات التي تكون موضع حوار الشركاء الاجتماعيين يجب ألا تقتصر على القضايا المتعلقة بالعلاقات السياسية.

الرابعة: أن قبول الحوار والدخول فيه يجب أن يتقرر بصيغة الإلزام، بحيث يدخل الشركاء الاجتماعيون فيه في حالات معينة أو في مواعيد محددة، وأن النتائج التي يتوصل إليها يجب أن تكون ملزمة للأطراف كلهم.

أن هدف الحوار الاجتماعي يجب أن يتضمن توزيع تكاليف وأعباء مرحلة التحول توزيعاً عادلاً على الشركاء الاجتماعيين، وضمان إنجاز متطلباتها بأقل تكلفة اجتماعية.

الخامسة: أن هدف الحوار الاجتماعي يجب أن يتضمن توزيع تكاليف وأعباء مرحلة التحول توزيعاً عادلاً على

(12) Robert Tchobanian, "France:from conflict to social dialogue?", pp.115-152, (in) Joel Rogers and Wolfgang Streak (Editor): Works Councils: Consultation, Representation, and Cooperation in industrial Relations. University of Chicago Press, 1995. Available at: http://www.nber.org/books/roge95-1.

الشركاء الاجتماعيين، وضمان إنجاز متطلباتها بأقل تكلفة اجتماعية.

ويبقى أخيرا أن نشير إلى أن الحوار الاجتماعي على المستوى الوطني لم يعد يملك مقومات الاستقلال التام عن المؤثرات الخارجية المرتبطة بظاهرة العلاقات الدولية والنظام الدولي وعولمة الاقتصاد، وهيمنة الشركات متعددة الجنسية.

وأن هذا التحليل للواقع الراهن الذي تعيشه جميع دول العالم، والنامية منها بوجه خاص، ومنها الدول العربية، يؤدي إلى استنتاج أن الحوار الاجتماعي، على المستوى الوطني، لا يمكن أن يتحرر من الآثار السلبية للظواهر، مما قد يقتضي الخروج بهذا الحوار عن الحدود الوطنية في مراحل لاحقة من أجل الحد من هذه الآثار، وعلى المستوى الإقليمي العربي، ذلك أن هذه المسألة قد تكون أحد الخيارات المستقبلية للحوار.

التوصيات:

1 ـ فرض الجزاء الذي يتناسب مع ممارسات ممثلي القوى لعدم تقديمهم المعلومات اللازمة الضرورية لنجاح الحوار الاجتماعي.

2 ـ ضرورة الاهتمام توفير بالتدريب وثقافة الحوار وكيفية بناء الاستراتيجية التحاورية التي تساعد على تحقيق الأهداف التي تسعى لها أي مجموعة أو جهة.

3 ـ تحديد إجراءات الحوار وتنظيمها يؤدي إلى خفض عدد المنازعات، مما يرتب فوائد عديدة للأطراف المتعددة والمجتمع عامة.

القدرات النووية (الإسرائيلية) ومستقبل الخيار العسكري ضد إيران

أ. م. نوار جليل هاشم*
باحث وأكاديمي من العراق

* مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية ـ الجامعة المستنصرية

مقدمة

تبنت الحركة الصهيونية منذ شروعها في تنفيذ مخططاتها في فلسطين، فكرة الصراع مع العرب، لتتحول إلى تعبئة جميع الإمكانات اليهودية في العالم أجمع، مع الاستفادة من الدعم العالمي، واستعداداً للدخول في سلسلة من الحروب مع العرب سابقاً وحالياً، ودخول الجمهورية الإسلامية الإيرانية على الخط وعدّها من الدول التي تهدد وجود دولة إسرائيل، فإن تصاعد هذا الصراع رسخ لدى الزعامة الإسرائيلية ضرورة السعي لامتلاك أكبر قدر من وسائل القوة، بل إن عقيدة تملك القوة قادت بصورة طبيعية إلى الرغبة في السعي لما بعد إلى امتلاك الخيار النووي.

إن الدراسة تعالج موضوعاً مهماً وهو القدرات النووية الإسرائيلية، وما تشكله من خطر على الدول العربية ومنطقة الشرق الأوسط، وما لذلك من تداعيات على مستقبل المنطقة، ومستقبل قيام إسرائيل بضربة عسكرية ضد إيران، مثلما فعلته في السابق ضد المفاعل النووي العراقي، وما هي تداعيات هذه الضربة في حال حدوثها.

أولاً: القدرات النووية الإسرائيلية

لقد مرّ البرنامج النووي الإسرائيلي بعدة مراحل كانت كالآتي:

المرحلة الأولى: (1948-1954)[1] والتي بدأت بدعم الأبحاث النووية في العام 1949 تحت إشراف العالم إيرنست دايفد بيرغمن، الصديق الشخصي لرئيس الوزراء آنذاك ديفيد بن غوريون[2]، وقد تمكّن بيرغمن أن يتقلّد

(1) Attiq-ur-Rehman, Syed Shahid Hussain Bukhari, Israe's nuclear program: an analysis of international assistance, berkeley Journal of Social Sciences, Vol. 1, Issue 3, March 2011, p2.

(2) للمزيد حول بدايات البرنامج النووي الإسرائيلي ينظر:
Avner Cohen; Before the Beginning: The Early History of Israel's Nuclear Project, Published by Indiana University Press DOI: 10.1353/is.2005.0090 Israel Studies, Volume 3, Number 1, Spring 1998, pp. 112-139, http://muse. jhu. edu/ journals /is/ summary/ v003/3.1 cohen.htm.

منصب الرئيس الأعلى للجنة الإسرائيلية للطاقة الذرية التي تشكلت في السر في العام 1952، ويعتقد كل من بن غوريون وبيرغمن بأن الخيار النووي ضروري لبقاء (الدولة) الكيان الصهيوني[3] ويجب التزود بالسلاح النووي، خطوةً رادعة للدول العربية حتى تكف عن التفكير في إبادة إسرائيل[4].

وضعت إسرائيل خططاً لامتلاك السلاح النووي لمواجهة يوم القيامة المزعوم في عام 1950، هذا السيناريو جاء نتيجة من المخاوف الإسرائيلية الرئيسة وهي:

1. احتمال وجود تحالف عربي لبدء حرب شاملة تستهدف التدمير الكامل للدولة اليهودية.
2. تعزيز القوات العسكرية العربية من الناحيتين الكمية والنوعية.
3. الدعم الدولي على نطاق واسع للدول العربية (بما في ذلك من الاتحاد السوفياتي)، وأن هذا التحالف المحتمل يواجه بالمقارنة مع العزلة السياسية، التي من الممكن أن تتوقعها إسرائيل[5].

يعمل البرنامج النووي الإسرائيلي تحت هيئة الطاقة الذرية الإسرائيلية التي أسسها في عام 1952 أول رئيس وزراء إسرائيلي ديفيد بن غوريون[6]، وفي عام 1953 استطاع العالم الإسرائيلي إسرائيل دوستروفسكي أن يطور عملية انتاج الماء الثقيل اللازم لتشغيل المفاعلات بطريقة كيميائية، لا تعتمد على القوة الكهربائية، أما الحدث الأكبر فكان في عام 1954 على صعيد البرنامج النووي الإسرائيلي، يتمثل بعودة المبعوثين الإسرائيليين من الخارج، وقد شكّل هؤلاء العلماء النوويون نواة المرحلة الثانية من مراحل بناء إسرائيل مشروعها النووي[7].

المرحلة الثانية: (1955 ـ 1968) مرحلة بناء القاعدة المتكاملة للقدرة النووية[8].

المرحلة الثالثة: (1969 ـ 1979) اتخاذ القرار وصنع القنابل الذرية[9].

وأشارت العديد من التقارير إلى أن إسرائيل كانت على استعداد لاستعمال القنبلة النووية في حرب 1973[10].

(3) جوزيف سيرينسيوني، رعب القنبلة تاريخ الأسلحة النووية ومستقبلها، ترجمة مركز بن العماد للترجمة والتعريب، ثقافة للنشر والتوزيع، بيروت، الطبعة الأولى، 2009، ص93.

(4) نظير مجلي، السلاح النووي الإسرائيلي خيار شمشون، جريدة الشرق الأوسط، العدد 11518 في 11 يونيو 2010.

(5) Zeev Maoz; The Mixed Blessing of Israel's Nuclear Policy, International Security, Vol. 28, No. 2 (Fall 2003), pp. 44-77 ©2003 by the President and Fellows of Harvard College and the Massachusetts Institute of Technology. p46.

(6) Thomas B. Cochran, The Relevance of Mordechai Vanunu, Disclosures to Israel's National Security Presented at the International Conference Democracy, Disarmament and Human Rights; The Case of Mordechai Vanunu14-15 October 1996, Tel-Aviv, Israel Natural Resources Defense Council natural, INC Washington D.C. 20005.

(7) وائل العبد درويش، البرنامج النووي الإسرائيلي وتأثيره على الأمن القومي العربي 1991- 2000، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الازهر ـ غزة، كلية الاقتصاد والعلوم الادارية، قسم العلوم السياسية، 2010، ص21.

(8) Benjamin Pinkus; Atomic Power to Israel's Rescue: French-Israeli Nuclear Cooperation,1949-1957, Published by Indiana University Press, Israel Studies, Volume 7, Number 1, Spring 2002, pp.104-138. http://muse.jhu.edu/journals/is/summary/v007/7.1pinkus.html.

(9) افنير كوهين ومارفين ميللر، اخراج القنبلة الإسرائيلية من القبو هل فقدت سياسة التعتيم النووي صلاحيتها، سلسلة ترجمات الزيتونة، المصدر مجلة Foreign Affairs، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2010، ص5.

(10) للمزيد حول هذا الموضوع ينظر: Elbridge Colby, Avner Cohen, William McCants, Bradley Morris, William Rosenau; The Israeli «Nuclear Alert» of 1973: Deterrence

ولم تنجح المحاولات الإسرائيلية في منع تسريب أول دليل رسمي عن امتلاكها للسلاح النووي، عندما قام الباحث الأميركي ساشا بولاكوف، وفي إطار بحث يجريه لإعداد كتاب عن العلاقات الإسرائيلية مع نظام الفصل العنصري في جنوب أفريقيا، اكتشافه أن إسرائيل حاولت في العام 1975 بيع عدد من الرؤوس النووية لجنوب أفريقيا[11] عن طريق صواريخ جيريكو[12].

وأن صحيفة نيويورك تايمز في 16 مارس 1976 نشرت تقريراً عن وكالة المخابرات المركزية، أن إسرائيل لديها أسلحة نووية تقدر ما بين 10 ـ 20[13].

المرحلة الرابعة (1980-2000) انتاج القنابل النيوترونية والهيدروجينية[14]:

ومن أبرز من كشف عن السلاح النووي الإسرائيلي موردخاي فعنونو[15]، ففي عام 2000 كشفت تقارير أن إسرائيل سوف تقوم بتسليح الغواصات نووياً، وأفادت بأن إسرائيل قد عدلت صواريخ كروز من طراز هاربون بانتظام منذ عام 2003[16].

لقد كشف التقني الإسرائيلي موردخاي فانونو في أكتوبر/ تشرين الأول 1986 لصحيفة (صنداي تايمز) البريطانية عن امتلاك إسرائيل لحوالي 200 قنبلة نووية[17]، ونشرت مجلة جينز انتلجنس ريفيو المتخصصة في المسائل الدفاعية، في عددها الصادر بتاريخ 15/ 11/ 1994 في لندن، أن إسرائيل لديها سبع منشآت نووية، وأنها تملك 200 سلاح نووي، وأوردت المجلة مجموعة من المعلومات التي لم تنشر من قبل تظهر حجم المنشآت النووية الإسرائيلية، واستندت في معلوماتها إلى صور التقطتها الأقمار الصناعية الفرنسية والروسية لتحليل سبعة مواقع نووية[18].

لم تؤكد إسرائيل أبداً قدراتها النووية، وبين الحين والآخر تكشف وثائق أمريكية تقيس الترسانة النووية الإسرائيلية، وبحسب وثائق دائرة التاريخ في وزارة الخارجية الأمريكية، ففي نهاية (حرب تشرين 1973)، سُئل وزير الخارجية هنري كيسنجر في حديث مع زعماء الكونغرس كم من الأسلحة النووية لدى إسرائيل، فأجاب في حينه «عدد صغير». وكما ذكرنا، فإنه

and Signaling in Crisis, CAN analysis & resoueces, DRM-2013-U-004480-Final,April 2013.

(11) لمزيد من التفاصيل ينظر: Verne harris, sello hatang and peter and peter liberman: Unveiling South Africa's Nuclear Past,Journal of Southern African Studies, Volume 30, Number 3, September 2004.

(12) لمزيد من التفاصيل ينظر Peter liberman; Israel and the South African Bomb, The Nonproliferation Review/ Summer 2004, p3.

(13) Leonard Weiss; The Vela Event of 1979 (Or The Israeli Nuclear Test of 1979, Center for International Security and Cooperation Stanford University Presented at a conference entitled «The Historical Dimensions of South Africa's Nuclear Weapons Program» held at Intundia Game Lodge near Pretoria, South Africa December 10, 2012, p2.

(14) لمزيد من التفاصيل ينظر: عبد الرحمن سلطان، السلاح النووي الإسرائيلي وخطره على العالم الإسلامي، صحيفة 26 سبتمبر، العدد 1120 في 17/2/2014.

(15) Ariel Levite, Emily B. Landau; Arab Perceptions of Israel's Nuclear Posture, 1960-1967, Published by Indiana University Press DOI: 10.1353/is.2005.0036 Israel Studies, Volume 1, Number 1, Spring 1996, p37. ttp://muse. jhu. edu/journals/is/summary/v001/1.1levite.html.

(16) Abdullah Toukan, Anthony H. Cordesman,Arleigh A. Burke; Study on a Possible Israeli Strike on Iran's Nuclear Development Facilities,CSIS center for strategic & international studies,2009,p8.

(17) محمد خواجة، إسرائيل تمتلك 300 قنبلة ورأس نووي، وهي قادرة على انتاج 35 قنبلة هيدروجينية، مجلة الرأي الأخر، http://www.rai-akhar.com/ar/index. php?option=com_frontpage &Itemid=1

بحسب جدول كريستنسن ـ نوريس، كان في عام 1973 لدى إسرائيل 15 رأساً متفجراً نووياً[19].

إن إسرائيل تنشر أسلحتها النووية وباستطاعتها استعمالها عبر ثلاث وسائل أهمها[20]:

أ ـ نظام الصواريخ: تملك إسرائيل نظام صواريخ متطورة قادرة على حمل رؤوس نووية.

ب ـ الطائرات: يزيد الأسطول الجوي الإسرائيلي عن (400) طائرة.

ج ـ الغواصات: تملك إسرائيل ثلاث غواصات نووية (دولفين)، تم شراؤها من المانيا (والتي تشكل العمود الفقري لقدرة الضربة الثانية لإسرائيل)[21].

البعض يقول إن اسلحة إسرائيل النووية تعود إلى تقديرات في الغالب[22]، فبعضهم يقدر هنا أن إسرائيل تملك 80 سلاحاً نووياً كاملاً، منها 50 يمكن إيصالها بواسطة قذائف باليستية متوسطة المدى، و30 عبارة عن قنابل تعمل بدفع الجاذبية توصل بواسطة الطائرات، وسرت تكهنات كثيرة في عام 2012، تحدثت عن إمكانية أن تسلح إسرائيل أسطولها الحالي المؤلف من أربع غواصات من فئة دولفين 800 ألمانيّة، التي تعمل بالديزل والكهرباء بقذائف انسيابية باليستية مزودة برؤوس نووية تطلق من البحر، ويتم تسليم غواصتين من الفئة نفسها إلى البحرية الإسرائيلية، الأولى في عام 2013، والثانية في عام 2017، ويجري بناء الغواصتين بالقرب من مدينة كيل في المانيا[23]. وأن **بعض الاحصائيات تشير إلى أن إسرائيل تملك نحو سلاح نووي**[24] ويبين الجدول الآتي القوات النووية الإسرائيلية عام 2013.

ثانياً: دوافع امتلاك إسرائيل السلاح النووي

1 ـ سياسة الغموض النووي الإسرائيلي

منذ البداية، كان التطور النووي لإسرائيل أمر متضارب في طبيعته، فمع القدر الكبير من التصميم وصدق العزيمة في الساحة التكنولوجية الذين تميز بهم السعي الإسرائيلي النووي، فقد تميز أيضاً بالحذر السياسي، ومع أن الالتزام الإسرائيلي التكنولوجي كان التزام قوي، إلا أن سياساتها كانت مترددة، ومؤقتة، وغير واضحة، ويعد النمط الذي تستخدمه إسرائيل في

(18) القنبلة النووية الإسرائيلية، موقع مشروع العصر لتنمية مصر، http://kenanaonline.com/absalman

(19) خبراء: إسرائيل جمدت انتاج السلاح النووي قبل تسع سنوات، موقع معهد الدراسات العربية، http://studies.alarabiya.net/

(20) اسراء شريف الكعود، التسلح النووي الإسرائيلي وأثره في الشرق الأوسط، مجلة دراسات دولية، كلية العلوم السياسية، جامعه بغداد، العدد(45)، ص25.

(21) Uri Bar-Joseph; Why Israel Should Trade Its Nukes Stop Iran's Centrifuges by Accepting a Nuclear-Free Middle East, October 25, 2012, p2. www.foreignaffairs. com/print/135443.

(22) Anthony H. Cordesman, Arleigh A. Burke; Israel Weapons of mass of destruction an Overview csis center for strategic & international studies, acordesman@gmail.com 1st Working Draft: June 2, 2008.

(23) فيليب شل، هانز م. كريستينسين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

(24) رضائي، نزع السلاح النووي الإسرائيلي شرط لمواصلة المحادثات النووية، موقع راديو إيران العربي، الخميس 2 ـ 1 ـ 2014 http://arabic.irib.ir/index.php

جدول (1) القوات النووية الإسرائيلية لعام 2013

الفئة	المدى كم	الحمولة كغ	الوضع
طائرات			
F16A/B/C/D/I	1600	5400	205 طائرات في المخزون يعتقد أن بعضها مؤهل لإيصال أسلحة نووية
قذائف باليستية			
اريحا2	1800–1500	1000 ـ 750	نحو 50 قذيفة نشرت أول مرة عام 1990 وخضعت لتجربة إطلاق في 27 حزيران 2001
اريحا 3	أكثر من 4000	1300 ـ 1000	خضعت لتجربة إطلاق في 17 كانون الثاني وفي 2 تشرين الثاني 2008/ الوضع مجهول

المصدر: فيليب شل، هانز م. كريستينسين، التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي، 2013، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت.

صناعة قراراتها الأساسية في المجال النووي يرتكز على معايرة انفصامية بين قوتين متعارضتين: تصميم على التكنولوجيا وحذر سياسي[25].

قام رئيس الحكومة الإسرائيلية دافيد بن غوريون، منذ بداية تفكيره في المشروع النووي الإسرائيلي (والمعروفة أيضاً باسم «التعتيم النووي»، وهذا ما جعلت من الصعب على أي شخص خارج الحكومة الإسرائيلية وصف سياستها النووية الحقيقية)[26]، وهذا المفهوم هو عبارة عن موقف عدم الاعتراف بالقوة النووية ولكن يمكن ملاحظتها بطريقة تؤثر في بقية الدول[27]، وقد حرص بن غوريون على السرية الكاملة والغموض التام، حتى يمضي به قدماً ويستكمله ويوصله إلى الغايات التي أرادها له، من دون إثارة معارضة داخلية إسرائيلية أو دولية خارجية، ولاسيّما من جانب الإدارة الأمريكية[28].

وحول الغموض، الذي يلف القدرات المحتملة لإسرائيل في المجال النووي، قال بيريز إن الأمر يبقى مرتبطاً «بالسبب الذي يدفعك للحصول على السلاح النووي»[29]، وزاد أن بن غوريون لم يشأ أن يطرح أو يشرح رؤيته النووية، لأن ذلك كان يعني ذكر أهداف محددة في وقت مبكر جداً

(25) أفنير كوهين، المسألة النووية في الشرق الأوسط، تقرير موجز كلية الشؤون الدولية بجامعة جورج تاون في قطر، مركز الدراسات الدولية والإقليمية، مؤسسة قطر للتربية والعلوم وتنمية المجتمع، تقرير موجز رقم 4 -ISSN 2227 1694, 2012, ص18.

(26) Matthias Chang; Israel's Nuclear Arsenal: amyth or reality, Future Fastforward,14 February 2012, p3.

(27) Hans Tolhoek & Arthur Petersen;The de-nuclearisation of Israel and some steps forward in the Israeli-Palestinian conflict: Pugwash in the Middle East,Journal on Science and World Affairs, Vol. 3, No. 2, 2007, p68.

(28) محمود محارب، سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، دراسة مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، العدد 2 ايار 2013، ص63.

(29) بيريز يبرر الغموض الإسرائيلي في الكلام عن السلاح النووي موقع ايلاف الالكتروني ـ 2013 الاثنين 21 أكتوبر http:// www.elaph.com/news/world.htm

وبسرعة تفوق ما ينبغي، وقد ظلت هذه الأهداف طوال مدة حكم بن غوريون غامضة غير محددة [30].

أما السبب في عدم إعلان إسرائيل امتلاكها للقدرة النووية فهذه قضية لها حساباتها، ومنها[31]:

ـ أن إسرائيل لا تدع للعرب فرصة التأكد لتجعلهم في شك عما تملكه وتقصده من وراء امتلاكها للأسلحة النووية.

أنهم لا يرغبون في الظهور بمظهر الدولة السباقة إلى إدخال السلاح النووي للشرق الأوسط.

لا يرى العدو ثمة ضرورة إلى إعلانه عن امتلاكه للسلاح النووي بتفجير علني.

إن سياسة إسرائيل في التعتيم النووي قد خدمت أمنها عن طريق:

1. ردع الهجمات التقليدية للدول المعادية.
2. ردع جميع مستويات الهجمات غير التقليدية (الكيميائية والبيولوجية/ النووية).
3. استباق الهجمات النووية للدول المعادية، إذا فشل الردع.
4. دعم التقليدية ضد الدول المعادية ذات الأصول النووية لردع العدو ومكافحة الانتقام.
5. دعم التقليدية ضد العدو ذي الأصول غير النووية.
6. التعهد بخوض الحرب النووية في نهاية المطاف، وإسقاط الأسلحة النووية (كخيار نهائي)، وهو تدمير شامل لجميع المراكز السكانية للعدو، واللاحقة لتدمير الذاتي[32].

وبقطع النظر عن مستوى الغموض، تتجه استراتيجية إسرائيل النووية بوضوح وبشكل صحيح نحو الردع وليس الحرب، ويشير خيار شمشون لسياسة من شأنها أن يستند في جزء منه بناء على التهديد الضمني من الانتقام النووي لبعض اعتداءات العدو المحددة[33].

(30) محمود محارب، المصدر السابق، ص63.

(31) ظاهر عبد الزهرة الربيعي، الوزن الجيوبولتيكي للمساحة في إسرائيل (دراسة تطبيقية)، مجلة آداب البصرة، العدد (65) لسنة2011، ص277.

(32) Michael Raska; beyond the «bomb in the basement»: Israel's nuclear predicament and policy options, Asian joural of public VOL. 1 NO. 2, global public policy etwork special Issue, 2008, p25.

(33) Louis René Beres; Looking Ahead looking ahead revising revising Israel's nuclear ambiguity in the middleeast, Working Paper, The 13 annual Herzilya Conference march 11-14 2013, p5-6.

إن الغرض من سياسة الغموض النووي الإسرائيلي كانت مرتكزة على الاقتناع، بأنها إحدى وسائل الردع الفعال عن طريق ما يسمى باللايقينية، إذ لم تكن الدول العربية متأكدة من أن إسرائيل ستستخدم سلاحاً نووياً حال وقوع حرب كبيرة[34].

نشرت مجلة «فورين بوليسي» الأميركية تقريراً مفصلاً عن «لغز النووي الإسرائيلي»، وكيفية إنشاء مفاعل ديمونة، وكيف استطاعت إسرائيل تحويل برنامجها النووي إلى عسكري، وذلك ضمن 42 وثيقة سرية كشفها أرشيف الأمن القومي الأميركي[35]، وأن سياسة التعتيم هذه كانت ناجحة بحسب وجهة النظر الإسرائيلية[36].

فالتعتيم و «سلاح الملاذ الأخير» أركان إسرائيل النووية، وكانت الولايات المتحدة شريكاً وثيقاً لإسرائيل في تشكيل سياسة التعتيم، وهو ما أكده في عام 1969 الرئيس ريتشارد نيكسون في الاتفاق الذي تم التوصل إليه مع رئيس الوزراء غولدا مائير، بأن الولايات المتحدة سوف تعترف بحكم الواقع بقدرات إسرائيل النووية، وتوفر حماية لها ضد الضغط الدولي بالانضمام إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية[37].

2 ـ دوافع امتلاك إسرائيل للسلاح النووي

الأسلحة النووية لها معان رمزية مختلفة بالنسبة إلى إسرائيل، فهي الضامن النهائي لبقائها ضد مّن يعدونهم معادين وهم الجيران العرب والإيرانيون، الذين يتفوقون في الموارد البشرية والمالية، لذلك يعتقد الكثير من الإسرائيليين بأن الأسلحة النووية سوف تحميهم مستقبلاً[38] من صدمة المحرقة وألفي سنة من تصور أنهم ضحايا[39].

وبحسب النظرة الإسرائيلية هناك جهات ترغب في تنفيذ هجمات نووية ضد إسرائيل[40]، مثل :

- إيران، سواء من أراضيها أو من الخارج، ولاسيّما في لبنان، أو أقل احتمالاً في غزة والضفة الغربية، أو سوريا.
- تنظيم القاعدة، حزب الله، حماس، حركة الجهاد الإسلامي، أو غيرها من المنظمات الإسلامية.

(34) Abdullah Toukan, Anthony H. Cordesman, Arleigh A. Burke; op. cit. p6.

(35) وثائق أميركية تكشف لغز النووي الإسرائيلي وكيفية إنشاء «ديمونة»، صحيفة الحياة الجديدة، العدد 9436، 2013/7/5

(36) Shlomo Ben Ami; Nuclear Weapons in the Middle East: The Israeli perspective,This research paper has been commissioned by the International Commission on Nuclear Non-proliferation and Disarmament, but reflects the views of the author and should not be construed as necessarily reflecting the views of the Commission, Presented to the regional meeting (Cairo, 29 - 30. 9. 2009) of the International Commission on Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, September 2009,p3.

(37) David Morrison; The elephant in the room:Israel's nuclear weapons, The Ireland Palestine Alliance, Sadaka Paper No. 9, 2010. www.sadaka.ie.

(38) Claudia Baumgart and Harald Müller;A Nuclear Weapons- Free Zone in the Middle East: A Pie in the Sky? by The Center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Technology, The Washington Quarterly, 2004-05,p48.

(39) Uri Bar-Joseph; OP. CIT, p2.

(40) Chuck Freilich; The Armageddon Scenario: Israel and the Threat of Nuclear Terrorism, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies Bar-Ilan University, Ramat Gan, 52900, Israel, ISSN 0793-1042 April 2010, p11. http://www.besacenter. org.

- مجموعات منشقة من المنظمات المذكورة أعلاه وغيرها.
- دول راديكالية، مثل سوريا، والمنظمات الإرهابية التي من الممكن الانضمام إلى القائمة في المستقبل.

ومما لا يتسنى تجاهله أن الخبير الاستراتيجي الموالي لإسرائيل، وهو البروفيسور زئيف لاكوير، برر هذا التوسع في الترسانة النووية الإسرائيلية من حيث حجمها ونوعها إلى عاملين[41]:

(41) غواصات إسرائيلية تجوب المحيط الهندي لضرب المقدسات الإسلامية، صحيفة 26 سبتمبر، 7/ 2014/2 http://www.26sep.net/index.php

العامل الأول: اقتحام بعض الدول الإسلامية والدول الأخرى، الميدان النووي ذا الطبيعة العسكرية مثل باكستان والهند والإرث النووي لبعض الدول الإسلامية، التي كانت جزءاً من الاتحاد السوفيتي كجزء من الترسانة السوفيتية، مثل كازاخستان وتركمستان واذربيجان، واحتمال انتقال رؤوس نووية إلى دول إسلامية وعربية.

العامل الثاني: توسيع مساحة الأهداف التي تقع ضمن مرمى السلاح النووي الإسرائيلي، لتشمل العالم العربي من الجزائر والمغرب في الغرب وحتى بغداد في الشرق، وشمل هذا التوسع دولاً مثل إيران وباكستان وأفغانستان وبنغلاديش، وحتى ماليزيا واندونيسيا ودولاً أخرى في أفريقيا.

مساحة الأهداف التي تقع ضمن مرمى السلاح النووي الإسرائيلي، لتشمل العالم العربي من الجزائر والمغرب في الغرب وحتى بغداد في الشرق.

ومن هنا فإن حرص لاكوير، وهو يحاضر في المعهد اليهودي الأمريكي لشؤون الأمن القومي (جينسا Jinsa)، على تأكيد أن هناك 300 هدف في العالمين العربي والإسلامي، تقع الآن في مرمى السلاح النووي الإسرائيلي، وتشمل المدن وحقول النفط والسدود والمراكز الصناعية.

وممّا لاشك فيه أن امتلاك دولة ما للسلاح النووي، يعني بالضرورة أن هنالك دوافع وراء هذا الغرض، لذا كان لإسرائيل طموح مبكر لامتلاك السلاح النووي بسبب الدوافع الآتية[42]:

(42) لمزيد من التفاصيل ينظر: اسراء شريف الكعود، مصدر سبق ذكره، ص26-27

أ ـ دوافع سياسية، ب ـ دوافع سلوكية، ج ـ دوافع أمنية، د ـ دوافع عسكرية، هـ ـ دوافع استراتيجية.

إن سياسة الردع النووي الإسرائيلي تتطلب جملة من الأمور، منها[43]:

(43) Louis René Beres;Like Two Scorpions in a Bottle, Could Israel and a Nuclear Iran Coexist in the Middle East,Israel Journal of foreign Affairs VIII: 1 (2014, p26.

- تقليل الغموض حول عناصر معينة من القوات الاستراتيجية الإسرائيلية.
- تعزيز والكشف جزئياً عن خيارات الاستهداف النووي.
- الكشف جزئياً عن برامج مهمة، وعن تحسين الدفاعات الفعالة.
- مزيد من التوسع في الأعمال التحضيرية للدفاع.
- الجمع بين كل هذه التحسينات المعقدة والمتداخلة في خطة متماسكة، وهو مذهب الاستراتيجية الشاملة.

إسرائيل بالقدرة النووية، فرض الإرادة والهيمنة بالإجبار، وأن لها الحق في شن الضربات ضد أيّة أعمال تعدها عدائية، وإن كانت في طور الإعداد والبناء.

كذلك تريد إسرائيل بالقدرة النووية، فرض الإرادة والهيمنة بالإجبار، وأن لها الحق في شن الضربات ضد أيّة أعمال تعدها عدائية، وإن كانت في طور الإعداد والبناء[44].

ثالثاً: خيارات إسرائيل في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني

تدرك إسرائيل منذ أكثر من عقد ونصف بأن التهديدات الوجودية القريبة، التي كانت تواجهها قد انتقلت باتجاه الشرق إلى إيران، التي ترفض الاعتراف بوجودها، ولهذا السبب كان الخبراء والاستراتيجيون الإسرائيليون والقوة الجوية الإسرائيلية، أول من تحدثوا عن هجمات عسكرية ضد المنشآت النووية الإيرانية في العام 1992[45]، ولكن القضية الأساسية التي تجري مناقشتها في إسرائيل هو ما إذا كان أو لم يكن امتلاك إيران للسلاح النووي، من شأنه أن يشكل تهديداً وجودياً، ويجري هذا النقاش بطريقة غير دقيقة، لأن المشاركين في النقاش لم يوضحوا تعريف ما تعنيه بمصطلح «تهديداً وجودياً»، على الرغم من وجود تعريف واحد محدد، مما يعني القدرة على تدمير دولة إسرائيل الصغيرة والضعيفة، باستخدام عدد قليل من الأسلحة النووية[46]، فمن وجهة النظر الإسرائيلية، أن الوقت هو جوهر المسألة في وقف إيران قبل أن تصل القدرة النووية، مما يشكل تهديداً للوجود الإسرائيلي[47].

إذا حصلت إيران على السلاح النووي، فإن إسرائيل ستكون بمواجهة مخاطر عدة، أولها أن ذلك سوف يشكل تهديداً وجودياً مباشراً لها، وثانياً سوف

(44) محمود سعيد عبد الظاهر، الخيار النووي الإسرائيلي: الاستخدام (المضمون الاستراتيجي لتملك إسرائيل الخيار النووي)، فصل من كتاب الخيار النووي في الشرق الأوسط، أعمال الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات المستقبل، جامعة اسيوط، مجموعة من الباحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2001، ص190.

(45) شاهرام تشوبين، الطموحات الإيرانية في المجال النووي، ترجمة بسام شيحا، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة 1، 2007، ص203.

(46) Shai Feldman, Brig. Gen. (ret.) Shlomo Brom, and Amb. Shimon Stein, What to Do about Nuclearizing Iran? The Israeli Debate, crown center for middle east studies, no 59, 10-2012, p2.

(47) Arik SEGAL; The Iranian Nuclear Strategy An Unconventional Approach, Embassy of South Korea, Israel, International Symposium for Cultural Diplomacy 2010, p2.

إن الهجمات على إسرائيل- ولا سيّما من حزب الله و منظمة حماس لأكثر من عقد من الزمن- مستوحاة من الاعتقاد في قوة إيران الجديدة.

يؤدي إلى تشكيل مظلة نووية إيرانية في الشرق الأوسط، ثالثاً يكمن في امتلاك إيران للسلاح النووي قد يؤدي إلى استعار سباق التسلح في الشرق الأوسط، رابعاً أن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه أن يقوض الاستقلال الداخلي في الدول العربية، حيث هناك أقليات أثنية تعيش في بعض المناطق العربية تحاول تحسين أوضاعهم السياسية، ورغم ذلك فأن القيام بعمل عسكري ضد إيران يظل احتمالاً قائماً، على حين أن هناك أربعة عوامل سوف تحدد فعالية أي هجوم:

أولها: نوعية المعلومات الاستخبارية التي ستجمعها إسرائيل من أجل تحديد المواقع النووية الإيرانية بدقة.

ثانيها: اختراق المجال الجوي الإيراني.

ثالثهما: فعالية الأسلحة المستخدمة.

رابعاً: العلاقة بين الأضرار المادية والأضرار التي لحقت بقدرات العدو[48].

لذلك تتعامل الخطة البديلة لإسرائيل مع طموحات إيران النووية مع نوعين من التهديدات، النوع الأول: يتضمن ثلاثة إجراءات رئيسة:

- استخدام الطاقة النووية الإيراني مباشرة ضد إسرائيل.
- نقل السلاح نووي من يد طهران للمنظمات الإرهابية، التي من شأنها أن تستعنلها مباشرة ضد إسرائيل.
- إن الهجمات على إسرائيل ـ ولا سيّما من حزب الله و منظمة حماس لأكثر من عقد من الزمن[49] ـ مستوحاة من الاعتقاد في قوة إيران الجديدة، وأن إيران ستمتد مظلتها النووية لتشمل حزب الله ومنظمة حماس[50].

النوع الثاني: من التهديد المحتمل ينطوي على أربعة مستويات من المخاطر:

- تهديدات قادة إيران بتدمير إسرائيل.
- بيع الأسلحة النووية للدول المعادية لإسرائيل، مثل سوريا.

(48) الملف النووي الإيراني: خيار إسرائيل العسكري، سلسلة ترجمات الزيتونة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، العدد 48، 2010، ص12.

(49) وقد ركز الموقف العسكري الإسرائيلي على التهديدات التي تأتي من غزة والضفة الغربية. والتطوير العسكري لحزب الله الخصم القوي في جنوب لبنان، الذي يزداد سوءً بسبب فشل القوات الإسرائيلية في عام 2006، للمزيد من التفاصيل ينظر:
Paul Rogers; The potential for Israeli military action against iran's nuclear faclear facilities, International Security Monthly Briefing - March 2012, p3. Oxford Research Group 2012. http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/3.0/..

(50) لمزيد من التفاصيل ينظر:
Ash Jain; Nuclear Weapons and Iran's Global Ambitions Troubling Scenarios, the Washington institute for near east policy, Policy Focus # 114 | August 2011. p

● إقناع دول الخليج للقفز على عربة السيرك الإيراني، بدلاً من موازنة ذلك.

● التوسع في الانتشار النووي في الشرق الأوسط[51].

لقد كشفت إسرائيل عن سبعة بدائل محتملة في المستقبل القريب، وعلى صناع القرار الإسرائيلي أن تقرر ما إذا كان سيعتمد أحد هذه الخيارات أو اعتماد مزيج من الخيارات وهي[52]:

1. عملية عسكرية وقائية.
2. الإبقاء على السياسة الحالية (الغموض).
3. الاعتماد على حماية مظلة نووية أمريكية.
4. المفاوضات مع إيران بشأن ترتيبات نزع السلاح والتفتيش.
5. الدفاع السلبي.
6. الدفاع النشط.
7. الردع النووي مخبأ.

(51) Ofer Israeli; an Israeli plan B for A nuclear Iran, Middle East Review of International Affairs, Vol. 16, No. 2 June 2012, p53.

(52) Reuven Pedatzur; The Iranian Nuclear Threat and the Israeli Options,Contemporary Security Policy, Vol.28, No.3 (December 2007), pp.521.

وبصورة أدقّ لا تملك إسرائيل أي خيار سوى مواجهة واقع إيران ذات القدرة النووية[53]، لذلك تعتقد إسرائيل أنه لا زال أمامها رزمة من الخيارات، لمنع إيران من تطوير مشروعها النووي والوصول إلى القنبلة النووية، وأبرز هذه الخيارات[54]:

(53) Michael Raska; op.cit,p27.

(54) محمود محارب، تقدير موقف المشروع النووي الإيراني والموقف الإسرائيلي، مركز الجزيرة للدراسات، 2008/1/8، ص 5.

أ ـ تشديد العقوبات الاقتصادية والسياسية ضد إيران، والتركيز على منع إيران من تخصيب اليورانيوم خاصة بعد حصولها عليه من روسيا، وتبذل إسرائيل جهوداً مكثفة على الصعيد الدولي وداخل الولايات المتحدة، عن طريق سلكها الدبلوماسي والمنظمات اليهودية وجماعات الضغط المؤيدة لها.

ب ـ حصار النظام الإيراني والسعي للإطاحة به، إذ يطالب العديد من القادة الإسرائيليين والمختصين بالشأن الإيراني، بتخصيص الأموال الملائمة لأجهزة المخابرات الإسرائيلية كي تعمل على تحقيق هذا الهدف بالتعاون مع المخابرات الأميركية، والعمل على الاتصال مع كل من يعارض النظام الإيراني من أجل إسقاطه، بيد أن نجاح هذا الخيار يبدو ضئيلاً من المنظور الإسرائيلي.

تعتقد إسرائيل أنه لا زال أمامها رزمة من الخيارات، لمنع إيران من تطوير مشروعها النووي والوصول إلى القنبلة النووية.

ج ـ إجراء مفاوضات مع إيران، تدعو بعض الأصوات في إسرائيل، قبل وبعد تقرير المخابرات الأميركية، إلى إجراء مفاوضات أميركية إيرانية بهدف ثني إيران من تطوير برنامجها النووي، مقابل رزمة من المحفزات تقدمها أميركا والمجتمع الدولي إلى إيران، تتعلق بالتكنولوجيا النووية للأهداف السلمية، وبتقديم إغراءات اقتصادية مهمة لها، وبحث دورها الإقليمي وجميع المسائل العالقة بين أميركا وإيران.

د ـ الخيار العسكري، إذ لا يزال هناك شبه إجماع في إسرائيل مفاده أن عليها الحفاظ دوماً على الخيار العسكري الذاتي لتدمير المنشآت النووية الإيرانية إذا ما وصلت إيران إلى مرحلة القدرة على إنتاج القنبلة النووية، وتبذل إسرائيل جهوداً جمة على جميع المستويات لاستكمال الاستعدادات اللازمة لإنجاح ضربة عسكرية إسرائيلية ضد المنشآت النووية الإيرانية، وتملك إسرائيل القدرة العسكرية للقيام بمثل هذه العملية، باستعمال سلاحها الجوي وطائراتها الأميركية الصنع وصواريخها البعيدة المدى، فقد كانت هناك تقارير تؤكد أن إسرائيل ستهاجم المواقع النووية الإيرانية، حتى من دون موافقة الولايات المتحدة[55].

لقد واصلت وسائل الإعلام الإسرائيلية والدولية الدعاية إلى «أن رئيس الوزراء الإسرائيلي

بنيامين نتنياهو، من الممكن أن يأمر بهجوم عسكري إسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية في المستقبل، وحذر نتنياهو من حصول إيران على أسلحة نووية»[56]، فهذا النظام سيكون خالداً وخطيراً مثل كوريا الشمالية[57].

فيما أكدت تقارير نفي رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو أن إيران قد عبرت الخط الأحمر لديه، وأن الغارات الإسرائيلية على المواقع النووية الإيرانية إن حدثت ستؤدي إلى تأخير برنامج إيران النووي فقط، في حين أنها يمكن أن تؤدي إلى مخاطر أمنية هائلة للمواطنين الإسرائيليين[58]، كذلك يشير مئير داغان، الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات الخارجية الإسرائيلية، الموساد، إلى أن أي هجوم إسرائيلي على إيران، من شأنه أن يؤدي إلى إشعال حرب إقليمية[59].

لذلك فإن الهدف الرئيس للقوات النووية الإسرائيلية، سواء ما زالت في

(55) Nassef M. Adiong;T he US and Israel Securitization of Iran's Nuclear Energy, Submitted to the 2nd International Conference on Iran and the World 1,Contemporary Developments, (Virtual), October 2011, p7.

(56) ينظر
Jim Zanotti, Kenneth Katzman, Jeremiah Gertler, Steven A. Hildreth; Israel: Possible Military Strike Against Iran's Nuclear Facilities CRS Report for Congress, Prepared for Members and Committees of Congress, Congressional Research Service 7-5700 www.crs.gov R42443.

(57) Maysam Behravesh and Anders Persson;Why Israel Won't Abide Any Iran Nuclear Accord By, December 12, 2013 p1. pif. o rg http://fpif.o rg/israel-wo nt-abide-iran-nuclear-acco rd/.

(58) Steven Blockmans and Michaela Kolarova; Does the key to WMD-free Middle East lie in a nuclear Iran? Centre for European Policy Studies, 10 June 2013, p3. http://www.ceps.eu.cit, p1.

(59) Ehud Eiran and Martin B. Malin; The Sum of all Fears: Israel's Perception of aNuclear-Armed Iran Copyright # 2013 Center for Strategic and International Studies The Washington Quarterly * 36:3 pp. 77_89http://dx.doi.org/10.1080/0163660X.2013.825551, the wasthington Qurterly Summer 2013, p77.

«الطابق السفلي» أو كشفت جزئياً، يجب أن يكون دائماً للردع المسبق، وليس الاستباق أو الانتقام اللاحق[60].

(60) Louis René Beres;Like Two Scorpions in a Bottle,,op.cit,p30.

على الرغم من حقيقة أن العديد من صانعي السياسات وضباط الجيش في إسرائيل، الاعتراف أن قادة إيران ليسوا انتحاريين، ولا يسعون لمواجهة عسكرية مع إسرائيل خوفاً من الانتقام النووي، أنهم مقتنعون بأن تحت أي ظرف من الظروف، لا ينبغي السماح للجمهورية الإسلامية لتطوير الأسلحة النووية، والسبب هو: بالنظر إلى الثقافة الأمنية في البلاد، لا يمكن لصانع القرار الإسرائيلي السماح للعدو الإيديولوجي لامتلاك أسلحة نووية[61].

(61) Massimiliano Fiore; Israel and Iran's Nuclear Weapon Program:Roll Back or Containment Institute Affairs International, IAI WORKING PAPERS 11 | 18 - July 2011,p7.

إن الحديث عن ضربة عسكرية للقضاء على البرنامج النووي الإيراني، كان يواجه من ناحية أخرى العديد من القيود، التي تجعل مثل هذا الخيار غير قابل للتنفيذ من الناحية العملية، سواء بسبب صعوبات التنفيذ أو بسبب الخسائر، التي يمكن أن تتعرض لها إسرائيل في حالة ضرب المنشآت النووية الإسرائيلية، ويتمثل أبرز هذه القيود في[62]:

(62) احمد ابراهيم محمود، البرنامج النووي الإيراني أفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد، الاهرام مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2005، ص218.

1 ـ أن الضربة الجوية الإسرائيلية للمنشآت النووية الإيرانية، تعتبر عملية معقدة للغاية، إذ إن أقرب موقع للقصف في مدينة بوشهر الإيرانية، يبعد عن الحدود الجنوبية لإسرائيل مسافة 1300 كم، وأن المقاتلات الإسرائيلية سوف تضطر إلى اختراق الأجواء الأردنية والسعودية والعراقية، على حين أنه من غير الممكن أن تسمح تركيا للطائرات الإسرائيلية بالمرور فوق أراضيها في طريقها لقصف المفاعل النووي الإيراني، وفي الوقت نفسه فإن إيران تملك قدرات مهمة في مجال الدفاع الجوي والقوات الجوية.

2 ـ أن إيران تستطيع الانتقام من إسرائيل رداً على مثل هذا الهجوم، فمع أن إسرائيل تتمتع بتفوق كبير في الميزان العسكري على إيران، إلا أن إيران تمتلك من الأسلحة ما يتيح لها القدرة على الانتقام من إسرائيل، ويأتي في مقدمة الوسائل الانتقامية الإيرانية الصواريخ الباليستية البعيدة المدى التي تمتلكها إيران، ويمكن أن تصل إلى عمق إسرائيل.

أن إسرائيل تتمتع بتفوق كبير في الميزان العسكري على إيران، إلا أن إيران تمتلك من الأسلحة ما يتيح لها القدرة على الانتقام من إسرائيل.

3 ـ أن وسائل الاعلام الإسرائيلية أثارت مخاوف بشأن الاثار السياسية والاستراتيجية، التي يمكن أن تنجم عن مثل هذا الهجوم الإسرائيلي على المنشآت النووية الإيرانية،

وأخطرها من وجهة النظر الإسرائيلية، يتمثل في احتمال أن يؤدي هذا الهجوم، إلى نشوء تحالف تاريخي بين العرب والإيرانيين لمواجهة إسرائيل والولايات المتحدة.

4 ـ أن الإيرانيين استخلصوا العبر من تجربة العراق، ولا سيّما تدمير المفاعل العراقي، ولذلك وضعوا جميع منشآتهم النووية عميقاً في باطن الأرض وحصنوها جيداً، إلى جانب أن عدد المنشآت النووية الإيرانية كثيرة نسبياً، وهجوم من هذا القبيل يتطلب تنسيقاً مسبقاً مع القوات الأمريكية الموجودة في منطقة الخليج، ومن المشكوك فيه أن يوافق الأمريكيون على مثل هذا التنسيق، فضلاً عن ذلك، فإن لدى إيران منشآت نووية سرية غير معروفة بالنسبة إلى إسرائيل، وحتى اذا ما نجح أي هجوم عسكري من غير الممكن القضاء على العلم والخبرة التقنية والتكنولوجية الإيرانية، ويمكن للإيرانيين أيضاً بناء منشآت نووية مجدداً في زمن قصير نسبياً أقصاه ثلاث سنوات[63].

لدى إيران منشآت نووية سرية غير معروفة بالنسبة إلى إسرائيل، وحتى اذا ما نجح أي هجوم عسكري من غير الممكن القضاء على العلم والخبرة التقنية والتكنولوجية الإيرانية.

5 ـ إذا كان هناك نزاع عسكري إسرائيلي مع إيران، فسيكون هناك خطر انقطاع إمدادات النفط ليس فقط من إيران ولكن من الخليج، مما سيؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط[64].

وفي استفتاء حديث أُجري في الولايات المتحدة حول ما إذا كانت واشنطن ستساعد إسرائيل في توجيه الضربة العسكرية ضد إيران كانت النتيجة كالآتي[65]:

1. الدعم لاستمرار الدبلوماسية بدلاً من توجيه ضربة عسكرية إسرائيلية

واحد فقط من كل أربعة أميركيين يؤيدون تنفيذ إسرائيل لضربة عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني. سبعة من كل عشرة يفضلون الاستمرار في متابعة المفاوضات مع إيران، ثلاثة من أربعة يقولون إن الولايات المتحدة ينبغي أن تعمل في المقام الأول، عن طريق مجلس الأمن الدولي بدلاً من التصرف في حد نفسه.

2. موقف الولايات المتحدة تجاه إسرائيل

واحد من كل سبعة أميركيين فقط، يعتقد أن الولايات المتحدة تشجع

(63) دانيال افراتي، هل سلاح الجو الإسرائيلي مهيأ لتدمير المنشآت النووية الإيرانية، فصل من كتاب إسرائيل والمشروع النووي الإيراني، مجموعة مؤلفين إسرائيليين، ترجمة احمد ابو هدية، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2006، ص149-150.

(64) Establishing a Credible Threat Against Iran's Nuclear Program Task Force Paper | March 2012 Nayional security program foreign policy project Bipartisan policy center, p6.

(65) Steven Kull, Shibley telhami, clay ramsay, evan lewis, Stefan subias, Americans on Israel and the Iranian nuclear program astudy of American puplic opinion, anwar sadat chair, university of Maryland program on program on international policy attitudes, March 13, 2012, p4.

إسرائيل لضرب البرنامج النووي الإيراني، ولكن تختلط الآراء حول ما إذا كان يجب على الولايات المتحدة ثني إسرائيل علناً أو البقاء محايدة.

3. إذا مضت إسرائيل قدماً في توجيه ضربة عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني، وإيران ردت (ولكن ليس ضد أهداف أمريكية)، واحد فقط من أربعة يفضل تقديم الولايات المتحدة الدعم العسكري إلى إسرائيل، وأربعة فقط من بين كل عشرة يؤيدون الولايات المتحدة لتقديم الدعم الدبلوماسي، الموقف الأكثر شعبية بالنسبة إلى الولايات المتحدة أن تتخذ موقفاً محايداً، واحد من خمسة من الأمريكيين يعتقدون أن الولايات المتحدة ستقدم الدعم العسكري، وأغلبية طفيفة يعتقد أنه سيكون هناك في الأقل توفير الدعم الدبلوماسي.

4. الافتراضات المتشائمة حول تأثير وتكاليف ضربة عسكرية

الأميركيون يعتقدون أن توجيه ضربة عسكرية ضد البرنامج النووي الإيراني، ليس من المرجح أن تنتج الكثير من المنافع ـ أو أن تكون منخفضة التكلفة، واحد فقط من كل خمسة يعتقدون أن توجيه ضربة عسكرية سيؤخر قدرات إيران لامتلاك سلاح نووي لأكثر من خمس سنوات، أقل من النصف تعتقد أن الضربة من شأنها أن تضعف الحكومة الإيرانية، تعتقد غالبية كبيرة أن الضربة سيؤدي إلى أشهر على الأقل من الصراع العسكري بين إيران وإسرائيل، والنصف يعتقد أنه سيستمر لسنوات.

5. الافتراضات عن الضربة والمواقف السياسية المفضلة

المستجيبون الذين يفضلون تقديم الدعم العسكري أو الدبلوماسي لإسرائيل، في حال توجيه ضربة أكثر تفاؤلاً، من أن الضربة من شأنها أن تؤخر إلى حد كبير قدرة إيران على امتلاك أسلحة نووية، وأن الضربة لن تؤدي إلى صراع عسكري بين إيران وإسرائيل ـ على الرغم من أنها لم تكن متفائلة بأن الصراع سيكون قصيراً.

6. التشاؤم حول إيران في الحصول على أسلحة نووية

يظهر الأميركيين تشاؤماً كبيراً حول إيران وبرنامجها النووي، ستة من بين كل عشرة يعتقدون أن إيران تحاول إنتاج الأسلحة النووية، وتعمل بنشاط للقيام

بذلك. تسعة من بين كل عشرة، يعتقدون أنه من المحتمل أن إيران ستعمل على تطوير الأسلحة النووية في نهاية المطاف.

الخاتمة والاستنتاجات

مكّنت سياسة الغموض النووي إسرائيل من تطوير قدرات «الضربة النوويّة الثانية»، وفي حال تعرض إسرائيل لهجوم نووي من إيران أو من إحدى الدول العربيّة، من الواضح أن إسرائيل ستقْدم في «الضربة الثانية النوويّة» على إبادة الدولة أو الدول التي هاجمتها نووياً[66].

(66) محمود محارب، سياسة الغموض النووي الإسرائيلية: الخلفية والأسباب والأهداف، مصدر سبق ذكره، ص67.

إن إقناع إسرائيل بأن تفكيك ترسانتها النووية من شأنه أن يخدم أمنها القومي، ومع ذلك هناك حجج مقنعة لإغراء إسرائيل لالتقاط هذه الفكرة، ليس فقط سيكون الدعم الإسرائيلي لخطة تحويل منطقة الشرق الأوسط، إلى منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل، بمثابة تدبير لبناء الثقة تجاه جيرانها، فإنه من شأنه أيضاً أن تقدم منظور سلام دائم في المنطقة، ويمكن للمجتمع الدولي وضع حدا للعقوبات الاقتصادية وتجديد العلاقات التجارية والدبلوماسية، لإغراء الجمهورية الإسلامية الإيرانية للتفاوض بشكل جدي[67]، وجعل المنطقة بأسرها في التوصل إلى حل تفاوضي، حيث يبدو أن جعل المنطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط سيكون في مصلحة الجميع[68].

(67) Steven Block mans and Michaela Kolarova;op.cit,p3.

(68) Patrica M. Lewis; A Middle East free of nuclear weapons:possible, probable or pipe-dream?International Affairs, Published by Blackwell Publishing Ltd, 9600 Garsington Road, Oxford ox4 2dq, UK and 350 Main Street, Malden, MA 02148, USA.2013,p450.

ويعتقد على نطاق واسع أن إسرائيل تمتلك أسلحة نووية، ولكن إسرائيل لن تعلق على ما إذا كانت أو لم تكن لا تمتلك تلك الاسلحة. علاوة على ذلك، لم توقع إسرائيل على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، ولكن قد وقعت على معاهدة حظر التجارب النووية. وقعت إسرائيل على هذه المعاهدة، لأنها تعتقد أن التفجيرات النووية ستضعها في موقف دفع المنطقة الى عدم الاستقرار.

لقد ذكرت الدراسات والتقارير الصادرة عن مجلس الأمن القومي الأمريكي، من أن إسرائيل لن تضع ملف برنامجها النووي على أية طاولة مفاوضات، وستحتفظ ببرنامجها النووي من أجل الحفاظ على توازنها العسكري في المنطقة، وتعده ضرورة للتحكم في إدارة الصراع في الفترة القادمة[69].

(69) محمد عبد السلام، مستقبل الاحتكار النووي الإسرائيلي، مجلة المستقبل العسكري، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد208، 1996، ص55.

واحد على الأقل من أهداف الرئيس أوباما من آخر زيارة إلى إسرائيل، كان

على الأرجح الحصول على موافقة إسرائيلية بعدم مهاجمة مواقع البرنامج النووي في إيران، من دون موافقة الولايات المتحدة. فإدارة أوباما تسعى بقوة لمنع مثل هذا الهجوم الإسرائيلي.

يفترض كثير من الناس أنه إذا أقدمت إسرائيل على مهاجمة إيران، دون موافقة الولايات المتحدة، فإن الولايات المتحدة ستقدم الإدانة الدولية لإسرائيل، لإقناع النظام الإيراني وبقية العالم بأن الولايات المتحدة لم تكن شريكة في الهجوم، على حين أنه من الممكن أن يكون هذا الهجوم هو رد فعل للولايات المتحدة، لتحقيق المصلحة الوطنية الأمريكية ممّا يؤدي إلى نتائج مرغوب فيها، فلو أنّ الهجوم الإسرائيلي على إيران نُفِّذ كما هو مخطط له، فالأضرار المادية التي ستلحق بالمنشآت الإيرانية، مع أنه يمكن إصلاحها في ستة أشهر وربما في سنة، إلا أن الفائدة الأكثر أهمية للولايات المتحدة في أعقاب أية غارة إسرائيلية، تتمثل في إمكانية ثني النظام الإيراني عن إعادة تشغيل برنامجه لصنع أسلحة نووية(70).

إن أمتلاك إيران للأسلحة النووية سيمثل كسراً أو اسقاطاً لسياسة احتكار السلاح النووي في الشرق الأوسط، وقلباً لموازين القوى التي حرصت تل أبيب دائماً على إدامة تفوقها تقليدياً ونووياً(71).

ومن أجل تقديم مسوغ قانوني لهجوم إسرائيلي أو أميركي ضد المنشآت النووية الإيرانية، ثمة ضرورة لإثبات أن إيران تعمل على تطوير سلاح نووي، وتقديم الدليل على أن هذا السلاح يشكل تهديداً خطراً، وأن ليس هناك إمكان آخر لمنع هذا التطور، وأن الظروف لم تكن تسمح بوقف هذا المشروع بوسائل أخرى(72).

وكثيراً ما قيل إنه لا يوجد فائزين في الحرب النووية، وهذا هو الحال في الشرق الأوسط، فالميزة التكنولوجية الكبيرة للسلاح النووي الإسرائيلي، سوف تعطيهم ميزة كبيرة على مدى العقد المقبل، وإيران لديها فرصة لدخول قدرة الحرب النووية.

إن وجود حرب نووية في الشرق الأوسط من المرجح أن تسبب ضرراً للغاية للصحة النفسية والفوضى المجتمعية، وكذلك زعزعة الاستقرار في جميع أنحاء المنطقة وبقية من العالم(73).

(70) Max Singer; What Would the US Do if Israel Defied It by Attacking the Iranian Nuclear Weapons Program, Besa Center Perspectives Paper No. 202, April 11, 2013, p1.

(71) نزار اسماعيل عبد اللطيف، الاستراتيجية النووية الإيرانية وانعكاساتها على الخيار النووي الإسرائيلي، مجلة مركز الدراسات الفلسطينية، جامعه بغداد، العدد8، 2008، ص19.

(72) روبي سيبل، نظرة القانون الدولي بإزاء هجوم إسرائيلي أو أميركي على المنشآت النووية الإيرانية «مباط عال»، العدد 345،18، 2012/6/18.

(73) Cham E Dallas, William C Bell, David J Stewart, Antonio Caruso and Frederick M Burkle, Jr; Nuclear war between Israel and Iran: lethality beyond the pale, Dallas et al. Conflict and Health 2013, 7:10 http://www. conflictandhealth. com/content/7/1/10, p25.

العدالة الانتقالية وإدارة الصراع في مصر بعد الثورات

(ثورتا 25 يناير و30 يونيو أنموذجاً)

د. الشيماء محمد محمود حسن*
باحثة وأكاديمية من مصر

* محاضر في جامعة الملك فيصل ـ المملكة العربية السعودية

مقدمة

هذه الدراسة هي محاولة لاستقراء واقع العدالة الانتقالية في مصر بعد ثورتي الخامس والعشرين من يناير والثلاثين من يونيو. فالواقع المصري حالة فريدة تكاد تختلف تماماً عما عرفته دول كالمغرب العربي وجنوب أفريقيا ودول شرق أوروبا والأرجنتين وشيلي إلى آخر تلك النماذج، كان الأمر في تلك الحالات ينصرف إلى تسوية مخلفات مرحلة سابقة انطلاقاً إلى مرحلة جديدة، ولكن الأمر بالنسبة إلينا في مصر يبدو مختلفاً، فنحن حيال ثلاث مراحل سابقة ــ في الأقل ــ نود من العدالة الانتقالية إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي وتصفية مخلفاتها. مرحلة حكم الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك، التي انتهت في 11 فبراير 2011، وتلتها فترة إمساك المجلس العسكري بالسلطة التي انتهت بدورها في 30 يونيو 2012، لتبدأ فترة حكم الرئيس السابق محمد مرسي، التي انتهت في 3 يوليو 2013، لتبدأ فترة الرئيس المؤقت عدلي منصور القائمة حتى الآن، ولكل من المراحل السابقة تجاوزاتها القانونية والسياسية والاقتصادية، بل شهداؤها أيضاً، ولم تزل غالبية ملفاتها مفتوحة تقف الحكومة والقضاء أمامها مقيدين.

إن من أهداف تناول قضية العدالة الانتقالية وآليات تحقيقها وشروطها في الخطاب السياسي المصري، وما سينتج عنها في إدارة الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر، في ظل مناخ الاستقطاب والانقسام الاجتماعي والسياسي، والمسار الانتقالي المأزوم، والذي بموجبه تم دفع الجيش إلى

التدخل مرتين لرسم الخريطة الانتقالية، والتي استبعدت في المرة الأولى مبارك وعدداً من أعوانه وأبقت على النظام، على حين استبعدت الثانية (الإخوان) بعد أن كانوا في سدة الحكم. فضلاً عن سياسة النفي والنفي المضاد في تلك المرحلتين المتتاليتين.

أولاً: ماهية العدالة الانتقالية

لقد بدأ مصطلح العدالة الانتقالية يتردّد على نطاق واسع في الدول العربية، التي تمكنت شعوبها من الإطاحة بنظم اتسمت بالاستبداد والقمع أو بالفساد، أو بكليهما معاً. والاتجاهات المعاصرة تقوم على حقيقة أنه في البلاد التي عانت من صراعات مسلحة، أو حكم نظم استبدادية أو قمعية، يجب أن يعقب انتهاء تلك الصراعات أو زوال النظم، الأخذ بمبادئ العدالة الانتقالية التي تقوم أساساً على توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي ارتُكبت في بحق المواطنين وهي ذات طابع منهجي، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة، وكشف حقيقتها فضلاً عن محاسبة المسؤولين عن تلك الانتهاكات والتجاوزات، وتطهير مؤسسات الدولة ممن تورط في ارتكاب الجسيم من الجرائم والتجاوزات، مع إصلاح تلك المؤسسات بهدف منع تكرار مثل تلك الانتهاكات، مع اعتماد القصاص العادل وإنصاف ذوي الضحايا وتخليد ذكراهم، ووضع برامج إعادة تأهيل ودمج من هم على قيد الحياة بغية تحقيق المصالحة بين أطياف الشعب المختلفة[1].

(1) انظر في ذلك: تقرير الأمين العام للأمم المتحدة حول «سيادة القانون والعدالة الانتقالية في المجتمعات التي عانت أو تعاني من الصراعات»، وثيقة الأمم المتحدة رقم U.N. Doc. S/2011/634, 12 أكتوبر 2011.

1 ـ تعريف مفهوم العدالة الانتقالية

بالنظر إلى حداثة ونسبية مفهوم العدالة الانتقالية، فلا يوجد تعريف محدد ومستقر عليه تماماً وملزم حالياً له. إلا أن هناك بعض الوثائق الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة التي اجتهدت في وضع تعريف مناسب لهذا المفهوم، عن طريق سياق تطبيقه وبيان أهدافه ومكوناته، على النحو الوارد في تقرير الأمين العام للأمم المتحدة عام 2004: «إن تجربة المنظمة قد أظهرت بشكل واضح أن توطيد أركان السلام في فترة ما بعد الصراع مباشرة، فضلاً عن صون السلام على نحو طويل الأجل، لا يمكن أن يتحقق إلا إذا كان السكان على ثقة من إمكان كشف المظالم عن طريق الهياكل الشرعية لتسوية النزاعات بالوسائل السلمية، وإقامة العدل بشكل منصف»[2].

(2) المصدر السابق.

وفي تقرير للأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان، يعرّف «العدالة الانتقالية»: بأنها تشمل «كامل نطاق العمليات والآليات المرتبطة بالمحاولات التي يبذلها المجتمع، لتفّهم وتجاوز تركة الماضي الواسعة النطاق، بغية كفالته للمساءلة وإحقاق العدل وتحقيق المصالحة»، وربط ذلك باستراتيجيات شاملة تتضمن الاهتمام على نحو متكامل بالمحاكمات الفردية، ووسائل جبر الضرر وتقصي الحقيقة والإصلاح المؤسسي[3].

ومفهوم العدالة الانتقالية: هو حلقة الوصل بين مفهومين عموميين، هما الانتقال أو التحول والعدالة، فهو جملة من الآليات القضائية وغير القضائية (السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية...)، التي يستخدمها مجتمع معين، وقامت بتطبيقها دول مختلفة من أجل معالجة ما ورثته من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان. لتحقيق العدالة في فترة انتقالية بهدف الانتقال من مرحله الصراع إلى مرحله التوافق.

ويستلزم تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع المصري اعتماد حزمة تدابير واجراءات قضائية وغير قضائية، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان، وغيرها من صور إساءة استعمال السلطة التي وقعت في ظل النظامين السابقين، وفي حقبة تغيير هذه الأنظمة، وهي ترمي أساساً إلى القصاص وجبر الأضرار وإصلاح مؤسسات الدولة، وتحقيق المصالحة الوطنية بهدف الانتقال بالمجتمع إلي صميم مرحلة الديمقراطية وبناء الدولة المدنية، ومنع تكرار ما حدث من انتهاكات وتجاوزات في السابق".

يستلزم تطبيق العدالة الانتقالية على الوضع المصري اعتماد حزمة تدابير واجراءات قضائية وغير قضائية، للتصدي لانتهاكات حقوق الإنسان.

2 ـ أهداف وغايات العدالة الانتقالية

إن الهدف الرئيس لسياسة العدالة الانتقالية، هو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي. وإن حماية الحقوق الإنسانية والسياسية والقانونية، هي جذور العدالة الانتقالية لتحسب بعض الالتزامات السياسية والقانونية على الدول التي تمرّ بمرحلة انتقالية، وأنه يعد تحدياً للمجتمعات التي تسعى لتأسيس مجتمع يحترم بجوهره حقوق الإنسان، ويمارس بصورة روتينية المساءلة والأهداف الرئيسة[4]. وفي سياق هذه الأهداف، تقوم العدالة الانتقالية أصلاً على جملة من الدعائم الرئيسة والمترابطة التي تشكل آليات وأهداف لها في الوقت نفسه، تتمحور فيما يأتي:

(3) أنظر: تقرير الأمين العام إلى مجلس الأمن الدولي بشأن «سيادة القانون والعدالة الانتقالية، في مجتمعات الصراع ومجتمعات ما بعد الصراع» S/2004/616 (الفقرتان 8 و26). قارن: أربور لويز، العدالة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي بمرحلة انتقالية، (محاضرة) المركز الدولي للعدالة الانتقالية، نيويورك 25 تشرين الأول/ أكتوبر 2006.

(4) أنظر في ذلك: المركز السوري للدراسات والأبحاث، العدالة الانتقالية، المركز السوري للدراسات والأبحاث، دمشق، 2012، ص3.

أ ـ وقف انتهاكات وجرائم حقوق الإنسان المستمرة.

ب ـ التحقيق في الجرائم السابقة.

ت ـ تحديد المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان.

ث ـ فرض عقوبات على المسؤولين والمتورطين (في حال الاستطاعة).

ج ـ توفير تعويضات للضحايا وذويهم.

ح ـ منع التجاوزات المماثلة في المستقبل.

خ ـ إصلاح قطاع الأمن.

د ـ الحفاظ على السلام وتعزيزه.

ذ ـ تعزيز المصالحة الفردية والوطنية بين أبناء الوطن.

إن الهدف الرئيس لسياسة العدالة الانتقالية، هو إنهاء ثقافة الإفلات من العقاب، وإرساء سيادة القانون في سياق الحكم الديمقراطي.

3 ـ استراتيجيات وأشكال العدالة الانتقالية

ولكي تكون العدالة الانتقالية فعالة، ينبغي للتدابير أن تكون جزءاً من منهج شامل. وهناك خمس استراتيجيات عامة أو أشكال للعدالة الانتقالية يمكن تقسيمها إلى نوعين:

النوع الأول: استراتيجيات غير قضائية: وتشمل:

أ ـ المحاكمات والدعاوى الجنائية: التحقيق والمقاضاة في الجرائم الدولية الخطيرة، كالإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب. وهذا يساعد على تعزيز سيادة القانون بفرض عقوبات على أولئك الذين ينتهكون القوانين بعقوبات جنائية. ومن أمثلة هذه المحاكمات: المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، لتقوم بولاية قضائية عالمية. والمحاكم المختلطة أو المحاكم والتي ظهرت باسم «الجيل الثالث»، وأُنشئت للتحقيق والمقاضاة على الجرائم المتعلقة بحقوق الإنسان.

ب ـ التعويضات أو جبر الضرر: تهدف التعويضات إلى إصلاح حال ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان وذويهم، ومساعدتهم للتغلب على آثار الاعتداء، وتوفير التأهيل. ويمكن أن تشمل مدفوعات مالية، وكذلك خدمات اجتماعية ورعاية صحية أو التعليم، أو التعويض الرمزي مثل الاعتذارات الرسمية

والعلنية. وقد أولى دستور مصر الجديد مسألة جبر أضرار ضحايا ومصابي الثورة وغيرهم ممّن يستحقون التكريم اهتماماً خاصاً[5].

(5) تنص المادة 16 من الدستور المصري (2013) على أن «تلتزم الدولة بتكريم شهداء الوطن، ورعاية مصابي الثورة، والمحاربين القدماء والمصابين، وآسر المفقودين في الحرب وما في حكمها، ومصابي العمليات الأمنية، وأزواجهم وأولادهم ووالديهم، وتعمل على توفير فرص العمل لهم، وذلك على النحو الذي ينظمه القانون. وتشجع الدولة مساهمة منظمات المجتمع المدني في تحقيق هذه الأهداف».

ت ـ تقصي الحقائق: أيّة مبادرة تسمح للجهات الفاعلة في بلد ما بالتحقيق في الانتهاكات الماضية والتماس الإنصاف للضحايا. وهذه العمليات ترمي إلى تمكين المجتمعات من فحص الحالة الراهنة، والتصالح مع جرائم الماضي من أجل منع تكرارها. وتساعد ذوي الضحايا على معرفة حقيقة ما حدث (مثل «اختفاء» المواطنين)، وتدابير تقصي الحقائق تشمل رفع السرية عن المحفوظات والأرشيف والتحقيقات.

النوع الثاني: استراتيجيات قضائية: وتشمل:

1. لجان الحقيقة: هي هيئات غير قضائية ولجان مساءلة غير قضائية، تجري تحقيقاتها بشأن الانتهاكات التي وقعت في الماضي القريب، وترمي إلى كشف الانتهاكات السابقة للجهات الحكومية أو غير الحكومية. وقد تم إنشاء نحو40 لجنة رسمية من لجان الحقيقة في جميع أنحاء العالم. وتقوم بإصدار تقارير وتوصيات بشأن سبل معالجة الانتهاكات والترويج للمصالحة، وتعويض الضحايا وإحياء ذكراهم، وتقديم مقترحات لمنع تكرر الانتهاكات والتجاوزات مستقبلاً. والميزة التي توفرها آلية معرفة الحقيقة تتمثل في إسهامها في فضح الانتهاكات وكشف التجاوزات الماضية، أو الصفح عنها، بما يحقق قدراً من الرضا لدى المواطن العادي.

2. الذاكرة: تسعى الذاكرة للحفاظ على ذكريات الناس من الانتهاكات أو الجرائم. وفي سياق العدالة الانتقالية فهي تستخدم لتكريم أولئك الذين لقوا مصرعهم في الصراع أو غير ذلك من الجرائم.

3. الإصلاح المؤسسي: وتستهدف إصلاح المؤسسات العامة أدت دوراً في هذه الانتهاكات، بما في ذلك القطاع الأمني ومؤسسات الشرطة والجيش والقضاء. والتي ساهمت في كثير من الأحيان بأعمال القمع وانتهاكات حقوق الإنسان الأخرى. وعندما تخضع المجتمعات لعملية الانتقال، فلا بد من إصلاح هذه المؤسسات من أجل خلق المساءلة ومنع تكرار حدوث الانتهاكات[6]. وتطهير هذه الأجهزة من المسؤولين

(6) المركز السوري للدراسات والأبحاث، مصدر سابق، ص6.

غير الأكفاء والفاسدين، ويشمل الإصلاح المؤسسي عملية إعادة هيكلة هذه المؤسسات للتأكد من أنها تحترم حقوق الإنسان وتلتزم حكم القانون. وغالباً ما تشمل هذه الجهود تعديلات تشريعية وأحيانا دستورية. وأحد الأمثلة للإصلاح المؤسسي هو إزالة مسؤولي الأجهزة الأمنية (جهاز الشرطة) المتورطين في جرائم النظام المصري السابق.

ثانياً: مصر والتطبيقات المعاصرة للعدالة الانتقالية

من المفيد استعراض التطبيقات الدولية والعربية للعدالة الانتقالية، إذ أخذ مفهوم العدالة الانتقالية في التطبيق العملي في مختلف دول العالم أحد منهجين:

المنهج الأول: هو محاكمة كل من أفسد وقتل ودمر (كما حدث في تشيلي سنة 1990، وجواتيمالا سنة 1994، وجنوب أفريقيا سنة 1994، وبولندا سنة 1997، وسيراليون سنة 1999، وتيمور الشرقية سنة 2001، والمغرب سنة 2004، وكذلك مصر سنة 2012، متمثلة في محاكمة الرئيس الأسبق حسنى مبارك وكبار المسؤولين معه، وسنة 2013 ومحاكمة الرئيس السابق محمد مرسي وجماعته الإخوان المسلمين).

المنهج الثاني: ان العدالة الانتقالية تتجه نحو المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني وكبح التفرقة والتشرذم، وتجنب الدخول في صراعات لا نهاية لها، وتتجه نحو إعادة البناء الاجتماعي والمصالحة الوطنية وإصلاح مؤسسات الدولة وأجهزتها الأمنية، مثل الجيش والشرطة، التي غالباً ما ترتبط بها الشبهات في أثناء قيام النزاعات الأهلية الداخلية المسلحة مثلما حدث في فرنسا عندما ألقى (شارل ديجول) خطبة شهيرة له في (فيشي)، حول وحدة فرنسا فكان تمهيداً منه للعمل على المصالحة الوطنية في فرنسا، ونبذ الصراعات والتفرقة الحزبية والسياسية التي تضر بالبلاد أكثر ما تنفع ويحترق بنيرانها الجميع، وكان ذلك هو مسار ميتران وبمبيدو، إذ أكدا على ضمانهم وحدة فرنسا. في الوقت نفسه نرى أن العدالة الانتقالية بمنهجيها تكاد تنعدم في بعض الدول العربية، وذلك بسبب قيام الأجهزة الأمنية المتمثلة في الشرطة، بإعدام الأدلة القائمة ضد المسؤولين السابقين.

ان العدالة الانتقالية تتجه نحو المصالحة الوطنية والمحافظة على النسيج الوطني وكبح التفرقة والتشرذم، وتجنب الدخول في صراعات لا نهاية لها.

ثالثاً: تجارب دول التغيير العربي مع العدالة الانتقالية

1 ـ لبنان

تنطوي التجربة اللبنانية على الكثير من المناقشات التقليدية، التي تدخل في الاعتبار عند تحديد السياسة الواجب تبنيها واتباعها في مجتمعات ما بعد الصراع والمرحلة الانتقالية: التوافق بين القانون والعدالة، وتوافق العدالة مع المصالحة وإدارة الصراع، بمعنى أن يتم التساؤل عما إذا كان «تنظيف الأشياء تحت السجادة Brushing things under the carpet، هو أكثر ملاءمة لتحقيق السلام والمصالحة الدائمة أفضل من السعي والبحث عن مبادرات الحقيقة، التي يمكن أن ينظر إليها كـ «إعادة فتح الجروح القديمة»[7].

(7) Mistry, Hemi, (2012), «Transitional Justice and the Arab Spring», New York Meeting Summary: International Law and Middle East Program, Chatham House, London, 1 February 2012.

فقد لوحظ أن لبنان لديها تاريخ من عدم معالجة أخطاء الماضي، ففي مراجعة المواقف تجاه المحكمة الخاصة بلبنان داخل لبنان، لوحظ على نحو متزايد أن العديد من المدافعين الأساسيين عن المحكمة بدأوا الآن في التشكيك بها. على حين كان ينظر إليها على أنها وسيلة لنزع فتيل التوتر السياسي الداخلي، لتوفير درجة من الاستقرار.

2 ـ تونس

بعد قيام الثورة التونسية، تقدمت تونس إلى حد ما على درب التحول الديمقراطي، بعد أن تم منحه هو والتنمية أولوية على ما عداه من مطالب تتعلق بمحاكمة المسؤولين السابقين، إذ اتجهت تونس نحو السيناريو «الكلاسيكي» للعدالة الانتقالية ـ كان هناك تغيير كامل للنظام، مع إنشاء الهيئات المنتخبة حديثاً، بما في ذلك وزارة لحقوق الإنسان، وإصدار القانون الأساسي الذي يعترف بالحاجة إلى اعتماد آليات تطبيق العدالة الانتقالية. وفقاً لذلك، وعلى الرغم من أنه يبدو هناك بوجود إرادة سياسية لتنفيذ العدالة الانتقالية. إلا أن الحكومة الانتقالية في تونس وجدت أنها غير قادرة على الاستغناء عمن يشغلون وظائف رئيسة، ممّن سبق لهم العمل ضمن النظام السابق، لعدم إمكانية تعويضهم بغيرهم ممن لهم خبرات مكتسبة في مجالات عملهم. ومازالت الحكومة التونسية تتعرض لانتقادات محلية لهذا السبب.

أن الحكومة الانتقالية في تونس وجدت أنها غير قادرة على الاستغناء عمن يشغلون وظائف رئيسة، ممّن سبق لهم العمل ضمن النظام السابق.

3 ـ المغرب

المغرب تمثل تجربة مثيرة للاهتمام في العدالة الانتقالية، إذ اتخذت الإجراءات والآليات المرتبطة بالعدالة الانتقالية، فأُنشئت في نهاية عام 2003 هيئة الإنصاف والمصالحة، كأولى التجارب العربية الإسلامية التي عملت على هذا الملف على مدار عامي 2004 و2005، واختصت زمنياً بالمرحلة التاريخية الممتدة من عام 1956 إلى عام 1999 ونوعياً بالانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان[8]. ولكن من دون الانتقال الفعلي، أو التغيير. ويبدو أن النظام المغربي قد بادر إلى سن إجراءات الاصلاح ومعالجة انتهاكات حقوق الإنسان الماضية، عن طريق مبادرات مثل «لجنة الحقيقة". فقد قامت المغرب بذلك قبل بداية «ثورات التغيير العربي «ومع ذلك، تدور الأسئلة حول مصداقية الإجراءات التي لا تزال مطروحة. على الرغم من عدم اتساع الانتهاكات كما كانت في ظل الملك السابق (الحسن الثاني)، إلا انتهاكات حقوق الإنسان فهي لا تزال مستمرة في ظل الملك محمد السادس بن الحسن. وفقاً لذلك هناك سؤال حول مدى تبني آليات العدالة الانتقالية وحدها يمكن أن تمثل هدنة أو استراحة حقيقية من الماضي.

(8) ينظر في ذلك: أحمد شوقي بنيوب، العدالة الانتقالية: المفهوم والنشأة والتجارب، في: عبد الإله بلقزيز وآخرون (2013)، الطائفية والتسامح والعدالة الانتقالية: من الفتنة إلى دولة القانون، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد (66)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت: الطبعة الأولى، ص222.

4 ـ ليبيا

في ليبيا التي كانت الثورة فيها مدنية وانتهت بانتصار عسكري للثوار على كتائب القذافي، فما زالت الرغبة في الثأر والانتقام هي المتأججة في صدور الثوار، فهم يطالبون بحرمان كل من عملوا مع القذافي وإقصائهم تماماً من الوظائف العامة، على حين لا تجد الحكومة الانتقالية مفراً من الاستعانة بهم لتسيير شؤون الدولة. ولذا تعد ليبيا في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية، وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي، وهو ما يتطلب تحرير الشعب من رواسب الماضي ونوازع الرغبة في الثأر والانتقام. ولا يمنع ذلك من محاكمة من ارتكبوا جرائم ثابتة بالأدلة ولاسيّما الجرائم المالية والفساد محاكمة عادلة، لكي يتسنى استرداد الأموال التي نهبوها أو هربوها إلى الخارج، والتي لا يمكن استعادتها دون صدور أحكام قضائية باستردادها. وآليات

ليبيا في أمس الحاجة إلى تطبيق قواعد العدالة الانتقالية، وإحلال مصالحة وطنية تجمع كل القوى لتحقيق انتقال ديمقراطي، .

العدالة الانتقالية التي اعتمدت حتى الآن لم يتم التشاور فيها مع الجهات المحلية. بما فيها المجتمع المتضرر من منظور العدالة الانتقالية.

5 ـ البحرين

في البحرين، كما هو الحال في المغرب، مع بدء ثورات التغيير العربي. بذلت محاولات من جانب النظام الملكي الحاكم للشروع فيما يمكن اعتباره عمليات العدالة الانتقالية، دون أي نوع من أنواع تغيير النظام أو الثورة. وبرغم أن «اللجنة الدولية المستقلة للتحقيق independent Âinternational commission of enquiry التي عيّنها الملك، للنظر في الاعمال التي حدثت في اعقاب الحراك الشعبي البحريني، والتي أسست في عام 2011، قدمت نتائج مهمة حول الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، الا إنها فشلت أو (لم تستطع بوضوح) تحديد الجناة، أو أن تنسب المسؤولية إلى أحد وهو ما قوض أثر التحقيق[9]. وبدلاً من أن يسعى النظام إلى ردم قوة الانتهاكات أو حصرها أو إيقافها، أدت ظروف المطالبات بالحقوق إلى المزيد من الإنتهاكات مما يجعل زمن العدالة الانتقالية في البحرين طويلاً.

(9) Mistry, Hemi, 'Transitional Justice and the Arab Spring', Op. Cit.

6 ـ اليمن

في اليمن، نرى أنها شبيه بالحالة المصرية عند التطرق إليها، فعملية تغيير النظام لا تزال جارية. على الرغم من أن الرئيس على عبد الله صالح قد استقال من منصبه، فإنه لا يزال مؤثراً جداً من خلال مساعديه وأفراد الأسرة، استقالته لم تترجم إلى تحول جذري في ميزان القوى في اليمن. فآليات العدالة الانتقالية التي اعتمدت في اليمن، لا تبدو أن تكون نتاج عملية تشاور، نظراً لطبيعة العقلية القائمة على العدالة الإنتقالية، إذ لوحظ أن القانون في اليمن قام بإنشاء «لجنة الحقيقة»، التي يبدو أنها نسخة طبق الأصل عن المرسوم الملكي المغربي في تأسيس لجنة الحقيقة المغربية، على الرغم من كونها حالات مختلفة جوهرياً، لكنها في الظاهر لم تترجم على أرض الواقع الفعلي وتطبيقها والعمل بها.

7 ـ مصر

وعلى النقيض من تونس وليبيا، الثورة في مصر هي الوحيدة الكاملة نسبياً، فمنذ قيام ثورة 25 يناير 2011 طرحت فكرة تطبيق العدالة الانتقالية، وبدأت الثورة تحقيق أهدافها بإجراءات غير عادية لتحقيق مبدأين أساسيين، هما

المحاسبة والتطهير.[10] هذه المبادئ شكلتها ما سُميت دولياً بالعدالة الانتقالية، والتي تضمن برنامجاً متكاملاً، يبدأ بالمحاكمات والدعاوى الجنائية مروراً بلجان الحقيقة، وبرامج التعويض، وأخيراً جبر الضرر، وإصلاح الأجهزة الأمنية، وإعادة هيكلتها، وأخيراً جهود تخليد شهداء الثورة ورموز المعارضة الذين دفعوا حياتهم ثمناً للحرية. وقد كان أحد أسباب تعثر ثورة الخامس والعشرين من يناير، هو الإصرار على محاكمة رموز النظام الأسبق المتهمين بقتل الثوار وبجرائم مالية وعزلهم عن الحياة السياسية، على حين كان هذا المطلب يتعارض مع ارتباطات المجلس العسكري الحاكم مع النظام، والذي يعد في الواقع جزءاً لا يتجزأ منه، وتحت الضغط الشعبي اضطر إلى محاكمة الرئيس الأسبق محمد حسني مبارك وبعض معاونيه محاكمة استمرت عامين كاملين، تجاهلت فيها معظم التهم المتعلقة بانتهاكات الرئيس الأسبق مبارك وأعوانه حقوق الإنسان، وتقلصت لتشمل عدداً قليلاً منها.

(10) العدالة الانتقالية للثورة المصرية. جريدة اليوم السابع: (14-06-2011).

وفي فبراير 2012، عقد مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي بالقاهرة، واتفق المؤتمرون على قيام الدول العربية مثل المغرب، الجزائر، تونس، المغرب، مصر، ليبيا، البحرين، اليمن، سوريا على صياغة مشاريع قانونية وهيكلية لتطبيق مفهوم العدالة الانتقالية في البلدان العربية فيما بعد ثورات الربيع العربي، في أربع مجموعات عمل، هي[11]:

1. المساءلة والمحاسبة لمنتهكي حقوق الإنسان.
2. التعويضات وجبر الأضرار.
3. المصالحة والإصلاحات لضمان القطيعة مع الماضي.
4. إعداد تصور لإرساء مجموعات الإنصات وجلساتها وتوثيق الشهادات، وذلك بهدف الخروج بوثيقة توجيهية لإقامة العدالة الانتقالية في البلدان العربية.

(11) مؤتمر العدالة الانتقالية في العالم العربي، المعهد العربي لحقوق الإنسان، بالتعاون مع المنظمة العربية لحقوق الإنسان والمركز الدولي للعدالة.

أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصياغتها وصنعها، ومن ثَمَّ كان الفساد يتم وفقاً للقانون.

فتحقيق العدالة يتم بإجراءات تتكامل تبدأ بعملية جمع الاستدلالات والحقائق، وهي أهم مرحلة في التحقيق، والتي يبدأ منها جمع الأدلة الأساسية على ارتكاب جريمة ما، وهذه المرحلة تقوم بها السلطة التنفيذية، فإذا كانت

الأوضاع عقب الثورة 25 يناير قد شهدت انهيار جهاز الأمن، وهو المكلف بالضبطية القضائية، فمن قام بإعداد هذه الأوراق، وكيف لنا أن نثق في مصداقية ما ورد في الملفات، فضلاً عن أن الوزراء والمسؤولين كانوا يستندون إلى قوانين وتشريعات يقومون هم بصياغتها وصنعها، ومن ثَمَّ كان الفساد يتم وفقاً للقانون.

ويؤخذ على الحكومة المصرية فيما بعد الثورة عدم التزامها بتطبيق القواعد والآليات القانونية العادية لمواجهة الجرائم التي ارتكبت ضد الثوار، ذلك أن الجهة المطلوب منها إعداد محاضر جمع الاستدلالات الأولية هي وزارة الداخلية، وهى الجهة المتهمة من وجهة نظر الثوار، فلا يمكن توقع أدلة أو قرائن توثق للانتهاكات، بل الأكيد أنه سوف تستخدم خبرات تلك الأجهزة لإفلات عناصرها من العقاب، ويمكن الشعور بأن عدم الثقة بين المواطنين والشرطة ناتج بالأساس من أنه لن تتم محاكمة هذا الجهاز، ولن تتم محاسبة المسؤولين عن الجرائم، وأن يتم الفرز بين الضباط الوطنيين الشرفاء ـ وهم أغلبية الضباط ـ وهؤلاء الذين استباحوا أرواح المصريين. وما يؤخذ على المحاكمات الجارية انها تفتقر إلى عملية قضائية حقيقية وفقاً للمعايير الدولية الأساسية، التحقيق والملاحقة القضائية[12].

(12) Mistry, Hemi, 'Transitional Justice and the Arab Spring', Op. Cit.,

لماذا تأخرت الثوريتين المصريتين عن تحقيق العدالة الانتقالية؟

على الرغم من الآمال الكبيرة التي كانت معقودة على ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، لم يكن للسلطة السياسية التي جاءت بعد الانتخابات الديمقراطية المتمثلة في جماعة الإخوان المسلمين، مشروع لتحقيق مفهوم العدالة الانتقالية في مصر، والتصدي للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان في مرحلة ما بعد الصراعات والمنازعات للانتقال للديمقراطية في صورتها المعاصرة. كما أن التطبيق الأمثل للعدالة الانتقالية يتطلب المزج بين آليات العدالة العقابية والعدالة التصالحية، على نحو يراعي ظروف وطبيعة المجتمع المصري، ويتناسب مع درجة وجسامة ما ألمّ به من انتهاكات لحقوق الإنسان.

فقد تم القيام ببعض الإجراءات والتدابير التي يمكن تصنيفها تحت هذا المفهوم. إلا أن حداثة مصطلح العدالة الانتقالية، وعدم وجود تطبيقات عملية سابقة له في الواقع المصري، أو دراسات متخصصة بالشكل الكافي،

وتقييم شامل لمدى إمكانية تطبيقه عقب ثورة الخامس والعشرين من يناير المصرية، أدّى كل هذا إلى الالتباس وسوء فهم هذا المصطلح [13].

إذ أدت سيولة هذا المفهوم إلى إطلاقه على بعض الإجراءات التي لا تمت له بصلة، أو تطبيقه بصورة متجزأة، بما يؤدي إلى نتائج لا تحمد عقابها. لهذا يمكن القول إن الوضع في مصر يلزمه نوع خاص من «العدالة الانتقالية المركبة»، يتم التركيز فيها على آليات جبر الضرر، والإنصاف[14]، وإصلاح مؤسسات وأجهزة الدولة، والمصالحة الوطنية بين القوى السياسية والحكومة كافة.

كان من الممكن تجنيب البلاد حالة الانقسام التي حاقت بها، وحالة الاستقطاب الحاد الذي ضرب أطناب المجتمع المصري، لو كان قد تم إدارة الصراع وتكريس قواعد العدالة الانتقالية، وفقاً لإطار تشريعي محكم وشامل، في ظل إرادة سياسية حقيقية، وتوافق مجتمعي هادف وفعال، وهو أمر سبقت المطالبة به، خصوصاً من جانب أحزاب المعارضة والقوى السياسية، ومنظمات المجتمع المدني، وكبار رجال السياسة والقانون الملمين بمبادئ ومفاهيم العدالة الانتقالية.

إن الوضع في مصر يلزمه نوع خاص من «العدالة الانتقالية المركبة"، يتم التركيز فيها على آليات جبر الضرر، والإنصاف، وإصلاح مؤسسات وأجهزة الدولة، والمصالحة الوطنية بين القوى السياسية والحكومة كافة.

وأصبح جلياً في ضمير كل من أبناء الشعب المصري، أن أنظمته أنظمة استبدادية ترتكب الجرائم ضد الشعب من دون رادع وتنهب ثروات الشعب وتذيقه الفقر والحرمان والجوع والبطالة، وأن القوانين ما شُرعَت إلا لاستعباد تلك الشعوب، ولا تُطبّق على الفاسدين من كبار المسؤولين، وهذا أكبر دليل على غياب العدالة الانتقالية عن مصر بل عن المنطقة العربية بأثرها.

ثالثاً: السيناريوهات المستقبلية لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية على إدارة الصراع في مصر

في ظل التناقضات والتشابكات التي تعتري المشهد السياسي المصري، تجعل الصورة هي أقرب إلي نظرية خطوة إلى الأمام خطوتين إلى الخلف. إلا أن هذا الاستشراف يمثل في النهاية ضرورة عقلية وحياتية مطلوبة.

ويفترض استشراف مستقبل العدالة الانتقالية في مصر الثورة بالضرورة وجود أمرين:

(13) Maged, Adel Ibrahim, (2012), Towards Comprehensive Justice Reform Strategies in the Arab Spring Countries, published in; Muller, Sam and Zouridis, Stavros (eds.), Law and Justice: A Strategy Perspective, Torkel Opsahl Academic Publisher (TOAEP), The Hague, p.353.

(14) عادل ماجد، منظومة شاملة: «العدالة الانتقالية" والإدارة الناجحة لمرحلة ما بعد الثورات، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 192، أبريل 2013.

القوانين ما شُرعَت إلا لاستعباد تلك الشعوب، ولا تُطبّق على الفاسدين من كبار المسؤولين، وهذا أكبر دليل على غياب العدالة الانتقالية عن مصر بل عن المنطقة العربية بأثرها.

أولهما: رشادة أطراف المشهد السياسي، والطريقة التي يسعي كل طرف منها إلى إدارة الصراع وتحقيق مصالحة وطنية بين الأطراف كافة.

ثانيهما: نجاح هذه الأطراف الفاعلة في تحقيق المصالحة والعدالة، إما بالتوافق والبحث عن أرضية مشتركة ونقاط التقاء، أو بالمباراة الصفرية التي تعني ببساطة، أن صحة مقولات البعض، هي نفي ودحض لمقولات المنافسين والمعارضين السياسيين الآخرين.

ومن البداهة أيضا القول إن أي سيناريو محتمل ومستقبلي لنتائج واستراتيجيات العدالة الانتقالية في مصر الثورة، يتعين أن يأخذ في الحسبان أيضاً اعتبارات عدة، من أهمها[15]:

1. طبيعة النخب الحاكمة الحالية والقادمة.
2. إجراءات بناء مؤسسات النظام السياسي الجديد وتطبيق العدالة الانتقالية.
3. طبيعة الأوضاع السياسية والاقتصادية.
4. الإطار الإقليمي والدولي.

وما بين رشادة الأطراف الفاعلة في المشهد السياسي، ونجاحها أو فشلها في تحقيق العدالة والتوافق تتأرجح سيناريوهات المستقبل على وقع الاستقرار/ الفوضى، وبينهما تقف أطروحات وسيناريوهات متعددة:

السيناريو الأول: عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي تشهده مصر، وحالة السجال والصراع القائم بين التيارات والقوى السياسية المختلفة، من حيث الانشغال بالتراشق والسطو الإعلامي غير البريء والاتهام والتخوين وفقدان الثقة، واستمرار حالة الارتباك والاشتباك والتضارب والفجوة القائمة بين نمطي الإدارة العسكرية، الذي يعتمد الأسلوب الرأسي في التخطيط وإصدار التعليمات، وبين الإدارة المدنية في الحكومة التي تعتمد الأسلوب الأفقي.

ومن ثَمَّ تعاني مصر الثورة حالة التآكل التي تتضاءل فيها المكتسبات، وتزداد

(15) انظر في ذلك: حسن سلامة، ثلاثة سيناريوهات لمستقبل الدولة في مصر، السياسة الدولية، القاهرة: العدد 187، يناير 2012.

فيها المخاطر والسلبيات. ويفترض هذا السيناريو تعنّت الأطراف كلها، وغياب الرشادة السياسية، وتعثر الاداء الاقتصادي، والالتفاف علي الإرادة الشعبية. مما يفتح هذا السيناريو الباب أمام إعادة تموضع العلاقة بين الدولة والمجتمع، وإعادة تعريف للحدود والتداخلات بين الطرفين، وإعادة تشكيل للائتلاف الحاكم الذي يضم أطرافاً من الدولة والمجتمع.

السيناريو الثاني: إن الحالة الجزائرية لن تتكرر في مداها الزمني، ولن تقع حرب أهلية في مصر مثلما توقع بعضهم، ولكن حالة من الفوضى والعنف بسبب عملية الاعتقالات لصفوف الإخوان، وحالة التحريض من قبل القيادات العليا للإخوان على العنف، أما الصدمات فستستمر بين الحين والآخر بين مؤيدون الرئيس السابق مرسي، وبين معارضيه بسبب السلوك العدواني للإخوان كتداعيات أولية، وسوف تستطيع المؤسسة العسكرية من إعادة إنتاج الدولة البوليسية.

السيناريو الثالث: قراءة عقلانية للمشهد من قبل الإخوان المسلمين، وبشكل متوازن والبقاء في العملية السياسية، والعمل على استدراك موقع قدم في الخارطة المستقبلية لمصر، لأن الأيام القادمة سوف تشهد لربما انشقاق وخروج بعض أطراف من الجماعة، والانتظام في تحالفات جديدة، وكذلك تم خروج الموالين للإخوان من (حزب النور السلفي)، أما الشباب فلم يكن لهم واقع حي، وسوف يستمر توظيفهم كسلم تسلق للوصول للسلطة، مما يأذن بدخولهم في صراعات مع القوى الحالية في السلطة.

الشباب فلم يكن لهم واقع حي، وسوف يستمر توظيفهم كسلم تسلق للوصول للسلطة، مما يأذن بدخولهم في صراعات مع القوى الحالية في السلطة.

السيناريو الرابع: يحمل هذا السيناريو معنى تحقيق أهداف الثورتين المتتاليتين لكي تصبح ثورات اجتماعية وشاملة، وتطول مجمل القيم الحاكمة لعلاقات الأفراد والقوى السياسية، وتحمل أيضاً معنى الرشادة والوعي الكامل في التصرف من كافة الفاعلين الذين يسيطرون على الساحة السياسية، وسلامة إجراءات العدالة الانتقالية لبناء مؤسسات النظام الجديد، التي يراعى فيها حقوق الأطياف والقوى القائمة في المجتمع كلها.

أثر قيام سد النهضة الأثيوبي في الأمن المائي السوداني

أ. م. د. إكرام محمد صالح حامد دقاش*
باحثة وأكاديمية من السودان

* كلية العلوم السياسية والدراسات الاستراتيجية ـ جامعة الزعيم الأزهري

مقدمة

إن السكان بطبيعة الحال يتزايدون وبمعدلات متفاوتة في جميع أنحاء العالم بصورة عامة، وفي العالم الثالث بصورة خاصة. هذا النمو المتسارع للسكان أفرز احتياجات متفاوتة للمياه، لتأمين الغذاء والاستهلاك المنزلي، والصناعات، وتوليد الطاقة الكهرومائية وغيرها من الاستخدامات المتعددة للمياه. ولأجل هذه الاحتياجات المائية المتزايدة عقدت الدول الكثير من المؤتمرات والندوات، لتأمين شريان الحياة للإنسان والحيوان والنبات، وسخرت التكنولوجيا المائية لتحد من الفواقد المائية، فضلاً عن تكنولوجيا تحلية مياه البحر التي تحرز تقدماً لإيجاد أفضل الوسائل لتوفير المياه للاستعمال البشري.

إنّ العناية بالحديث عن المياه لاشتراك عدد من الدول فيها ولوجود اختلافات وعلاقات متباينة بينها، وكذلك لارتباطها باتفاقيات وبروتوكولات قديمة، متجددة بالمطالبة بإلغائها وفقاً لنظرية التغيير الجوهري في الظروف.

تنبع أهمية هذه الدراسة من استشعار عجز الموارد المائية عن تلبية حاجات دول حوض النيل الزراعية والصناعية، فضلاً عن زيادة النمو السكاني ومتطلباته المائية، وعجز القانون الدولي عن تنظيم العلاقة بين دول حوض النيل في توزيع حصص المياه، وعدم وجود آلية قانونية (اتفاقية) ملزمة للدول مصادق عليها.

وإن **الإشكالية** الكبرى في الأنهار الدولية تتمثل في أن القانون الدولي لم

يوفر أساساً قانونياً واضحاً يتيح للأطراف المتنازعة فرصة الاحتكام لمبادئه، كذلك ومن وجهة أخرى تتزايد أزمة المياه في العالم المعاصر في الوقت الذي لا يخضع فيه حوض نهر النيل لاتفاقية شاملة بين جميع دوله لتقاسم المياه.

فرضية الدراسة:

1. إن المتغيرات الدولية والإقليمية، والبيئية والمناخية تحتم على جميع الدول التعاون والاتفاق من أجل مواجهة المشاكل القانونية لتنظيم علاقاتها المائية.
2. عدم وجود توافق حقيقي بين دول حوض النيل، على تقاسم الحصص المائية ومطالبتها بإعادة التفاوض حول الأنصبة، مما يجعل من الصعب التعاون والاتفاق.

عدم وجود توافق حقيقي بين دول حوض النيل، على تقاسم الحصص المائية ومطالبتها بإعادة التفاوض حول الأنصبة، مما يجعل من الصعب التعاون والاتفاق.

3. مياه النيل لم تكن سبباً في توتر العلاقات السودانية الأثيوبية.
4. إيجابيات سد النهضة على السودان أكثر من سلبياته.
5. تمثل المياه وسيلة ضغط سياسية من طرف ضد طرف آخر، بين دول حوض النيل، وأضحت سبباً للتحالفات الإقليمية والدولية.

أولاً: العلاقات الاقتصادية السودانية الأثيوبية

تعد المصالح الاقتصادية المتبادلة من أهم وأقوى معززات التقارب في العلاقات الخارجية بين الدول، إن الوضع الاقتصادي في كل من السودان وإثيوبيا يقود إلى التعاون الاقتصادي، وذلك لتكامل الموارد فيما بينهما. مما يؤدي إلى تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

أصبحت إثيوبيا دولة حبيسة مغلقة تبحث عن منفذ بحري لصادراتها وارداتها الأساسية، ووفقاً لذلك التحسن شهدت عاصمتا الدولتين زيارات متبادلة بين القيادات السياسية والتنفيذية والفنية في إطار دعم العلاقات وتطويرها. وظهر هذا التحسن في العلاقات الاقتصادية بصورة أكثر وضوحاً، في شكل اتفاقيات وبروتوكولات وتوجت العلاقات بفتح الموانئ السودانية لحركة التجارة

إن الوضع الاقتصادي في كل من السودان وإثيوبيا يقود إلى التعاون الاقتصادي، وذلك لتكامل الموارد فيما بينهما. مما يؤدي إلى تطور العلاقات الاقتصادية والسياسية بين البلدين.

جدد الجانبان السوداني والإثيوبي تأكيديهما قاعدة الاستخدام العادل للمياه مع الحاجة إلى العمل للمحافظة على البيئة وتقسيم المياه وحماية الموارد الطبيعية والتبادل المستمر للمعلومات والبيانات.

الخارجية الإثيوبية. وتم تخصيص ميناء خاص بإثيوبيا قرب بور تسودان لاستقبال وشحن وتفريغ الصادرات والواردات الأثيوبية. وتشكل الطريقة التي تستخدم بها إثيوبيا ميناء بورتسودان، تطوراً هاماً في نمو العلاقات بين البلدين، وتتوقع السلطات في بورتسودان القيام بتحميل وتفريغ اثنين مليون طن من المنتجات الإثيوبية سنوياً كما يشير المسئولين إلي توقعات حدوث زيادة كبيرة في تجارة الحدود، وتطور كبير في صناعة الخدمات علي طول الطريق نحو الحدود، كذلك خصصت منطقة حرة لدفع علاقات التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، مقابل الاستفادة من فوائض الكهرباء الإثيوبية عبر مشروعات الربط الكهربائي بدءاً بالولايات الحدودية المشتركة بين البلدين، كل ذلك يجئ في إطار حركة الإنماء الاقتصادي وتبادل منافع الموارد الطبيعية بين البلدين انطلاقاً من قاعدة المصالح الاقتصادية والتطوير الإيجابي للعلاقات بين البلدين[1]

(1) إكرام محمد صالح حامد، العلاقات السودانية الأثيوبية، أطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة الخرطوم، 2004.

ثانياً: العلاقات السودانية الأثيوبية في إطار مياه النيل

إن العلاقات السودانية الإثيوبية لم تشهد طيلة الفترة التي تلت استقلال السودان مشكلة حول المياه، ولم تثار قضية المياه كسبب لتوتر العلاقات بين الدولتين. وفيما يختص باستخدام مياه النيل والحفاظ على البيئة انعقد اجتماع اللجنة الفنية المشتركة في مارس 1992، وقد جدد الجانبان السوداني والإثيوبي تأكيديهما قاعدة الاستخدام العادل للمياه مع الحاجة إلى العمل للمحافظة على البيئة وتقسيم المياه وحماية الموارد الطبيعية والتبادل المستمر للمعلومات والبيانات في هذا المجال، وأن يسعى الجانبان بالعمل الجاد للتفاهم المشترك بين دول حوض النيل، وقيام هيئة تضم كل دول حوض النيل حتى يمكن التعاون في مجال التنمية. رئيس الوزراء الإثيوبي ملس زيناوي دائماً ما كان يصرح، بأنه ليس هناك مشكلة بين السودان وإثيوبيا في مياه النيل، وأن أثيوبيا ترفض اتفاقية مياه النيل 1959 بين السودان ومصر، بل المشكلة بين إثيوبيا ومصر[2].

(2) المصدر السابق.

1 ـ الوضع الراهن لاتفاقيات مياه النيل

حتى الآن لم يحسم موضوع اتفاقيات مياه النيل من عدمه بعد، قانونياً أو سياسياً، رغم الاعتراضات عليها من معظم الدول، وعليه لم يحدث على

الطبيعة ما يمس أو يخفض من حصص مصر والسودان، كما لم تعرض أي من تلك الاتفاقيات أمام محكمة أو هيئة دولية قانونية للاحتكام إليها.

أ ـ سد النهضة

أثيوبيا دولة غنية مائياً، لكن تواجهها تحديات صعبة تتمثل في الآتي[3]:

(3) المصدر السابق.

ـ التغييرات المناخية والتباين الزماني والمكاني للأمطار التي تتسبب في الجفاف والفيضانات، الزيادة الكبيرة للسكان.

ـ كثرة الأنهار التي تنبع وتبدأ في أراضيها، ثم تعبر حدودها إلى دول أخرى، وتصبح أنهاراً دولية تتشارك وتتنافس في استعمالاتها هذه الدول (12) نهراً مقسمة على أربعة منظومات نهرية هي: نهر أواش، نهر وابي شبيلي وجوبا وغنتيالي، نهر أومو، منظومة النيل.

ـ انشغال إثيوبيا بحروبها الداخلية والخارجية مع إريتريا والصومال، وبالإضافة لظروفها الاقتصادية، وقلة التمويل الخارجي، كل تلك الظروف حدت من طموحاتها في تنمية طاقتها الكهربائية.

ب ـ الطموح الإثيوبي التنموي

تتطلع أثيوبيا لبناء خطط مفصلة لبناء اقتصادها، تشتمل على دراسات تفصيلية للاستفادة القصوى من مواردها المائية. وتعتمد على توليد أكبر قدر من الطاقة الكهربائية المتاحة لإثيوبيا والتي تتجاوز 45,000 ميغاواط، خاصة في منظومة نهر النيل، ونهر أومو وهنا سوف يتم التركيز على دراسة السدود على نهر النيل فقط.

ت ـ مشاريع السدود الإثيوبية على منظومة نهر النيل

تشتمل منظومة نهر النيل نهر عطبره، الذي يعرف في إثيوبيا بنهر تكزي، والنيل الأزرق الذي يُسمى داخل إثيوبيا بنهر أتاي ونهري أوكوبو وبارد (واللذين يكونان بعد التقائهما في دولة جنوب السودان نهر السوباط).

- **مشروعات النيل الأزرق (أباي)[4]:**

(4) سلمان محمد أحمد سلمان، ندوة سد النهضة، مركز دراسات السلام (جامعة بحري) بالتعاون مع السفارة الأثيوبية بالخرطوم، سبتمبر2013.

ـ مشروع تبس أباي عام 1964 عند مخرج بحيرة تانا، لتوليد 12 ميغاواط من الطاقة الكهربائية.

ـ سد فينشا (نهر فينشا) هو أحد روافد نهر النيل الأزرق، هو سد صغير بدأ عام 1968 واكتمل عام 1973، تم تأهيله عام 1999 يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 84 ميكا واط.

ـ مشروع تبس أباي، هو امتداد لتبس أباي الأول يقع على نهر النيل الأزرق على بعد 32 من مخرج بحيرة تانا، بدأ العمل فيه عام 2001 وانتهى عام 2005، يولد طاقة كهربائية 75 ميغاواط.

ـ سد تكزي: يقع على نهر عطبره بدأ عام 2002 واكتمل عام 2010، يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 3000 ميغاواط، تم تمويله من الحكومة الصينية.

ـ سد تانابليس: يقوم بتحول مياه من بحيرة تانا لنهر بليس (أحد روافد النيل الأزرق)، وبناء محطة لتوليد الطاقة عند مكان التقاء نقطة التحويل بالنهر، بدأ العمل فيه عام 2004 وانتهى عام 2010. يولد طاقة كهربائية تقدر بـ 460 ميغاواط بنته شركة ساليني الإيطالية. هكذا تولد إثيوبيا من هذه السدود أكثر من 2000 ميغاواط إلى الآن.

2 ـ سد النهضة معلومات أساسية[5]:

(5) الموسوعة الحرة.

- يبعد 40 كلم من الحدود السودانية.
- أكبر سد في أفريقيا والعاشر في العالم.
- يتوقع إنتاج طاقة كهربائية تقدر بـ 5,250 إلى 5,500 ميغاواط أي أكثر مرتين ونصف من كهرباء السد العالي.
- يحتجز سد النهضة خلفه في البحيرة مياه تقدر بـ 62 مليار متر مكعب، وأقل بقليل من نصف كمية مياه السد العالي (162 مليار متر مكعب).

(6) المصدر السابق.

- التكلفة الإجمالية بحسب التقديرات الإثيوبية 4,800 مليار دولار التمويل ذاتي عبر الموارد الإثيوبية بإصدار سندات للإثيوبيين.
- التنفيذ شركة ساليني الإيطالية تقوم بالبناء مع احتمال زيادة شركات أخرى غالباً ما تكون صينية[6]

يحتجز سد النهضة خلفه في البحيرة مياه تقدر بـ 62 مليار متر مكعب، وأقل بقليل من نصف كمية مياه السد العالي (162 مليار متر مكعب).

ثالثاً: إعلان إثيوبيا بناء سد النهضة وردود الفعل السودانية المصرية:

في أبريل عام 2011 أعلنت إثيوبيا بناء سد النهضة الإثيوبي، احتجت كل من السودان ومصر على هذا الإعلان بشدة للآتي[7]:

(7) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف سد النهضة الأثيوبي، رقم 3، الخرطوم، 2011.

1. أنه سوف يسبب أضراراً بالغة بتقليل كميات المياه التي سيحملها النيل الأزرق لهما وتعديل ميعاد وصولها.

2. مسألة سلامة السد والآثار الكارثية إذا انهار السد على السودان.

لجنة الخبراء الدولية: اقترحت إثيوبيا بناء على تلك الاحتجاجات السودانية المصرية، تكوين لجنة من عشرة أعضاء تشمل عضوين في كل دولة (إثيوبيا، مصر، السودان)، فضلاً عن أربعة أعضاء آخرين من دول حوض النيل، للنظر في أي أضرار قد تنتج من قيام سد النهضة، وأن تقترح الحلول اللازمة للتقليل من هذه الأضرار. تكونت اللجنة في أكتوبر 2011، وبدأت عملها في نوفمبر 2011 بعد سبعة أشهر من بداية بناء السد، وتم الاتفاق على انتهاء مهمات اللجنة ورفع تقريرها في 31 مايو 2013 (عام ونصف العام)[8]

بداية بناء السد:

(8) لقاء مع سلمان محمد أحمد سلمان، بالمركز السوداني للتوفيق والتحكيم، الخرطوم، العمارات ش7، 2014/2/12.

في 28 مايو 2013 (قبل ثلاثة أيام من موعد تقديم لجنة الخبراء الدولية لتقريرها) قامت إثيوبيا بتحويل مجرى النيل الأزرق بإعلان رسمي للعمل ببناء السد (ليصادف ذلك اليوم تاريخ احتفال يوم وصول الحزب الحاكم للسلطة في إثيوبيا 1991)، وليكون ذلك جزءاً أساسياً من الاحتفال بالعيد الوطني لإثيوبيا[9]

(9) المصدر السابق.

اعترضت مصر بشدة على مسألة تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، قبل صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية، وقبل أن تقوم الأطراف المعنية بدراسة مكوناته وتوصياته. بعدها عبر سفير السودان بمصر أنه صدم بالقرار، وأن السودان سوف يحيل المسألة إلى جامعة الدول العربية لمناقشتها واتخاذ الرد المناسب حولها.

اعترضت مصر بشدة على مسألة تحويل مجرى نهر النيل الأزرق، قبل صدور تقرير لجنة الخبراء الدولية.

موقف السودان من بناء السد: بعد يوم واحد من تصريح سفير السودان بالقاهرة (كمال حسن علي)، أعلنت وزارة

أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعد انتهاكاً للقانون الدولي.

الخارجية السودانية أن السودان لن يتضرر بالخطوة الإثيوبية بتغيير مجرى نهر النيل الأزرق في إطار بناء سد النهضة، مؤكدة وجود مشاورات بين إثيوبيا والسودان ومصر، وأن الجهات الفنية بوزارة الكهرباء والموارد المائية أكدت أن الخطوة الإثيوبية لا تسبب للسودان أي ضرر[10]. بعدها صرح الخبير القانوني دكتور أحمد المفتي المستشار القانوني السابق لوفد التفاوض السوداني لحوض النيل، أن تحويل إثيوبيا لمجرى النيل الأزرق دون مشاورات ومفاوضات مع السودان ومصر يعد انتهاكاً للقانون الدولي[11].

(10) إعلان وزارة الخارجية السودانية نقلاً عن وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم30،/5/ 2011.

(11) وكالة السودان للأنباء (سونا)، الخرطوم.

هكذا نلحظ التخبط والتضارب الواضح في التصريحات فبعض المسؤولين والوزارات والخبراء، إذ أعلنوا ترحيبهم بقيام سد النهضة وعددوا فوائده. والعكس أيضاً أعلن آخرون معارضتهم للسد وعددوا مضارة وآثاره السلبية على السودان، واستمر الحال إلى أن حَسَمَ الموقف الرسمي رئيسُ الجمهورية في 3/ 12/ 2013 بتأييد السودان بناء السد.

تحليل:

لقد وافقت السودان ومصر من حيث المبدأ، على القبول بالاشتراك في اللجنة الدولية للخبراء بشأن سد النهضة بمندوبين لكل منهما، وأن الموافقة على قيام سد تعني بالضرورة الموافقة على تحويل مجرى النيل الأزرق قبل البداية في بناء السد، فكيف يمكن تفسير هذا الاحتجاج السوداني المصري، هل هو تمادي في التسويف والتأخير؟ المعروف أن عملية بناء أي سد تتطلب تغيير مجرى النهر ليتم البناء في مجرى النهر الأصلي، وبعد الانتهاء من البناء تتم إعادة النهر لمجراه الطبيعي الأصلي. يذكر أن إثيوبيا قد أوضحت أنها سوف تقوم بتحويل مجرى النيل الأزرق بعد انتهاء موسم الفيضان في شهر سبتمبر 2013، ولم يحتج السودان ومصر وقتها أو يعترضا.

قرار لجنة الخبراء:

في 31/ 5/ 2013 أصدرت لجنة الخبراء تقريرها وأوصت بالآتي[12]:

(12) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف سد النهضة الأثيوبي، رقم 4، الخرطوم، مايو 2013.

1. إن دراسات قيام سد النهضة التي أكملتها الحكومة الإثيوبية، هي دراسات أولية وليست بمستوى التفاصيل والعمق المطلوبين لسد يمثل هذا الحجم والتأثيرات.

2. أوصت اللجنة بالقيام بمزيد من العمل في هذه الدراسات، ولا سيّما التأثيرات البيئية والآثار السلبية المحتملة على السودان ومصر.

التفسير المصري لتقرير لجنة الخبراء:

1. طالبت مصر إثيوبيا بوقف العمل فوراً في السد حتى الانتهاء من تلك الدراسات.

2. أن تكون توصيات اللجنة هي المرحلة التالية للتنفيذ وليس مواصلة بناء السد.

التفسير الإثيوبي لتقرير لجنة الخبراء:

1. رفض الطلب المصري.

2. إن تقرير لجنة الخبراء لم يوصِ بوقف بناء السد، لأن ذلك ليس جزءاً من مرجعيتها في الأساس (اختصاصها)، وفق اقتراح تكوينها من إثيوبيا.

3. إن إثيوبيا ستكمل الدراسات التي أوصت بها تقارير لجنة الخبراء الدوليين بالتزامن مع مواصلتها بناء السد.

ترتب على ذلك تصعيد خطير في العلاقات بين الأطراف الثلاثة خاصة مصر وإثيوبيا والسودان، بل وصف بعض الساسة المصريين موقف السودان بالمقرف.

اجتماع ثلاثي في 4 نوفمبر 2013:

هو اجتماع ثلاثي لوزراء الري السوداني والمصري والإثيوبي، بشأن مناقشة تقرير لجنة الخبراء حول سد النهضة.

الوزير أسامة عبد الله (السودان).

د. محمد عبد المطلب (مصر).

السيد الأمايو تقنو (إثيوبيا).

اقترحت مصر في هذا الاجتماع:

1. أن الدراسات التي أوصى بها تقرير لجنة الخبراء والخاصة بالتأثيرات

البيئية للسد والآثار السالبة على دولتي السودان ومصر يجب أن تُجرى بأقصى سرعة.

2. أن يقوم بهذه الدراسات خبراء عالميون مشهود لهم بالكفاءة من خارج دول حوض النيل، وليس خبراء إثيوبيا (ومما يذكر هنا أن مصر في هذا الاجتماع لم تطالب بوقف العمل في بناء سد النهضة لحين اكتمال هذه الدراسات)[13].

(13) المصدر السابق.

الرد الإثيوبي على الطلب المصري

1. إن لجنة الخبراء الدولية قد اكملت المهمات المناط بها بحسب اتفاق ومرجعية إنشائها ولم يعد لها وجود.

2. إثيوبيا بدأت في الدراسات التي أوصى بها تقرير لجنة الخبراء في شهر يونيو 2013، وقطعت شوطاً في هذا الاتجاه، وعليه لا مجال للعودة مجدداً وفتح هذا الملف، والمطالبة بتعيين خبراء أجانب للقيام بالدراسات[14]

(14) المصدر السابق.

هكذا كان الاجتماع يناقش هذه المسائل، وانتهى في اليوم نفسه من دون التوصل إلى نتيجة أو حل وسط، بعد أن أصرت إثيوبيا ومصر على مواقفهما. انتهى الاجتماع دون أن يصدر بياناً مشتركاً أو مؤتمراً صحفياً بحسب العرف الدولي. بل باتفاق الأطراف الثلاثة على مواصلة التشاور في الأسبوع الأول من ديسمبر 2013 بالخرطوم.

وفي 5/ 11/ 2013 (اليوم التالي لنهاية الاجتماع) عقد وزير الري الإثيوبي مؤتمراً صحفياً بمقر السفارة الإثيوبية بالخرطوم، تحدث فيه عن المسائل العالقة في المفاوضات، وكرر عرض إثيوبيا للسودان ومصر للمساهمة في تمويل السد وإدارته والمشاركة في منافعه.

وزاد الوزير أن إثيوبيا تستند إلى أربعة مبادئ أساسية في تنفيذها لسد النهضة هي[15]:

(15) المؤتمر الصحفي الذي عقده وزير الري الإثيوبي بمقر السفارة الإثيوبية بالخرطوم، بتاريخ 2013/ 11/5.

1. الفائدة لكل الأطراف (إثيوبيا/ مصر/ السودان).

2. الاستفادة المنصفة والمعقولة من مياه النيل.

3. عدم إلحاق ضرر ذي شأن بالدول الأخرى.

4. التعاون التام وحسن النية مع دول الحوض كلها.

إن إثيوبيا ظلت في الأعوام الماضية ضمن العشر دول الأولى في العالم في النمو الاقتصادي.

كذلك أوضح الوزير الإثيوبي أن الخلاف في هذا الاجتماع، هو مع مصر وليس مع السودان، وكرر الوزير الإثيوبي عرض إثيوبيا بإمكانية الملكية والإدارة المشتركة والتمويل. ولكن من الآن لم يرد السودان ومصر على ذلك العرض بالقبول أو الرفض.

إن إثيوبيا ظلت في الأعوام الماضية ضمن العشر دول الأولى في العالم في النمو الاقتصادي.

زيارة رئيس وزراء إثيوبيا للسودان:

في 3/ 12/ 2013 زار رئيس الوزراء الإثيوبي السيد هايل مريام ديسالين للسودان، زار فيها ولاية القضارف وسد مروي، وأعلن السودان وإثيوبيا توقيعهما على ثلاث عشرة اتفاقية منها اتفاقيات الربط الكهربائي بين البلدين وبيع الكهرباء الإثيوبية للسودان. وإنهاء النزاع حول منطقة الفشقة السودانية (التي تحتلها إثيوبيا)، والإعلان بأنها سودانية واستعداد إثيوبيا للتفاوض حولها وحول بقية المناطق الحدودية[16].

(16) وكالة السودان للأنباء (سونا)، ملف العلاقات السودانية الأثيوبية، رقم 6، الخرطوم، ديسمبر 2012.

وفي 4/ 12/ 2013 أعلن الرئيس عمر حسن أحمد البشير صراحة تأييد السودان لسد النهضة الإثيوبي، وأوضح أن ذلك التأييد ليس لأسباب سياسية، أوضح الرئيس عمر حسن أحمد البشير الفوائد الكثيرة التي سيجنيها السودان من سد النهضة. بل إن سد تكتري سوف يزيد الطاقة التي سيولدها سد ستيت أعالي عطبرة طوال العام، بدلاً من موسميته (من شهر يونيو حتى أكتوبر) قبل بناء سد تكزي، و أن سد النهضة سوف يساعد في حل مشاكل سد مروي ويرفع طاقته التوليدية[17].

(17) المصدر السابق.

رابعاً: تحديد الموقف السوداني الرسمي من سد النهضة:

في 4/ 12/ 2013 أعلن السودان رسمياً على لسان السيد/ رئيس الجمهورية تأييد السودان لسد النهضة. الإعلان أدى للآتي:

1. أنهى حالة الارتباك في موقف السودان تجاه السد.

2. أضعف التكتل السوداني المصري ضد بقية دول حوض النيل، الذي

استمر منذ 11/ 8/ 1959 تاريخ توقيع اتفاقية مياه النيل بين البلدين. وخلق حلفاً جديداً بين السودان وإثيوبيا.

اجتماع ثلاثي لوزراء الري السوداني المصري الإثيوبي بشأن سد النهضة 10/ 12/ 2013

السيد معتز موسى يوسف (السودان) الذي خلف الوزير أسامة عبد الله في الوزارة.

د. محمد عبد المطلب (مصر).

السيد الأمايو تقنو (إثيوبيا).

مقترحات مصر في هذا الاجتماع:

1. تكوين لجنة خبراء دوليين لتقييم آثار سد النهضة على مصر دون تحديد هويتها.
2. أصرت مصر على أن يتوقف العمل في بناء السد حتى تنتهي اللجنة الدولية الجديدة من أعمالها.

الرد الإثيوبي:

1. رفضت إثيوبيا المقترحات المصرية، وأعلنت أنها ستشكل لجاناً إثيوبية، لإجراء الدراسات التي اقترحتها لجنة الخبراء الدولية.
2. إثيوبيا لن توقف بناء السد لأيّة مدة زمنية.
3. إن لجنة الخبراء الدولية قد انتهت مهمتها في مايو 2013، بعد أن قدمت تقريرها للأطراف الثلاثة.

تحدث الوزير السوداني في نهاية الاجتماع وهو يتوسط الوزيرين المصري والإثيوبي، عن نجاح الاجتماع في معالجة بعض القضايا العالقة، وقد انتهى الاجتماع بالاتفاق على اللقاء في الخرطوم في 4/ 1/ 2014، مما يؤكد قبول السودان كوسيط، وأصدر الاجتماع في نهايته بياناً مقتضباً، تلاه وزير الموارد المائية السوداني معتز موسى أوضح فيه الآتي[18]:

1. أن الأطراف الثلاثة وافقت على تشكيل لجنة خبراء محليين تتكون من 12 خبيراً أربعة من كل دولة.

(18) بيان وزير الموارد المائية السوداني معتز موسى، عقب نهاية الاجتماع الثلاثي لوزراء الري السوداني المصري الإثيوبي بشأن سد النهضة المنعقد بالخرطوم، في 10/12/2013.

2. إن مرجعية لجنة الخبراء المحليين هي بحث تقرير لجنة الخبراء الدولية (مايو 2013)، والذي أوصى بتشكيل لجنة لدراسة وتقييم آثار السد.

اجتماع في 4 يناير 2014:

1. استمر الاجتماع مدة يومين.
2. هدف الاجتماع تحديد الآلية المشتركة بين الدول الثلاث لتنفيذ توصيات لجنة الخبراء الدولية حول سد النهضة.
3. انتهى دون التوصل لنتيجة بعد أن تمسكت كل من مصر وإثيوبيا بموقفهما.
4. أبقى الاجتماع الباب مفتوحاً للتشاور بين الدول الثلاث، في حالة وجود أية مقترحات جديدة من شأنها المساعدة في التوصل إلى اتفاق.
5. تم تعليق أو تأجيل الاجتماع إلى أجل غير مسمى، وهذا يعني استمرار إثيوبيا في مواصلة بناء السدود. وهو نجاح دبلوماسي استراتيجي أمني كبير جداً لإثيوبيا.

موقف السودان الرسمي من الاجتماع كما ورد في صحيفة السوداني بتاريخ 6/ 1/ 2014 هو[19]:

(19) صحيفة السوداني بتاريخ 6/ 1/ 2014، الخرطوم.

1. تأكيد إيجابيات المناقشات.
2. التزام الأطراف الثلاثة بالتعاون والتشاور.
3. أن المباحثات اتسمت بروح المسئولية والفهم العميق.
4. حققت المباحثات تطوراً إيجابياً لإيجاد أنجح السبل لمصلحة الدول المشتركة.

موقف مصر: أعلنت فشل الاجتماع دون التوصل إلى النتائج المرجوة والعودة لنقطة الصفر بعد فشل المفاوضات بسبب تعنت وإصرار إثيوبيا على موقفها.

ولكن هل إثيوبيا ملزمة بالمواصلة، وهي التي اقترحت تكوين اللجنة؟، فماذا اقترح السودان ومصر مقابل الاقتراح الأثيوبي بتكوين تلك اللجنة؟ ولماذا قبلا الدخول فيها منذ البداية؟

فوائد بناء السد بالنسبة إلى السودان[20]:

(20) سلمان محمد أحمد سلمان، ندوة سد النهضة، مركز دراسات السلام (جامعة بحري) بالتعاون مع السفارة الأثيوبية بالخرطوم، سبتمبر2013.

1. يحجز الطمي الذي يصل خزانات السودان خاصة (سنار والروصيرص)، ويعيق طاقتها التخزينية للمياه والتوليد الكهربائي.
2. حجزه لكمية الأشجار (المعونة الخضراء) والمواد الأخرى الضخمة، التي يجرفها النيل الأزرق خاصة في شهري يوليو وأغسطس.
3. يوقف الفيضانات المدمرة التي تجتاح السودان خاصة مدن النيل الأزرق في كل عام.
4. ينظم انسياب جريان النيل طوال العام بدلاً من موسميته الحالية، التي يفيض فيها في أشهر يوليو/ أغسطس/ سبتمبر، الأمر الذي يغذي المياه الجوفية في المنطقة طوال العام.
5. وعدت إثيوبيا السودان بأن يتم بيع كهرباء السد بسعر التكلفة، أي ربع التكلفة في سد مروي، وهذا المشروع بدأ في تنفيذه بالسودان بشراء الكهرباء المنتجة من سد تكتري بسعر التكلفة فقط.
6. إن المياه التي يتم منها توليد الطاقة الكهربائية في إثيوبيا في سد النهضة، ستعود بعد ذلك إلى النيل الأزرق وتواصل انسيابها للسودان ومصر.
7. إن هدف سد النهضة الأول والأخير هو توليد الطاقة الكهربائية، بمعنى أنه لا يمكن استعماله لغرض الري، لأن طبيعة منطقة السد عبارة عن هضبة جبلية صخرية، لا تصلح أصلاً للزراعة والري.

أهم السلبيات[21]:

(21) المصدر السابق.

1. إن المدة الزمنية التي سوف تملأ إثيوبيا فيها بحيرة سد النهضة، فكلما طالت المدة ظهرت التأثيرات السالبة والمتمثلة في نقص كميات مياه النيل، التي سوف تصل للسودان ومصر، وهذا هو الموضوع المهم الذي يجب التفاوض حوله وليس معارضة بناء السد.
2. مسألة انهيار السد وتدميره وإغراقه للسودان.

التحليل بشأن مسألة انهيار السد وتدميره وإغراقه للسودان:

1. إن التقنية العلمية التكنولوجية التي تمثلها الشركة الإيطالية ستالييني،

متقدمة عشرات المرات على التقنية التي تم بها بناء السد العالي قبل أكثر من نصف قرن. أو تلك التي بني بها الإيطاليون خزان الروصيرص في ستينيات القرن الماضي، أو التقنية التي بنى بها الصينيون سد مروي قبل أعوام في السودان، فكيف ينهار سد النهضة بتقانة العصر الحالي[22].

(22) المصدر السابق.

2. لا يمكن أن تنفق إثيوبيا ما يقارب خمسة مليار دولار من أموال شعبها على سد وتهمل موضوع سلامته.

3. إن القول إن سد النهضة يقع في منطقة زلازل وبراكين، ومن ثَمَّ هو معرض للانهيار. الواقع يكذب ذلك تماماً، فإثيوبيا لم يحدث بها زلزال في كل أراضيها، ولو كانت المنطقة منطقة زلازل لأنهار خزان الروصيرص، الذي يقع في المنطقة الجغرافية نفسها لسد النهضة.

الوضع الراهن للسد

اكتمل بناء ربع الأعمال المدنية للسد، وأن المرحلة التجريبية لتوليد الطاقة من سد النهضة، سوف تبدأ في عام 2014 بتوليد حوالي 700 ميغاواط من المجموع الكلي من طاقة السد، والتي سوف تبلغ قرابة 5500 ميغاواط.

ختاماً يمكن القول، إن الأنهار الدولية لا تعرف الحدود بين الدول، وفي معظم الأحيان تستخدم الدول النهرية المشتركة مياه هذه الأنهار، دون مشاكل كبيرة، وذلك على الرغم من عدم وجود اتفاق دولي على القانون، الذي ينظم الاستخدامات غير الملاحية لمياه هذه الأنهار لمدة طويلة.

لا بد من استعمال المياه وفق قواعد وأنظمة تكون توافقية من كل دول الحوض، استناداً إلى مبدأ المساواة بين الدول للتقليل من المخاطر والأزمات، التي تنجم عن أزمة نقص المياه، ولا سيّما إذا تعرض المجرى المائي المشترك لانخفاض في طاقة التدفق مثل نهر النيل.

لا بد من استعمال المياه وفق قواعد وأنظمة تكون توافقية من كل دول الحوض، استناداً إلى مبدأ المساواة بين الدول للتقليل من المخاطر والأزما.

لقد تمكنت الدول الأوربية من المشاركة في رسم الأساليب والقواعد العامة، حول كيفية استخدام واستعمال المياه المشتركة، وتمكنت دول الاتحاد الأوربي من عقد أكثر من 175 معاهدة واتفاقية بين الدول التي تشترك في مصدر مائي واحد، بينما يوجد اتفاق واحد فقط بين مصر والسودان

حول مياه نهر النيل، في غياب تسع دول مشتركة في حوض النيل.

إن الآلية القانونية غائبة بين دول حوض النيل وغير متفق عليها، لقسمة حصص مياه النيل وتنظيم إدارة مياهه ضبطاً واستخداماً.

إن الاستناد إلى الاستخدام العادل للمياه ينبغي أن يكون للدول المتشاطئة على النيل كلّها، بحيث يكون لكل دولة الحق في إقامة أعمال على النيل، من أجل الاستخدام للأغراض الهيدروليكية مثل الكهرباء والري، فيما يراعى أن يتناسب مقياس الاستخدام مع مجمل المياه المستخدم، بحيث تتمكن بقية دول الحوض التي تقع في الأسفل من الاستفادة من المياه أيضاً، أن البعد عن استخدام المياه العابرة للحدود ليس انتقاصاً من سيادة الدول على أراضيها، أو استخدام مواردها الواقعة داخل إقليمها، إلا أن الآلية المطلوبة هي أن تستفيد تلك الدول من الموارد المائية الواقعة داخل أراضيها، بشكل تعاوني مع الدول التي تعبر إليها المياه، كما هو حال طبوغرافيا النهر دون إخلال بحق الدول الأخرى في الاستخدام العادل والمنصف لكل من دول الحوض في أسفل وأعلى النهر، فالوصول للغايات المشتركة تلك تقننها اتفاقيات قانونية جماعية وليست ثنائية، بحيث أن الاتفاق الجماعي يوفر الحماية للاتفاقية لإدارة واستخدام المياه على الحوض، وأنه يوضح خطط الاتصال لحل أي إشكال قد يقع في أثناء التنفيذ.

إن ظهور ظاهرة العولمة واقتصاد السوق الحر، وتعدد مؤسسات التمويل حيد دبلوماسية الاحتواء والترهيب والترغيب في إطار العمل الجماعي.

إن الآلية القانونية غائبة بين دول حوض النيل وغير متفق عليها، لقسمة حصص مياه النيل وتنظيم إدارة مياهه ضبطاً واستخداماً.

يتضح من هذه الدراسة، أن سد النهضة الأثيوبي، لا يمثل تهديداً للأمن المائي السوداني، بالقدر الذي يدعو للمطالبة بوقف بنائه، ومن ثَمَّ حرمان أثيوبيا من التنمية التي تنشدها من هذا السد. إن السلبيات التي تم توضيحها في هذه الدراسة يمكن التعاون في تلافيها وتقليل مخاطرها، خاصة في ظل العلاقات الممتازة والمتطورة بين السودان وأثيوبيا في مختلف المجالات، ولاسيّما الاقتصادية منها.

أن سد النهضة الأثيوبي، لا يمثل تهديداً للأمن المائي السوداني، بالقدر الذي يدعو للمطالبة بوقف بنائه.

اختصاص المحكمة الجنائية الدولية في جرائم الحرب على الدول غير الأطراف

(السودان وليبيا أنموذجاً)

بن زعيم مريم*
باحثة وأكاديمية من الجزائر

* كلية الحقوق والعلوم السياسية ـ جامعة عباس لغرور ـ خنشلة

مقدمة

المحكمة الجنائية الدولية هي هيئة قضائية دائمة نشأت بموجب معاهدة دولية، اتفق أطرافها علي ضرورة التحقيق ومحاكمة أشد الجرائم خطورة وأكثرها اهتماماً من جانب المجتمع الدولي، وهي: الإبادة الجماعية، والجرائم ضد الإنسانية، وجرائم الحرب، وجريمة العدوان. والواقع أن وجود آليات قوية ومستقلة قائمة على تحقيق العدالة الجنائية الدولية من أهم دعائم الحفاظ على الأمن الدولي وإعادة السلام إلى أنحاء المعمورة كافة، فضلاً عن أن إنشاء تلك الآليات يعكس تطور الشعور بالمسؤولية والعدالة كقيم معترف بها على المستوى الدولي، وحتى تكون هناك عدالة فعلية نافذة، فلابد إلا يُستثنى أحد من إمكانية الخضوع لسلطة القضاء حالة الادعاء عليه، وإلا لكنا بصدد عدالة ناقصة غير منتجة، فمن المعلوم أن أية معاهدة دولية تنتج آثارها فقط بين أطرافها، ومن ثم فالمبدأ الحاكم للمعاهدات الدولية، هو مبدأ الأثر النسبي للمعاهدة Principe de relativites.

بيد أن هذا المبدأ قد لا يكون له أثر إذا وافقت الدولة التي ليست من أطراف تلك المعاهدة، على سريان أحكام المعاهدة عليها، أي إن رضا الدولة المعنية مناط خضوعها لأحكام المعاهدة، وأن النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية ما هو إلا معاهدة دولية، وبذلك فيحكمه مبدأ نسبية الأثر، فالسؤال الذي يطرح نفسه: هل عدم الانضمام إلى المحكمة الجنائية الدولية يعني التملص من العقاب، وأن كان غير ذلك، فإلى أي مدى يمكن

للمحكمة الجنائية الدولية فرض سلطتها على الدول غير الأطراف، وماذا عن الحصانة الدولية للرؤساء الدول.

أولاً: حدود سلطة المحكمة وحالات خضوع الدول غير الأطراف لسلطانها

لقد قامت نصوص النظام الأساسي للمحكمة برسم حدود سلطة المحكمة، وحالات خضوع الدول غير الأطراف لسلطاتها وأهمها ما يأتي:

1 ـ موافقة الدولة غير طرف في نظام روما:

أ ـ أن المحكمة يمكن أن تمارس سلطاتها فوق أراضي كل دولة طرف، وفقاً لاتفاق يبرم لهذا الغرض، ممّا يعني أن مباشرة المحكمة لاختصاصاتها فوق دولة من غير الأطراف منوط برضا تلك الأخيرة.

ب ـ أن المحكمة لا اختصاص لها إلا بالنسبة إلى الجرائم التي ترتكب بعد دخول نظامها الأساسي حيز النفاذ، وإذا أصبحت دولة ما طرفاً في النظام الأساسي بعد دخوله حيز النفاذ، فلا يمكن للمحكمة ممارسة اختصاصها إلا في الجرائم المرتكبة بعد دخول النظام الأساسي حيز النفاذ[1]، بالنسبة إلى هذه الدولة وما لم تعلن هذه الدولة الأخيرة موافقتها على ممارسة المحكمة لاختصاصها على تلك الجرائم (م11)، وذلك يؤكد استحالة سريان الأحكام العقابية الواردة بالنظام الأساسي للمحكمة على مواطن من دولة غير طرف، إلا بموافقة تلك الدولة إلا في حالة واحدة وهي الإحالة من مجلس الأمن.

(1) عبد الفتاح بيومي، المحكمة الجنائية الدولية، دار الفكر الجامعي، دون طبعه.2004،

أن المحكمة يمكن أن تمارس سلطاتها فوق أراضي كل دولة طرف، وفقاً لاتفاق يبرم لهذا الغرض.

فلا يكفي حدوث حالة حقيقية تتضمن الارتكاب المحتمل لجريمة أو أكثر، من تلك الجرائم المنصوص عليها في النظام الأساسي للمحكمة، حتى يتسنى لها مباشرة سلطاتها القضائية، ولكن النظام الأساسي للمحكمة نص على السبل الإجرائية، التي تعطي المحكمة فرصة مباشرة اختصاصاتها، وهي ثلاث سبل وردت على سبيل الحصر وهي:

2 ـ الإحالة عن طريق مجلس الأمن

ولكن ماذا لو أن الجريمة ارتكبت على إقليم دولة من غير الأطراف، أو سفينة أو طائرة مسجلة بدولة غير طرف، أو كان المتهم من رعايا دولة غير

طرف في النظام الأساسي، هل تنعدم فرص الإحالة للمدعي العام وتنتفي سلطة المحكمة حيال الحالة أو الجريمة محل البحث؟.

حقيقة الأمر أن النظام الأساسي للمحكمة توخي هذه الفرضية، إذ أعطى مجلس الأمن سلطة الإحالة للمدعي العام، وهو ما نصت عليه المادة (13) فقره (ب) بقولها (للمحكمة أن تمارس اختصاصها فيما يتعلق بجريمة مشار إليها في المادة (5) وفقاً لأحكام هذا النظام في الأحوال التالية:

إذا أحال مجلس الأمن، متصرفاً بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة[2]، حالة إلى المدعى العام يبدو فيها أن جريمة أو أكثر من هذه الجرائم قد ارتكبت.

(2) بيان رئيس مجلس الأمن في الجلسة التي عقدها المجلس على مستوي رؤساء الدول والحكومات بتاريخ 31/1/ 1992، بما يعزز روح هذا الفكرة، فقد جاء في ذلك البيان "(السلم والأمن الدوليين لا ينبثقان فقط من غيبة الحروب والمنازعات المسلحة فثمة تهديدات أخرى للسلم غير ذات طبيعة عسكرية، نجد مصدرها في عدم الاستقرار الذي يوجد في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية والبيئية) أنظر وثائق الأمم المتحدة، الوثيقة رقم 1992.

وفي الوقت الذي أعطى فيه مجلس الأمن هذه المكنة، فقد فتح النظام الأساسي المجال أمام هذا الادعاء، حيث بسط اختصاص المحكمة على هذه الحالة المطروحة أو المحالة من مجلس الأمن، فلم يضع القيدين الذين وضعهما أمام الإحالة من دولة طرف أو عن طريق مباشرة المدعي العام التحقيق، ففيما قيد سلطة المحكمة في الحالة الأخيرة، يقيد ضرورة أن تكون الدولة محل ارتكاب الجريمة طرفاً في النظام الأساسي، أو أن يكون المتهم من أحد رعاياها فقد فسح المجال أمام الإحالة الصادرة عن مجلس الأمن، فلم يقيد اختصاص المحكمة حيالها بأي قيد، ومفاد هذا أنه ما إن أحال مجلس الأمن واقعة معينه للمدعي العام، فلا مجال للتذرع بأن المتهم من رعايا دولة غير طرف، أو أن الجريمة ارتكبت على إقليم دولة من غير الأطراف، ومن ثم فإن ذلك يحملنا على القول، إن سلطة المحكمة على الدول غير الأطراف أصبحت سلطة حقيقة كاملة.

ثانياً: مدى سلطة المحكمة الجنائية الدولية التدخل بقضية دارفور

من الأمور التي لا يزال النقاش فيها دائراً، هو مدى سلطة المحكمة الجنائية الدولية في التدخل في الشأن السوداني بشكل عام، وفي قضية دارفور بشكلٍ خاصٍ، على أساس أن السودان ليس طرفاً في المحكمة الجنائية الدولية، وحتى إذا كانت للمحكمة سلطة على السودان، فكيف لها أن تقرر إصدار

إن سلطة المحكمة على الدول غير الأطراف أصبحت سلطة حقيقة كاملة.

مذكرة قبض بحق الرئيس السوداني عمر البشير، وهو يتمتع بالحصانة المقررة لرؤساء الدول، هذه الأسئلة سنحاول الإجابة عنها في الآتي:

1 ـ مدى سلطة المحكمة الجنائية الدولية في النظر في قضية دارفور

لكي نعرف مدى سلطة المحكمة في النظر بقضية دارفور، لا بد لنا من بيان اختصاصات المحكمة الجنائية الدولية، ومن ثم إجراء مقاربة على الوضع في دارفور، ومن ثم نعرف هل أن للمحكمة سلطة التدخل قانوناً بهذه القضية أو لا. وعلى هدي ما سبق سنبحث في فقرات أربع: اختصاص زماني، واختصاص مكاني، واختصاص نوعي، واختصاص شخصي للمحكمة الجنائية الدولية.

أ ـ الاختصاص الزماني: من الجدير بالذكر أن النظام الأساسي للمحكمة دخل حيز التنفيذ، استناداً لأحكام الفقرة (1) من المادة (126)، في الأول من تموز سنة 2002، وبموجب الفقرة (1) من المادة (11) منه، فإن اختصاص المحكمة لا ينعقد إلا فيما يتعلق بالجرائم التي ترتكب بعد ذلك التأريخ. وهذا يعني أن المحكمة لن تنظر في أية شكوى أو دعوى، بخصوص حالة يشتبه في أنها تُشَكِل إحدى الجرائم، التي تدخل في اختصاصها، إذا كانت قد وقعت قبل دخول النظام الأساسي حيز التنفيذ. فإذا ارتكبت بعد نفاذ النظام الأساسي إحدى الجرائم الثلاث التي انعقد اختصاصها للمحكمة، فلا يهم بعد ذلك وقت تحريك الشكوى، أو الوقت الذي يُلقى فيه القبض على المتهم، فالحق في مقاضاة ومعاقبة مرتكبها لا ينقضي بمرور الزمن.

أن المحكمة لن تنظر في أية شكوى أو دعوى، بخصوص حالة يشتبه في أنها تُشَكِل إحدى الجرائم، التي تدخل في اختصاصها، إذا كانت قد وقعت قبل دخول النظام الأساسي حيز التنفيذ.

وبالرجوع إلى تأريخ النزاع في دارفور والذي بحثناه في المبحث الأول، نجد أن أحداثه بدأت قبل الأول من تموز عام 2002 ولكنها استمرت بعد ذلك التأريخ، ولهذا فإن قرار مجلس الأمن بإحالة الدعوى إلى المحكمة اقتصر على الأفعال، التي وقعت بعد دخول المحكمة حيز التنفيذ، أما الأفعال التي وقعت قبله فهي غير مشمولة بالتحقيق فيها أمام تلك المحكمة. وبما أن الجرائم التي صدر على أساسها قرار المحكمة بتوقيف البشير، وقعت في إطار الهجوم الذي حدث على مطار الفاشر الذي وقع في نيسان سنة 2003 واستمر بعد ذلك، فهي من ضمن الأفعال التي تدخل في اختصاص المحكمة الجنائية الدولية من حيث الزمان.

ب ـ الاختصاص المكاني: إن الاختصاص المكاني للمحكمة الجنائية الدولية من حيث الأصل، لا يمتد إلى جميع دول العالم، إنما يقتصر على الجرائم الواقعة في أقاليم الدول الأطراف في النظام الأساسي للمحكمة، أو الدول التي قبلت بممارسة المحكمة اختصاصها بشأن الجرائم الواقعة على أراضيها، وهذا ما لا ينطبق على الوضع في السودان التي هي ليست طرفاً في النظام الأساسي للمحكمة، وأنها لم تقبل بممارسة المحكمة الجنائية الدولية اختصاصها في الجرائم الواقعة في دارفور.

اختصاص المحكمة لا يشمل جميع الجرائم الدولية، وإنما يقتصر على الجرائم التي وصفها النظام الأساسي للمحكمة، بأنها «أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره».

ولكن إذا كانت هذه هي القاعدة فإن هناك استثناء أورده النظام الأساسي للمحكمة فعند إحالة مجلس الأمن لحالة معينة إلى المحكمة، وفقاً للباب السابع من الميثاق، فإن المحكمة لا تحتاج إلى التقيُّد بالشروط المذكورة في الفقرة (2) من المادة (12) وهي: ارتكاب الجريمة بمعرفة أحد مواطني دولة طرف أو على إقليم تلك الدولة، ولكن يجب أن تتضمن تلك الحالة «تهديداً للسلم والأمن»[3].

(3) محمود شريف بسيوني، المحكمة الجنائية الدولية (نشأتها ونظامها الأساسي مع دراسة لتأريخ لجان التحقيق الدولية والمحاكم الدولية الجنائية السابقة)، القاهرة، منشورات نادي القضاة2001، ص165.

وبالرجوع إلى نص القرار 1593 نجد أن مجلس الأمن قد استغل هذا الاستثناء لتحريك الدعوى بصدد الجرائم المرتكبة في دارفور.

ج ـ الاختصاص النوعي: بموجب النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولي، فقد أنعقد لها لواء الاختصاص المحكمة بجرائم أربع هي: الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب وقد دخلت حيز التنفيذ، فضلاً عن العدوان، وممارسة المحكمة لاختصاصها عليها موقوفٌ لحين اتخاذ قرار بهذا الشأن. ولذلك فإن اختصاص المحكمة لا يشمل جميع الجرائم الدولية، وإنما يقتصر على الجرائم التي وصفها النظام الأساسي للمحكمة، بأنها «أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره»[4].

(4) نصت الفقرة (1) من النظام الأساسي على أنه: (1- يقتصر اختصاص المحكمة على أشد الجرائم خطورة موضع اهتمام المجتمع الدولي بأسره، وللمحكمة بموجب هذا النظام الأساسي اختصاص النظر في الجرائم التالية:
أ ـ جريمة الإبادة الجماعية. ب ـ الجرائم ضد الإنسانية. ج ـ جرائم الحرب. د ـ جريمة العدوان).

وبقدر تعلق الأمر بقضية الرئيس السوداني أمام المحكمة الجنائية الدولية، نجد أن الجرائم التي حركت فيها الشكوى، هي الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب، ومن ثَمَّ فهي من ضمن الجرائم التي تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، والتي دخلت حيز التنفيذ، إذ تضمن

أمر القبض على البشير سبع تهم، استناداً إلى مسؤوليته الجنائية الفردية الآتي:

- خمس تُهم متعلقة بجرائم ضد الإنسانية: القتل ـ المادة 7 (1) (أ)، الإبادة ـ المادة 7 (1) (ب) (وهي ليست جرم الإبادة الجماعية المنصوص عليها في المادة 6)، النقل القسري ـ المادة 7 (1) (د)؛ التعذيب ـ المادة 7 (1) (و) والاغتصاب ـ المادة 7 (1) (ز).
- تهمتان متعلقتان بجرائم حرب: تعمد توجيه هجمات ضد سكان مدنيين بصفتهم هذه أو ضد أفراد مدنيين لا يشاركون مباشرة في الأعمال الحربية ـ المادة 8 (2) (هـ) (1)، والنهب ـ المادة 8 (2) (هـ) (5).

وينبغي التنويه إلى أنه عند عرض قضية البشير على الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة، فإن أغلبية قضاة الدائرة ـ باستثناء القاضية أنيتا أوشاسكا التي خالفتهم الرأي ـ، وجدوا بأن المواد التي قدمها الادعاء دعماً لطلبه، لم توفر أسباباً معقولة للاعتقاد بأن حكومة السودان تصرفت بقصد جرمي خاص، لإهلاك جماعات الفور والمساليت والزغاوة إهلاكاً كلياً أو جزئياً. لذا لا يتضمن أمر القبض على عمر البشير تهمة الإبادة الجماعية. مع ذلك، شدَّد القضاة على أنه إذا جمع الادعاء أدلة إضافية، فلن يحول هذا القرار دون قيام الادعاء بتقديم طلب لتعديل أمر القبض كي يتضمن جريمة الإبادة الجماعية[5].

فقد صرح المدعي العام للمحكمة لويس مورينو أكامبو بأن لديه أدلة إضافية، وأنه سيستأنف قرار الدائرة التمهيدية الاولى في المحكمة، وسيطلب من الدائرة الاستئنافية زيادة تهمٍ جديدة يوقف على أساسها الرئيس السوداني عمر البشير.

(5) للاطلاع على القرار ينظر: نص القرار في الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية على شبكة الانترنت:http://www.icc-cpi.int (آخر زيارة للموقع في 25/3/2009).

د ـ الاختصاص الشخصي: المقصود بالاختصاص الشخصي للمحكمة هو الأشخاص الذين يخضعون لسلطتها، ومن المعروف أن المحكمة تقتصر على محاكمة الأشخاص الطبيعيين دون الأشخاص المعنويين كالدول والمنظمات والشركات. وأن اختصاص المحكمة يقتصر على الأشخاص البالغين الذين أكملوا الثامنة عشرة من العمر، ولا يمتد إلى المتهمين الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ذلك، حتى لو ارتكبوا

اختصاص المحكمة يقتصر على الأشخاص البالغين الذين أكملوا الثامنة عشرة من العمر، ولا يمتد إلى المتهمين الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ذلك.

جريمة تدخل ضمن اختصاص المحكمة، وفي إقليم أحد الدول الأطراف[6]. والأمر الثاني هو اختلاف المحاكم الجنائية الدولية عموماً، عن المحاكم الجنائية الوطنية بالنسبة للمسؤولية الشخصية، هو استبعادها لمبدأ الحصانة Impunit بشكل تام[7]. ومن ثَمَّ فليس لأحد أن يتذرع بالحصانة للتخلص من المساءلة عن ارتكاب جريمة دولية، حتى وإن كان يتولى أعلى المناصب السيادية في البلاد، ولهذا نجد أن المحكمة الجنائية الدولية قد سبق لها، وأن أصدرت مذكرة اعتقال بخصوص وزير الشؤون الإنسانية أحمد هارون،

وأصدرت قرارها الأخير بتوقيف الرئيس السوداني عمر أحمد البشير، إذ أشارت الدائرة التمهيدية الأولى في قرارها إلى أن منصب البشير الرسمي، رئيساً للدولة لا يعفيه من المسؤولية الجنائية، ولا يمنحه حصانة من المقاضاة أمام المحكمة الجنائية الدولية[8]. من ذلك نخلص إلى أن الحصانة التي توفرها له التشريعات السودانية، لا تحول دون إمكانية مقاضاته عن جرائم دولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

ثالثاً: مدى سلطة المحكمة الجنائية الدولية بإصدار مذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني

بينت المادة (53) من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية الوقت الذي تشرع المحكمة فيه بالتحقيق بشأن قضية معروضة عليها. واستناداً إلى تلك المادة يكون المدعي العام مسؤولاً عن تحديد الأشخاص الذين يجب التحقيق معهم، وعن ماهية الجرائم التي يجب التحقيق فيها. فبعد تقديم المعلومات إلى المدعي العام حول حالةٍ يُدَّعَى بأنها تُشَكِّل جريمة دولية تدخل في اختصاص المحكمة، يبدأ المدعي العام بتقييمها وتحليل مدى جديتها، ويجوز له طلب معلومات إضافية من الدول، أو من الهيئات التابعة للأمم المتحدة، أو المنظمات الحكومية الدولية أو المنظمات غير الحكومية، أو من مصادر موثوقة أخرى يراها مناسبة، كما يجوز له الحصول على شهادات كتابية أو شفهية في مقر المحكمة[9].

أن الحصانة التي توفرها له التشريعات السودانية، لا تحول دون إمكانية مقاضاته عن جرائم دولية أمام المحكمة الجنائية الدولية.

وبعد الانتهاء من هذا التقييم والتحليل فإنه إمّا أن يقرر عدم وجود «أساس

(6) لمزيد من التفاصيل حول الاختصاص الشخصي للمحكمة الجنائية الدولية ينظر: براء منذر كمال عبداللطيف، النظام القضائي للمحكمة الجنائية، المصدر السابق، 220-224.

(7) فقد نصت المادة (27) من النظام الأساسي على أنه:
(1 ـ يطبق هذا النظام الأساسي على جميع الأشخاص بصورة متساوية، دون أي تمييز بسبب الصفة الرسمية. وبوجه خاص، فإن الصفة الرسمية للشخص، سواء كان رئيساً لدولة أو حكومة أو عضواً في حكومة أو برلمان أو ممثلاً منتخباً أو موظفاً حكومياً، لا تعفيه بأي حال من الأحوال من المسؤولية الجنائية بموجب هذا النظام الأساسي، كما أنها لا تشكل، في حد نفسها سبباً لتخفيف العقوبة.
2 ـ لا تحول الحصانات أو القواعد الإجرائية الخاصة التي قد ترتبط بالصفة الرسمية للشخص، سواء كانت في إطار القوانين الوطنية أو الدولية، دون ممارسة المحكمة اختصاصها على هذا الشخص).

(8) ينظر نص قرار الدائرة التمهيدية في الموقع الرسمي للمحكمة الجنائية الدولية على شبكة الانترنت: http://www.icc-cpi.int (آخر زيارة للموقع في 2009/3/5).

(9) القاعدة (104) من القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات.

معقول لمباشرة إجراء»، وعندها لا يشرعُ بالتحقيق أصلاً، أو أن يقرر الشروع فيه، إذا رأى توفر الأساس المعقول لمباشرته. فله أن يفتح تحقيقاً، إذا كانت هناك أسبابٌ جدية تؤيد احتمال ارتكاب جريمة تدخل في اختصاص المحكمة[10]. وعند اتخاذه قراراً بالشروع في التحقيق، ينظر المدعي العام في أمور ثلاثة:

(10) أحمد أبو الوفا، الملامح الأساسية للنظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، بحث مقدم إلى ندوة المحكمة الجنائية الدولية (تحدي الحصانة) التي أقيمت في دمشق للفترة من 3-4 تشرين الثاني 2001، ص78.

1 ـ ما إذا كانت المعلومات المتاحة له توفر أساساً معقولاً للاعتقاد، بأن جريمةً تدخل في اختصاص المحكمة قد ارتكبت أو يجري ارتكابها.

2 ـ ما إذا كانت القضية مقبولة، أو يمكن أن تكون مقبولة بموجب المادة (17) من النظام الأساسي.

3 ـ ما إذا كان يرى ـ آخذاً بالحسبان خطورة الجريمة ومصالح المجني عليهم ـ أن هناك أسباباً جوهرية تدعو للاعتقاد بأن إجراء التحقيق لن يخدم مصالح العدالة[11].

(11) الفقرة (1) من المادة (53) من النظام الأساسي.

وبالرجوع إلى حيثيات قضية دارفور أمام المحكمة الجنائية الدولية، نجد أنه وبعد صدور قرار مجلس الأمن رقم 1593 بإحالة قضية دارفور إلى المحكمة، تلقى المدعي العام محفوظات وثائق لجنة التحقيق الدولية المعنية بدارفور. فضلاً عن ذلك طلب مكتب المدعي العام معلومات من مصادر مختلفة، ممّا أدى إلى جمع آلاف الوثائق، وقد استجوب المكتب أيضاً أكثر من خمسين خبيراً مستقلاً، وبعد تحليل عميق وفي 6 حزيران 2005 قرر المدعي العام أن المتطلبات القانونية لبدء التحقيق قد استوفيت.

ومن ثم تم الانتقال إلى المرحلة اللاحقة، وهي الوسائل الكفيلة بإحضار الأشخاص المطلوبين أمام المحكمة، فقد نص النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على وسيلتين لإحضار الأشخاص هما: إصدار أمر بالحضور وتوقيف المتهم، فبالنسبة إلى إصدار الأمر بالحضور يكون بتوجيه كتاب إلى المشتبه فيه، يُطلب منه الحضور أمام الجهة القائمة بالتحقيق في زمان ومكان معينين. وهذا الأسلوب أكثر احتراماً للحرية الفردية، وأكثر مرونة في التعامل، لكونه لا ينطوي على الإكراه والقسر، كما هو الحال في أمر القبض[12].

(12) ممدوح خليل البحر، حماية الحياة الخاصة في القانون الجنائي: دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 1983، ص244.
وكذلك: الأمم المتحدة، الجمعية العامة، الدورة الرابعة والخمسون، تقرير المحكمة الجنائية الدولية لمحاكمة الأشخاص المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون الإنساني الدولي المرتكبة في إقليم يوغسلافية السابقة منذ 1991، المصدر السابق، ص68.

أما الوسيلة الثانية فهي إصدار أمر القبض، وهذه الوسيلة أخذ بها النظام

الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، أسوةً بجميع الأنظمة الأساسية للمحاكم الجنائية الدولية التي سبقته[13]. وأمر القبض من إجراءات التحقيق، يرمي إلى اتخاذ الاحتياطات اللازمة لتقييد حرية المقبوض عليه، ووضعه تحت تصرف الجهة المخولة بإلقاء القبض عليه، مدة زمنية مؤقتة بهدف منعه من الفرار، تمهيداً لاستجوابه من الجهات المختصة[14]. ولأن إلقاء القبض ـ مهما كانت مُسَوِّغاته ـ يبقى إجراءً يَمُسُّ حرية المشتبه فيه، وبما أن الحرية الفردية للإنسان هي الأصل، وهي الأَولى بالرعاية، طالما أن الأصل في الإنسان هو البراءة، هذه القاعدة تستوجب تحديد نطاق إلقاء القبض من حيث السلطة المختصة بإصداره، والحالات التي يجوز فيها ذلك، وفق ضوابط قانونية تكفل ضمان الحرية الفردية من التعسف[15].

(13) Graham. T. Btewitt - AD hok tribunals and the ICC-Establishment of The International Criminal Court-Seminar held in Helsinki-23 February-2000-p20

(14) سامي النصراوي، دراسة في أصول المحاكمات الجزائية،ج1، مطبعة دار السلام، بغداد، 1976، ص374.

(15) براء منذر كمال عبداللطيف، النظام القضائي، المصدر السابق، ص72.

وعلى مما تقدم نستنتج أن للدائرة التمهيدية وقبل اعتماد عريضة الاتهام، أن تأمر بالقبض على المشتبه فيه، على أساس التقرير المبدئي الذي يقدمه المدعي العام، والذي يفيد بوجود أسباب كافية لتسويغه، مع وجود مخاطر فعلية يتعذر معها ضمان حضور المشتبه فيه أمام المحكمة إلا بهذه الطريقة. وبناءً على طلب المدعي العام تصدر دائرة ما قبل المحاكمة أمراً بالقبض على الشخص، فإن لم تقتنع بذلك، عند عدم وجود أسباب معقولة تدعو إلى الاعتقاد بأن الشخص قد ارتكب جريمة، أو في الحالات التي يتبين فيها أن المشتبه فيه سيحضر طواعيةً أمام المحكمة[16]، عندها لا تصدر أمراً بالقبض.

(16) المصدر السابق، ص73.

وبالرجوع إلى قرار الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية، بإصدار مذكرة القبض على الرئيس السوداني، نرى أنه كان بإمكان تلك الدائرة عدم تأزيم الوضع، واللجوء إلى الخيار الثاني المتمثل بإصدار أمر بالحضور كخطوة أولى، ولاسيما أن المتهم رئيس لدولة ولا يزال في سدة الحكم.

أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك القدرات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أوامر القبض، لعدم وجود شرطة دولية خاصة بها.

أما بشأن وسائل تنفيذ أمر القبض فبما أن المحكمة الجنائية الدولية لا تملك القدرات التنفيذية اللازمة لتنفيذ أوامر القبض، لعدم وجود شرطة دولية خاصة بها[17] وأنها لا تملك سوى بعض الأماكن المخصصة للاحتجاز بمقرها في لاهاي، فإنها تعتمد بشكلٍ أساسي على التعاون مع الدول في

(17) Graham Blewit-op.cit.p18.

ذلك، بالاستفادة من أجهزتها التنفيذية والمنشآت الخاصة بها[18]. وبناءً على أمر القبض، يجوز للمحكمة استناداً إلى الفقرة (5) من المادة (58)، أن تطلب القبض على الشخص احتياطياً، أو القبض عليه وتقديمه بموجب الباب التاسع من النظام الأساسي.

ولذلك نجد أن الدائرة التمهيدية الأولى في المحكمة الجنائية الدولية أصدرت توجيهاً بأن يقوم مسجل المحكمة، في أقرب فرصة ممكنة، بإعداد طلب تعاون من أجل القبض على عمر البشير وتقديمه إلى المحكمة، وإحالة الطلب إلى السودان والدول الأطراف في النظام الأساسي كافة وجميع أعضاء مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة غير الأطراف في النظام الأساسي وكذلك إلى أيّة دولة أخرى بحسب الاقتضاء.

ورأى القضاة الدائرة التمهيدية الأولى أنه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1593 والمادتين 25 و103 من ميثاق الأمم المتحدة، يجب أن يكون للالتزام الواقع على عاتق حكومة السودان بالتعاون الكامل مع المحكمة الأسبقية على أي التزام آخر ربما تكون دولة السودان قد ارتبطت به عملا بأي اتفاق دولي آخر.

كذلك رأت الدائرة التمهيدية الأولى كذلك على أن حكومة السودان رفضت رفضاً منهجياً التعاون مع المحكمة منذ صدور أمرين بالقبض على وزير الشؤون الإنسانية السوداني أحمد هارون وعلى علي كوشيب، القائد المحلي لميليشيا الجنجويد، بتأريخ 2 أيار/ مايو 2007، وبناء على ذلك، شدّدت الدائرة على أنه، وفقاً للمادة 87 (7) من النظام الأساسي وإذا ما واصلت حكومة السودان عدم الامتثال للالتزامات المذكورة آنفا بالتعاون مع المحكمة، فللدائرة المختصة أن «تتخذ قراراً بهذا المعنى وأن تحيل المسألة . . . إلى مجلس الأمن».

من ناحية أخرى نجد أن المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية لويس مورينو أكامبو كان في وقت سابق قد قدم بياناً أمام مجلس الأمن شدّد فيه على أن: (الدعم المتواصل لإنفاذ قرارات المحكمة ضروري في أي نشاط ثنائي أو متعدد الأطراف)، وقال: (ينبغي عدم تقديم أي دعم سياسي، وأي عون مالي إلى هؤلاء الأفراد الخاضعين لأمر بإلقاء القبض عليهم. وبالنسبة لمن يساعد المتهمين، ينبغي أن يعد من الملائم فرض حظر فردي على

(18) المركز الدولي لإصلاح القانون الجنائي وسياسة القضاء الجنائي والمركز الدولي لحقوق الإنسان والتطوير الديمقراطي- المحكمة الجنائية الدولية (دليل التصديق على نظام روما الأساسي وتطبيقه)، ترجمة صادق عودة وعيسى زايد، مركز الساتل للترجمة، عمان، 2000، ص128.

سفرهم وتجميد أصولهم(. وحث المدعي العام الدول على قطع أيّة اتصالات فردية غير أساسية مع المتهمين).

وزاد قائلاً: (ينبغي إلقاء القبض على أي شخص متهم يسافر في إقليم دولة عضو في الأمم المتحدة وتسليمه إلى المحكمة. فلا حصانة على أساس الرتبة أو المنصب الرسمي لهؤلاء الأشخاص الذين حدد قضاة المحكمة الجنائية الدولية مسؤوليتهم عن جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية)[19].

(19) لمزيد من التفاصيل انظر: المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية" على الدول أن تتأهب لعمليات إلقاء القبض"- بيان قدمه المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية أمام مجلس الامن في 2008- الوثيقة -ICC-CPI-20081203 - PR379_ Ara.

رابعاً: مدى اختصاص المحكمة الجنائية الدولية على قضية سيف الاسلام القذافي

منذ اعتقال «سيف الإسلام القذافي» في 19 نوفمبر2011 بواسطة ثوار الزنتان في غرب ليبيا، احتدم النزاع القانوني بين الدولة الليبية التي تتمسك بحقها في محاكمته، وتعد هذه القضية مسألة ماسة بشرف وهيبة وكرامة الدولة الليبية، وبين المحكمة الجنائية الدولية في لاهاي التي تصر على ولايتها القضائية في المحاكمة بزعم عدم قدرة السلطات القضائية الليبية على إجراء هذه المحاكمة على أراضيها.

كانت المحكمة الجنائية الدولية قد عقدت بمقرها بلاهاي يومي 8 و9 أكتوبر جلسة الاستماع الحاسمة للنظر في طعن الحكومة الليبية في طلب المحكمة من السلطات الليبية التعاون التام والفوري لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1970 لعام 2011، والذي قضي بإحالة الوضع في ليبيا إلى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك للبدء في التحقيق ثم محاسبة المسؤولين عن استهداف السكان المدنيين العزل في ليبيا منذ يوم 15 فبراير عام 2011، وهو تأريخ اندلاع الثورة في ليبيا إلى يوم 28 فبراير من ذات العام.

كانت المحكمة الجنائية الدولية وبموجب قرار مجلس الأمن المشار إليه قد كررت طلباتها من الحكومة الليبية التعاون التام في تسليم المتهم «سيف الإسلام القذافي»، وذلك بعد أن أصدرت غرفة ما قبل المحاكمة للمحكمة بتاريخ 27 يونيه عام 2011، أمر اعتقال بحق «سيف الإسلام القذافي»[20]، فضلاً عن العقيد معمر القذافي، وعبد الله السنوسي رئيس الاستخبارات في عهد القذافي.

(20) مقال ايمن سلامة، المصدر السابق.

يعطى نظام روما الأساسي لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة صلاحيتين:

1. يمكن لمجلس الأمن وفقاً للفصل السابع من الميثاق مطالبة المدعى العام للمحكمة بفتح التحقيقات، التي تبقى نتائجها مفتوحة وفقاً لقواعد النظام (المادة 13).

2. إذا قدم مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة للمحكمة، وفقاً للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة التماساً، وفقاً للقرار الذي تبنته الأمم المتحدة، فلا يجوز لمدة 12 شهراً البدء أو الاستمرار في التحقيق أو الملاحقة الجنائية، واستناداً إلى هذا النظام، يمكن لمجلس الأمن تحت نفس الشروط تكرار الطلب (المادة 16)، وتبدو الحكمة من جعل مجلس الأمن له سلطة الإحالة إلى المحكمة، أنه يمكن لمجلس الأمن أن يستخدم سلطة الإنفاذ في التأكد من أن كل الدول الأعضاء الأمم المتحدة ـ سواء أكانت أطرافاً أو لم تكن ـ في نظام المحكمة تنصاع لطلبات المحكمة، وذلك بموجب الفصل السابع من ميثاق منظمة الأمم المتحدة.

ويقوم أساس الطبيعة التكاملية للولاية القضائية للمحكمة الجنائية الدولية، على أن المحكمة هي الملاذ الأخير، حيث تنهض هذه الولاية للمحكمة حين لا ينعقد الاختصاص القضائي الوطني، سواء لعدم رغبة الدولة في المقاضاة، أو لعدم قدرتها لإعمال هذه المقاضاة.

لذا يعد مبدأ التكامل أهم المبادئ الرئيسة التي يتأسس عليها نظام المحكمة، حيث أشارت ديباجة نظام روما المنشئ للمحكمة إلى ذلك صراحة، بقوله (. . . وتكون المحكمة مكملة للولايات القضائية الجنائية الوطنية. . .).

فاختصاص المحكمة لا يعد بديلاً عن اختصاص القضاء الوطني للدول الأطراف في نظام روما الأساسي، وقد عد العديد من الفقهاء هذا المبدأ حجر الزاوية في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية، ويرى البعض الآخر أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يعد اختصاصاً احتياطياً لسلطات القضاء الوطني، إذا لم ينهض هذا الأخير في مقاضاة إحدى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما الأساسي، فقضاء المحكمة الجنائية الدولية يكمل الاختصاص القضائي

أن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية يعد اختصاصاً احتياطياً لسلطات القضاء الوطني، إذا لم ينهض هذا الأخير في مقاضاة إحدى الجرائم المنصوص عليها في نظام روما.

الوطني، إذا كان هذا القضاء غير مختص أو غير منعقد[21]، حتى لا يفلت مرتكب الجرائم من العقاب.

(21) تنظر المادة 17، والمادة 20 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية (الدائمة).

ويعد هذا الدفع ـ تكاملية نظام المحكمة الجنائية الدولية ـ أحد أهم الدفوع التي دفع بها فريق الدفاع الليبي، الذي طعن على ولاية المحكمة في مقاضاة «سيف الإسلام القذافي»، حيث أكد الفريق أن القضاء الليبي جاهز وناجز لمقاضاة «سيف الإسلام القذافي»، ومن ثم لا ينعقد ذلك الاختصاص التكميلي للمحكمة في هذه الحالة.

التزام الدولة غير الطرف (ليبيا) في النظام الأساسي للمحكمة بالتعاون مع المحكمة:

من المهم الإشارة ابتداء إلى أن نجاح المحكمة الجنائية الدولية يرتكز، في أداء وظائفها وإنجازها لأهدافها، على مدى تعاون الدول أطراف النظام الأساسي، والدول غير الأطراف في المحكمة أيضاً.

ويعد تعاون الدول مع المحكمة أمراً مهما للغاية. ويرجع ذلك إلى أن المحكمة ـ خلافاً للمحاكم الوطنية ـ لا تملك قوة بوليس بموجب اختصاصها القضائي، ولا تملك أيضاً قوات مسلحة تابعة لها.

فإذا كانت المحكمة تستطيع أن تصدر أوامر باعتقال المتهمين بارتكاب الجرائم الدولية المعّرفة في نظامها الأساسي، وملاحقة هؤلاء المتهمين، فإنها تعجز عن تنفيذ إجراءً قضائياً مثل القبض على المتهمين بارتكاب هذه الجرائم.

ووفقاً لميثاق المحكمة الجنائية الدولية، فإن المحكمة مخولة بأن تقدم للدول الأطراف طلبات للتعاون مع المحكمة، وتلتزم هذه الدول الأطراف بالتعاون بشكل كامل مع المحكمة. بيد أن المحكمة يمكن لها أن تدعو الدول غير الأطراف، لأن تقدم المساعدة، وفقا لترتيبات خاصة.

ومن الصعوبة بمكان تصور أن تقوم دولة غير طرف في النظام الأساسي للمحكمة ـ مثل ليبيا ـ بالامتثال لطلبات المحكمة باعتقال ونقل مسؤوليها وقادتها المتهمين من قبل المحكمة، وذلك لتقوم هذه الهيئة القضائية الدولية بمقاضاتهم، إلا في حالات خاصة، وذلك حين يتم خلع أنظمة غير ديمقراطية وحلول نظم أخرى تنفذ حكم القانون[22].

(22) أيمن سلامة، مقال، المصدر السابق.

أن مجلس الأمن- ووفقاً للقرار 1970- هو الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية.

وحين نتناول التزام ليبيا ـ الدولة غير الطرف في نظام المحكمة الجنائية ـ بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية، فإنه يلزم أن ندرك أن مجلس الأمن ـ ووفقاً للقرار 1970 ـ هو الذي أحال الحالة في ليبيا إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، وذلك لتحقيق السلم والأمن الدوليين في ليبيا، لقد نص القرار 1970 على: (أن الحكومة الليبية وكل الأطراف الأخرى في النزاع في ليبيا، عليها الالتزام بالتعاون كلياً وتقديم جميع المساعدة الضرورية للمحكمة والمدعى العام، وفقاً لذلك القرار).

ولا تستطيع ليبيا في هذه الحالة أن تتمسك بمبدأ الرضائية، حتى تتنصل من التزامها بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية[23]، إعمالاً وإنفاذاً لقرار مجلس الأمن المشار إليه، وذلك بزعم أن ليبيا ليست دولة طرف في النظام الأساسي لهذه المحكمة، حيث إن ميثاق الأمم المتحدة نفسه كان قد خرج على مبدأ الرضائية بنص المادة (2/ 6) من الميثاق، عندما سمح لبعض الدول بخرق ما القواعد والمبادئ اللازمة لحفظ السلم والأمن، تحت ذريعة أن هذه الدول ليست طرفاً في هذه المنظمة، ومن ثم لا يشملها اختصاصها[24]، لأن قبول ذلك سيعيدنا إلى عصر بربرية العلاقات الدولية، الذي كانت القوة فيه هي القانون الذي يحكم تلك العلاقات.

(23) مبدأ التعاون منصوص عليه في المادة 86 من نظام روما الأساسي.

(24) للمزيد ينظر: حول الالتزامات التي يفرضها مبدأ التعاون بالرجوع إلى الباب التاسع من نظام روما الأساسي، المواد من 86 إلى 102.

تجدر الإشارة إلى أن المادة الثالثة بعد المئة من ميثاق منظمة الأمم المتحدة تنص على أنه: «إذا تعارضت الالتزامات التي يرتبط بها أعضاء «الأمم المتحدة» وفقاً لأحكام هذا الميثاق، مع أي التزام دولي آخر يرتبطون به، فالعبرة بالتزاماتهم المترتبة على هذا الميثاق»، وهذا يعني ضرورة امتثال الدول أعضاء منظمة الأمم المتحدة، لتنفيذ كل القرارات التي تصدر عن منظمة الأمم المتحدة وأجهزتها ووكالاتها المتخصصة المختلفة.

إن ميثاق الأمم المتحدة نفسه كان قد خرج على مبدأ الرضائية بنص المادة (6/2) من الميثاق، عندما سمح لبعض الدول بخرق ما القواعد والمبادئ اللازمة لحفظ السلم والأمن.

وحين يحال إلى المحكمة أية حالة من مجلس الأمن للتحقيق فيها أو نظرها فالمحكمة تقوم بهذا الدور باعتبارها تمثل المجتمع الدولي كله، وأن لديها ـ أو تفترض أن لديها ـ دعم جميع الدول وليس فقط الدول الأطراف في نظام المحكمة الأساسي، وهنا لا يعني المحكمة التحقق عما إذا كانت الدولة التي ارتكبت على إقليمها الجرائم الدولية طرفاً

في نظام المحكمة الأساسي من عدمه، أو أن مرتكبي هذه الجرائم مواطنين لدولة طرف في نظامه الأساسي من عدمه.

أيضا لا يعني المحكمة ما إذا كانت دولة بعينها، قد أعلنت قبولها لاختصاص المحكمة ـ بشأن جريمة معينة ـ من عدمه[25]. لكن المهم بالنسبة إلى المحكمة ما تنص عليه المادتان (2/ 6) و(25) من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، حيث تلتزم الدول الأعضاء بالمنظمة كافة بتنفيذ قرارات مجلس الأمن الصادرة طبقاً للفصل السابع من الميثاق.

(25) نص المادة (3/12) من نظام المحكمة الأساسي.

خامساً: الآثار القانونية لعدم التزام ليبيا بالتعاون مع المحكمة الجنائية الدولية:

تزعم المحكمة الجنائية الدولية، أنه منذ أن أحال مجلس الأمن الحالة في ليبيا إلى المدعى العام للمحكمة الجنائية الدولية، لم تبدِ ليبيا مظاهر التعاون الإيجابي الذي تتوخاه المحكمة من السلطات الليبية، ولأن مجلس الأمن هو الذي أحال الحالة الى المحكمة، فعند عدم تعاون ليبيا ـ الدولة غير الطرف ـ مع المحكمة، تستطيع المحكمة أن تخطر مجلس الأمن بعدم تعاون ليبيا معها[26].

(26) مقال أيمن سلامة، المصدر السابق.

وصفوة القول، أنه قد لا يمكن للدول غير الأطراف في نظام المحكمة التمسك بمبدأ الرضائية، وأنها ليست طرفًا في الاتفاقية المعنية بإنشاء المحكمة الجنائية الدولية، لكي تبرئ الأشخاص المتهمين بارتكاب أبشع الجرائم (الجرائم المدرجة في النظام الأساسي)، وتحميهم من العقاب، وتريد أن ترسخ هذه الحماية والتهرب بنصوص قانونية إذ يعد ذلك غير منطقي، ولا يرضي الشعور العام ومن ثم نخلص إلى ما يأتي:

1. استحالة سريان الأحكام العقابية الواردة بالنظام الأساسي للمحكمة على مواطن من دولة غير طرف، إلا بموافقة تلك الدولة.
2. أن مجلس الأمن من الأجهزة التي لها أهمية خاصة دون مختلف أجهزة الأمم المتحدة، وتنبع أهميته من المسؤوليات التي أُلقيت على عاتقه للمحافظة على السلم والأمن الدوليين.
3. تعد المحكمة الجنائية الدولية النقطة المحورية لنظام جديد للعدالة الجنائية الدولية، وتشمل المحاكم الوطنية والمحاكم الدولية.

4. أن الإحالة عن طرق مجلس الأمن ترتب تجاه الدول المعنية التزاماً بالتعاون مع المحكمة، وقد أثارت هده النقطة جدلاً حاداً لمعرفة ما إذا كان هذا الالتزام بالتعاون يشمل الدول كلّها أم الدول الأطراف في نظام روما فحسب، والرأي السائد هو عدّ الدول معنية كلّها بهذا الالتزام تأسيساً على المادة 25 من ميثاق الأمم المتحدة، التي تعد الدول كلها ملزمة بالتعاون مع مجلس الأمن، عندما يتدخل هدا الأخير للحفاظ على السلم والأمن الدوليين.

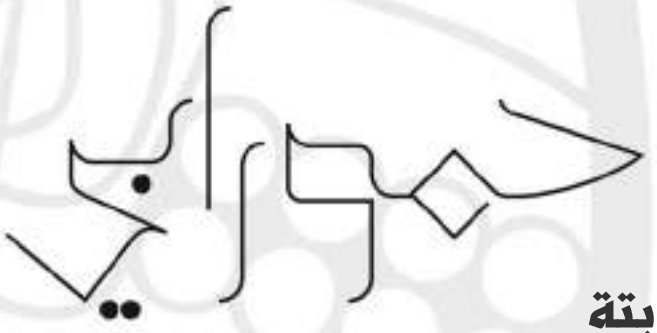

الأبواب الثابتة

- **البحث المترجم:** ترجمة: علي الحارس
  حدود الدم... كيف سيبدو الشرق الأوسط بأفضل حالاته؟
- **متابعة النشاطات** عطارد عوض عبد الحميد
- **الرسائل والأطاريح الجامعية** نور صبحي
- **عرض كتب:** عربي ـ انكليزي د. سناء حمودي ـ رؤى خليل سعيد
- **قراءة في كتاب حمورابي** زهراء صالح مهدي

البحث المترجم:

حدود الدم: كيف سيبدو الشرق الأوسط بأفضل حالاته؟

الجنرال المتقاعد رالف بيترز
ترجمة: علي الحارس

مقدمة لا بُدّ منها

يُخطئ من يظن أن الجغرافية تلاشت أو تضاءلت أهميتها أمام التطورات التكنلوجية، إذ لايزال أديم الأرض هو الدليل الذي يخبرنا بخرائط الصراعات الدولية، والوسيلة الناجعة لفهم الحاضر وطرح الأسئلة حول المستقبل، ولا سيّما في منطقة الشرق الأوسط، التي أخذ يُعاد ترسيمها على أساس الدم. وبرغم أن هذه الرغبة بالترسيم أضحت رغبة داخلية لا يمكن نكران الرغبة الخارجية، فهل هذا هو انتقام الجغرافية على اتفاقية سايكس بيكو أو هو ثمرة طبيعية شرق أوسطية للمجتمع المُجزأ، لا جرم في أن الهشاشة المتأصلة في دول الشرق الأوسط هي التي أوصلت دول المنطقة إلى هذا الحال، ولكن ذلك لا يعني أغفال استراتيجيات القوى الكبرى في هذا المجال.

الحقيقة أننا لا نغالي في أهمية الجغرافية، ولكننا نتشاطر مع دورها في صياغة التاريخ، وهذا ما تخبرنا به الأوضاع بمجملها في الشرق الأوسط وما ستوضحه لنا دراسة حدود الدم لرالف بيترز، وبرغم أن هذه الدراسة قد نشرت في تموز2006 في مجلة القوات المسلحة الأمريكية «ارميد فورسز جورنال» (AFJ)، وترجمت من مركز زيتونة للدراسات والاستشارات، غير أن من يعيد قراءتها اليوم سيتجلى له ما يحيق بمنطقة الشرق الأوسط حاضراً ومستقبلاً، فالكاتب يتحدث فيها عن ضرورة إعادة رسم خارطة الشرق الأوسط وتقسم دوله إلى دويلات جديدة، ومع قدم هذه الدعوة إلا

أن الهشاشة المتأصلة في دول الشرق الأوسط هي التي أوصلت دول المنطقة إلى هذا الحال.

أن اللافت في ذلك، هو دعوة الكاتب إلى تصحيح الحدود الخاطئة في الحوض العربي والإسلامي واستبدالها بحدود أخرى «صحيحة» يسميها الكاتب «حدود الدم».

إن تنبؤ الكاتب بحلول خارطة الدم محل الخرائط القائمة في الشرق الأوسط يبدو أنه بات قيد التحقيق، ولكن ذلك التنبؤ لا يمكن نعزوه إلى القدرة على استشراف المستقبل، بل إلى القدرة على رسم المستقبل بما يتماهى مع رؤية القوى الكبرى لهذه المنطقة وعلى رأسها الولايات المتحدة. وعليه ليس من الموضوعية ولا العقلانية أن نغض الطرف على هذه الدراسة، وحرصاً على رفد قُرّاء مجلة حمورابي بكلّ ما هو قيم، وجدنا من الأهمية بمكان إعادة نشر هذه الدراسة.

* * *

لا تتمتع الحدود الدولية بصفة العدالة، ولكن اختلاف درجة فقدان العدالة التي تلحق بالدول ذات الحدود الموحِّدة أو المفرقة تؤثر تأثيراً كبيراً في حجم الاختلاف بين الحرية والظلم، وبين التسامح والوحشية، وبين دولة القانون والدولة الإرهابية، وحتى بين السلام والحرب.

إن أكثر الحدود جوراً وعشوائية هي تلك التي في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد قام برسم الحدود الأفريقية أوربيون انتهازيون (لا يعرفون حدود دولهم الأصلية على وجه الدقة.

إن أكثر الحدود جوراً وعشوائية هي تلك التي في أفريقيا والشرق الأوسط. وقد قام برسم الحدود الأفريقية أوربيون انتهازيون (لا يعرفون حدود دولهم الأصلية على وجه الدقة)، هذه الحدود التي ما تزال مستمرة في قتل الملايين من شعوب الدول المتجاورة. أما الحدود الجائرة في الشرق الأوسط ـ والتي رسمها تشرتشل ـ فقد أدت إلى كمٍّ كبير من المشاكل يفوق ما تتحمله شعوب هذه المنطقة.

وبينما يعج الشرق الأوسط بمشاكل تتعدى مسألة الحدود الفاسدة ـ بدءاً من الركود الثقافي، ومروراً بالمستوى الفاضح من انعدام المساواة إلى التطرف الديني المفرط ـ فإن المحظور الأعظم في عملية السعي لفهم قضية الانهيار الشامل في هذه المنطقة، لا يكمن في الإسلام بل في تلك الحدود العالمية المحرمة المريعة، والتي يقدسها الدبلوماسيون لدينا.

ومن المعلوم أنه لا يمكن لأية عملية تعديل في الحدود ـ مهما كانت قاسية ـ أن ترضي أية أقلية في الشرق الأوسط. ففي بعض الحالات، تعيش المجموعات العرقية والدينية جنباً إلى جنباً وتتزاوج في ما بينها. وفي أماكن أخرى، لا يبدو أن المجموعات المتحدة على أساس العرق أو الدين تنعم بالبهجة التي يتوقعها الداعون إلى مثل هذه الاتحادات، والحدود «المخدوعة» المرسومة على الخرائط المرافقة لهذا المقال تعوض المجموعات البشرية كالكرد، والبلوش، والشيعة العرب. لكنها لا تزال عاجزة عن إرضاء رغبات العديد من الأقليات: كمسيحيي الشرق الأوسط، والبهائيين، والإسماعيليين، والنقشبنديين. ويبقى ثمة خطأ راسخ لا يمكن التعويض عنه برقعة من الأرض، وهو الإبادة الجماعية التي ارتكبتها الإمبراطورية العثمانية البائدة ضد الأرمن.

أما الآن، فإن تجاهل كل هذا الكم من الجور في الحدود، وعدم مراجعتها بصورة جوهرية، سيؤدي إلى أن هذه المنطقة لن تنعم بحالة من السلام تتفوق على ما نشهده حالياً. وحتى أولئك الذين يمقتون مسألة تغيير الحدود، سينخرطون بفعالية في إعطاء تصور أكثر عدلاً، إن بقي الحل ناقصاً، في عملية تعديل الحدود العالمية في المنطقة الممتدة بين مضيق البوسفور ووادي السند. وإذا قبلنا بفكرة عدم قيام الفكر السياسي الدولي بتطوير الأدوات الفعالة غير الحربية لإعادة ضبط الحدود الخاطئة، فإن الجهد العقلي المبذول للإحاطة بالحدود الحقيقة سيساعدنا-على الرغم من ذلك ـ في إدراك مدى الصعوبات التي نواجهها ـ وسنظل نواجهها ـ في هذا المجال. إننا نتعامل هنا مع تشوهات هائلة صنعها الإنسان بيده، وهذه التشوهات لا تزال مستمرة في توليد الحقد والكراهية ما لم يتم تصحيحها.

إننا نتعامل هنا مع تشوهات هائلة صنعها الإنسان بيده، وهذه التشوهات لا تزال مستمرة في توليد الحقد والكراهية.

ويعلنون أن الحدود يجب «التفكير في ما لا يمكن التفكير به» وبالنسبة إلى الذين يرفضون أن لا تتغير، وما إلى ذلك من هذا الكلام، فهم يذكروننا بأن الحدود لم تكف عن التغير في القرون المتعاقبة. فلم تكن الحدود يوما من العناصر الثابتة، والكثير منها لا يزال يتغير إلى يومنا هذا، من الكونغو مرورا بكوسوفو وصولاً إلى القوقاز (كلما حوّل السفراء والممثلون الخاصون أعينهم ليدرسوا البريق المرتسم على أحذيتهم الأنيقة).

آه، كدت أنسى سراً قذراً صغيراً يتعلق بهذه المسألة وعمره 5 آلاف سنة: أعمال التطهير العرقي.

سأبدأ بالحدود التي يتحسس لها القارئ الأمريكي بشكل أكبر: فمن أجل منح إسرائيل أي أمل بحالة معقولة من السلام مع جيرانها، يجب عليها أن ترجع إلى حدود ما قبل حرب 1967، مع تعديلات موضعية ضرورية في ما يختص بالاحتياطات الأمنية المشروعة. لكن في ما يختص بقضية القدس ذات التأريخ المخضب بالدماء، فقد يحتاج الأمر إلى أن تحله الأجيال القادمة. وفي وقت حول فيه أطراف النزاع إلهههم إلى طاغية مولع بالعقارات، نجد أن الصراع على الأراضي الخصبة يتميز بعناد لا يضاهى بما يمتاز به من طمع مجرد بالثروة النفطية أو النزاعات العرقية. لذلك دعونا نصرف النظر عن هذه القضية التي أشبعت درسا لوحدها، ولننتقل إلى القضايا التي تجاهلتها الدراسات.

إن الجور الأكبر في الرقعة المظلومة الشهيرة الممتدة من جبال البلقان إلى جبال الهيمالايا، يتمثل في غياب وجود دولة كردية مستقلة. فهناك حوالي 27 ـ 36 مليون كردي يعيشون في مناطق متجاورة في الشرق الأوسط (الأرقام غير دقيقة لأن الدول التي يعيش فيها الكرد لم تسمح بإجراء إحصاء نزيه). وبما أن عدد الكرد يتجاوز عدد الشعب العراقي، فإنه حتى التقدير الأقل لعدد الكرد يجعلهم أكبر أثنية لا تتمتع بدولتها الخاصة على مستوى العالم. وأسوأ من ذلك: أن الكرد تعرضوا للاضطهاد من كل حكومة سيطرت على هضباتهم وجبالهم منذ أيام الاحتلال الفارسي للمنطقة.

لقد فشلنا في ذلك بسبب الجبن ونقص في الرؤية، فأجبرنا الكرد على تأييد الحكومة العراقية الجديدة.

لقد أهدرت الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاؤها فرصة ثمينة للبدء في تصحيح هذا الجور بعد سقوط بغداد. فالمسخ الذي سيتكون من خياطة أجزاء غير متطابقة، سيؤدي بالعراق إلى الانقسام فورا إلى ثلاث دول. لقد فشلنا في ذلك بسبب الجبن ونقص في الرؤية، فأجبرنا الكرد على تأييد الحكومة العراقية الجديدة، وقد استجابوا لرغبتنا بحزن عرفانا بالجميل. ولكن أي استفتاء عام يجرى في المناطق الكردية سينتج عنه بالتأكيد نسبة 100% تقريبا من الموافقين على الاستقلال عن العراق.

وكذلك سيكون الحال بالنسبة إلى الكرد في تركيا، والذين تحملوا عقوداً من

عنف الاضطهاد العسكري وتهميشاً طويلاً بتسمية جبالهم بجبال الأتراك في محاولة لتذويب هويتهم العرقية. وبينما خفت سيطرة أنقرة على الأكراد في العقد الماضي، عاد الاضطهاد ليشتد على الكرد حالياً وبدا الخمس الشرقي من تركيا وكأنه منطقة محتلة. أما بالنسبة إلى الكرد في سوريا وإيران، فسيهرعون للانضمام إلى كردستان المستقلة إن استطاعوا.

ستعاني السعودية ـ وهي دولة مصطنعة ـ من تجريدها من مناطقها بنفس القدر الذي ستعانيه باكستان.

إن الرفض الذي تبديه الدول الديمقراطية الشرعية في العالم تجاه دعم قيام دولة كردية مستقلة هو ذنب يتعلق بحقوق الإنسان، وهو أسوأ بكثير من الانتهاكات الصغيرة التافهة التي تجذب انتباه وسائل الإعلام. وبالمناسبة: إن كردستان الحرة الممتدة من ديار بكر إلى تبريز، ستكون أكثر الدول دعما للسياسة الغربية في الرقعة الممتدة من بلغاريا إلى اليابان.

إن تعديلاً منصفاً في حدود المنطقة سيترك المحافظات العراقية السنية الثلاث في دولة مقتطعة قد تتحد مع مرور الوقت بسوريا التي ستفقد شريطها الساحلي لصالح لبنان الكبير ذي التوجه المتوسطي (ولادة الامبراطورية الفينيقية من جديد).

أما الجنوب الشيعي في العراق القديم فسيشكل أساس الدولة الشيعية العربية التي ستحف بالخليج العربي. وستحتفظ الأردن بمناطقها الحالية، مع بعض التوسع باتجاه الجنوب على حساب المملكة العربية السعودية. ومن جانبها ستعاني السعودية ـ وهي دولة مصطنعة ـ من تجريدها من مناطقها بنفس القدر الذي ستعانيه باكستان.

إن أحد الأسباب الأساسية للخيبة الإسلامية الواسعة يكمن في تعامل العائلة المالكة السعودية مع مكة والمدينة بوصفهما ملكاً خاصاً لهم. فوجود مقدسات المسلمين تحت سيطرة دولة قمعية يحكمها نظام يعد أحد أشد أنظمة العالم تطرفاً واضطهاداً ـ وهو نظام يسيطر على ثروة كبيرة جاهزة ـ، أدى ذلك إلى تمكين السعوديين من نشر نظرتهم الوهابية حول التعليم الديني والعقيدة المتعصبة بعيداً إلى ما وراء حدود دولتهم. إن تزايد ثروة السعوديين، ومن ثَمَّ تزايد نفوذهم كان أسوأ شيء

فوجود مقدسات المسلمين تحت سيطرة دولة قمعية يحكمها نظام يعد أحد أشد أنظمة العالم تطرفاً واضطهاداً.

حدث للعالم الإسلامي منذ وفاة النبي، وأسوأ شيء حدث للعرب منذ الغزو العثماني (إن لم يكن الغزو المغولي).

في الوقت الذي لن يؤثر فيه غير المسلمين شيئاً في مجال إدارة مقدسات المسلمين، تخيل معي كم سيكون ملائما للعالم الإسلامي حينما تدار شؤون مكة والمدينة عن طريق مجلس تداولي يتكون من ممثلين عن أكبر المدارس والحركات الإسلامية العالمية ضمن دولة مقدسة إسلامية ـ نموذج إسلامي ضخم عن الفاتيكان ـ حيث سيكون مستقبل دين عظيم محل نقاش لا مجرد إلزام. إن العدل الحقيقي ـ الذي ربما لن نحبه ـ سيمنح حقول النفط الساحلية في السعودية إلى الشيعة العرب الذين تقع هذه الحقول في منطقتهم، على حين سيذهب الربع الجنوبي الغربي لليمن. وسيقتصر حكم آل سعود على البقية المتمثلة في المنطقة السعودية المحيطة بالرياض، وبذلك سيكونون قادرين على إلحاق أذى أقل بالإسلام والعالم.

إن العدل الحقيقي ـ الذي ربما لن نحبه ـ سيمنح حقول النفط الساحلية في السعودية إلى الشيعة العرب الذين تقع هذه الحقول في منطقتهم.

إيران، وهي دولة ذات حدود عشوائية، ستخسر جزءاً كبيراً من أراضيها لصالح أذربيجان الموحدة، وكردستان الحرة، والدولة الشيعية العربية، وبلوشستان الحرة. لكنها ستكسب المحافظات المحيطة بهرات في أفغانستان الحالية، وهي منطقة ترتبط بصلة وثيقة مع بلاد فارس تاريخياً ولغوياً. وفي الواقع، ستصبح إيران دولة للعرق الفارسي مرة أخرى، مع بقاء السؤال الصعب المتمثل في ما إذا كانت ستحتفظ بميناء بندر عباس، أو تتنازل عنه للدولة الشيعية العربية.

إن ما ستخسره أفغانستان لصالح الدولة الفارسية غرباً، ستكسبه من جهة الشرق، إذ سيعود اتحاد القبائل القاطنة شمال غرب باكستان مع إخوانهم في أفغانستان (إن النقطة الجوهرية في هذا العمل تتمثل في رسم الخرائط لا بالطريقة التي نفضلها، بل بالطريقة التي يفضلها السكان المحليون المعنيون بالأمر). إن باكستان ـ وهي دولة مصطنعة أخرى ـ ستفقد منطقة البلوش لصالح بلوشستان الحرة. أما باكستان التي ستتبقى في نهاية الأمر، فستوضع بكاملها شرق نهر السند، ما عدا «الطبيعية» نتوءً متجها للغرب بالقرب من كراتشي.

أما دولة الإمارات العربية المتحدة فسيكون لها مصير مختلط، كما هو حالها

الآن. فبعض الإمارات قد ينضم للدولة الشيعية العربية مما يعطيها المزيد من السيطرة على الخليج العربي (وبذلك يرجح أن تكون الدولة الشيعية العربية عامل توازن مقابل الدولة الفارسية، أكثر من احتمال أن تكون حليفة لها). وبما أن الثقافات المتزمتة كلّها هي ثقافات زائفة، فإن دبي ـ بالضرورة ـ ستحتفظ بموقعها كمرتع لعربدة المترفين. أما الكويت وعمان فستحتفظان بحدودهما الحالية.

في كل حالة من الحالات، تظهر في العملية الافتراضية لإعادة رسم الحدود صلات عرقية أو شعور طائفي، وفي بعض الحالات يظهران كلاهما. ومن المعلوم أنه إن أمكننا أن نستعين بعصا سحرية لتحقيق التعديلات التي ناقشناها فسنفعل ذلك بانتقائية شديدة. ويمكننا الآن أن نقارن الخريطتين المرفقتين (الحدود الحالية والحدود المقترحة) لنشعر شيئاً ما بالأخطاء الكبيرة التي تحفل بها الحدود الحالية، والتي رسمها الفرنسيون والإنكليز في القرن العشرين لمنطقة كانت تكافح للنهوض من واقع الذل والهزيمة في القرن التاسع عشر.

إن منطقة الشرق الأوسط، بما تصدره من فائض الإرهابيين وشحيح الطاقة، تحمل تشوهات راهنة تُنذر بازدياد الحال سوءاً.

إن تصحيح الحدود بشكل تعكس فيه قدرة الشعوب، هو أمر قد يكون مستحيلاً اليوم. ولكن لأمد ما، وما يرافقه من دماء لن يمكن الحيلولة دون سفكها، ستنبثق حدود جديدة طبيعية. ولنتذكر: لقد سقطت إمبراطورية بابل أكثر من مرة. وإلى أن يحين ذلك، سيستمر جيشنا في قتال الإرهاب من أجل أمننا، ومن أجل السعي نحو الديمقراطية وإيجاد ممرّ إلى النفط في منطقة كان قدرها أن تتقاتل في ما بينها. إن التقسيمات البشرية الحالية والاتحادات الإجبارية الممتدة من أنقرة إلى كراتشي، جنبا إلى جنب مع الكوارث ذاتية المنشأ، توفر بيئة مثالية لحضن التطرف الديني الذي يمثل ثقافة إلقاء اللوم على الآخرين وتجنيد الإرهابيين. وأينما نظرت الشعوب بحزن نحو حدودها فإنها ستبحث بحماس عن أعدائها.

إن منطقة الشرق الأوسط، بما تصدره من فائض الإرهابيين وشحيح الطاقة، تحمل تشوهات راهنة تُنذر بازدياد الحال سوءاً، دون أن يتحسن. وفي منطقة اعتنقت أسوأ أنواع الشعور القومي على الإطلاق، وتبنت أكثر أنواع الشعور الديني انحطاطاً بشكل يهدد إيمانها اليائس، فإن الولايات المتحدة الأمريكية

وحلفاءها وقواتها المسلحة ستجد عدداً غير متناهٍ من الأزمات. وفي وقت يقدم فيه العراق مثالاً معاكساً مفعماً بالأمل ـ إن لم نخرج منه مبكراً-، نجد بقية دول هذه المنطقة الشاسعة تقدم المشاكل المتفاقمة على جميع الحدود.

إذا لم يكن ممكناً تعديل حدود الشرق الأوسط الكبير بحيث تعكس الروابط الطبيعية المستندة إلى الدم والعقيدة، فيجب أن نتقبل حقيقة تنص على أن جزءاً من الدم المسفوح في هذه المنطقة سيكون على حسابنا نحن الأمريكيين.

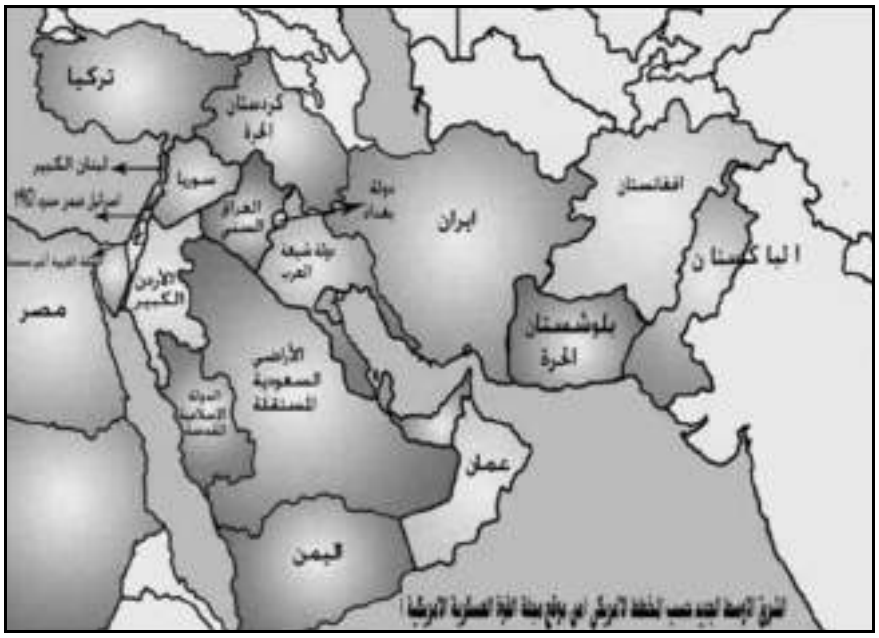

الحدود المقترحة للشرق الأوسط بحسب رالف بيترز

متابعات

م. عطارد عوض عبد الحميد*
أكاديمية وباحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة بيروت العربية.

أولاً: محاضرة.. واقع الإعلام الاستقصائي في المجتمعات الانتقالية (العراق أنموذجاً)

عقد مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية على هامش معرض بغداد الدولي الثالث للكتاب 2015، محاضرة تحت عنوان: واقع الإعلام الاستقصائي في المجتمعات الانتقالية (العراق أنموذجاً)، للأستاذ المساعد الدكتور كامل حسون القيم/ أستاذ الإعلام والاتصال-جامعة بابل ـ وعضو مركز حمورابي، بتاريخ 23/ 4/ 2015 الساعة الرابعة عصراً، وعلى قاعة المقهى الثقافي في المعرض، وقد أدار الجلسة الأستاذ المساعد الدكتور جواد كاظم البكري/ معاون مدير مركز حمورابي، إذ استهل الدكتور البكري تقديمه بتأكيد أهمية مهرجانات الالتقاء الثقافي للاكاديميين والباحثين لما لها من دور في تعزيز المعرفة العلمية وتوثيق أواصر التواصل فيما بينهم، وقد تضمنت محاضرة القيم ثلاثة محاور، هي:

المحور الأول: مدارس التغطية الصحفية وانعكاسها في الاستقصاء الاعلامي (الصحافة النقدية والتفسيرية) والمتضمن، أولاً: الاستقصاء الصحفي النشأة والتطور، ثانياً: المداس الصحفية التقليدية (النقدية والتفسيرية) وانعكاساتها على العمل الاستقصائي، ثالثاً: الاستقصاء الفرضي.

والمحور الثاني: الأعلام الاستقصائي خصائص ومهارات الكشف والمراقبة، والمتضمن، أولاً: الاستقصاء وحريات التعبير في خرائط التغطية

الاعلامية، ثانياً: خصائص ومهارات الاستقصاء في العراق والمرحلة الانتقالية، ثالثاً: أنموذج مقومات التناول الاستقصائي في العمل الصحفي (مراحل العمل):

1. الفهم العام للبيئة،

2. تحديد القضية أو الموضوع أو الظاهرة وهذه ترتبط بها جملة التساؤلات رصد التأثير أو الاستجابة التحري حول الاجراءات... بعد النشر.

3. مثال افتراضي لمشروع استقصائي؟.

المحور الثالث: واقع التغطية الاستقصائية لعينة من الصحف العراقية، والمتضمن:

أولاً: إجراءات التحليل وعرض البيانات، إذ شمل الباحث (6) صحف (الصباح، المدى، المواطن، المشرق، الزمان، المراقب)، وهي من الصحف اليومية المركزية ذات التلقي المرتفع، وقد عمل الباحث على أن تكون العينة من التنوع في الاتجاهات والميول العائدية حتى نضمن الضبط المسحي، والخروج بعلاقة التوجه والعمل بالاستقصاء، أي شملت الدراسة (3 أسابيع) وفي المدة المحصورة من (7/ 6 ولغاية 26 / 6)(*) ومن ثم أصبحت (15) يوماً لكل جريدة ليصبح العدد الإجمالي للعينة (90) عدداً موزعاً على الصحف الستة، وهي الفترة التي سبقت وشهدت استباحة تنظيم داعش للموصل وبعض المناطق المجاورة.

(*) تعد مدة الدراسة خصبة جداً بالأحداث ومتطلبات العمل والتغطية الاستقصائية على مستويين: الأول فترة مباحثات تشكيل الحكومة ونتائج الانتخابات، والأخرى المتعلقة بتصاعد تواجد داعش واستباحتها الموصل، وبالنظر لتعطل صحيفتي المواطن والمراقب في يومي الجمعة والسبت، استبعد الباحث هذان اليومين من التحليل، لجميع عينة الدراسة من الصحف الأخرى عملاً بالتوحيد والضبط الإجرائي (الباحث).

وقد عرض الباحث مجموعة جداول بين فيها: توزيع عينة الصحف بحسب المجال الزمني للتحليل، وكذلك بيّن توزيع أعداد وموضوعات التحرير التفسيري والاستقصائي ونوعها ومضمونها العام لكل جريدة من العينة، وجدول أخر بين فيه صحف العينة وعدد وتوزيع موضوعاتها التحقيقية (الكلية ونسبة التغطية الاستقصائية لكل صحيفة من العينة ومجموعها الكلي)، وأخيراً، جدول يبين توزيع محاور موضوعات التغطية للتحقيقية للعينة الكلية.

ثانياً: مؤشرات ونتائج التحليل، وقد ذكر المحاضر مجموعة مؤشرات مهمة استقاها من الجداول، أهمها:

1 ـ عملت صحف العينة بأسلوب كتابة التحقيقات والتقارير ونشر الدراسات لكتاب الجريدة أو المترجمة منها، لكن أغلبها لا يصب في العمل الاستقصائي، فبعض الظواهر معروفة وحلولها، وآراء الرأي العام ربما متوقعة، ومن ثَمَّ لا يمكن جعلها استقصائية، وربّما تصب في خانة التحرير التفسيري أو النقدي.

2 ـ بعض الصحف وعلى الرغم من قلة مضمونها في كتابة التحقيقات، اتسمت ببعض الملامح الاستقصائية، إذ اقتربت من ملامح الفساد وكشف الخلل في صفقات وفشل بعض المشروعات. والتي وكانت جريدة المدى الأكثر في تحرير مثل هذا النمط، وأنها الأكثر في استعمال التغطية الاستقصائية (كما في عددها المؤرخ في 9/ 6 و16/ 6 و10/ 6) وغيرها والتي تنم عن كشف حالات فساد أو التلويح بها من بعض الجهات أو المسؤولين.

3 ـ تصاعدت التغطية التحقيقية بعد استباحة الموصل، وركزت على الاسئلة المثيرة للجدل: كيف استطاعت داعش استباحة الموصل؟ كما وردت تغطيات حول أهم الشخصيات، ومصادر التمويل،وطبيعة الحياة المجتمعية في ظل سيطرة داعش.

4 ـ استعانت الصحف قيد التحليل بالتقارير والتحقيقات والدراسات التي أوردتها صحف أجنبية كبرى (كالغارديان والواشنطن بوست والنيويورك تايمز والفيغارو وورد تربيون والـ bbc وغيرها) حول أحداث العراق، ولاسيّما صحيفتا المدى والمشرق.

5 ـ من استعراض الباحث لبعض التحقيقات الاستقصائية وجد أنها خجولة، وتتسم بنقص المعلومات، وأنها تحسم أمرها في عدد واحد، ولا تريد لنفسها التمدد على شكل حلقات عدا بعض التحقيقات التاريخية التي وردت عن (المراقب والمشرق).

6 ـ في الأغلب جميع التغطيات التحقيقية قد استعانت بالتعزيز الصوري للمضمون، وقد نجح بعض الكتاب في أن يجعل من الوثيقة أو العدد هي الفيصل في العرض الاستقصائي للموضوع، أما التحقيقات الأخرى فمن الطبيعي أن يكون لها امتداد صوري أو رمزي لبعض الظواهر قيد المعالجة.

7 ـ تراوحت مادة التناول واتجاهات مضمون التغطيات التحقيقية في الأغلب وبحسب تكراراتها العالية الموضوعات الآتية (المجتمعي، ثم السياسي، ثم الأمني، ثم الحريات، ثم الاقتصادي).

8 ـ ارتفعت نسبة العمل بالتغطية الاستقصائية لبعض الصحف من مجمل الموضوعات، في مدة الدراسة، إذ تصاعدت في جريدة (المدى أولاً ثم المراقب، ثم المشرق وبنسب متفاوتة).

9 ـ احتلت المدى المرتبة الأولى في العناية في التغطية التحقيقية بشكل عام، والاستقصائية بشكل خاص، ثم تلتها المشرق، فالمراقب. . وبنسب مختلفة. ومرد ذلك يرجع إلى فلسفة الإدارة التحريرية، والمهارات في التركيز على الكشف والتحرر، من الضغوطات المختلفة للمراسل أو الإدارة.

10 ـ من معطيات التحليل وأرقام الجداول، نرى أن الصحف التي توصف بالمعارضة، أو المشاكسة أو على غير خطى الحكومة، تشهد ارتفاعاً في تغطيتها الاستقصائية والنقدية، على العكس ممّا نراه في الصحف المقربة، وهذا ناتج عن الاحتراز والضغط في الكشف، ربما لحالات الفساد والخلل الحكومي، في بعض المؤسسات التي ترى الصحف أنها تزعج المسؤولين.

واختتم الدكتور كامل القيم محاضرته بمجموعة مؤشرات وتوصيات في التحرير الإعلامي الاستقصائي، أهمها:

1 ـ السير بأخلاقيات جمع المعلومات وطرقها بطرق مشروعة، ومتوافقة مع الأخلاقيات الدولية، فقد تشوبها السرقة، أو التجسس، أو الرشوة مما يفقدها مشروعية أخلاقية.

2 ـ يتطلب العمل بميدان الصحافة أو الإعلام الاستقصائي التحايل (الفن) في استخدام المعلومات وترميز المعطيات بالشكل الذي لا يربك المتلقي ولا يطيل قدر الإمكان الكاتب قضائياً، أي التحرير على مستوى الحقيقة والمعلومات المتوفرة.

3 ـ إيجاد المشروعية بجدوى النشر من المؤسسة أو القناة الإعلامية بشكل أولي، لوضع حلبة التصادم مع الآخر (موضوع الاستقصاء) بُعداً مؤسسياً لا فردياً.

4 ـ تستلزم الصحافة الاستقصائية وبكل قنواتها سلوكيات هادئة، غير منفعلة تتعامل مع الظواهر بشكل عقلاني إحصائي رقمي موثق ـ وليس من باب التصور، أو رد الفعل الاجتماعي.

5 ـ الإعلام الاستقصائي يستلزم ميثاق شرف أو تكتل أو تضامن للإعلاميين الذين يرومون الدخول إلى معترك التصدي الشائك للقضايا الحساسة في الحكومة أو مؤسساتها، حتى لا تأخذ القرارات مأخذاً فردياً تجاه هذا الإعلامي أو ذاك.

6 ـ يمكن إنشاء تجمع أو جمعية أو تشكيل يحمل تسمية الصحفيين الاستقصائيين، يتبنى التصدي لظواهر متعددة تعود للمجتمع والحكومة بالنفع العام، على أن لا تعمل على إرباك العملية السياسية والوضع الأمني.

وكانت الجلسة علنية حضرها عدد من الاكاديميين المختصين بالأعلام والاتصال، وإعلاميين ميدانيين كمديري صحف ومراسلين ومحررين، وقد أغنوا المحاضرة بآرائهم واستفساراتهم وإضافاتهم، فضلاً عن عدد من المثقفين العراقيين بمختلف الاختصاصات الإنسانية، ولا يسعنا نسيان حضور وسائل الإعلام لتغطية النشاط في الصحف والمجلات وشاشات التلفاز.

ثانياً: حفل توقيع كتب مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية

احتفل مركز حمورابي في جناحه الخاص بمعرض بغداد الدولي الثالث للكتاب 2015، بتأريخ 23/ 4/ 2015 الساعة السادسة مساء، بتوقيع ثلاثة إصدارات له مؤخراً، وبحضور مؤلفيها وأعضاء مجلس إدارة المركز، ومجموعة من أصدقاء وباحثي مركز حمورابي، هذا فضلاً عن المثقفين والمهتمين المتواجدين في المعرض.

وقد كان الإصدار الأول، كتاب: النظم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها

للأستاذ الدكتور طه العنبكي/ أستاذ النظم السياسية ـ الجامعة المستنصرية ـ كلية العلوم السياسية.

الطبعة الأولى، 2013، توزيع: دار المحجة البيضاء للنشر والتوزيع ـ بيروت.

نبذة: مع تزايد الاهتمام الدولي بدراسة النظم السياسية في العالم المعاصر، انطلاقاً من فكرة أن كل تلك النظم السياسية أضحت تتبنى دساتير تنص على مبادئ وأسس كثيرة، تقف في مقدمتها النصوص التي تُحدد طبيعة وشكل نظام الحكم، وماهية السلطات الثلاث فيه، ويتم تخصيص مواد عدة في كل دساتير النظم السياسية المعاصرة تنص على الحقوق والحريات العامة وضرورة ضمانها، وعلى ذلك تدّعي تلك النظم كلّها أنها نظم ديموقراطية.

ولكن الإشكالية تكمن في مدى قدرة وجدية النظم السياسية في تطبيق تلك النصوص الدستورية التي أقرتها دساتير النظم السياسية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا الغربية، كمثال يحتذى به لترسيخ القيم والمبادئ الديمقراطية.

وقد اعتُمد كتاباً منهجياً للتدريس في كليات العلوم السياسية في الجامعات العراقية.

والإصدار الثاني، كتاب: البعد السياسي في فكر علي الوردي
للدكتور ناهض حسن جابر الساهوكي

نبذة: علي الوردي في الكثير من مساحاته الفكرية هو تعبير حقيقي عن خلجات مجتمع وسلوك البشر في تفاعلاتهم المختلفة، وفي مراحل تاريخية ممتدة، فما بين قسوة عطيفة وتسربله بالبرجوازية النفعية وما بين التزلف للسلطة، وظلم العثمانيين وإعادة إنتاجهم للتخلف في مجتمع من خلال تحويل شعبه إلى بحيرة مالية يغترف منه ليمول نزعات الامبراطورية العثمانية المتسلطة زورا باسم الاسلام والخلافة. ويسرج الوردي خيوله لمهاجمتها سيسيولوجيا من حيث استنهاضها لأمراض مجتمعية ربّما لم توجد في العصر الجاهلي، واستزرعت سلوكيات كره السلطة ومن وراءها الدولة، وازدواجية الموقف... وصولاً إلى القبول بالفكرة ونقيضها عندما صور الوردي الإنسان العراقي طائفي وملحد في آن معاً.

والإصدار الثالث ضمن سلسلة الرسائل والأطاريح الجامعية: الصين.. بزوغ القوة من الشرق
للباحث كرار أنور ناصر البديري

نبذة: إن صعود الصين بات يشكل مستقبلاً منظوراً على جميع الأصعدة، إذ تؤكد أغلب المؤشرات الاستراتيجية لصعود وهبوط القوى العظمى أن الصين ستكون صاحبة دور مؤثر وحاسم في الصعيد العالمي في غضون العقدين أو الثلاثة القادمين من القرن الحادي والعشرين، ويقوم نمط العلاقة القائم اليوم بين الصين وبين أغلب مناطق العالم ولا سيّما في محيطها الإقليمي الآسيوي الذي يشكل المجال الحيوي لتنافس القوى الكبرى، على نمط العلاقات القائم على الشراكات الاقتصادية وكذلك تعاظمت القيمة الاستراتيجية للصين في ميزان كثير من بلدان الآسيوية ولم تعد تعارض صعودها إذ إن كلا الطرفين لديه حاجة استراتيجية إلى نقل العلاقة من مستوى الشراكات الاقتصادية والتنموية إلى مستوى التحالفات الاستراتيجية التي لا تتغير بتغير النظم السياسية أو القيادات الحاكمة، وذلك عبر بناء شبكة من العلاقات والمصالح الاستراتيجية طويلة المدى في مجالات الصناعة والخدمات والعلاقات الثقافية.

ثالثاً: نشاطات مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية الخارجية.

- شارك د. **جواد البكري ـ معاون مدير مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، في حلقة نقاشية أقامتها رئاسة جامعة بابل بالمشاركة مع مركز المستقبل للدراسات والبحوث، الموسومة: **نظام الإدارة اللامركزية... فرص النجاح وتحديات التطبيق**، بورقة بحثية بعنوان: **تجربة اللامركزية الإدارية في العراق... الفرص والتحديات**، وأُقيمت الحلقة في قاعة كلية الدراسات القرآنية ـ جامعة بابل، يوم الخميس المصادف 15/ 3/ 2015.

- شارك **الباحث كرار أنور ناصر ـ عضو مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية**، في دورة أكاديمية تدريبية حول: ثقافة اللاعنف والأديان والمواطنة، التي أعدّتها جامعة اللاعنف وحقوق الإنسان (AUNOHR)، للمدة من 24/ 4 ـ 1/ 5/ 2015 في بيروت ـ الجميزة.

- شارك د. **عبد علي المعموري ـ مدير مركز حمورابي للبحوث**

والدراسات الاستراتيجية، بتغطية إعلامية للقاء سياسي حول: التطورات الأخيرة في المنطقة، المنعقدة بتاريخ 3/ 5/ 2015، في مقر التجمع العربي والإسلامي لدعم خيار المقاومة/ بيروت.

- فاز مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية بمسابقة العنقاء الذهبية الدولية لعام 2015، في دورتها الثانية: «دورة الدكتور ثروت عكاشة» لأفضل كتاب، وحصل على المرتبة الثالثة عن إنجازه كتاب: **بصمات الفوضى: إرث الاحتلال الأميركي في العراق**، مجموعة باحثين.

رسائل وأطاريح جامعية

عرض: نور صبحي*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي ـ طالبة دكتوراه ـ جامعة النهرين.

أنماط التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي: دراسة مستقبلية.

للطالب: وجدان فالح حسن الساعدي.

أطروحة دكتوراه ــ كلية العلوم السياسية ــ جامعة النهرين ــ 2015

شكّل التفاعل الدولي ميداناً خصباً للدراسة والبحث في مجال العلاقات الدولية بشكل خاص والعلوم السياسية بشكل عام؛ ذلك لأنها عكست صوراً متعددة لعلاقات دولية ذات طبيعة وهيئة مميزة، تبعاً للمصالح والغايات التي تنشدها الدول في تعاملاتها وعلاقاتها مع غيرها من الدول، سواء أكانت مجاورة لها أم لديها اهتمامات مشابهة لها على المستوى السياسي أم الاقتصادي أم العسكري على حدٍ سواء، معتمدة بذلك على استراتيجيات تضعها لنفسها، تبيّن بها الأُطر العامة التي ستنتهجها في علاقاتها وتحركاتها على المستوى الإقليمي والدولي.

ولا يخفى على أحدٍ أن هذه التفاعلات تأخذ شكل وطبيعة المصالح التي قد تلتقي أو تتقاطع بين الدول بحسب الميول والرغبات، والتي تؤثر بشكل كبير في إنتاج الصورة النهائية لهذا التفاعل، فعندما تلتقي هذه المصالح مع الميول المشتركة فإنها تنتج صورة تعاونية لمثل هذه العلاقات، لتؤدي إلى أجواء سياسية تتسم بالهدوء عبر آليات شراكة أو تنسيق أو اتفاق على قضية معينة، أما إذا تقاطعت فإنها وبشكل أكبر ستؤدي إلى أن يبحث كل طرف عن تحقيق مصالحه بعيداً عن الطرف الآخر، لكن هذا التقاطع يؤدي إلى

ظهور صورتين جديدتين، أولهما التنافس إذا كان هنالك إمكانية لتحقيق بعض المصالح للأطراف المتنافسة، وثانيهما الصراع، فأحدهما يجب أن يحقق أهدافه كلّها، مقابل أن يخسر الطرف الآخر كل شيء.

اتسم التفاعل الدولي بعد نهاية الحرب الباردة بهيمنة الولايات المتحدة الأميركية على أغلب تفاصيله، فتارةً تتعاون مع دولة في جانب وتنافسها في جانب آخر، فنراها مثلاً تتعاون مع الصين في الجانب الاقتصادي، لكنها تنافسها في الجانب السياسي والأمني في إقليم الشرق الآسيوي، بغية تطويقها وتحديد مجال نفوذها في حيزها الاستراتيجي، وكذا الحال مع روسيا فهي توجهت منذ الوهلة الأولى لتشكّلها بعد تفكك الاتحاد السوفييتي إلى تحجيمها، على الرغم من أنها حاولت أن تكون جزءاً من الحل لأزمتها الخانقة، لكنها في حقيقة الأمر كانت تريد أن تجعلها (مقلّمة الأظافر) في مجالها الحيوي الأورآسي، في حين أنها تعاونت مع الاتحاد الأوروبي في مواجهة التحديات قبل تفكك الاتحاد السوفييتي، فإنها ظلت ملتزمة بهذا الوضع بعد الحرب الباردة، لكنها أخذت الجانب الذي يبقي هذا الاتحاد تحت المظلة الأميركية، والشيء نفسه لليابان في مواجهة التحدي الصيني والكوري الشمالي بدرجة أقل، إن هذه الاستراتيجية في التعامل مع الأوضاع الدولية أسهمت وبشكل كبير في أن تهيمن الولايات المتحدة الأميركية على النظام الدولي وتفاعلاته، واِستفادت من أحداث 11/ أيلول ـ سبتمبر لكي ترسخ هذه القناعة، بأنها مركز التفاعلات الدولية الرئيسة والثانوية، وأنه يجب أن تمر كل القرارات الدولية في هذا الصدد عبرها، وأن تنال موافقتها ومباركتها مستفيدة من تراجع القوى الأخرى مثل روسيا، أو عدم التوافق لدى الأخرى كالاتحاد الأوروبي، أو عدم وجود طموح نحو دور عالمي لدى الأخرى مثل الصين، أو عدم إمكانية خروجها عن دائرة حمايتها ودعمها العسكري مثل اليابان، ولذلك خاضت حروبها منفردة بدون أن تحاول أن ترجع إلى القوى الكبرى لإشراكها في هذه العمليات، سعياً منها لتكريس هذه الهيمنة واستغلال الفرصة السانحة التي تهيأت لها، بسبب الهجمات الإرهابية على أراضيها، واتسمت بالوقوف إلى جانبها في حربها على الإرهاب من الدول كلّها من دون استثناء، وهذا ما آل بها إلى التراجع بعد أن فقدت مصداقيتها سياسياً، وتنامي تكاليف الحرب التي تجاوزت 3 تريليون دولار في كل من أفغانستان والعراق، مما جعلها تعاني اقتصادياً،

جنباً إلى جنب مع أزمة مالية عالمية أندلع أوارها من أراضيها عام 2008.

إن الحقائق المتقدمة أسهمت في تغيّر وضع التفاعل الدولي باتجاه أن يسلك مسالك أكثر نشاطاً وحِدّة، وهذا يعود إلى (علاوة على التراجع الأميركي) تنامي قوة الأقطاب الدولية الأخرى مما جعل التنافس يكون على أشدة في بقاع العالم الحيوية كآسيا الوسطى وأفريقيا حتى أميركا الجنوبية، لذلك برزت إلى العلن التجاذبات والسياسات المتنافرة في هذه المناطق الحيوية التي تتسم بوفرة الموارد فيها، فضلاً عن أنها يمكن أن تكون أسواقاً جيدة لتصريف منتجاتها فيها، وإيجاد فرص استثمارية جديدة، لذلك نجد أن التنافس الدولي في آسيا الوسطى والقوقاز (حوض بحر قزوين تحديداً) بلغ أشدة بين هذه الاقطاب، مستخدمة وسائل متنوعة أهمها التحالفات لمواجهة النفوذ الاميركي فيها، ومحاولة القطب الاوروبي للولوج إلى المنطقة، وكذا الحال في إقليم الشرق الآسيوي عبر التحالف الصيني ـ الروسي، كذلك إستخدام ورقة الملف النووي الكوري الشمالي فيها، لإرغام الاطراف الأخرى على عدم تجاهل القطب الصيني في الإقليم، جنباً إلى جنب مع مساعي الولايات المتحدة وحلفائها في المنطقة لتطويق الصين وتحجيم دورها فيها.

أما المستجدات على الساحة الدولية واندلاع الاحتجاجات في الشرق الأوسط، وإسقاط بعض الأنظمة السياسية التي كانت تحكم لمدة طويلة في البلاد العربية، وفق ما عرف في حينها بـ(الربيع العربي)، فسببت اشتداد المواجهات بين الأقطاب الدولية، وذلك لما تتمتع به هذه المنطقة من أهميه جيوستراتيجية، ولاسيما فيما يتعلق بالموقع السوري الذي يتوسط منطقة مشحونة بالأحداث والأزمات، ولذلك اصطدمت الأقطاب الدولية الرئيسة عبر مجموعتين أحدهما إلى جانب النظام الحاكم في سوريا(روسيا والصين)، والآخر (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي)، الذي يريد إسقاط النظام مما أدى إلى أن يكون نسق التفاعل فيما بينها نسقاً تصارعياً عبر دعم كل طرف لحليفه وإمداده بكل ما من شأنه أن يديم دوره في القتال الدائر هناك، وإلى يومنا لم تضع الأزمة أوزارها في سوريا، ومن غير المرجح أن تنتهي هذا الأزمة في المستقبل القريب في ظل الظروف الحالية.

ولم تكد تصل الأطراف إلى حل للأزمة السورية، حتى اندلعت الأزمة

الأوكرانية في أواخر العام 2013، لتُشعل صراعاً جديداً بين روسيا من جهة والولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي من جهة أخرى، لينتهي الفصل الأول من الأزمة بضم شبه جزيرة القرم إلى روسيا في آذار ـ مارس/ 2014، ومن ثم تشتعل المنطقة الشرقية بإعلان اِنفصال إقليمي (دونيتسك و لوغانسك) من طرف واحد، لتبدأ العمليات العسكرية في نيسان/ 2014، ولتدخل الأطراف الدولية في أزمة جديدة مضافة إلى الأزمات المتراكمة الأخرى، مما أدى إلى أن تبدأ مرحلة جديدة من مراحل العلاقات الدولية القائمة على مبدأ الدفاع بكل الإمكانات على المناطق الحيوية وعدم التفريط فيها، وإن استدعى ذلك اللجوء إلى القوة العسكرية، كما حدث سابقاً في الأزمة الجورجية عام 2008، وحدث في التدخل العسكري في القرم.

وعلى وفق المستجدات هذه، أضحى هناك من يدلي بآرائه الخاصة التي تؤكد أن النظام الدولي الحالي يشهد مرحلة (اِنتشار القوة)، بمعنى أن القوة لم تعُد حكراً على دولة بعينها، وإنما هنالك انتقال أو اِنتشار لهذه القوة، باتجاه الإقليم الآسيوي تحديداً، مما ينذر بأن تتحول بعض الدول وخصوصاً الصين إلى قوة عالمية بإمكانها أن تنافس الولايات المتحدة في المستقبل المتوسط على أبعد افتراض، وكذلك القطب الروسي بما يحمله من إمكانات، يترافق ذلك مع الوهن الأميركي المتزايد بسبب السياسات الخاطئة التي كلفتها الشيء الكثير، إن هذا الاِنتشار من شأنه أن يغيّر مستقبل التفاعل الدولي لأن يكون أكثر تعدداً وصوراً، ومن الممكن أن تكون هنالك صدامات مستقبلية أكثر، في ظل تنامي التحالفات والتحالفات المضادة، والتجمعات التي تأخذ صبغة اقتصادية الغرض منها زعزعة موقع الدولار بوصفه عملة قيادية عالمية، لتحدي نفوذ الولايات المتحدة الاقتصادي العالمي.

وكمحصلة لما تقدم، فإن صور التفاعل المتقدمة كالتعاون والتنافس والصراع، هي الصور التي تميز العلاقات الدولية للمرة الأولى منذ اِنهيار الاتحاد السوفييتي السابق، وهذه الصور تم الالتجاء اليها بسبب التنسيق والتقارب من وجهات النظر والمصالح، مما سينعكس على مستقبل العلاقات الدولية، الذي هو في تغير، ومن الممكن أن تؤدي إلى تغير في الأطراف أو الأقطاب التي تمتلك عصا السبق عن غيرها بسبب مقومات القوة التي تمتلكها.

الخطاب الدعائي الأمريكي بإزاء الشرق الأوسط «دراسة تحليلية لتصريحات الساسة الأمريكان في قناة الحرة للمدة من 2012/11/1 إلى 2013/5/31»

الطالبة: ولاء محمد علي حسين الربيعي
رسالة ماجستير ــ كلية الإعلام ــ جامعة بغداد ــ 2015

يخبر التأريخ في أمثلة كثيرة عن نيّات وطموحات الدول التي تملك من القوة والإمكانات المادية والبشرية في التوسع والسيطرة وبسط النفوذ والهيمنة على يمكنهم الوصول إليه.

وتلجأ هذه الدول في الأعمّ الأغلب إلى استخدام مختلف الوسائل والأساليب لفتح أبواب الدول الأخرى المستهدفة للوصول إلى غاياتها لامتلاك الثروة والأرض، ابتداءً من التلويح باستخدام القوة إلى استعمالها، ومن هذه الأساليب محاولة السيطرة على القلوب والعقول باستخدام اللغة والتي تُعد من أكثر الأسلحة تأثيراً في المتلقي لنعومتها وصعوبة التيقن من الأهداف التي ترمي إليها، وأنها تستطيع أن تنساب وتؤثر في وعي وإدراك وتصوّرات الأفراد والشعوب في مختلف الأحداث.

تستهدف هذه الدول عادة المناطق والأراضي التي تنماز بغناها بالموارد الأولية ومصادر الطاقة التي أصبحت عصب ومحرك الحياة في العالم، ومن هذه المناطق المنطقة العربية التي تمتاز بتوافر مصادر الطاقة والموارد الأولية فضلاً عن موقعها الاستراتيجي المهم، لوجود المخزون الكبير من النفط، والذي تعتمد علية الدول المتقدمة في صناعاتها وتوفير احتياجاتها اليومية، ممّا جعلها محط لتجاذبات الدول وساحة للصراعات، لذلك كانت هذه المنطقة عرضة لخطاب دعائي يستهدف شعوب هذه المنطقة ومن مختلف القوى التي حاولت التأثير في مدركات ووعي ونفسية المواطن العربي طامحة لربط ثقافة هذه الشعوب بثقافتها وأفكارها بعد أن تعمل على بناء صورة حسنة ومشرقة لها، مما يساعد على تبنّي أيديولوجيتها وسياساتها تجاه المنطقة.

وقد أدى سقوط الاتحاد السوفيتي إلى تفرد الولايات المتحدة في المنطقة؛ لذا لجأت إلى استعمال كمٍّ هائل من المنتجات الدعائية من برامج تلفزيونية وأفلام وكتب ونشرات ووسائل إعلامية مقروءة ومسموعة ومرئية، تداعب

الغريزة البشرية محاولة منها جذب انتباه المواطن العربي عن قضايا الأمة المصيرية وإلهاؤه عنها مع استخدام المنتج الهائل السطحي الذي يعمل على تسطيح الوعي ويبعده عن مسار العقل الواعي الناقد المفكر، مع الاستخدام المتقن للرموز اللفظية التي تعمل على تغيير الواقع العربي وتراثه وربطه بالثقافة الأمريكية الوافدة، وإقناع المواطن العربي بسياساتها في المنطقة، ولاسيّما بعد قيامها بعدد من الأعمال العسكرية بعد توظيف الإرهاب كمصطلح للتدخل في شؤون الدول، فضلاً عن مصطلحات عدة كمصطلح الديمقراطية، والتي تتبناه الولايات المتحدة بحسب مصالحها واهتماماتها وعلاقاتها بدول المنطقة، ومصطلح الشرق الأوسط الذي يرمي إلى التلاعب بالوعي، والذي يُخرج الأمة العربية والإسلامية من واقعها وموروثها وقيمها ممّا يهدد هويتها العربية والإسلامية، ومما يزيد من خطورة الخطاب الدعائي هو تموضعه في تجاويف الخطاب السياسي والاجتماعي والترفيهي والديني.

لذا جاءت هذه الدراسة للوقوف على آلية استخدام اللغة في الخطاب الدعائي الأمريكي الموجه للمنطقة والتي تمحورت في خمسة فصول، ضمّت الإطار المنهجي الأهمية المشكلة الأهداف وصعوبات البحث، وتناول الباحث مفهوم الخطاب والخطاب الدعائي في فصله الثاني، أما الفصل الثالث الذي حمل عنوان الولايات المتحدة والشرق الأوسط فضمّ المبحث الأول البدايات الأولى لتوّجه الولايات المتحدة للمنطقة نتيجة المصالح الاقتصادية، وكون المنطقة ممراً بحرياً لسفنها، وصولاً إلى السنوات الأخيرة الحالية والتي تدخلت بقوتها العسكرية ونفوذها السياسي لفرض التغييرات على الأنظمة السياسية، في حين تناول المبحث الثاني منه أهم القضايا التي توليها الولايات المتحدة الاهتمام، ومنها موضوع الديمقراطية والإرهاب والملف النووي الإيراني والقضية الفلسطينية، وجاء الفصل الرابع تحت عنوان الخطاب الدعائي الأمريكي والشرق الأوسط ليحمل المبحث الأول منه فلسفة وأيديولوجية الخطاب الأمريكي، وأهم مؤسساته التي تعمل على إنتاج وترويج هذا الخطاب، في حين تصدى المبحث الثاني للخطاب الأمريكي بإزاء الشرق الأوسط ومرجعية الفكرية وما يحمله من معانٍ، وإلى ماذا يسعى هذا الخطاب، استكمل الفصل الخامس بمبحثيه تحليل ما جمع من تصريحات للساسة الأمريكان في قناة الحرة للمدة من 1/ 11/ 2012 إلى 31/ 5/ 2013.

عروض الكتب العربية

م. م. رؤى خليل سعيد*
باحثة من العراق

* باحثة ـ وحدة الابحاث والدراسات
ـ مركز حمورابي

داعش من النجدي إلى البغدادي
«نوستالجيا الخلافة»

الباحث: فؤاد ابراهيم

الناشر: مركز أوال للدراسات والتوثيق، 2015.

في غمرة صخب الداعشي الذي رافق الاجتياح لمناطق واسعة في العراق، شعر جمهور الناشطين وطلاب الحرية في الحرية في المناطق السنية في العراق وبما يحملونه من مطالب مشروعه اقتصادية واجتماعية وسياسية بالإحباط الشديد، لأن ثمة عدواناً آخر وقع عليهم نتيجة اختطاف تنظيم داعش لنضالهم السلمي المدني. وساهمت قنوات فضائية خليجية في تعزيز المعادلة الميدانية على حساب الحراك الشعبي السلمي في المناطق السنية. في النتائج برز داعش بوصفه حبل نجاة ليس لسنة العراق فحسب، بل لعموم السنة في المنطقة، الأمر الذي فجر هواجس أمنية وسياسية إقليمية ودولية.

وأكّد الباحث أن خطورة الدولة الإسلامية تكمن في اعتناقها ذات العقيدة وتبشيرها بنفس التعاليم الدينية التي صاغها المؤسس محمد بن عبد الوهاب، وتزيد على ذلك أنها تحمل في طياتها الوعد، بما أخفق في صنعة مشايخ الوهابية والإخوان وحركة جيهان ومشايخ الصحوة وقاعدة الجهاد في جزيرة العرب وغيرها من محاولات الفردية والجماعية.

فيرى الباحث أن مشروع داعش ليس سوى إعادة إحياء وهابية الجيل المؤسس، الأمر الذي يبعث القلق لدى آل سعود، لأن مشروع إحياء الوهابية الأصلية يتم هذه المرة من خارج الكيان الحاضن لها، ما يجعل القضاء عليه أمراً بالغ الصعوبة.

وما يهمّ الباحث، أن منجزات داعش الميدانية هي تحقيق استراتيجية جرى العمل عليها أعواماً طويلة، وكانت الجماعة تكشف في بياناتها عن أهدافها وخططها، وفي بعض الأحيان عن رموزها، وتصر أيضاً على أن ما تقوم به هو امتثال لقناعات إيمانية عقائدية راسخة، فرهان الإيمان لم يغلب في حراك التنظيم.

فاستطاع داعش تهديد الأمن القومي في العراق، الأمر الذي أربك الطبقة السياسية، وكان أخطر تطور أمني تمثل في سهولة اختراق التنظيم للإجراءات الأمنية كلّها، وإدخال السيارات المفخخة وبالعشرات إلى العاصمة بغداد.

وفي المحصلة، أن مدة نجاح التجربة الداعشية لن تكون طويلة، بل هي تأتي في سياق تحول في الميول الشعبية، أو بالأحرى مرحلة اختبار لخيارات جديدة أو قديمة يُراد تطويرها بما ينسجم مع الزمن، وفي الأحول كلّها يبقى أن داعش هو مشروع لقطاع واسع من الشباب أصيب بإحباط شديد على مستويات عدة: اقتصادية/ معيشية، وثقافية وسياسية واجتماعية. وأن جاذبية التنظيم تكمن في بزوغه في لحظة تاريخية مفصلية منحته فرصة استيعاب الاحتياطي البشري الذي تراكم على هامش الدول، إذ أخفقت في إدماجه ضمن مشاريع تنموية حقيقية.

السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا استمرار للتحالف أم تحول نحو الشراكة؟

الباحثة: هدى نبيل كاظم

الناشر: دار أمجد للنشر والتوزيع، 2015

إن السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا بعد عام 2002 تميزت بالتوجه الكامل للاهتمام بتركيا وتقوية أنموذجها، وذلك لما تمثله تركيا بعد عام

2002 من أنموذج يمكن إعمامه على دول المنطقة وما تملكه من إمكانات وما تؤديه من أثر مهم في المنطقة في ظل الأحداث والتطورات التي تشهدها المنطقة. ولكن السياسة الامريكية اصطدمت بالموقف التركي فيما يتعلق بقضية الحرب على العراق، واحتلاله في عام 2003، والأوضاع التي أسفرت عنها، والتي أثرت في البيئة الداخلية التركية بصورة خاصة، والإقليمية بصورة عامة، الأمر الذي أدى إلى تباين مواقف الطرفين حيال القضايا والأوضاع التي نتجت عنها.

واتجهت السياسة الخارجية الأمريكية حيال تركيا في عهد الرئيس الأمريكي (باراك أوباما)، والذي بدأ من تركيا أولى زياراته إلى دول العالم الإسلامي في نيسان من العام 2009، إلى التقارب وتوثيق العلاقات وتقريب وجهات النظر في التعامل مع القضايا المشتركة، إذ سعى الرئيس (أوباما) للترويج لأنموذج الاسلام المعتدل الذي يمثله حزب العدالة والتنمية، كأنموذج للأحزاب والتيارات الإسلامية كافة، ولاسيّما بعد اندلاع موجات الثورات العربية، وصعود أحزاب الاسلام السياسي إلى الحكم في عدد من الدول العربية، كما أن البلدان يرتبطان بعلاقات وصفها الرئيس التركي (غول) بالشراكة النموذجية وعلاقات استراتيجية تتعدى الجوانب الاقتصادية والسياسية إلى الجوانب الأمنية والعسكرية، وذلك لاعتبارات لا تتعلق بعضوية البلدين في حلف الشمال الأطلسي فحسب، وإنما أيضاً لطبيعة التحالفات المشتركة، وتأريخ العلاقات الثنائية، واحتضان تركيا لواحدة من أهم القواعد الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، وهي قاعدة انجرليك في جنوب تركيا.

وأشارت الباحثة إلى أن أهم الأهداف الاستراتيجية لتركيا هو إنجاز مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوربي، والتي كانت وما زالت حلم الأتراك الذي كرست من أجله سياساتها للبحث عن السبل التي تكفل لها تحقيق هذا الطموح، إذ تعول تركيا على الدعم الامريكي في هذه المسألة لما للولايات المتحدة الامريكية من نفوذ وتأثير في دول الاتحاد الأوربي، فضلاً عن تحالفها الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الامريكية الذي يدعم توجهها هذا.

وفي الخاتمة توصلت الباحثة إلى الاستنتاج هو أن في حال استمرار إخفاق

الولايات المتحدة الامريكية في التعاون والتشاور بشكل وثيق مع تركيا بخصوص بعض الملفات الإقليمية ذات الاهمية البالغة بالنسبة إلى تركيا: كالموقف الامريكي في الثورة السورية، وكذلك الملف العراقي، فإن ذلك سيؤثر بصورة واضحة وبشكل سلبي في مدى استجابة تركيا وتفاعلها مع توجهات السياسة الخارجية الأمريكية حيالها.

نبض السنين (حول الصراعات داخل الحركة اليسارية والوطنية العراقية)

آرا خاجادور وسكانيان

الناشر: دار الفارابي ــ بيروت ــ 2014

اعتمد الكاتب الوطنية والطبقية بوصلة استرشاد فيما ذهب إليه، وهي بوصلة يرى أنها مجربة ونزيهة، وممتحنة عن طريق التجارب الملموسة، التي مرت على بلادنا في العقود الأخيرة، وفحصها من خلال المصالح الاجتماعية والمواقع والمواقف تجاه تلك المصالح، لتشكل مجتمعة صمام أمان للحكم على الظواهر المختلفة، وأقله للتعامل مع تلك المصالح والمواقف أو النظر اليها كأحد أبرز محركات الفعل الاجتماعي والسياسي، واستخدامها للمساعدة على تحديد أو قراءة الادوار القائمة أو المرتقبة للأفراد والجماعات ومراكز النفوذ، ومن أجل تسليط الضوء لإزالة العتمة عن احداث الماضي، القريبة منها والبعيدة التي تحولت إلى أدوات مادية لعب قسم منها دور محرك، واخرى لعبت دور ادوات عرقلة.

ولقد سعى المؤلف في هذا الكتاب عند تناول الأحداث الماضية لدعم الذاكرة بالوثائق والشهود الأحياء ومحاولة تجسيد كل الحدث ضمن إطار في الزمان والمكان وبالظروف الموضوعية المحيطة ونمط التفكير السائد في الفترة المعينة ونوع الإعداد الشخصي والجمعي في الحياة الحزبية حينذاك.

وقدم المؤلف مادة غنية لعماء علم الاجتماع السياسي لأنه يطرح مادة وافرة ذات قيمة تحليلية كبيرة عن الحياة الداخلية لحزب سياسي مهم بكل المعايير، وعن علاقته بالشعب الذي يعمل من أجله، وعن علاقته بالطبقة

العاملة التي يمثلها ويدافع عنها ويقودها لتحقيق حياة فضلى وأكثر عدلاً، وقدّم الكتاب أيضاً شيئاً عن تأريخ حزب عريق له أثر كبير في بلد يتمتع بأهمية إقليمية فائقة، وأنه يقدم بعض التجارب الملموسة التي مرت على الشعوب الاخرى، التي قد تخدم القوى الجدية التي تريد التعلم ليس من تجاربها الخاصة وحسب، وإنما من تجارب الآخرين الذين تتشابه ظروفهم إلى حد ما مع ظروفنا الخاصة بحدود معينة.

وفي الختام، فإن مواقف الأفراد الأحياء ليست ساكنة فهي في حركة دائمة، على حين أن الأحداث حين تقع تسلم الحكم عليها إلى التاريخ والباحثين فيه والناظرين إليه، وتكون عاجزة عن إعطاء الجديد، وهذا لا ينفي حتماً ظهور قراءات جديدة لأحداث قديمة، أي إن الجديد يكون في القراءة أو إعادة القراءة وفي الاستثمار وإعادة التوظيف. أما الأحداث نفسها في ايقاعها وحركتها فلا يمكن تحويلها، أو إعادتها إلى الوراء أو إلى الأمام، أو تغير اتجاهاتها، على حين أن مواقف الأفراد الأحياء تتغير، والحكم على مواقف الأمس لا ينبغي أن تتحول إلى ماركة ثابتة لمن يريد التراجع عن خطأ ما، وهذه التحولات نراها اليوم على أرض الواقع، وإن لم تكن بالصراحة الضرورية والمباشرة أحياناً. إن المصلحة الوطنية وحتى الطبقية قد تتطلب إعادة احتضان مَن أخطأ، وفي القضايا الأساسية يكون الحكم للشعب.

الحشد الشعبي.. الرهان الأخير

الباحث: مجموعة من الباحثين

الناشر: مركز بلادي للدراسات والابحاث الاستراتيجية، 2015.

الحشد الشعبي أو ما يعرف أيضاً الحشد الوطني هي قوات شبه عسكرية تابعة للمؤسسة الأمنية العراقية برزت في سياق التعاون على محاربة تنظيم داعش عقب أحداث الموصل بعد فتوى المرجع الديني السيد علي السيستاني (بالجهاد الكفائي) لتحرير العراق من داعش، وهي قوات منضبطة، وتعمل بإمرة القيادات الأمنية العراقية. إن وجود الحشد الشعبي كقوة نظامية ذات

مهمات خاصة ضمن هذه المعطيات قد يكون له الأثر الأكبر في تأمين هذه التهديدات، ومواجهة التحديات التي تحيط بالأمن الوطني العراقي، غير أن الاستفهام الأكثر إثارة في هذا المجال هو الكيفية التي سوف تتعامل بها الحكومة في ضوء المقاربات المتناقضة، زيادة على المهمات التي سوف تعهد إلى الحشد الشعبي في ظل أزمة الثقة الاجتماعية والسياسية. وتناقض مصالح الأطراف الإقليمية والدولية في هذا الشأن، لذا تفترض الدراسة أن الأثر الذي يمارسه الحشد الشعبي سوف يؤثر ويتأثر بطبيعة المقاربات الأمنية الإقليمية والدولية. وما يرتبط بها من استراتيجيات في هذا الشأن، وسيكون هذا التأثر المتبادل بطريقة عكسية متوازنة.

وتناول الباحثون رؤية المجتمع العراقي إلى الحشد الشعبي بوصفه المنقذ التاريخي من احتمالات سقوط الدولة، وانتقل هذا الشعور إلى المؤسسات الرسمية بنفسها، فوقفت الجماعات ودوائر الدولة وانطلقت المهرجانات الشعرية والأدبية لتعبر عن مدى القبول الاجتماعي الذي أخذ يتصل به، وأن الواقع الذي ساهم في تكوينه الحشد الشعبي، وقدرته على إنقاذ الدولة من مأزق السقوط جعل الوصف ينتقل إلى وصفه الركيزة الأساسية في النظام الأمني، وهذا ما أكّد عليه رئيس الوزراء الدكتور حيدر العبادي بقوله «إن الحشد الشعبي هو ركيزة أساسية في نظامنا وإن سبب اعتمادنا عليه بصورة أكبر لقتال داعش يعود لكون الجيش النظامي غير مبني للقتال في حرب العصابات». لذا فإن هذا تأكيد لأهمية الحشد الشعبي اجتماعياً، وسياسياً ينطلق من ما يمتلكه الحشد من عقيدة حماسية أثبتت في المعارك قدرتها على هزم الجماعات الإرهابية.

وفي الختام، إن التحديات والصعوبات التي تواجه الحشد الشعبي في عملية تحرير المدن التي وقعت تحت تنظيم داعش، إلا أن الإرادة الوطنية التي يتحلى بها قادة الحشد الميدانيون ترسم تصوراً وافياً عن الإصرار في الاستمرار والمواجهة دون الاكتراث لهذه التحديات، ولأن زيادة هذه التحديات سوف تشغل العديد من الكتل السياسية. وممثليها في الحكومة عن دعم الحشد الشعبي والقوات المسلحة فإن من الواجب تغيير المسارات السياسية في التعامل خصوصاً على المستوى الإقليمي.

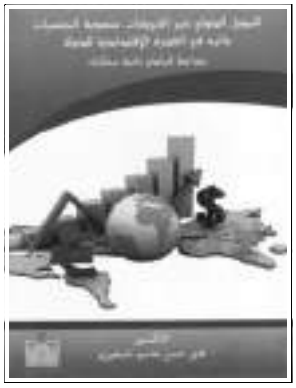

التمويل الدولي عبر الشركات متعددة الجنسيات وأثره في القدرة الاقتصادية للدولة: دراسة لنماذج نامية مختارة.

الباحث: فايق حسن جاسم الشجيري

الناشر: الهاشمي للكتاب الجامعي، الأردن،

2015

يحتل التمويل الدولي مركزاً حيوياً في اهتمامات القائمين على النظم الاقتصادية والسياسية على حد سواء، إذ يدخل مكوناً أساسياً في نشاط القطاعين العام والخاص، اللذين يعتمدان تجميع رؤوس الأموال لتمويل خطط التنمية، وهذا يعني وجود سياسة اقتصادية غرضها تشجيع الادخار، والاستثمار وجذب رؤوس الأموال الدولية للمشاركة في عملية التنمية.

يعد نظام التمويل بحكم وظيفته الاقتصادية صلة الوصل بين المشاريع ومدخرات الأفراد، ويعمل على تنشيط قطاعات الاقتصاد كافة، بما ينعكس اثره في النهاية على معدل نمو اقتصاد الدولة، عبر توفير التمويل المطلوب للمشاريع الاستثمارية التي لا يستطيع رأس المال المحلي تغطيتها.

لذا لا بُدّ من تمويل دولي من شأنه أن يسد العجز الحاصل في الاستثمار المحلي عبر فتح الباب أمام نشاط الشركات متعدية، فضلاً عن ما تملكه الشركات من خصائص يمكن أن يستفيد منها البلد المضيف وكذلك المصدر.

وأشار الباحث إلى أن السنوات الاخيرة شهدت اهتماماً متزايداً بنشاط الشركات متعدية الجنسيات، وبإمكانية الربط بين استثماراتها وبناء قدرة الدولة الاقتصادية، وقد جاء هذا الاهتمام انطلاقاً من الاعتقاد السائد بأن الاستثمارات التي تنفذها هذه الشركات سوف تساعد على زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على القروض، الأمر الذي يسهم بخفض معدل الدين العام، ممّا يسهم برفع مؤشرات القدرة الاقتصادية، إذ تشكل الشركات أهم آليات التمويل الدولي التي تجمع المدخرات من بلدان الفائض والعجز على حد سواء، وتوظيفها على شكل استثمارات عالمية عابرة للحدود الوطنية مؤثرة في قدرات الدول عبر كثافة انتشار استثماراتها، وقضية

القدرة الاقتصادية، والبحث عن أثر التمويل الدولي فيها تحتل أهمية كبرى في أولويات النظام الاقتصادي والسياسي على حد سواء في بلدان العالم وبالتحديد النامية بسبب الفجوة الواسعة بين الاستثمار المخطط والمتحقق فعلياً.

ويوجد أثر سلبي للتمويل الدولي على السياسة المالية يؤدي إلى خفض الانفاق العام ورفع الدعم عن السلع الأساسية والصناعات الوطنية، وذلك لتفعيل المنافسة التي من شأنها أن ترتقي بالصناعات الوطنية عن طريق التخصص في إنتاج السلع التي تملك ميزة نسبية فيها. والحقيقة أن أغلب الصناعات الوطنية تفقد القدرة على منافسة الشركات متعدية الجنسيات، لذلك تتوقف وتضمحل الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي في القدرة الاقتصادية.

وتوصل الباحث إلى الاستنتاج بأن القدرة الاقتصادية التي تمتعت بها جنوب أفريقيا عن طريق بحث هذا النموذج كانت تحتل المركز الأول بين دول القارة، غير أن اندماج الأسواق العالمية والترابط الاقتصادي بين جنوب أفريقيا والاقتصاد العالمي فرض عليها الانفتاح على نشاط الشركات متعدية الجنسيات والدخول معها في نظام المشاركة الذي كفلت به جنوب أفريقيا الحصول على التقنيات الحديثة التي لا تملكها، ومن ذلك رفع معدل الوفرة النسبية لرؤوس الأموال الأمر الذي أحدث توسعاً في النشاط الاستثماري أسهم برفع مؤشرات القدرة الاقتصادية.

عروض الكتب الأجنبية

د. سناء حمودي*
باحثة وأكاديمية من فلسطين

* تدريسية ـ جامعة بيروت العربية

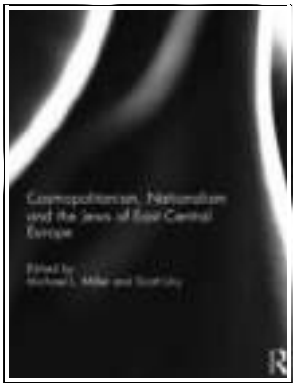

Cosmopolitanism, Nationalism and the Jews of East Central Europe

Edited by: Michael L. Miller and Scott Ury

Routledge, 2015

الكونية والقومية ويهود شرق ووسط أوروبا

يناقش هذا الكتاب الذي يشارك في إعداده مجموعة من الباحثين ويتوزع في 12 فصلاً قضية اليهود في أوروبا، وتحديداً في شرق ووسط أوروبا، قبل قيام دولة إسرائيل وهجرة اليهود إليها. وتناول الكتاب تأريخ مئة عام من التوتر والضياع التي عانى منها اليهود بين 1848 و 1948، إلا أن هذا التوتر بين اليهود والعالمية انتهى بعد قيام دولة إسرائيل في العام 1948.

ويتضمن الكتاب لمحة عن تاريخ اليهود في أوروبا، الذين كانت تتنازعهم منذ العصور القديمة علاقة طويلة ومتشابكة بين القومية والكونية، منقسمين بين التزام قوي باليهودية والضغوط التي مورست عليهم للاندماج في مجتمعات مضيفة. وقد اعتمد الكثير من اليهود خياراً ثالثاً، يبدو أنه خيار محايد، وهو أن يكونوا مواطنين في هذا العالم، أي كونيين. ومن الكتابات، يظهر أن الكثير من اليهود الذي كانوا يشعرون بقيود الحاخامية

اليهودية في أوروبا، كانوا يتطلعون إلى اكتساب هوية جديدة بعيدة عن الدين وأكثر علمانية.

ومع بداية العصور الحديثة، شهدت بعض المناطق في العالم جدلاً كبيراً حول هذه التساؤلات وأهمها دول شرق ووسط أوروبا التي كانت مقراً لأعداد كبيرة من اليهود. فمن برلين إلى موسكو، ومن فيلنا إلى بوخاريست، كان اليهود في هذه المناطق منقسمين بين ثلاثة مصطلحات: الشعب والقومية، والعالم. فيما اعتمد الكثير من اليهود الأيديولوجية الكونية.

على حين أن العديد من اليهود والأفراد من أصل يهودي اعتنق الأيديولوجيات والحركات العالمية عبر فترة من القرن التاسع عشر، إلا أن هذه المعتقدات أصبحت غير مقبولة نسبياً مع صعود مشاعر القومية اليهودية.

ففي القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، همّش اليهود ومن كان يدعمهم من معتنقي الحركات الكونية في ألمانيا وبولندا وروسيا. ومع أن هذه المشاعر بلغت ذروتها في الحرب العالمية الثانية، إلا أن الحملات الدعائية ضد الكونية استمرت في الحرب الباردة عندما أصبحت غالباً جزءاً تكاملياً للحملات ضد اليهود في الاتحاد السوفياتي، وتشيكوسلوفاكيا وبولندا ورومانيا. وحتى بعد نهاية الحرب الباردة شهدت العلاقة بين اليهود والكونية نزاعاً بين العقائديين والقادة المثقفين والسياسيين في أوروبا وشمال أميركا وإسرائيل.

وفي إطار الحديث عن القومية والكونية، نقرأ في الكتاب عرضاً حول آراء وتعريفات المفكرين فيما يتعلق بهذين المصطلحين من المدرسة الألمانية وكانت إلى الماركسية والليبرالية.

ويطرح الباحثون في أوراقهم عدداً من التساؤلات محاولين الإجابة عنها، وأهمها:

- ما هي جذور العلاقة الطويلة بين اليهود والكونية؟
- كيف تغيرت هذه العلاقة مع الوقت؟
- ما أثر التطورات الثقافية والاقتصادية والسياسية في عملية الجذب والتوتر المستمر بين اليهود والعالمية؟
- هل تقدم دراسة الحالات في الكتاب أجوبة عن مستقبل اليهود بين القومية والكونية في القرن الحادي والعشرين؟

وكغيرها من المعضلات المتعلقة بالقومية والكونية بشكل عام، فإن الكثير من المشاكل الأساسية المرتبطة باليهود والكونية لا زالت من دون حل. هذا ما يبدو واضحاً من الأوراق التي قدمها الباحثون. وبينما لا تستطيع فصول الكتاب الإجابة عن الأسئلة كلّها، إلا أن الباحثين يأملون أن يقدموا للقُرّاء طرق تفكير حول مفاهيم متعددة تتعلق بتاريخ اليهود وأوروبا والمجتمعات وهي مواضيع تغاضى عنها الآخرون.

وفي المحصلة يعد الباحثون المدافعون عن «اليهودية» أن اليهود عاشوا صراعاً كبيراً وتنازعتهم مشاعر القومية والوطنية والكونية في الدول الأوروبية، التي كانوا يقيمون فيها قبل أن تقوم دولة إسرائيل وتحسم الأمر لصالح القومية والوطنية اليهودية، إذ لم يعد للمصطلحات القديمة التأثير الكبير على مشاعر اليهود.

Toward an Anthropology of Nation Building and Unbuilding in Israel

Edited: Fran Markowitz, Stephen Sharot and Moshe Shokeid

University of Nebraska Press, Lincoln and London, 2015

Afterword by Alex Weingrod

بناء الدولة وتفككها في إسرائيل في إطار علم الإنسان

الكتاب عبارة عن مجموعة مقالات يقدمها عدد من الأكاديميين الإسرائيليين مع خاتمة للمفكر الإسرائيلي أليكس وينغرود. وفي 22 مقالة يناقش الباحثون مسألة بناء الدولة في إسرائيل والمعوقات التي تواجه هذه العملية انطلاقاً من دراسة المجتمع الإسرائيلي. وتتوزع المقالات على أربعة أقسام، يتناول كل قسم موضوعاً في إطار العنوان الرئيس للكتاب، أي بناء الدولة.

ماذا يعني مصطلح بناء الدولة هنا: إنه العملية التي يصل بها المواطنون في مجتمع ما إلى اتفاق حول الأهداف والقيم المشتركة، ويقومون بتطوير

مؤسسات فاعلة تكون قادرة على تخفيف حدة الاختلافات بهدف الوصول إلى نقاط اتفاق مشتركة. وفي هذه الدولة يتشارك المواطنون لغة ورموز واحدة. إلا أن بناء الدولة لا يتفق مع مصطلحات أخرى كالانقسام والاختلاف وعدم القدرة على التوافق أو الإجماع.

إلا أن عملية بناء الدولة أيضاً تعد مشروعاً يعترضه معوقات كثيرة خاصة بالنسبة إلى إسرائيل. وبشكل عام، إن التحديات أمام بناء الدولة في إسرائيل تمحورت حول ثلاثة إشكاليات:

- اندماج اليهود المهاجرين من خلفيات متنوعة في المجتمع الإسرائيلي الناشئ.
- ضم أو استبعاد تزايد السكان العرب المقيمين (البدو والدروز والفلسطينيين) كمواطنين إسرائيليين
- توزيع السلطة والسيطرة على النزاعات المتكررة بين المجموعات اليهودية الدينية والعلمانية.

أما أقسام الكتاب فتتناول المواضيع الآتية:

القسم الأول: يناقش مسألة التعايش والنزاع. والمقصود هنا التعايش بين العرب الفلسطينيين والإسرائيليين في دولة إسرائيل في ظل النزاع العربي ـ الإسرائيلي.

القسم الثاني: الهجرة والعرق والهوية. يتناول المهاجرين من دول أخرى إلى إسرائيل ومشكلة الانتماء والهوية بالنسبة إلى هؤلاء وقضية اندماجهم في المجتمع الإسرائيلي.

القسم الثالث: الدين والطقوس. ويناقش مسألة الطقوس الدينية في ظل تحولات كبيرة نحو العلمانية في إسرائيل في مقابل الطقوس التي يفرضها رجال الدين اليهود، فضلاً عن وجود مواطنين عرب مسلمين ومسيحيين لكل منهم طقوسه الخاصة.

القسم الرابع: مفاهيم مقارنة إذ يقارن الباحثون بين حالات في إسرائيل وأخرى في صربيا والولايات المتحدة والشرق الأوسط وأوروبا.

ومن الأقسام الأربعة التي تضمنها الكتاب ممكن استخلاص ما يأتي:

شهدت عملية بناء الدولة في إسرائيل أخطاء كثيرة بعضها نشأ حديثاً، انطلاقاً من عوامل ترتبط بالنظام العالمي الجديد، علاوة على عوامل أخرى محلية.

أما المسألة الأهم فتدور حول السؤال الآتي: من هم الإسرائيليون؟ هل هم اليهود الإسرائيليون فقط؟ على حين يبدو أن الفلسطينيين العرب المقيمين في إسرائيل والذي يشكلون 20% من السكان لا ينتمون إلى الدولة أو ما يُسمى الأمة اليهودية. وفي هذا المجال تواصل الدولة سياسة التمييز ضد هذه الأقلية الكبيرة. فضلاً عن أن المجتمع الإسرائيلي تحوّل منذ الثمانينات من القرن الماضي إلى اقتصاد السوق ما أدى إلى سيطرة فئة من الأغنياء فيما بقي آخرون على خط الفقر.

تحد آخر يتمثل في موجات الهجرة الكبيرة، إذ وصل الآلاف من المهاجرين غير اليهود إلى الأراضي المقدسة، بينهم عمال من أميركا اللاتينية وأوروبا وآسيا، علاوة على طالبي اللجوء من دول أفريقية. والواضح أن الدولة تقوم باستغلال هؤلاء وتهميشهم.

ومن المعلوم أن النسيج الأخلاقي لأية دولة يقاس بطريقة تعاملها مع الأقليات، وإسرائيل في هذا المجال تحتل مرتبة سيئة في تعاملها مع هذه الأقليات.

أما التحدي الثالث فهو الانقسام الحاصل بين اليهود المتدينين والعلمانيين الذين باتوا يشكلون القسم الأكبر من الإسرائيليين، وقد ازداد هذا الانقسام عمقاً.

تحدٍ رابع تواجهه الدولة، وهو الانقسام الداخلي بين الأحزاب السياسية والعقائدية، أي بين اليمين واليسار. فاليمين يؤمن بضرورة توسع إسرائيل في الضفة الغربية، على حين أن اليسار يؤيد العودة إلى حدود 1967 وقيام دولة فلسطينية مستقلة. فإسرائيل التي قامت على سياسة الاستعمار والتوسع، تقوم أيضاً على حكم عسكري ينكر الحقوق المدنية الأساسية للفلسطينيين. ومن هنا بات العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين مشكلة تنفجر بشكل دوري وتعمق الانقسامات الأيديولوجية الداخلية.

هذه الانقسامات أنتجت مجتمعاً إسرائيلياً تتصاعد فيه الخلافات وتتزايد داخله مشاعر السخط، وإسرائيل التي حققت إنجازات في مجال التكنولوجيا والقدرات التنظيمية والفكرية، لم تحقق الكثير في المقابل في عملية بناء الدولة والحالة السيئة التي تتصف بها.

Ahmed Ijaz Malik

US Foreign Policy and the Gulf Wars

Decision Making and International Relations

I. B.Tauris & Co. Ltd, 2015

سياسة الولايات المتحدة الخارجية وحروب الخليج.. صناعة القرار والعلاقات الدولية

يناقش الكاتب تأثيرات الخطاب السياسي في عملية رسم السياسة الخارجية الأميركية عن طريق دراسة الحرب التي شنتها الولايات المتحدة الأميركية على منطقة الخليج في العام 2003. ويعتمد في دراسته على محددات السياسة الخارجية وعملية صناعة القرار.

ويعتمد الكاتب أسلوب المقارنة بين حربي 2003 و 1991، في محاولة لاستخلاص ما طرأ من تغير على عملية صنع السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بين الحربين.

شكلت الحربان تدخلاً عسكرياً مباشراً للولايات المتحدة في منطقة الشرق الأوسط، لكن هذا التدخل جاء في مرحلة ما تحت تأثير الخطاب السياسي ودور القيادات وصناع القرار في السياسة الخارجية الأميركية في تلك المرحلة.

ويعد الكاتب، أن تدخل الولايات المتحدة في منطقة الخليج ليس إلا انعكاساً لإرث الحرب الباردة التي أثرت حينها على القرارات التي تتخذ في المستويات العليا من الإدارة الأميركية. ومن النموذجين، حاول الكاتب

إجراء تحليل نقدي لسياسة الليبرالية الواقعية التي اعتمدها الخطاب السياسي الأميركي في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، والمصطلحات التي استخدمت حينها وعلى رأسها مصطلح «الحرب العادلة» ومصطلحي «الإنسانية» و«الكونية»، التي طغت على لغة الخطاب السياسي الأميركي. لكن هل يسوغ مصطلح «الحرب العادلة» استخدام القوة كما حدث في التدخل الأميركي في منطقة الخليج؟

في تحليله، ينطلق الكاتب من نظريات العلاقات الدولية في محاولة لاستكشاف التسويغات التي ساقها صناع القرار فيما يتعلق باستخدام القوة في مرحلة ما بعد الحرب الباردة من الولايات المتحدة، ولاسيّما التسويغات الأخلاقية التي أطلقها المفكرون الليبراليون والعالميون لما يُسمى الحروب الإنسانية. لكن الكاتب لم يكتف بالنظريات الليبرالية، بل عمد إلى وضع الحجج الليبرالية في مقارنة مع الواقعية والماركسية ورؤية كانت للسلام الدائم والمدينة العالمية.

ومن عملية المقارنة، بدا واضحاً أنه على عكس ما حصل في العام 1991، فقد تحولت مصالح الولايات المتحدة والخطاب الليبرالي في مرحلة حرب الخليج عام 2003، إذ وضعت الامبراطورية الليبرالية رصيداً كبيراً للحفاظ على تأثيرها في العراق على المستوى المحلي، ولتأكيد سيطرتها على موارده الطبيعية. وما يمكن تأكيده من دراسة حالة حرب الخليج عام 2003، أن الولايات المتحدة أحبطت العملية الديمقراطية في العراق على الرغم من إجراء الانتخابات، وقد كان بإمكان الولايات المتحدة أن تساعد وتسهل وجود حكومة تمثيلية في العراق تحاول النهوض باقتصاد نامي.

يستنتج الكاتب من دراسته التحليلية والمقارنة، ومن تحليل الخطابات الرسمية حول حربي الخليج، أن تحوّلاً حصل في سياسة الولايات المتحدة الخارجية وفي استراتيجيتها الكبرى في ضوء التطورات العالمية. إلا أن صانعي السياسة يعودون إلى نماذج الحرب الباردة والواقعية السياسية عندما تواجههم ظروف تتطلب من الولايات المتحدة وضع مصالحها الوطنية في المقام الأول. ولهذا يرى الكاتب أن سياسة الولايات المتحدة الخارجية تدل على «واقعية حكيمة» فيما تشير إلى خطابات كونية عالمية ومجتمع مدني عالمي. وعلى الرغم من دراسة الخطاب السياسي، إلا أن الواقع أثبت أن

أولويات وسياسات صانعي القرار لا تتأثر بشكل رئيس بهذه الخطابات، بل إنهم قد يضعون قيوداً على تنفيذ السياسات عندما يتطور الخطاب السياسي.

بالنتيجة، فإن عملية صنع القرار ورسم السياسة الخارجية في الولايات المتحدة الأميركية، تأخذ في الحسبان عوامل عدة في إطار العلاقات الدولية، إلا أن المصالح الوطنية تحتل سلم الأولويات ضمن ما يطلق عليه الكاتب «الواقعية الحكيمة».

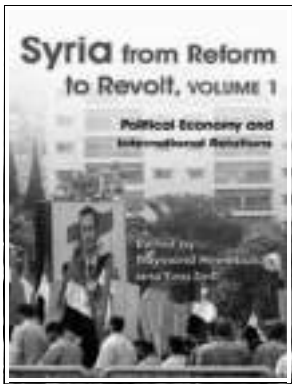

Syria from Reform To Revolt, Volume 1
Political Economy and International Relations
Edited by: Raymond Hinnebuscri and Tina Zintl
New York: Syracuse University Press, 2015

سوريا من الإصلاح إلى الثورة

يناقش هذا الكتاب الذي يشترك فيه مجموعة من الباحثين، مرحلة ما قبل اندلاع النزاع في سوريا، وبالتحديد السنوات العشر الأولى من حكم الرئيس بشار الأسد والتي انتهت باندلاع الانتفاضة في بداية العام 2011. ويقدم الكتاب شرحاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً لخلفيات الانتفاضة، وتفصيلاً للعوامل التي ساهمت في تهيئة سوريا للدخول في الربيع العربي. ويشرح الكتاب لماذا اتخذت الأحداث في سوريا منحى مختلفاً عن ما شهدته الدول العربية الأخرى.

بعد استلامه الحكم في العام 2000، عقب أسبوع فقط من وفاة والده، انقسم المراقبون حول ما يمكن أن يتغير في سوريا مع قدوم بشار الأسد. فقد رأى فريق أن الأمور ستستمر على حالها مع رجل من عائلة الأسد على رأس النظام السياسي تحت سلطة حزب البعث. فيما رأى آخرون أن الأمور ستختلف مع قدوم رئيس شاب ومنفتح على الثقافة الغربية ومصمم على تحديث سوريا.

ماذا حققه الأسد في العقد الأول من حكمه؟ وما الذي حرّك الشارع السوري في العام 2011؟

يتناول الباحثون في هذا الكتاب الاستراتيجيات التي طبقها الرئيس الأسد على الصعيدين المحلي والخارجي والتي مكنته من الحفاظ على الحكم هذه المدة. لكن هذه الأمور لم تكن إلا لفترة مؤقتة نجح فيها في إعادة إنتاج السلطة والشرعية وإدارة التحديات الإقليمية والدولية. لكن سياسات الأسد تضمنت نقاط ضعف عديدة انطوت على مخاطر لا يمكن التغاضي عنها. لهذا كان الاستقرار السياسي في سوريا هشاً وصل إلى نهاية مفاجئة في الربيع العربي.

يرى الباحثون أن الانظمة الاستبدادية غالباً ما تعمد إلى الحكم وفق شعارات معينة، وبالنسبة لسوريا فقد طغت الشعارات البعثية التي كانت تعكس حالة الدولة السياسية والاقتصادية والثقافية. أما اقتصادياً، فرغم المحاولات لتحسين السياسة الاقتصادية، إلا أن هذه السياسة لم تتمكن من مواجهة المشاكل الاجتماعية الاقتصادية الضاغطة بشكل كاف والتي واجهت معظم السوريين. أما عبارة السوق الاجتماعية فقد ظهرت خالية من معناها خاصة فيما يتعلق بنظام الحماية الاجتماعية. لهذا كانت الظروف الاقتصادية والمظالم الاجتماعية الأساس في مطالب المتظاهرين في العام 2011.

لم يكن الرئيس بشار الأسد موفقاً في التعامل مع الاحتجاجات التي اندلعت في العام 2011، فقد اعتقد طوال الفترة السابقة من حكمه أن نظامه، على عكس الأنظمة العربية الأخرى، مستقر ومحمي. وعندما اندلعت الاحتجاجات وطالب المواطنون الغاضبون بوضع حد لإساءة الأجهزة الأمنية استعمال السلطة، اعتمدت أجهزة النظام رداً قاسياً، وعدّ الرئيس الأسد ما يحدث مؤامرة أعداء الدولة في تسويغ عمليات القمع الوحشي بوجه المتظاهرين. وقد أدى ذلك إلى تغيير في مطالب المتظاهرين من الدعوة إلى الإصلاح إلى دعوات لسقوط النظام.

أما المعارضة، فيرى الباحثون أنها كانت حركة نشطة في البداية، قبل أن يظهر الخطاب الإسلامي ليقود المعارضة وليطغى التشدد والتطرف في المناطق التي يطلق عليها تسمية «المحررة».

حتى الآن لا يبدو أن هناك مخرجاً للأزمة السورية، خاصة مع عدم قدرة أي طرف على الحسم، فمن المتوقع زيادة في التشدد والتطرف وتصاعد في مستوى العنف مع سعي كل طرف إلى تدمير الطرف الآخر، بدلاً من محاولة الوصول إلى حل سلمي. ويبدو أن هناك سيناريو متجدداً من الحرب الباردة الأميركية ـ الروسية الذي يغلق الباب أمام أي اختراق من الجانبين على الأرض. أما على المستوى الإقليمي، فبدت سياسة الأحلاف هي المسيطرة وعلى رأسها حلف إيران/ حزب الله، وحلف السعودية/ قطر. والواضح أن كل حلف يأمل بالنصر وهزيمة الطرف الآخر.

بالنتيجة، فالدولة السورية الهشة، المتعددة الطوائف، والتي أوجدها النظام الاستعماري بعد الحرب العالمية الأولى، حافظت على تماسكها مدة نصف قرن تحت ظل مختلف النظم، إلا أن عوامل عدة منها النمو السكاني، وسياسة التهميش، وفشل السياسة الاقتصادية، أدت إلى اندلاع الانتفاضة فانكسرت اللبنة الهشة التي كانت تمسك هذا النظام.

قراءة في كتب حمورابي

زهراء صالح مهدي*
باحثة من العراق

* باحثة في مركز حمورابي

أغصان الكرمة ... المسيحيون العرب

المؤلف: د. عبد الحسين شعبان

الناشر: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ـ 2015

عدد الصفحات: 256

استوحى الكاتب عنوان كتابه «أغصان الكرمة»، من عبارة استخدمها السيد المسيح مخاطباً تلامذته بقوله «أنتم أغصان الكرمة» واقتباس هذا العنوان له أكثر من دلالة بالحديث عن المسيحيين العرب، المتجذرين في أرضهم وأوطانهم على الرغم من الشدائد والأهوال التي تعرضوا ويتعرضون لها هذه الأيام، وقد ورد في القرآن الكريم بخصوص السيد المسيح بأنه «روح القدس» و«قول الحق»، فكيف يتم جزّ رقاب أتباعه اليوم باسم الإسلام وكيف يعدّ المسيحيون كفاراً كما تذهب إلى ذلك بعض الفتاوى.

وفي ظل الأحداث التي تمر بها المنطقة العربية أصبح المسيحون مستهدفين في السودان ومصر ولبنان والعراق وسوريا، على نحو شامل تشريعياً وقانونياً واجتماعياً وثقافياً ونفسياً، وامتدّ ليشمل حياتهم ومقدساتهم وحقهم في ممارسة طقوسهم وبناء وتشييد كنائسهم، بل أخذ وجودهم يترنّح في بعض الأحيان، ففي **السودان** مثلاً جرت محاولات منذ عهد الرئيس جعفر النميري لفرض الشريعة الإسلامية، واستمر الصراع منذ تأسيس السودان الحديث ونيله الاستقلال في العام 1956 وصولاً إلى الانشطار بعد إجراء استفتاء صوّت فيه الجنوبيون لصالح الانفصال بنسبة زادت على 98% وذلك على خلفية دينية وعنصرية.

وفي **مصر** تعرّضت عدد من الكنائس إلى التفجير، في حكم الرئيس السابق محمد حسني مبارك، وما أعقبها من حكم الإخوان وتنامي التيار السلفي.

أما في **سوريا** فقد عُرفت معاناة المسيحيين وقلقهم منذ انفجار الأزمة واندلاع حركة الاحتجاج الواسعة في 15 آذار(مارس) العام 2011، وقد تحوّل القلق المسيحي مع مرور الأيام إلى خوف حقيقي، لاسيّما بعد السيطرة على **مدينة يبرود** التي فرض فيها المسلحون، على المسيحيين دفع الجزية تحت عنوان الاتاوة و، إذ دُمرِّت العديد من الكنائس، الأمر الذي اضطرّ أكثر من نصف المسيحيين إلى الفرار منتقلين إلى محافظات أخرى أو هاجروا إلى الخارج.

وفي لبنان في أثناء الحرب الأهلية وما بعدها 1975 ـ 1990 كان الاستهداف جلياً، إذ شهد لبنان أعمال قتل واختطاف وتهجير وإجلاء ومصادرات، واضطرّ عشرات الآلاف منهم إلى الهجرة.

أما في العراق فقد كانت داعش بالمرصاد للمسيحيين، خصوصاً في الموصل وسهل نينوى والمناطق المسيحية في شمال العراق، فاضطروا إلى ترك بلداتهم وبيوتهم وفرّوا في جنح الظلام لينجوا بأنفسهم، وتركوا كل ممتلكاتهم، وحتى ما حملوه من مدّخرات وأشياء ثمينة سُلبت، وقبل ذلك تعرّضوا لعمليات ترويع وإرهاب، كما حدث لهم في البصرة وبغداد وكركوك والموصل.

وللأسف لم ترتفع أصوات إسلامية ومدنية وعلمانية كافية لإدانة تلك الأعمال الإجرامية، ولوضع حد لاضطهاد المسيحيين وتهجيرهم، فضلاً عن استهداف المجموعات الثقافية الأخرى، دينية أو اثنية أو لغوية أو سلالية على أساس الهوّية الفرعية، ولم تدرك الكثير من الأوساط فداحة تفريغ المنطقة من المسيحيين، في ظلّ انشغالها بالفتنة الطائفية ـ المذهبية التي تضرب المنطقة بالصميم، فيما يسمى بالصراع السني ـ الشيعي، الذي لا يخلو من تداخلات خارجية دولية وإقليمية.

وهنا نريد استعادة خسارة المنطقة للوجود اليهودي العربي التي كانت كبيرة جداً، ومؤثرة جداً، ولم يدرك الكثيرون أبعادها حينها، بل إن بعضهم لا يزال غير مدرك لتأثيراتها السلبية في طبيعة الصراع في المنطقة، إذ ساهمت

عملية تهجير اليهود العرب إلى «إسرائيل» في دعمها بالعنصر البشري التي هي بحاجة إليه، ربما أكثر من العناصر الأخرى، والحجة كانت أن كل يهودي يمكن أن يكون طابوراً خامساً أو حتى صهيونياً أو مؤيداً «لإسرائيل»، مثلما ترفع الموجة التكفيرية شعارات من شأنها اعتبار كل مسيحي موالياً للغرب أو أنه يمكن أن يكون عضواً في خلية نائمة، إن إفراغ المنطقة من المسيحيين ومن المسيحية العربية هو الوجه الآخر من دعم المشروع الصهيوني.

وبحسب وجهة النظر «الإسرائيلية» فإن الصراع بناء على هذه المعادلة سيصبح بين أقلية يهودية وأغلبية مسلمة قوامها مليار ونصف المليار نسمة، مقابل بضعة ملايين يهود على النطاق العالمي، وإذا كان العرب والمسلمون لا يتحمّلون وجود مسيحية عربية بين ظهرانيهم، فكيف يتحملون وجود يهود؟ وهو الأمر الذي سعت «إسرائيل» بكل وسائل دعايتها وحربها النفسية لإبرازه.

لا بدّ من إعادة قراءة طبيعة الصراع العرابي ـ «الإسرائيلي»، لا بوصفه صراعاً دينياً، بل بكونه صراعاً وطنياً من أجل استعادة الحقوق الفلسطينية والعربية المغتصبة وهدر سافر لحقوق الإنسان الفلسطيني، وبين عدوان واحتلال واستعمار استيطاني إجلائي، وهو صراع على الأرض وليس على قيم السماء، بين قوى تريد فرض هيمنتها على المنطقة، وبين أبناء المنطقة الذين يريدون حقهم في تقرير مصيرهم والعيش بسلام وأمن ورفاه. وكما قال **أنطون سعادة** زعيم الحزب السوري القومي الاجتماعي «**إن اقتتالنا على السماء أفقدنا الأرض**» في لفتة ذات بعد مستقبلي.

إن ما تعرّض له المسيحيون العرب أمرٌ يستحق الوقوف عنده من جانب الجميع مسلمين ومسيحيين، متدينين وعلمانيين، مؤمنين وغير مؤمنين، يمينيين ويساريين، لأنه أمرٌ يتعلق بالتعايش وبصميم العلاقات والحقوق الإنسانية، خصوصاً وأنه ليس المسيحيون وحدهم من يدفع الثمن باهظاً، بل إن مثل هذه الصورة البشعة بإزاء المسلمين ودينهم الحنيف، تجعلهم هم كذلك من يدفع الثمن، واقتضى الأمر من الجميع من أبناء المنطقة، الحريصون على تقدمها ورفاهها والسير بها في ركب الأمم المتحضرة، العمل لوضع حد لاستهداف المسيحيين، ولعلّ ذلك واحداً من أهداف هذا

الكتاب الذي نأمل أن يثير نقاشاً موسعاً، ويكون حافزاً جديداً لحوارات جادة، حول قضايا التنوّع الثقافي والتغيير وحقوق الإنسان، فالمنطقة العربية تعاني أكثر من غيرها من الاستلاب والقهر.

إن إعادة بناء الدولة الوطنية وإقامة حكم القانون يتطلّب احترام مبادئ المواطنة كاملة ودون أي تمييز لأي سبب كان، وسيعني ذلك قبول التعدّدية والإقرار بالتنوّع، الذي سيكون سداه ولحمته الإنسان، بعيداً عن التمييز لأسباب دينية أو قومية أو جنسية أو لغوية أو ما له علاقة بالأصول الاجتماعية والرأي السياسي، كما تذهب إلى ذلك الشرعة الدولية لحقوق الإنسان.

وشغل موضوع المسيحيين بشكل خاص والمجموعات الثقافية الدينية والاثنية بشكل عام حيّزاً غير قليل من تاريخ الشرق الأوسط والحضارة العربية ـ الإسلامية، لا سيّما علاقة المسلمين بالتعدّدية الثقافية التي يتكوّن منها المجتمع العربي، وانعكاس ذلك على قضايا التفاعل الثقافي والتواصل الحضاري والفكري وما له علاقة بما يطلق عليه اليوم «الاندماج» و«الهوّية الفرعية» و«الخصوصية» و«التميّز»، في إطار صورة الآخر والاعتراف به شريكاً بالوطن والمصير.

وفي العلاقات التاريخية بين المسلمين والمسيحيين بشكل خاص، والتنوّع الثقافي بشكل عام، الإيجابي والسلبي أيضاً، فقد كان الحديث يتّخذ مناحي مختلفة عن طريق الثقافة السائدة بين «أغلبية» و«أقلية»، و«هوّيات كبرى» و«هوّيات صغرى»، و«هوّيات كلّية» و«هوّيات فرعية»، وبين استعلاء وهيمنة، ومحاولة للتفلّت والتعبير عن الذات، وفي مواجهة بين التسيّد والاستقلالية، وكل ذلك كان محطّ نقاش وحوار مُعلن ومُضمر، حتى إن اتّخذ أحياناً شكل إلغاء أو تهميش أو استتباع، الأمر قاد إلى التصدّع والتآكل التدريجي، وأحياناً إلى الصراع والاصطدام، بصعود نزعات التعصّب والتطرّف والغلو وعدم الاعتراف بالآخر.

وإذا كان التعايش الإنساني المشترك يمثّل قاسماً أعظم للعلاقة التاريخية المسيحية ـ الإسلامية، فإن ثمة مشكلات واجهتها الدولة العصرية في العالم العربي تتعلق بمبدأ المساواة والحقوق والحريات، ولاسيّما بتحديد دين الدولة، وأحياناً دين رئيس الدولة وما يترتب على ذلك من اعتبارات نظرية

وعملية، خصوصاً إذا اتخذت عائقاً دستورياً وطابعاً قانونياً يصعب تجاوزه.

وبقطع النظر عن التأييد أو التنديد بالعولمة، فقد ساهمت ومعها حركة التغيير في تشجيع الهوّيات الفرعية على الانبعاث بوجهيها السلبي والإيجابي، على الرغم من بعض تداخلاتها الخارجية التي قادت إلى الإحتراب، وشجّعت عليه في حين أن زاوية النظر الإيجابية، كانت تعده محطة جديدة للتعبير عن الهوّية الخاصة، ولكن الأمر موضوعياً أدّى وسيؤدي إلى تفتّت الكيانات الكبرى في عالم يتّجه إلى الوحدة، ولاسيّما الاقتصادية والاجتماعية والقانونية، في حين تعاني منطقتنا من احتمالات التشظي والتفتيت، بغض النظر عن الأسباب التي أوصلت الأمور إلى هذه النتائج.

وكذلك ارتبط بروز الهوّيات الفرعية بانتشار أفكار حقوق الإنسان ومبادئ المواطنة والمساواة، وهو ما كان غائباً في ظل الأنظمة الشمولية والاستبدادية، وتلك إحدى مفارقات الربيع العربي أيضاً، إذ شهدت مجتمعاتنا حراكاً اجتماعياً وسياسياً اتّسم في جزء منه، وبسبب سياسات الكبت المزمنة ومحاولات التسيّد والتطاول على حقوق المجموعات الثقافية، بشيء من الفوضى والانفلات والاستهداف ولاسيّما للمسيحيين، في حين كانت أهداف الربيع العربي تدور حول مبادئ الحرية والكرامة الإنسانية ومحاربة الفساد والدعوة إلى العدالة الاجتماعية، وذلك يعني إقرار مبادئ التعددية والمساواة والتنوّع الثقافي والقومي والديني واحترام حقوق المجموعات الثقافية والهوّيات الفرعية وخصوصياتها، باعتبارها مسألة كونية وصميمية وتتعلق بجوهر العلاقات الإنسانية، وقد سبق للباحث أن عالج هذه المسألة في كتابه "**جدل الهوّيات في العراق ـ المواطنة والدولة**"، ولاسيّما على صعيد الجانب النظري، وخصوصاً إفرازات العولمة، أو على صعيد موضوع المواطنة والهوّية والجنسية في العراق، و أفرد فقرة خاصة حول الموضوع الطائفي.

لقد استغلّت بعض الجماعات الدينية الإرهابية و"الإسلاموية»، ولاسيّما السلفية والأصولية المتشدّدة وبشكل خاص جماعة القاعدة وربيبتها داعش والنصرة وما شابههما ما حصل من تغييرات لتنزل إلى الميدان بكامل عدّتها، وذلك في مواجهة التيار الكوني الذي تعزّز في البنية الدولية التي شكّلت مناخاً موضوعياً وذاتياً لمطالبة المجموعات الثقافية بضمان هوّيتها وصون

حقوقها، خصوصاً بعد فشل محاولات الصهر أو التذويب أو التمييز أو التنكر للحقوق بالنسبة إلى المجموعات الثقافية، لاسيّما في ظل غياب مبدأ المساواة التامة والمواطنة الكاملة.

وتواجه الدولة المركزية بدرجة أساسية، كما تواجه غيرها على نطاق واسع، موضوع الحقوق والحريات ومبادئ المساواة والتكافؤ وحق المشاركة وعدم التمييز، ولاسيما أن الجدل يحتدم حول شكل الدولة، لا سيّما بعد وصول الكثير من الدول المركزية إلى طريق مسدود، فهل الدولة المطلوبة هي **الدولة المركزية القديمة أم دولة جديدة** تقوم على أساس اجتماعي جديد، سواءً كانت **دولة مركزية بسيطة، أو دولة اتحادية مركبة؟**

إن مبادئ الديمقراطية والمساواة وتكافؤ الفرص والمواطنة المتساوية، أصبحت من متطلبات الدولة العصرية، مهما كان شكلها، وهو ما أخذ رصيده يرتفع في العديد من البلدان ومنها العراق الذي أقرّ دستوره في العام 2005 شكل الدولة الاتحادية (الفيدرالية) والنظام الديمقراطي الدستوري، بقطع النظر عن الالتباسات والألغام والسلبيات الكثيرة التي احتواها الدستور. وهو أمر مطروح في اليمن أيضاً، سواء بالنسبة إلى بعض قوى الحراك الجنوبي أو إقامة دولة فيدرالية على عموم اليمن، وسبق ذلك، كانت الفيدرالية مطروحة في السودان أيضاً، ولكن وصول الخلاف بين الجنوبيين والحكومة المركزية إلى طريق مسدود وفشل جميع المساعي لإيجاد تسوية في إطار دولة موحّدة، قاد الأطراف المتنازعة إلى الاعتراف بكيان جنوب السودان كدولة مستقلة.

إن علاقة المسيحيين بالدولة العربية المعاصرة حملت في طياتها بذرة التمييز وعدم المساواة التي أخذت حدّتها بالارتفاع، وخصوصاً عند اضطرار عشرات، بل مئات الآلاف من المسيحيين إلى الهجرة منذ سنوات الستينيات والسبعينيات، والتي ارتفعت وتيرتها في سنوات ما بعد الحراك الشعبي الذي حصل في العالم العربي في العام 2011، إذ كانت الهجرة الأعظم وازدياد عمليات الاستهداف العنفية المباشرة للصروح المسيحية والكنائس والأديرة وللشخصيات والتجمّعات المسيحية، وخصوصاً بعد هيمنة داعش، وهو الأمر الذي لا يمكن فصله عن سياقاته التاريخية في دول المنطقة، وهو ما توقّف عنده الباحث في آخر هذا الكتاب.

ولعلّ من الاستنتاجات التي يمكن التوصل لها بعد عرض الإشكاليات والأسباب لاستهداف المسيحيين في العراق، هو أن الهوّية العراقية والعربية، المتعدّدة والجامعة ستكون أشمل وأعم وأكثر انسجاماً وثقة، كلّما كانت حقوق المجموعات الثقافية، الدينية والإثنية واللغوية والسلالية مؤمّنة ومحترمة، وأغنى بالحقوق والحريات والمساواة، والعكس صحيح أيضاً، وهو الاستنتاج الذي يعمّمه على عموم أبحاث هذا الكتاب ودراساته ومقالاته.

وقد اقترح في وقت سابق مشروع قانون في مواجهة الطائفية، والتي تجلّت في سنوات 2006-2007 بالعنف المنفلت من عقاله، وهو المشروع الموسوم «**قانون لتحريم الطائفية وتعزيز المواطنة في العراق**»، وقد سبق له منذ الثمانينات أن روّج لمثل هذه الدعوة وتلك المفاهيم، والتي تجسّدت في كتبه لاحقاً، ولاسيّما «عاصفة على بلاد الشمس» و «من هو العراقي»، وكلّها تدعو لعدم التمييز الديني أو الطائفي أو الإثني ولأي سبب كان، خصوصاً باعتماد صيغة المساواة في إطار دولة عصرية دستورية.

وقد واصل الباحث في هذه الدراسة اقتراحه لتحريم التمييز الديني والمعاقبة عليه بأشدّ العقوبات، مع ضمان تشريعات تمنع هذا التمييز لأي سبب كان، وتقرّ مبادئ المشاركة في أعلى مناصب الدولة على أساس الكفاءة والمساواة، وليس لاعتبارات دينية أو طائفية أو غيرها.

وكان الباحث قد طرح لأكثر من مرّة: أنه سيشعر باطمئنان كامل لو حصل وكان رئيس الدولة في العراق مسيحياً، وحبّذا لو كانت امرأة مسيحية لتضفي لمسة أكثر دفئاً وإنسانية على هذه المواقع الرسمية، وذلك خارج نطاق التمثيل الشكلي أو المحاصصة والتقاسم الوظيفي، بل لاعتبارات الكفاءة والاختيار الحر ومبادئ المساواة والمشاركة والمواطنة وعدم التمييز، لأن ذلك سيعني تعظيم المشتركات الإنسانية وقبول التنوّع والتعددية واحترام حقوق الإنسان، وهو أمرٌ ربما يصلح أيضاً لبعض البلدان العربية التي عانت من التمييز وعدم المساواة بإزاء المسيحيين والمجموعات الثقافية الدينية أو القومية.

أغصان الكرمة
المسيحيون العرب
د. عبد الحسين شعبان
2015
مركز حمورابي

The impact of the Ethiopian Al-Nahda Dam
on the Sudanese water security
by: Assistant prof. Dr. Ikram Mohammed Salih 130

The jurisdiction of the International Criminal Court
for war crimes on states not parties to its Statute
(Sudan and Libya as a model)
by: Bin Za'eem Mariam 145

The constant columns

The translated research: The blood limits..
how will the Middle East look like in its better condition
translated by: Ali Al-Haris 162

Follow-upactivities
by: Utarid Awad Abdul-Hameed 170

Master & phD. thesises
by: Noor Subhi 178

Books display: Arabic & English
by: Dr. Sana Hmoudi & Ruaa Khalil Saeed 184

A reading in the Hammurabi book:
(vine leaves: the Arab Christians)
by: Zahra Salih Mahdi 202

Contents

A strategic vision:
the power vacuum and the struggle for influence in the Middle East
by: prof. Dr. Abu Bakr Eldesoki 4

The issue's file: United States and the power vacuum Exploitation in the Middle East management

Smashing the state and the mechanisms of
power vacuum making in Iraq and Syria
by: prof. Dr. Abd Ali Kazim Al-Mamouri Firas Abbas Hashim 69

Hammurabi Researchs

The political and social dialogue in the change states
by: Prof. Dr. Al-Bassiouni Abdullah Gad 84

The Israeli nuclear capabilities and the future
of the military option against Iran
by: Assistant prof. Nawar Jaleel Hashim 99

The Transitional justice and conflict management
in Egypt after (January 25 and June 30) revolutions
by: Dr. Al-Shaimaa Mohammed Mahmoud Hassan 116

Cohesive Periodic for Political and Strategic Affairs
Issued by: Hammurabi Center for Researches & Strategic Studies

14th Issue - 4th year - Spring 2015

HAMMURABI
Journal for Studies

Editor in chief: **Prof Dr. Abed Ali AL-Ma'mouri**

Editorial Board

Prof. Dr. Aziz Jabr Shaial - *Faculty of Political Science - University of Al-Mustansiriya*

Prof. Dr. Mohsen Saleh - *Faculty of Social Sciences - Lebanese University*

Prof Dr. Said M. Dahdouh - *Political Sciences - Iraq*

Prof. Dr. Sarmad Al-Jader - *Faculty of Political Science - University of Al-Nahrain*

Ass. Prof. Dr. Jawad Kazim Al-Bakri - *Faculty of Management and Economics - University of Babylon*

Ass. Prof. Dr. Kamil Hassun Al-Kaim - *Faculty of Art Education - University of Babylon*

Editor Secretariat: Rou'a Khalil Saeed - Ghofran Abd Ali

Linguistic Correction: Asset-Prof Dr. Hashim Jaafar Al-Moussawi

Advisory Board

Prof Dr. Muhammad Al-Maliki - *Political Sciences - Morocco*

Prof Dr. Norhan AL-Sheik - *Political Sciences - Egypt*

Prof Dr. Imad Al-Jawahiri - *Modern History - Iraq*

Prof Dr. Mohammed Authman Al-Kashit - *Philosophy - Egypt*

Prof. Dr. Badr Al-Deen Abdullah Hassan - *International law - Sudan*

Asset-Prof Dr. Abd Al-Hussein shaaban - *International law - Iraq*

Prof Dr. Arous Zoubir - *Sociology - Algeria*

Prof Dr. Kamel Wazne - *Economics - Lebanon*

Design and Layout: Hussak Computer Press - Beirut - Tel.: 00961 1 345687

Printing: Sobh Press - Beirut - Tel.: 00961 1 476122

Distribution: Almahga Albaydha House for Publication and distribution - Beirut: 009611541211

Price: 4 $

ONE YEAR: FOR INDIVIDUALS: 30 $

FOR INSTITUTIONS: 50 $

FOR ABROAD: 80 $

E-MAIL: HAMMURABIMAGAZINE@YAHOO.COM

The number at the House of Books and Documents In Baghdad 1709 Year 2012

ISSN 2227 - 5312